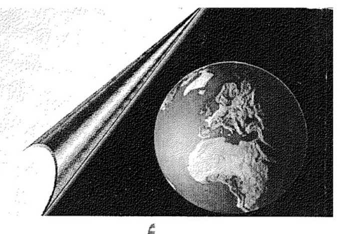
٣

الجزء الثالث



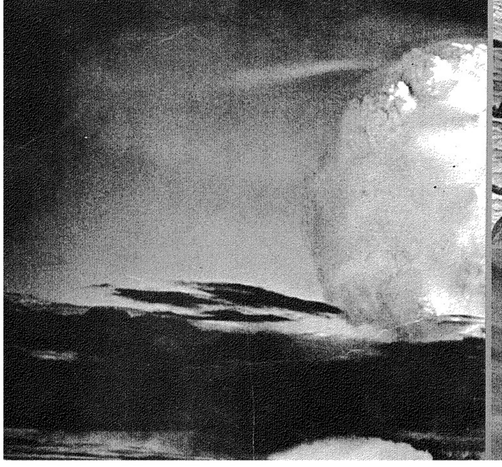
تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث



د. عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب





منحة 2006
SIDA
السويد

تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث

من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة

تاريخ اوربا والعالم الحديث

من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة

الجزء الثالث

من قيام النازية فى ألمانيا
إلى الحرب الباردة

د. عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

الغلاف للفنان

جمال قطب

الإخراج الفنى

صبرى عبد الواحد

تقديم

يسرنى أن أقدم للقارئ هذا الكتاب عن تاريخ أوروبا والعالم الحديث، من ظهور الطبقة البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ويشتمل على تسعة قرون، تبدأ بالقرن الحادى عشر وتنتهى بالقرن العشرين. وهذه القرون التسعة تضم بين ضفتيها تاريخ العالم الحديث بكل سماته وخصائصه ومعالمه التى تميزه عن العالم الوسيط.

ومعنى ذلك أن هذا الكتاب يختلف عن كتب المدرسة التقليدية فى كتابة التاريخ، سواء فى أوروبا أو مصر، التى تنظر إلى التاريخ من منظور سياسى بحت، وتفسر كل ما يطرأ عليه من تغييرات وتطورات اقتصادية واجتماعية فى ضوء هذا المنظور، فتقلب التاريخ رأساً على عقب، وتقدم فيه النتائج على المقدمات، وتخلط الأحداث السياسية مع الأحداث الاقتصادية والاجتماعية دون تمييز.

وقد تمثل ذلك فيما جرى من خلاف بين فرق المدرسة التقليدية حول بداية التاريخ الحديث. فالبعض بدأ بعصر النهضة فى القرن الرابع عشر، على أساس أنه مرحلة انتقال بين العصر الوسيط والعصر الحديث. والبعض الآخر بدأ بالقرن الخامس عشر على أساس أن هذا القرن هو الذى وقعت فيه الأحداث التى أثرت فى مجرى التاريخ، ففيه سقطت القسطنطينية فى أيدى الأتراك العثمانيين سنة ١٤٥٣م، وسقطت غرناطة فى أيدى قوات فرديناند وإيزابيلا سنة ١٤٩٢م، وبذلك بدأ التاريخ الحديث.

على أن البعض بدأ التاريخ الحديث بالقرن السادس عشر، على أساس أنه القرن الذى ظهرت فيه الدولة الحديثة وحركة الإصلاح الدينى، وما نتج عن هذين الحدثين العظيمين من حروب.

والبعض الآخر بدأ بالقرن السابع عشر، على أساس أنه القرن الذى وقعت فيه حرب الثلاثين عاماً، والثورة العظمى فى إنجلترا، وتفوق فرنسا، وحروب الوراثة الأسبانية. بل إن بعض المدارس السوفيتية حددت بداية التاريخ الحديث بالثورة البورجوازية فى إنجلترا فى القرن السابع عشر.

وواضح أن هذه المدارس تقدم التاريخ مقلوباً على رأسه، إذ تقدم النتائج على المقدمات ـ كما ذكرنا ـ فعصر النهضة كان نتيجة وليس مقدمة للتاريخ الحديث، وظهور الدول القومية الحديثة وحركة الإصلاح الدينى وحرب الثلاثين عاماً، والثورة العظمى فى إنجلترا، وتفوق فرنسا، وحرب الوراثة الأسبانية ـ هذه كلها نتائج لتغيير علاقات الإنتاج التى بدأت بظهور الطبقة البورجوازية فى أوروبا فى رحم المجتمع الاقطاعى، وتغييرها علاقات الإنتاج من علاقات إنتاج إقطاعية إلى علاقات إنتاج بورجوازية، وبذلك تغير البناء الفوقى تغيراً كلياً، وهو ما يمثل التاريخ الحديث.

فالتاريخ الحديث هو تاريخ الطبقة البورجوازية بقدر ما يعتبر تاريخ العصور الوسطى هو تاريخ الطبقة الإقطاعية، والعصور التاريخية تبدأ بتغير علاقات الإنتاج، ولا تبدأ بأحداث سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، فهذه العلاقات تمثل البناء التحتى الذى ينبنى فوقه البناء السياسى والعسكرى والقانونى والدينى والفنى والأدبى والفكرى والعلمى والعلاقات الدولية وكل ما يكوِّن الحضارة البشرية.

ومن هنا كان علينا فى هذا الكتاب أن نقيم التاريخ على قدميه بعد أن كان مقلوباً على رأسه. فنبدأ بالطبقة البورجوازية الأوروبية التى غيرّت وجه الحياة فى أوروبا والعالم، وصبغتها بصبغتها، وننتقل إلى نتائج ظهور هذه الطبقة فى البناء الفوقى، المتمثلة فى النهضة الأوروبية التى نشأت على يد الطبقة البورجوازية فى المدن التجارية فى إيطاليا، وما أحدثته من تغيير فى الفكر والفلسفة والعلوم والفنون والاعتقاد.

ثم ننتقل إلى حركة الإصلاح الدينى باعتبارها إحدى نتائج ظهور الطبقة البورجوازية، وما قامت به من إعادة النظر فى الحياة الدينية التى كانت خاضعة للكنيسة فى العصور الوسطى، بحكم سيطرتها على الدين وقراءة الإنجيل، وامتلاكها وسائل الإنتاج.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى ظهور الدول القومية كنتيجة لتحطيم حواجز الإقطاع على يد الطبقة البورجوازية، واتجاه هذه الدول القومية إلى إثبات ذاتها عن طريق التوسع فى أوروبا، الأمر الذى يؤدى إلى «الحروب الإيطالية»، وكذلك التوسع خارج أوروبا، وهو ما يؤدى إلى حركة الكشوف الجغرافية والمرحلة الاستعمارية الأولى، وهى الحركة التى قامت على يد الطبقة البورجوازية ولم تقم على يد الطبقة الإقطاعية التى كانت بعيدة بتفكيرها عن التطلع إلى ما وراء البحار.

ثم يمضى تاريخ العالم الحديث على يد الطبقة البورجوازية، فتغير النظام السياسى فى أوروبا الذى كان قائماً على أساس نظام الملكية المطلقة فى القرن السابع عشر، إلى نظام الملكية المستبدة المستنيرة فى القرن الثامن عشر، والذى كان سائداً فى دول أوروبا فيما عدا فرنسا، فتنشب الثورة

الفرنسية بفكر قومى واجتماعى جديد يستهدف القضاء على بقايا الإقطاع، وهدم الطبقة الإقطاعية وإسقاط الحق الإلهى للملوك فى الحكم الذى ساد فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقيام الدولة القومية على أساس تشخيص الشعب للدولة وليس الملك كما كان الحال منذ بداية العصر الحديث.

ولكن يترتب على هدم الحق الإلهى للملوك فى الحكم أن تهب الدول والأسر الحاكمة فى أوروبا التى تستشعر الخطر، لمحاربة الثورة الفرنسية، وإخماد فكرها الثورى حتى لا ينتقل إلى الدول التى تحكمها، وبذلك تفسح المجال لظهور نابليون للدفاع عن مبادئ الثورة الفرنسية، وإعادة تقسيم أوروبا على أساس هذه المبادئ، فتنقسم أوروبا بين النظم الديموقراطية والنظم الاستبدادية. ولكن النظم الاستبدادية تنتصر على نابليون، وتعيد فى مؤتمر فيينا الذى عقد بعد هزيمة نابليون، الأسر الحاكمة الاستبدادية القديمة.

وهنا يتغير تاريخ أوروبا بالحركات القومية والدستورية التى تتصارع مع النظم الاستبدادية التى فرضت سيطرتها من جديد على أوروبا، وتتلقى هذه الحركات دعماً من علاقات الإنتاج البورجوازية الجديدة التى ظهرت بعد أن هدمت الثورة الفرنسية علاقات الإنتاج الإقطاعية القديمة، فيحدث التطابق بين علاقات الإنتاج ووسائل الانتاج، ويترتب على ذلك الثورة الصناعية التى انتقلت بالبورجوازية الأوروبية إلى مرحلة جديدة من حياتها، هى مرحلة توحيد السوق الداخلية فى البلاد التى نضجت لهذا التوحيد، وتحقيق وحدتها القومية بالتالى.

لذلك تتحقق الوحدة الإيطالية على يد كافور، وفى ألمانيا على يد بسمارك. وفى الولايات المتحدة يكون انتصار الشمال الرأسمالى فى الحرب الأهلية الأمريكية بداية تحقيق الوحدة القومية الأمريكية على أسس راسخة. وفى اليابان تتمكن البورجوازية اليابانية الصناعية من نقل اليابان من مرحلتها الإقطاعية إلى المرحلة الرأسمالية.

وكل ذلك يدفع البورجوازية فى العالم الصناعى، بعد توحيد سوقها الداخلية، إلى البحث عن أسواق جديدة، ولكنها تختلف عن الأسواق القديمة فى المرحلة التجارية فى أنها أسواق للحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة بأرخص الأسعار، وتسويق المنتجات الصناعية التى تضخها مصانع أوروبا وأمريكا واليابان بأغلى الأسعار.

ويتطلب الصراع على الأسواق فى أواخر القرن التاسع عشر عقد الاتفاقات الاستعمارية من جديد لتقسيم الأسواق، فيتم تقسيم أفريقيا فى مؤتمر برلين فى عام ١٨٨٤م و١٨٨٥م، وفى الوقت نفسه تقوم التحالفات الأوروبية وفقاً لمبدأ توازن القوى، ولكن كل ذلك يفشل فى منع الحرب، فتنشب الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤م وتستمر أربع سنوات.

وعندما تنتهى الحرب العالمية الأولى تكون قد اختفت الإمبراطوريات الأربع التى ظلت تملأ صفحات التاريخ الأوروبى بالحروب، وهى: إمبراطورية النمسا والمجر، والإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية الروسية، والإمبراطورية الألمانية، وتسقط بذلك أسر «الهابسبورج» وآل عثمان، وأسرة رومانوف، وأسرة هوهنزوليرن.

وتتعلم البورجوازية الغربية الدرس، فتعيد تقسيم العالم من جديد على أسس قومية، بعد أن أصبحت الدولة القومية لا محيص عنها لتوحيد السوق الداخلى، وتأتى بنظام دولى جديد هو نظام عصبة الأمم، وتحاول وضع العملاق الألمانى فى قمقم باقتطاع أطرافه وضمها إلى الدول القومية المجاورة. وفى الوقت نفسه ينهار النظام الإقطاعى والرأسمالى فى روسيا بانتصار الثورة الاشتراكية فى أثناء الحرب.

وهنا يظهر، كرد فعل مضاد له، النظام الفاشى فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، ويكون هذا النظام الفاشى تعبيراً عن دكتاتورية الطبقة البورجوازية لحماية نفسها من النظام الشيوعى. ويؤدى الصراع الاستعمارى من جديد بين الدول الليبرالية والشيوعية من جهة، والدول الفاشية من جهة أخرى، إلى الحرب العالمية الثانية، بعد فشل نظام عصبة الأمم وعجزها عن منع الحرب.

وتنتهى الحرب بهزيمة الدول الفاشية والنازية، وانتصار الدول الليبرالية والشيوعية، وتحاول الدول المنتصرة تقسيم العالم من جديد على أسس القومية، وتقيم على أنقاض عصبة الأمم نظام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ولكن التناقض بين النظم الليبرالية والنظم الشيوعية يدفع إلى صراع دولى على أساس جديد، وهو الأساس الأيديولوجى، حيث تواجه البورجوازية الغربية أكبر تحد لها على مدى تاريخها من جانب نظام يقوم على طبقة البروليتاريا، وتكاد تتحقق نبوءة ماركس بأن البورجوازية فى نموها تنمو معها بذور فنائها، وهى الطبقة العاملة.

ويؤدى هذا الصراع إلى نوع جديد من الحروب لم تشهده البشرية، وهى الحرب الباردة. وهى التى نختم بها هذا الكتاب.

وسوف يلاحظ القارئ أن هذا الكتاب، على الرغم من أنه يدور فى إطار أيديولوجى، فإنه يتبع المنهج التاريخى من ناحية تقسيماته التى تقوم على أساس زمنى، وهو أمر طبيعى استلزمه تتبع النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للبورجوازية الأوروبية، والذى كان يحدث بشكل تكاملى ومراحل تترتب على مراحل.

وبالنسبة لكتاب فى هذا الحجم كان من الضرورى إعطاء أولويات فى التناول، وتوسيع فى بعض الموضوعات وتضييق فى بعضها الآخر، وفقاً لرؤية المؤرخ. كما تطلب ذلك التركيز على بعض الموضوعات والاكتفاء بالإشارة إلى موضوعات أخرى فى شكل تحليلى. وهذا ما يميز الكتب عن الموسوعات التاريخية، فهدفنا هو أن يلم القارئ بما طرأ على العالم الحديث من تطور تاريخى فى إطار كتاب محدود بصفحاته وليس فى إطار موسوعة تتكون من مجلدات.

وقد حرصت حرصاً شديداً على ان أتبع كل اسم أجنبى بحروفه اللاتينية، لأنها الأساس فى النطق، ولأن تعريب الأسماء يخضع لاجتهادات المؤرخين وفقاً لاتساع معرفتهم باللغات المختلفة، وبالتالى فإن معرفة الأسماء وفقاً لحروفها العربية فيه تضليل كبير للقارئ الذى من الأفضل له أن يعرف الشكل الأجنبى الذى هو الأساس. وإن كان ذلك لم يمنعنا من كتابة الأسماء التى تعورف عليها بين المؤرخين وفقاً لاجتهاداتهم، اعتماداً على أن إثبات النص الأجنبى فيه الكفاية.

وهذا ما دعانى إلى تقديم الخرائط فى غالبيتها فى هذا الكتاب بلغتها الإنجليزية، اعتماداً على أننى قدمت للقارئ اسم البلد بالحروف اللاتينية إلى جانب الحروف العربية، وبالتالى فلا صعوبة أمامه فى العثور على بغيته فى الخرائط الأجنبية. هذا فضلاً عن أن الخرائط الأجنبية أكثر دقة ولا لبس فيها ولا غموض. ووجودها فى هذا الكتاب يغنى القارئ عن اللجوء إلى الكتب الإنجليزية التى قد يصعب حصوله عليها. وقد آثرت وضع الخرائط جميعها فى نهاية الكتاب لسهولة الرجوع إليها فى فهرس الكتاب.

وقد ذيلت الكتاب بعدد كبير من المراجع لمن يرغب فى الاستزادة، واعترافاً بفضلها فى تحضير مادة هذا الكتاب، وهى كتب إنجليزية، ومترجمة عن الإنجليزية أو الفرنسية أو عربية. وقد أودعت فى هذا الكتاب خلاصة خبرتى فى تدريس التاريخ الأوروبى وتاريخ العالم فى الجامعات المصرية إنطلاقاً من المادية التاريخية التى أرى أنها أقوى أداة لتفسير التاريخ.

والله الموفق ...

أ. د. عبدالعظيم رمضان

الهرم فى ١٥ يوليو ١٩٩٦م

الفصل العشرون

قيام النازية فى ألمانيا



قيام النازية فى ألمانيا

قيام جمهورية ڤايمار Weimar

١ - الهدنة وتنازل القيصر عن العرش

فى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩١٨م أدركت القيادة العليا للجيش الألمانى أن الجيش الألمانى لم يعد قادراً على مواصلة القتال، وفى اليوم التالى طلبت القيادة من القيصر وليم الثانى William II(١) التقدم إلى رئيس الولايات المتحدة بطلب الهدنة والصلح.

وفى يوم ٢ أكتوبر اجتمع مجلس التاج فى برلين برئاسة القيصر، وأيد هندنبرج Hindenburg طلب القيادة العليا بعقد هدنة فورية. وفى يوم ٤ أكتوبر طلبت حكومة الأمير ماكس أوف بادن Max, Prince of Baden، التى تشكلت بسرعة، من الرئيس الأمريكى ولسن، إبرام الهدنة والصلح.

(١) هكذا يكتب هذا الاسم فى الإنجليزية، وفى الألمانية يكتب Wilhelm، ويعرب «ڤيلهلم»، وبعض المراجع القديمة تعربه «غليوم».

وفى الفترة من ٤ أكتوبر إلى ٢١ أكتوبر دارت المذكرات حول هذه المسألة، حيث طلب ولسن ألا يبرم الصلح إلا مع حكومة «تمثل بحق الشعب الألمانى»، وأنه لا يقبل توقيع الهدنة إلا إذا كانت بنودها تجعل عودة ألمانيا إلى الحرب مستحيلة. وقد رفض لودندورف Ludendorff ذلك، واضطر إلى تقديم استقالته.

وفى ٢٧ أكتوبر قررت الحكومة الألمانية قبول الشروط التى فرضها رئيس الولايات المتحدة، وأرسلت وفدها للمفاوضة فى الهدنة.

على أنه قبل إبرام الهدنة، كان التمرد قد سرى إلى الأسطول فى كييل Kiel فى أوائل نوفمبر، حيث رفض الجنود مقاتلة الأسطول الإنجليزى فى عرض البحر، وألفوا مجلسا للجنود له سلطة الأعمال الحربية.

وقد عهد الأمير ماكس أوف بادن إلى «نوسكه» Noske إخماد الثورة، فأخمدها، ولكن الثورة لم تلبث أن عمت ألمانيا، فشكلت مجالس للجنود والعمال فى هامبورج Hamburg و(لوبك Luebeck) و(هانوفر Hanover) و (ماجدبورج Magdeburg) و(ليبزج Leipzig) وغيرها.

وكما فعل قيصر روسيا فى مثل تلك الظروف سنة ١٩١٧م، أراد القيصر الألمانى الزحف بجيوش الجبهة على برلين لإخماد

الثورة، ولكن قادته صرحوا له بأن الجيش لن يتبع أوامره، وعندئذ طلب وليم الثانى مشاورة الضباط المحاربين.

وقد جاء لهذا الغرض ثلاثون ضابطا، جاء أكثرهم من الجبهة مباشرة، وقد قرر هؤلاء أن الجنود إذا تلقوا الأوامر بالزحف على برلين للقضاء على الثورة، فسوف لا ينفذون الأوامر.

وأبلغه الجنرال «وليم جروينر William Groener»، الذى خلف القائد لودندورف يوم ٢٦ أكتوبر (عندما تردد هندنبرج فى ذلك) أنه لم يعد حائزا لولاء الجيش، وأن عليه أن يتنازل عن العرش (وهو ما لم تغفره له طبقة العسكريين أبدا!) وعند ذلك قبل وليم الثانى التنازل عن العرش يوم ٩ نوفمبر ١٩١٨م .

٢ - الثورة السوفيتية فى ألمانيا

فى ذلك الحين كانت القوى السياسية التى تحرك الثورة تتمثل فى الإشتراكيين الديمقراطيين Social Democrats، والسبارتاكيين Spartacists.

وكان الاشتراكيون الديمقراطيون عند نشوب الحرب يملكون ١١٠ من النواب فى مجلس الرايشستاج، وقد صوتوا إلى جانب ميزانية الحرب فى أغسطس ١٩١٤م، رغم قرارات المؤتمر الاشتراكى العالمى فى بال Basel سنة ١٩١٢م التى تعارض قيام الحروب.

ولكن فى ديسمبر ١٩١٥م، عند بحث الميزانية الرابعة، قام نحو ٢٠ من الاشتراكيين الديمقراطيين من أعضاء الرايشستاج، من بينهم كاوتسكى Kautsky وبيرنشتاين Bernstein، بتشكيل جماعة تطورت فيما بعد إلى الحزب الاشتراكى الديمقراطى المستقل.

كما قام آخرون، من بينهم ليبكنخت Liebknecht وروزا لوكسمبرج Rosa Luxemburg، بتشكيل جماعة يسارية دولية هى التى أطلقوا عليها جماعة «سبارتكوس Spartacists»، وقد تعاونت لفترة مع المستقلين.

ونظرا لتزايد قوى المعارضة غير المؤيدة للحرب، قامت الحكومة فى أكتوبر ١٩١٨ بدعوة الاشتراكيين أصحاب الأغلبية للانضمام إلى الوزارة، فدخلوها بشرط تخلى الحكومة عن سياسة ضم الأراضى وفرض التعويضات.

على أن الثورة لم تلبث أن نشبت لتفاجئ الجميع، فأعلن بحارة الأسطول والغواصات فى كييل التمرد، وشكلت مجالس الجنود والعمال فى كل مكان فى ألمانيا، وأخذت تغتصب السلطة كما حدث فى روسيا، وهنا هب الاشتراكيون الديمقراطيون والسبارتاكيون لركوب الموجة الثورية.

وفى البداية كان المد العالى مع «السبارتاكين» الذين كانوا يديرون الثورة من قلعتهم التى أقاموها فى قصر القيصر، على بعد

أمتار قليلة من الرايشستاج، ويعدون العدة لإعلان الجمهورية السوفييتية، فى حين كان الاشتراكيون الديمقراطيون بزعامة فردريك إيبرت Friedrich Ebert وفيليب شايدمان Scheidemann يجتمعون فى الرايشستاج على أثر استقالة حكومة الأمير ماكس فون بادن لايعرفون ما يفعلون! فقد كان إيبرت يكره الثورة الاشتراكية، وقد أعلن ذات مرة أنه يكره الثورة كأنها خطيئة! وكان يرى إقامة ملكية دستورية يتولاها أحد أبناء القيصر.

وكان إيبرت قد تشاور مع الجنرال جروينر Groener الذى خلف لودندورف فى منصبه عند قيام الثورة فى خير السبل لإنقاذ الحكومة والوطن. وبناء على هذا التشاور طلب جروينر من القيصر التنازل عن العرش كما ذكرنا.

فى ذلك الحين كان سوفييت العمال والجنود فى برلين قد أعلن الإضراب العام، وكان السبارتاكيون يستعدون للإستيلاء على السلطة وإعلان الجمهورية السوفيتية.

وعندما وصل النبأ إلى الاشتراكيين فى الرايشستاج أصيبوا بالفزع، وكان من الضرورى القيام بعمل سريع لإحباط خطة السبارتاكيين، فقام شايدمان دون استشارة رفاقه بإعلان الجمهورية على الجماهير من نافذة الرايشستاج فى مساء التاسع من نوفمبر ١٩١٨م.

وفى نفس اليوم ٩ نوفمبر ١٩١٣م، عقد اتفاق أو ميثاق سرى بين (إيبرت) و (جروينر) قائد الجيش، وافق فيه إيبرت على القضاء على الفوضى وعلى البلشفية، وأن يحافظ الجيش على تقاليده القديمة مقابل تأييد الجيش للحكومة الجديدة ومساعدتها على تثبيت أقدامها، واتفق على أن يحتفظ (هندنبرج) بقيادة الجيش.

وهكذا تم إنقاذ الجيش، وقضى على الجمهورية بالضياع منذ اليوم الأول! فمن جهة، لم يكن من المعقول أن يدين الجيش القيصرى بالولاء للجمهورية، ومن ناحية أخرى فقد ألقى الجيش بالمسئولية على عاتق الاشتراكية الديمقراطية وعلى النظام الجديد الذى كان عليه أن يوقع الاستسلام!

وفى ذلك الحين كانت الثورة فى ألمانيا تنتشر، فقد انتشرت سوفيتات الجنود والعمال فى كل مكان بألمانيا، وأخذت تغتصب السلطة على نحو ما حدث فى روسيا.

ففى باڤاريا انفجرت الثورة فى ميونيخ، وتنازل الملك، الذى كان ينتمى إلى أسرة (ويتلباخ) Wittelsbach عن العرش، وأقام الاشتراكيون الديمقراطيون الذين يسيطرون على باڤاريا «دولة شعبية» تحت زعامة كورت آيزنر Kurt Eisner اليهودى المشهور، الذى قاد مظاهرة فى يوم ٧ نوفمبر احتلت البرلمان ومقر الحكومة وأعلن قيام الجمهورية.

وفى يوم ١٠ نوفمبر انتخبت المجالس الشعبية، أو السوفيتيات فى ألمانيا، مجلسا لممثلى الشعب عهد برئاسته إلى (إيبرت) ليتولى حكم ألمانيا بصورة مؤقتة. وفى نفس الوقت طلب مجلس عمال وجنود برلين ابرام الصلح فورا، وفى نفس اليوم أيضا قامت الأغلبية والأقلية من الاشتراكيين بتشكيل وزارة ائتلافية من ستة، ثلاثة منهم من الاشتراكيين الديمقراطيين، وثلاثة من الاشتراكيين المستقلين. وقد ضمت فيما بعد عددا قليلا من غير الاشتراكيين. وأعلنت هذه الحكومة الائتلافية فى اليوم التالى عزمها على اتباع هذه السياسة (إبرام الصلح). وبالفعل، فى نفس اليوم وقع الوفد الألمانى الهدنة.

وفى الفترة التالية أخذ الصراع السياسى يحتدم فى ألمانيا وينذر بتحولات خطيرة. ففى ١٨ ديسمبر اجتمع أول مؤتمر سوفيتى لألمانيا فى برلين. وقد تألف من مندوبى مجالس الجنود والعمال فى أنحاء ألمانيا. وطلب إقالة هندنبرج، وإلغاء الجيش النظامى، والاستعاضة عنه بحرس وطنى يكون تحت القيادة العليا للمجلس.

وكان هذا التطور أكثر مما يحتمله الجيش أو إيبرت. فمن ناحية الجيش فقد رفض هندنبرج وجروينر الاعتراف بسلطة المؤتمر السوفييتى، ومن ناحية إيبرت ورفاقه فلم يكن لديهم أية نية للقيام بدور حكومة كيرنسكى Kerensky فى روسيا والانتهاء إلى

مصيرها! لذلك فقد تم الاتفاق بين الفريقين على القضاء على حركة السوفيتات التى أخذت تطالب بالسلطة.

وفى ذلك الحين ظهرت ثلاثة اتجاهات فى صفوف القوى الراديكالية:

الاتجاه الأول: ويضم غالبية الاشتراكيين الديمقراطيين. وكان يطالب بدعوة جمعية تأسيسية، على أساس أن الحلفاء لن يعترفوا بحكومة إلا إذا تم تشكيلها على هذا الأساس.

والاتجاه الثانى: وكان يضم جماعة سبارتاكوس، وكان يعارض قيام الجمعية على أساس أنها سوف تسلب السلطة من العمال، وكان يطالب بقيام نظام دكتاتورى.

أما الاتجاه الثالث: ويضم فريق الاشتراكيين المستقلين، فكان يحبذ قيام الجعية التأسيسية بشرط إرجائها حتى يتاح للحكومة الفرصة لتأميم الصناعة.

لكن مؤتمر مندوبى مجالس العمال والجنود اتخذ موقفا معتدلا، فقد طالب بدعوة الجمعية التأسنيسية فورا خوفا من انهيار الحكومة القائمة وتوقف مفاوضات الصلح.

على أن السبارتاكيين واصلوا حملاتهم الشديدة على الحكومة، وقامت فرقة «بحْرية الشعب» تحت سيطرتهم باحتلال

« ڤلهلمشتراسه» Wilhelmstrasse (شارع ڤلهلم)، والوصول إلى دار المستشارية (رئاسة الوزراء)، وقطع أسلاكها التليفونية قبل عيد الميلاد بيومين.

ولكن «إبيرت» استنجد بالجيش لتحرير المستشارية The Chancellary، فوصلت حامية بوتسدام لتحاصر البحارة العصاة، الذين انسحبوا وتحصنوا بمواقعهم فى اصطبلات القصر الإمبراطورى التى كانت تحت سيطرة السبارتاكيين.

وظل السبارتاكيون، وعلى رأسهم كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبرج يواصلون الضغط من أجل إقامة جمهورية سوفييتية، وكانت قواتهم المسلحة فى برلين آخذة فى الازدياد، واستطاع جنود البحرية العصاة المحاصرون صد هجوم قامت به قوات بوتسدام لإخراجهم من الاصطبلات الإمبراطورية.

٣ - قمع الثورة

وعندما تفاقمت الحالة، عين «إبيرت»، بعد عيد الميلاد بيومين، جوستاف نوسكه Gustave Noske وزيرا للدفاع الوطنى، وكان الأمير ماكس أوف بادن قد اختاره من قبل - كما رأينا - لإخماد فتنة الأسطول فى كييل ، فى الأيام الأولى من نوفمبر.

وضرب نوسكه ضربته فى مستهل يناير ١٩١٩م، وتمكنت القوات النظامية وقوات الفليق الحر Free Corps فى «أسبوع الدماء»،

الواقع بين ١٠ ـ ١٧ يناير، تحت قيادة الجنرال لويتفتر Luettwitz من سحق السبارتاكيين، واعتقلت روزا لوكسمبرج وكارل ليبكنخت، وقتلا على أيدى ضباط فرقة فرسان الحرس.

هذا فى برلين، أما فى باقاريا، حيث اغتال أحد الضباط اليمينيين كورت آيزنز، فإن العمال كانوا قد عمدوا إلى إقامة جمهورية سوفييتية، ولكن الحكومة لم تلبث أن أرسلت إليها قوات عسكرية من الجيش الألمانى فى أول مايو ١٩١٩م قادمة من برلين، تعززها وحدات من المتطوعين فى «الفليق الباقارى الحر»، وأطاحت بالعهد الشيوعى.

وعلى الرغم من أن الحكم انتقل إلى يد حكومة اشتراكية ديمقراطية معتدلة برئاسة جوهان هوفمان Johannes Hoffmann، فإن السلطة كانت من الناحية الفعلية قد انتقلت إلى يد اليمين، الذى كان يتمثل فى ذلك الحين فى الجيش النظامى والملكيين، الذين يتوقون إلى عودة أسرة «ويتلباخ»، وجمهور كبير من المحافظين، ثم الجنود المسرحين العائدين.

انتخاب الجمعية الوطنية The National Assembly

وعلى كل حال فلم يكد القتال ينتهى فى برلين، حتى أجريت الانتخابات فى ١٩ يناير ١٩١٩م، حيث حصل الاشتراكيون

الديمــــقــــراطيـــون The Social Democrats والاشـــتـــراكـــيـــون المستقلون Independent Socialists، الذين حكموا وحدهم، على ١٨٥ مقعدا من ٤٢١ ، وحصلت أحزاب الوسط على ١٦٦، كما حصل حزب الشعب الوطنى الألمانى The German National People's Party، وهو الاسم الجديد للمحافظين، على ٤٤ مقعدا، وحصل حزب الشعب الألمانى The German People's Party اليمينى، وهو الاسم الجديد للأحرار الوطنيين Natınal Liberals، على ١٩ صوتا.

ويتضح من هذه الانتخابات أن المحافظين، الذين كان بعض زعمائهم قد اختبئوا فى شهر نوفمبر، كانوا ما يزالون على قيد الحياة، وإن كانت قوتهم قد ضعفت نسبيا، حيث حصلوا على ٤٤ مقعدا، كما حصل زملاؤهم اليمينيون على ١٩ مقعدا، وبذلك تمكن الحزبان من إسماع صوتيهما فى الجمعية الوطنية مدافعين عن اسم القيصر وليم وعن الطريقة التى قاد بها الحرب هو وجنرالاته.

وفى ٦ فبراير ١٩١٩م انعقدت الجمعية فى فايمار Weimar لإعداد الدستور الجديد، وانتخب إيبرت رئيسا مؤقتا للجمهورية.

٤ - ألمانيا ومعاهدة فرساى

على أن ساعة الحساب لم تلبث أن دقت بالنسبة للألمان، ففى يوم ٧ مايو ١٩١٩ نشرت فى برلين نصوص معاهدة فرساى، التى

وضعها الحلفاء دون مفاوضات مع الحكومة الألمانية. وكانت هذه المعاهدة ضربة قاضية للشعب الألمانى، الذى كان يعتقد أنه حقق للحلفاء كل رغباتهم بالتخلص من أسرة هوهنزولرن، وسحق البلاشفة، وإقامة حكومة ديمقراطية. وكان بالتالى يطمع فى صلح عادل على أساس نقاط الدكتور ولسن الأربع عشرة.

ولكن ألمانيا جاء عليها الدور لتتجرع نفس الكأس الذى سقته لروسيا قبل مضى عام فى «برست ليتوفسك» Brest Litovsk والذى وصفه بعض المؤرخين بأنه «إذلال لا مثيل له فى التاريخ الحديث».

وفى البداية أبدت الحكومة الألمانية عزوفها عن التوقيع، فقد صرح شايدمان، الذى أصبح مستشار الجمهورية، فى اجتماع الجمعية الوطنية فى ڤايمار قائلا: «فلتقطع اليد التى ستوقع هذه المعاهدة»، وأعلن إيبرت، الرئيس المؤقت للجمهورية، أن نصوص المعاهدة «لا يمكن تنفيذها ولا قبولها».

وهنا رؤى أخذ رأى الجيش فى استئناف القتال، فأجاب هندنبرج يوم ١٧ يونية بأنه فى حالة استئناف العمليات الحربية يمكن للقوات الألمانية احتلال مقاطعة بوزن فى بولندا، والدفاع عن الحدود الشرقية، ولكن فى الغرب يستحيل مقاومة هجوم جدى يشنه العدو، نظرًا لتفوقه العددى. واستطرد هندنبرج قائلا إنه - مع ذلك - «لوخير بين الموت بالشرف والكرامة، وقبول صلح معيب شائن، فإنه يختار الموت».

على أن هندنبرج وجروينر كانا متفقين على أن أى مقاومة للحلفاء، فوق أنها عمل يائس، فإنها ستؤدى إلى دمار الجهاز العسكرى الألمانى المعبود، وتدمير ألمانيا كلها.

على أنه لما كان الحلفاء قد وجهوا يوم ١٦ يونية ١٩١٩م إنذارا إلى ألمانيا يمهلها إلى يوم ٢٤ يونية، أو اعتبار اتفاق الهدنة منتهيا. فقد بعث إيبرت مرة أخرى إلى جروينر يطلب الرد عما إذا كان هناك أى احتمال، مهما ضؤل، لقيام مقاومة عسكرية ناجحة. وفى يوم ٢٤ يونية (أى آخر أيام الإنذار) حمل جروينر، بالنيابة عن هندنبرج، الرد إلى إيبرت بأن المقاومة العسكرية مستحيلة.

وأحست الجمعية الوطنية بأن العبء قد ارتفع عن كاهلها، فوافقت على توقيع الصلح بأغلبية ٢٣٧ ضد ١٣٨ صوتا، وتم التوقيع يوم ٢٨ يونيه ١٩١٩م.

على أن جميع القوى السياسية فى ألمانيا لم تلبث أن تنصلت فيما بعد من مسئولية توقيع المعاهدة، وألقتها على عاتق الأشتراكيين الديمقراطيين!

فمن ناحية المحافظين، فلم يكونوا ليقبلوا بمعاهدة الصلح هذه، أو بالجمهورية التى أبرمتها، وظلوا، على الرغم من ثورة نوفمبر، هم الذين يقبضون على زمام السلطان الاقتصادى. فهم أصحاب الصناعات والاقطاعيات الضخمة والجزء الأكبر من رءوس الأموال.

وقد كان بفضل هذه الأموال والثروات أن أخذوا يمولون الأحزاب السياسية والصحافة والسياسة، للقضاء على الجمهورية!

٥ - الجيش الألمانى ونظرية «الطعنة فى الظهر».

أما من ناحية الجيش، فإن مسئولية توقيع الصلح قد أزيحت عن كاهله، وشرع، بعد لحظة توقيع المعاهدة، يسعى للتخلص من القيود التى فرضتها، وتمكين الجهاز العسكرى، أو «فيلق الضباط» The Officers Corps من الحفاظ على تقاليد الجيش البروسية القديمة، كما تمكن تحت قيادة الجنرال هانزفون سيخت Seeckt رئيس الأركان، من فرض نفسه، رغم صغر حجمه (مائة ألف جندى)، على سياسات البلاد الداخلية والخارجية.

ولم يلبث أن أثار ما عرف بنظرية «الطعنة فى الظهر»! والتى تقول بأن الجيش الألمانى لم يهزم فى الميدان، وإنما طعنه الخونة فى الظهر فى الداخل.

ففى شهادة هندنبرج أمام لجنة التحقيق التى انتدبتها الجمعية الوطنية فى ١٨ نوفمبر ١٩١٩م، أعلن أن قائدا انجليزيا كان صادقا فى قوله «بأن الجيش الألمانى طعن من الخلف!».

وكان يستغل فى ذلك القول العبارة التى وردت على لسان الجنرال مالكولم Majar General Malcolmرئيس البعثة العسكرية

البريطانية فى برلين فى حديث له مع لودندورف، حين كان لودندورف يشرح له ما كانت تعانيه القيادة العليا الألمانية من افتقار التأييد من جانب الحكومة المدنية، وكيف أن الثورة قد خانت الجيش - فسأله القائد الإنجليزى: «هل تعنى أيها الجنرال أن الجيش قد طعن من الخلف»؟.

وقد انتشرت هذه الأسطورة فى ألمانيا فى فترة ما بين الحربين، واستند إليها هتلر فى كسب تأييد الرأى العام، والقول بأن المذنبين هم: «مجرمو نوفمبر!» - مع أن الحقيقة أن الجيش - كما رأينا - هو الذى طلب توقيع الهدنة والصلح، وهو الذى دفع الحكومة الجمهورية إلى توقيع الصلح.

ولكن الشعب الألمانى أقنع نفسه بأنه وجد كبش الفداء فى مجرمى نوفمبر الذين وقعوا وثيقة الاستسلام، والذين أقاموا الحكم الديموقراطى على أنقاض الحكم المطلق السابق.

٦ - دستور جمهورية ڤايمار

وعلى كل حال فبعد شهر واحد من توقيع معاهدة الصلح، أى فى ٣١ يوليو ١٩١٩م، أقرت الجمعية الوطنية (الرايشستاج) الدستور الجديد، الذى منح ألمانيا أكثر الدساتير الأوروبية ديمقراطية وليبرالية، إذ اقتبس فكرة الحكومة الدستورية من انجلترا وفرنسا، وفكرة رئيس الجمهورية القوى المنتخب من دستور الولايات لمتحدة، وفكرة الاستفتاء من سويسرا.

وقد توصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى إلى إدراج نص فى الدستور (المادة ١٦٥) باشتراك العمال فى إدارة المشروعات.

وتأسست بالفعل، بموجب قوانين عامى ١٩٢١، ١٩٢٢م، لجان عمالية فى كل المشروعات الصناعية والتجارية، إذا كان عدد عمالها أكثر من عشرين عاملا. ولكن أصحاب الأعمال قاوموا اشتراك هذه اللجان فى الإدارة، ولم تكن لها من وظيفة سوى الإشراف على تطبيق قوانين العمل.

على أن نظام التمثيل النسبى الذى تضمنه الدستور، والاقتراع عن طريق القوائم، الذى قصد به الحيلولة دون ضياع الأصوات، والحرص على إعطاء الأقليات الحق فى التمثيل فى البرلمان - كان له تأثير مدمر على الحياة الديمقراطية. فقد أدى إلى زيادة عدد الأحزاب الصغيرة بدرجة كبيرة، حتى إن عدد من سجل من الأحزاب فى انتخابات ١٩٣٠م بلغ ٢٨ حزبا! الأمر الذى جعل استقرار الأغلبية فى الرايشستاج أمرا مستحيلا، وأدى إلى التعديل المستمر فى الحكومة.

ومما زاد الحالة اضطرابا، تقصير الدورة البرلمانية إلى سنتين، مما أدى إلى تكرار الانتخابات البرلمانية. بل كثيرا ما تكررت هذه الانتخابات على فترات أقصر، نظرا لأن الدستور أباح حل البرلمان فى حالة اختلافه مع السلطة التنفيذية. وقد تكررت قرارات حل البرلمان بصفة خاصة فى السنوات القليلة السابقة على الانقلاب النازى.

على أن الدستور، من جانب آخر، دعم الوحدة الوطنية والقومية بإلغاء الولايات المستقلة فى ألمانيا، وتوحيد الأمة الألمانية كلها، وإقامة حكم مركزى. وقد قدم ذلك للحركة النازية خدمة كبيرة فيما بعد!

وعلى كل حال، فبصدور الدستور بدأت، بصفة قانونية، حياة الرايخ الثانى أو جمهورية فايمار ، وهى التى يطلق عليها اسم «الامبراطورية الوسيطة «فى بعض الآراء أو «الرايخ الثانى» فى آراء أخرى، باعتبار الرايخ الأول هو دولة بسمارك، والرايخ الثالث هو ألمانيا النازية.

على أن الجمهورية ـ مع ذلك ـ قد ولدت مترنحة وتحمل بذور فنائها. فمن ناحية، فإن دستور ڤايمار على الرغم من أنه قضى بتبعية الجيش لمجلس الوزراء والبرلمان، مثله فى ذلك مثل غيره من المنظمات العسكرية فى جميع الدول الليبرالية، فإن تقاعس الحكومة عن تطهير فيلق الضباط من العناصر الموالية للقيصرية والمناهضة للجمهورية، وعجزها عن بناء جيش جديد متشرب بالروح الديمقراطية، قد أثبت أنه خطأ قتال بالنسبة للجمهورية.

وفى الحقيقة أن بعض الاشتراكيين الديمقراطيين، من أمثال «شايدمان» جرزيسنسكى Grzesinski، قد حاول صبغ الجيش بالصبغة الديمقراطية، ورأوا من الخطر تسليم الجيش إلى الضباط القدامى الذين تربوا على التقاليد الإمبراطورية. ولكن هؤلاء واجهوا

معارضة قوية من زملائهم الاشتراكيين الآخرين، وعلى رأسهم نوسكه وزير الدفاع، فضلا عن معارضة القادة العسكريين.

٧ - تواطؤ النظام القضائى فى ألمانيا مع الجيش

ولقد كان تقاعس الحكومة عن تطهير الجهاز القضائى من العناصر المعارضة للنظام، ذا تأثير مدمر على الحكومة. فقد كانت المحاكم تبرئ المتآمرين على النظام الجمهورى، أو تصدر عليهم أحكاما مخففة.

وهو ما حدث بعد فشل انقلاب كاب The Kapp Putsch فى عام ١٩٢٠، حين وجهت الحكومة تهمة الخيانة العظمى إلى ٧٠٥ من الأفراد، فصدر الحكم على واحد فقط، هو مدير شرطة برلين بالسجن خمس سنوات «سجنا رمزيا»! وأمرت بإعادة معاشه إليه عندما أوقفته ولاية بروسيا!

كما صدر الحكم فى عام ١٩٢٦م بدفع مرتبات الجنرال فون لويتفتز Luettwitz، القائد العسكرى لانقلاب كاب، لا عن المدة التى كان فيها ثائرا ضد الحكومة فقط، بل وأيضا عن السنوات الخمس التى قضاها هاربا فى المجر!

وعندما حاول هتلر القيام بالانقلاب فى ميونيخ فى ١٩٢٣م، أصدرت عليه حكما مخففًا!

وفى الوقت نفسه كانت قوانين الخيانة العظمى تطبق ضد مؤيدى الجمهورية، ويُقضى بأحكام لمدد طويلة ضد مؤيدى

الجمهورية، الذين يكشفون أسرار تحدى الجيش لمعاهدة فرساى في مقالاتهم المنشورة بالصحف.

٨ - موقف جمهورية ڤايمار من الاشتراكية

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن الدستور قد منح البرلمان سلطة تأميم الثروات الطبيعية والصناعية والتوزيع، فإن شيئا من ذلك لم يحدث!

وكان المؤتمر الأول لمجالس العمال والجنود المنعقد فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٨م قد قرر «البدء فى تأميم الصناعات المهيأة لهذا التأميم، وخاصة فى صناعة المناجم، ولكن «أوتوهيو» زعيم عمال المناجم، والذى عين فى لجنة التأميم التى عينتها المجالس الشعبية فى ٢١ نوفمبر ١٩١٨م، شكك فى صحة هذا التوقيت، وتساءل عما إذا كان الوقت قد أصبح مناسبا لهذا التأميم؟

وقال :إن أستاذنا القديم ماركس لم يتصور الانتقال إلى الاشتراكية إلا فى الوقت الذى تتوافر فيه وسائل الإنتاج. وليس الأمر كذلك فى الوقت الحاضر!

وكذلك قام إيبرت بالتحذير من إجراء أى عمل بدون ترو، وصرح أدولف براون النمساوى فى ديسمبر ١٩١٨ بأنه «بالنسبة للتأميم لا يوجد بشكل عام أسوأ من الوقت الحالى، لأن ألمانيا فى حالة مجاعة، وهناك عجز واضح فى الخامات الأولية، والماكينات معطلة».

ولم تلبث سياسة التحول الاشتراكى أن أهملت تمام الإهمال، وأخذ الاشتراكيون الديموقراطيون يقعون شيئًا فشيئًا تحت سيطرة أحزاب الوسط وأيديولوجية الطبقة الوسطى.

ونظرا لزيادة الاتجاه المحافظ داخل الحكومة، قرر الاشتراكيون المستقلون القيام بإضراب عام فى يوليو ١٩١٩م يشل حركة العمل تماما فى برلين، ولكن عدم وجود أى خطط محددة للتأميم، والخوف من اتخاذ الحلفاء خطوات إيجابية ضد التحول الاشتراكى، والنضال الشديد ضد السبارتاكيين، وتردد زعماء الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى الاستيلاء على جهاز اقتصادى محطم - كل ذلك حال بين الحكومة وبين تحويل الصناعة من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، وبالتالى لم يؤد، من الناحية الاقتصادية، إلى تحويل ألمانيا نحو الاشتراكية.

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت الاحتكارات الكبرى الممثلة فى «التراستات» Trusts و«الكارتيلات» Cartels على درجة كبيرة من القوة جعلتها، وهى الخاضعة لإشراف الدولة نظريا، هى التى تشرف على الدولة عمليا! وكان على رأس هذه التراستات والكارتيلات بطبيعة الحال كبار رجال الصناعة والمال الذين يتحكمون فيها.

وهكذا بدلا من أن يتولى الاشتراكيون الديمقراطيون المسئولية، ويحطموا الاحتكارات الصناعية والاتحادات الضخمة، ويطهروا البيروقراطية وسلك القضاء والشرطة والجامعات والجيش من كل

أولئك الذين لايخدمون الجمهورية والنظام الجديد بولاء - سلموا لهؤلاء السلطة والمسئولية.

وعلى هذا النحو كان من الطبيعى أن يفقد الاشتراكيون الديمقراطيون تأييد الجماهير. فمع أنهم نصبوا إيبرت رئيسا للجمهورية، إلا أنهم لم يستطيعوا السيطرة على أداة الحكم. وانحدر الحزب بالتدريج إلى مصاف أحزاب الوسط الليبرالية التى تمثل الأحرار، وكبار الملاك، والمسيحيين التقدميين. بل لقد ائتلف الحزب مع أحزاب اليمين غير المتطرف، واشترك فى وزارات تحت رئاسة جوستاف اشتريزمان Gustav Stresemann ممثل البورجوازية الكبيرة. وفى عام ١٩٢٤م كان قد هبط عدد نوابه فى الرايشتاج إلى ١٣١ عضوا بدلا من ١٨٥ سنة ١٩١٩م.

٩ - مؤتمرات اليمين ضد الجمهورية

ولم يلبث هذا الضعف الذى ولدت فيه الجمهورية أن أدى إلى التآمر عليها من جانب اليمين. ولم ينشط هذا اليمين إلا بعد أن استطاعت الحكومة إخماد حركات الشيوعيين، فقد كانت تخاف من الشيوعيين أكثر من خوفها من الفرق السياسية الأخرى.

وكان هذا اليمين يتمثل فى الملكيين الذين يتوقون إلى عودة القيصرية، كما كان يتمثل فى الجيش النظامى، وتمثل كذلك فى

الجنود المسرحين الذين لم يعثروا على عمل بعد عودتهم، ولم يتمكنوا من التحول عن عادات العنف والقسوة التى اتبعوها. ثم كان يتمثل فى الجيش النظامى، ويتمثل بصفة خاصة فى عصابات الفيلق الحر Free - Corps bands المسلح فى جميع أنحاء ألمانيا، وكان جيش الدفاع (الرايخفيهر) Reichwehr يقوم بتسليحها، لمحاربة البولنديين والبلطيقيين، لإنقاذ المناطق المتنازع عليها على الحدود الشرقية.

١٠ - انقلاب كاب Kapp

وسرعان ما أخذت هذه العصابات فى دعم المؤامرات الرامية إلى قلب الحكم الجمهورى. وفى مارس ١٩٢٠ تمكنت إحدى العصابات، وهى لواء الكابتن إيرهاردت The Ehrhardt Brigade تحت قيادة الفريق وولترفون لويتفتز، من الاستيلاء على برلين، وتمكن الدكتور وولفجانج كاب Kapp، وهو سياسى من رجال الجناح اليمينى المتطرف، من إعلان نفسه مستشارا Chancellor للرايخ. واضطر إيبرت ونوسكه وغيرهما من رجال الحكومة إلى الفرار من العاصمة يوم ٣١ مارس ١٩٢٠م، ووقف الجيش النظامى يقوده الجنرال فون سيخت موقف المتفرج! ورفض الدفاع عن الجمهورية ضد لويتفتز وكاب!

ولكن البرولتاريا هى التى تصدت للانقلاب، على نحو ما حدث فى الثورة الروسية حين حاول كورنيلوف الاستيلاء على الحكم.

فقد نظمت الحركة النقابية الألمانية اضرابا شاملا ضد الانقلاب، توقفت فيه حركة البلاد، وانقطع الماء والغاز والكهرباء، ووقفت حركة السكك الحديدية والترام، فلم تجد حكومة الانقلاب بدا من التخلى عن الحكم بعد أسبوع واحد، وفر رئيسها إلى السويد.

١١ - انقلاب كار Kahr فى ميونيخ Munchen

وقد وقع انقلاب آخر فى الوقت نفسه فى ميونيخ كان أكثر نجاحا. فقد قام الجيش فى يوم ١٤ مارس سنة ١٩٢٠م بإسقاط حكومة «هوفمان» Hoffmann الاشتراكية، وأقام عوضا عنها نظاما يمينيا برئاسة جوستاف فون كار Kahr، وقد تلا ذلك أن أصبحت العاصمة البافارية نقطة الجذب لجميع الساخطين على الحكم الجمهورى والرافضين لمعاهدة فرساى. وكانت مؤتمرات الاغتيال تدبر فى هذه المدينة ضد موقعى ومنفذى معاهدة فرساى، ووجد فيها جنود الفرق المسرحة - وبينهم جنود لواء إيرهاردت Ehrhardt - المأوى والترحيب. كما أقام فيها الجنرال لودندورف مع فريق من ضباط الجيش المسرحين. وسوف يجد هتلر فى هذا التيار القومى المعارض للديمقراطية والجمهورية المناخ اللازم للسير بحركته.

١٢ - تدهور المارك الألمانى

وسرعان ما مضت الأحداث على نحو يخدم اليمين، وذلك بسقوط المارك الألمانى واحتلال الفرنسيين للروهر Ruhr.

وسقوط المارك الألمانى سببه الأساسى التضخم النقدى الذى عملت الحكومة على قيامه، للتخلص من ديون التعويضات الفادحة التى فرضت على ألمانيا، وتخليص الصناعة الألمانية الثقيلة من ديونها عن طريق دفع التزامها بماركات لا قيمة لها. وقد عمدت الحكومة فى ذلك، مدفوعة من كبار الصناعيين وأصحاب الأراضى، إلى إصدار كميات هائلة من الماركات رغبة فى تدهور عملتها.

وقد شرع المارك فى الانهيار منذ عام ١٩٢١، عندما وصلت قيمة الجنيه الانجليزى إلى ٧٧٠ ماركا، بعد أن كانت قيمته بعد الحرب ٢٠ ماركا فقط! وفى أغسطس ١٩٢٢م أصبح يساوى ٣٠٠٠ مارك! وبالنسبة للدولار فقد أصبحت قيمته فى عام ١٩٢١م خمسة وسبعين ماركا، ثم بلغت فى السنة التالية ٤٠٠ مارك! ولم يحل عام ١٩٢٣م حتى كان الدولار يساوى ٧ آلاف مارك!

١٣ - معركة دفع التعويضات واحتلال فرنسا الروهر

وإزاء سوء الأحوال الاقتصادية طلبت الحكومة الألمانية من دول الحلفاء مهلة «موراتوريوم» لدفع أقساط التعويضات. وقبلت الحكومة البريطانية على الفور.

على أن حكومة بوانكاريه Poincaré الفرنسية رفضت هذا الطلب رفضا قاطعا، اللهم إلا إذا أخذت فرنسا ضمانة لذلك وضع مناجم الدولة فى الروهر فى أيدى الحلفاء.

وقد عللت هذا الطلب بأن وضع مناجم الروهر فى يد الحلفاء سوف يكون أداة ضغط على ألمانيا لدفع التعويضات وتنفيذ معاهدة فرساى، ومن شأنه أن يؤدى إلى إيجاد «إرادة دفع» فى ألمانيا، وفضلا عن ذلك فإن وضع هذه المناجم فى يد الحلفاء يمكن أن يكون - إذا اقتضت الحال - «وسيلة دفع»، بمعنى أن الحلفاء يستطيعون استثمار هذه المناجم لصالح التعويضات -وهو ما أسماه سياسة «الرهن المنتج»! وقد اعترضت بريطانيا على ذلك. ولكن فرنسا لم تأبه لهذا الاعتراض.

وعندما تأخرت ألمانيا فى تسليم شحنات الأخشاب التى وعدت بها، وعلى الرغم من ثانوية هذه القضية، فإن بوانكاريه، الذى كان رئيس الوزراء فى أثناء الحرب، استفاد من ذلك ليضع سياسته موضع التنفيذ، وصرح بأن هذا التقصير من جانب ألمانيا يعطى فرنسا الحق فى احتلال حوض الروهر، ووضع يدها على مناجم الدولة.

وفى ٩ يناير ١٩٢٣م أعلنت الحكومة الفرنسية، باتفاق مع بلجيكا، أنها سترسل لجنة رقابة إلى الروهر للحصول على التعويضات. وقد اعتبرت إنجلترا أن فرنسا ليس لها الحق فى

ذلك، ولكن بوانكاريه لم يأبه لذلك أيضـــا. وفى ١١ يناير ١٩٢٣م دخلت لجنة الرقابة «ايسن» Essen، ودخلت معها القوات الفرنسية.

وهكذا اقتطع من ألمانيا قلبها الصناعى الذى أصبحت تعتمد عليه، بعد أن أخذت بولنده مقاطعة سيليزيا العليا مع أربعة أخماس إنتاج ألمانيا من الفحم والفولاذ.

وقد وحدت هذه الضربة القاضية للاقتصاد الألمانى جميع القوى السياسية والشعبية فى ألمانيا بصفة مؤقتة، وبصورة لم تعرفها البلاد منذ عام ١٩١٤م . وقررت الحكومة الألمانية شل الحياة الاقتصادية لتمنع فرنسا من استثمار الفحم، فأوعزت إلى عمال الروهر بالإضراب العام، ودعت إلى المقاومة السلبية مع دفع المرتبات. وتم تنظيم أعمال التخريب وحرب العصابات فى الروهر بمساعدة الجيش.

وقابل الفرنسيون ذلك بحملة من الاعتقالات والنفى وأحكام الإعـدام، وتولوا بأنفسهم إدارة الروهر والسكك الحديدية، واستطاعوا بذلك استثمار المناجم والفحم، ونقل الإنتاج بواسطة الخطوط الحديدية إلى فرنسا. وفوق هذا فرضوا على الروهر نظاما جمركيا للحيلولة دون نقل أية بضائع إلى بقية ألمانيا. وبهذا حرموا الصناعة الألمانية من فحم الروهر.

وقد عجلت عملية خنق الاقتصاد الألمانى عن طريق احتلال الروهر بانهيار المارك بصفة نهائية. وفى ذلك لعبت البورجوازية

الألمانية الكبيرة دورا خطيرا للكسب من خراب الجماهير والطبقة المتوسطة ودمارها ماليا.

فقد دفع كبار الصناعيين وأصحاب الأراضى الحكومة إلى التعجيل بهبوط المارك عن عمد وإصرار، رغبة فى تخليص الدولة من ديونها العامة ومن التعويضات، كما ذكرنا، وأملا فى تخريب احتلال الفرنسيين للروهر، ولتمكين الصناعة الألمانية الثقيلة من التخلص كلية من ديونها. وشجع الجيش على انهيار المارك رغبة فى تنظيف ديون الحرب، ولتصبح ألمانيا من الناحية المالية دون أى أعباء، استعدادا لشن حرب جديدة.

ولم تدرك جماهير الشعب والطبقة المتوسطة كم كان أرباب الصناعة والجيش والدولة ينتفعون من انهيار المارك، ولكن التدهور النقدى حطم هذه الطبقات الجماهيرية تحطيما تامًا، فلم تعد ثمة قيمة للأموال التى يملكونها، والتى وفروها لضمان مستقبلهم، وأضحوا مفلسين كأفراد، وعرفوا المجاعة عندما أصبحت بضعة أوقيات من السكر أو رطل من الدقيق يساوى حساب بنك كامل! حيث أصبح الجنيه الانجليزى يساوى فى سبتمبر ١٩٢٣م مبلغ ٤٨٠ مليون مارك!

وفى الوقت نفسه توقفت حركة التجارة، وأصبح من المستحيل عقد القروض أو إمضاء العقود، ورفض الفلاحون نقل منتجاتهم إلى المدن، وكثرت المظاهرات وحركات الانفصال فى بعض

الولايات، وتمكن الشيوعيون من السيطرة على الحكم فى سكسونيا وغيرها، وكان من الطبيعى أن تحمل الجماهير جمهورية ڤايمار مسئولية كل ما يقع، وتجعل منها كبش الفداء.

١٤ - المواجهة بين المستشار الألمانى شتريزمان والمقاومة

ولم يلبث استسلام الحكومة فى سبتمبر ١٩٢٣م أن حرك اليمين المتطرف واليسار على السواء. ففى ٢٦ سبتمبر ١٩٢٣م كان المستشار الألمانى شتريزمان Streseman قد أعلن نهاية المقاومة السلبية فى حوض الروهر، واستئناف ألمانيا دفع التعويضات للحلفاء.

وكان قد وصل إلى اقتناع بأنه إذا كانت الغاية هى إنقاذ ألمانيا وتوحدها واستعادة قوتها، فلابد من التفاهم مع الحلفاء، والحصول على فترة من الهدوء لاستعادة القوة الاقتصادية.

وقد أثار هذا التخلى عن مقاومة الفرنسيين الغضب والاستياء لدى الوطنيين الألمان. وفى الوقت نفسه كان الشيوعيون يعملون على سقوط الجمهورية.

وعلى هذا النحو واجه شتريزمان ثورة عنيفة من متطرفى اليمين واليسار على السواء. ولكنه كان على استعداد لذلك بإعلان حالة الطوارئ فى نفس اليوم، وعهد بالسلطة التنفيذية بين ٢٦

سبتمبر ١٩٢٣م وفبراير ١٩٢٤م إلى وزير الدفاع أوتوجيسلر Gess-ler، وقائد الجيش فون سيخت.

١٥ - مؤامرة الجيش الأسود Black Reichwehr فى باڤاريا

فى ذلك الحين جاء الخطر من جانب باڤاريا، التى ساءت العلاقت بينها وبين الحكومة فى برلين تماما فى خريف عام ١٩٢٣م. فقد أعلنت الوزارة الباڤارية حالة الطوارئ من ناحيتها يوم ٢٦ سبتمبر، وعينت جوستاف كار Kahr، وهو ملكى يمينى، مفوضا للدولة، مع صلاحيات مطلقة.

وثار الخوف فى برلين من أن تنفصل باڤاريا وتؤلف مع النمسا اتحادا لجنوب ألمانيا. وكان هناك عدد من الضباط البارزين فى حركة الجيش الموجودة فى ميونيخ يقفون إلى جانب الانفصاليين الباڤاريين.

وهنا دبر «الجيش الأسود» Black Reichwehr تحت قيادة الميجور بوخروكر Buchrucker ، مؤامرة انقلاب تستهدف احتلال برلين وإسقاط الحكومة الجمهورية.

وكان هذا الجيش قد تكون بصفة سرية ليكون بمثابة امتداد سرى للجيش النظامى الذى كانت معاهدة فرساى قد قضت بألا يزيد على مائة ألف. وقد أنشأه الجنرال سيخت تحت اسم «العمال

الفدائيين» Labor Commandos (Arbeitsk Kommandos)، وتم توزيعه على الحدود الشرقية للمساندة فى حمايتها ضد البولنديين فيما بين عامى ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣م.

فقد قام هذا الجيش الأسود يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٢٣م تحت قيادة الميجور «بوخروكر» Buchrucker باحتلال ثلاث من القلاع التى تقع إلى الشرق من برلين، ولكن الجيش النظامى قام بمحاصرته، واستسلم بوخروكر بعد يومين، واتهم بالخيانة العظمى وحكم عليه بالسجن عشر سنوات.

١٦ - تصفية الشيوعيين فى بافاريا

وقد تلا ذلك تركيز من الحكومة الجمهورية، بمساعدة الجيش، لتصفية الحركات والحكومات الشيوعية فى سكسونيا، وتورينج Thuringia، وهمبورج والروهر. فاعتقل أعضاء الحكومة الاشتراكية فى سكسونيا، وتم تعيين مفوض من الرايخ لتولى الأمور فيها. كما تم القضاء بسرعة على الشيوعيين فى همبورج وغيرها.

وقد اعتقدت الحكومة الجمهورية أنها بقضائها على الشيوعيين قد سلبت المتآمرين فى باڤاريا ذريعة الادعاء بأنهم يعملون لإنقاذ الجمهورية من الشيوعيين. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث.

ففى ذلك الحين كانت باڤاريا قد أصبحت تحت السلطة المطلقة للثالوث المكون من «كار» Kahr مفوض الدولة، والجنرال «أوتوفون لوسو» Otto von Lossow قائد الجيش النظامى فيها، والكولونيل «فون سايسر» Von Seisser مدير الشرطة. وقد أعلن الثالوث رفضه تنفيذ

أية أوامر يتلقاها من برلين، وخصوصا إغلاق صحيفة هتلر، الفويلكيشر بيوباختر Voelkischer Beobachter . وعندئذ قررت الحكومة الجمهورية إخماد العصيان بالقوة، وأصدر الفريق سيخت أوامره للثالوث الباڤارى ولهتلر وعصاباته المسلحة بأنه سيخمد أى عصيان بالقوة.

١٧ - الصراع بين الثالوث الباڤارى وهتلر

فى ذلك الحين كان كل من الفريقين المتحالفين: الثالوث الباڤارى، وهتلر وعصاباته، تختلف أهدافهما اختلافا نسبيا، فبينما كان الثالوث يريد القيام بانقلاب انفصالى، كان هتلر يريد ـ على العكس ـ الاستيلاء على السلطة وإقامة رايخ قومى وقوى ومتحد.

وعندما صدر قرار الجيش الذى يهدد بإخماد أى عصيان، انقسم الفريقان فى باڤاريا: فبينما رأى هتلر أن نجاح الحكومة الجمهورية فى إعادة الهدوء سوف يقضى على كل فرصة أمامه، وبالتالى فقد طلب إلى «كار» و«لوسو» الشروع فى الزحف على برلين قبل أن تبدأ برلين بزحفها على ميونيخ ـ فقد رأى الثالوث أنه سوف يكون من العبث القيام بحركة غير مجدية تؤدى إلى دمارهم، وهكذا قاموا فى يوم ٦ نوفمبر ١٩٢٣م بإبلاغ «الاتحاد النضالى الألمانى» Deutscher Kampfbund، (German Fighting Union) الذى كان هتلر يتولى زعامته السياسية، بأنهم لن يسمحوا بالانسياق وراء عمل متهور.

١٨ - انقلاب قاعة الجَعَة The Beer Hall Putsch

وعند ذلك قرر هتلر ، بنصيحة روزنبرج Rosenberg وشوبنر ريختر Scheubner Richter وهما لاجئان روسيان انضما إلى الحزب النازى، اختطاف أعضاء الثالوث، وارغامهم على استخدام سلطاتهم. وانتهز فرصة الإعلان عن خطاب يلقيه كار فى اجتماع لرجال الأعمال فى قاعة الجَعَة الكبرى (Buergerbraukeller) فى الضواحى الجنوبية لميونيخ، بناء على طلب بعض المؤسسات التجارية الكبرى، وحضور الجنرال لوسو والعقيد فون سايسر، لتنفيذ خطته والقيام بما عرف باسم «انقلاب قاعة الجعة»، يوم ٨ نوفمبر ١٩٢٣م.

وقد استطاع بالفعل القبض على كار، ولوسو، وسايسر. واستحضر أعوانه «لودندروف» فى تلك الأثناء، ودارت مفاوضات بينه وبينهم فى نفس القاعة للاشتراك معه فى المؤامرة، وتأليف حكومة الانقلاب، وقد خضع الثلاثة من غير اقتناع، على العكس من لودندورف الذى أبدى استعداده لمنح اسمه للمشروع.

وكانت الخطة هى أن يسير هتلر دفة السياسة فى الحكومة المركزية الجديدة، ويتولى كار وصاية عرش باڤاريا كنائب ملك، ويعين لوسو وزيرا للجيش الوطنى، ويكون سايسر وزير شرطة الرايخ، ويتولى لودندورف قيادة الجيش الوطنى، وتكون مهمة الحكومة الوطنية الجديدة المؤقتة هى تنظيم الزحف على برلين.

على أنه لم يكد ينفض الاجتماع. حتى هرب كار، وسايسر، حيث نقل الأول الحكومة إلى ريجنزبورج Regensburg، وانضم لوسو إلى قائد حامية ميونيخ، فى حين أصدر فون سيخت أوامره بإخماد الانقلاب.

ولما كانت القوات الثورية فى ذلك الحين لم تكن قد احتلت من المراكز الاستراتيجية سوى مركز قيادة الجيش بواسطة فصيلة من قوات العاصفة بقيادة «روهم» Roehm – فانه لم يكد يطلع الفجر حتى كانت القوات النظامية قد فرضت حصارا على قوات «روهم» فى وزارة الحرب.

وهنا قام المتآمرون، بقيادة واقتراح لودندروف، بمحاولة أخيرة، فخرجوا يوم ٩ نوفمبر ١٩٢٣م من حدائق قاعة الجِعة فى نحو ثلاثة آلاف رجل، على رأسهم لودندروف وهتلر وجورنج Goering قائد جيش العاصفة، وروزنبرج، ونحو ستة من كبار النازيين، للوصول إلى قلب المدينة واحتلالها، رافعين علم الصليب المعقوف Swastika Flag ولافتة «ألمانيا فوق الجميع».

على أن قوات الشرطة أوقفت تقدمهم، وسقط ستة عشر من القتلى، وقبض على هتلر ولودندورف، وهرب جورنج وهيس Hess إلى النمسا، واستسلم روهم Roehm فى وزارة الحربية، وقامت السلطات بحل الحزب، وحوكم هتلر، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، ولكنه لم يقض منها سوى بضعة أشهر!

١٩ - سياسة المصالحة مع الحلفاء

لم تكد حكومة الجمهورية تفرغ من القضاء على هذه الحركات الانقلابية، حتى أخذت تسير بكامل طاقاتها فى السياسة الجديدة التى انتهجتها، وهى سياسة المصالحة مع الحلفاء، والاندماج فى المجتمع الدولى، وإصلاح اقتصاد البلاد.

وكان قائد هذه السياسة هو المستشار شتريزمان رئيس الحزب الوطنى الحر كما ذكرنا، واستمرت هذه السياسة من ١٩٢٣ - ١٩٣٠م.

أ - تسوية دوز Dawes

ونقطة البداية هى تسوية دوز Dawes فى سنة ١٩٢٣ لمشكلة التعويضات. ففى هذا العام ألفت لجنة التعويضات لجنة فرعية من الخبراء العالميين، يرأسها الجنرال شارل دوز، الخبير المالى الأمريكى، قامت بدراسة مسألة التعويضات ومقدرة ألمانيا على الدفع. واقترحت عدة اقتراحات، أهمها:

وجوب الجلاء عن الروهر، وإنشاء بنك مركزى Reich bank يحتكر إصدار الأوراق المالية لمدة خمسين سنة، وتشرف عليه هيئة من سبعة من الخبراء الألمان وسبعة آخرين من الأجانب، وعقد قرض أجنبى لألمانيا قدره ٨٠٠ مليون من الماركات الذهبية.

وفى مقابل ذلك بين المشروع ما يجب على ألمانيا أن تدفعه فى مدة خمس سنوات فقط، فيبدأ الدفع بمليار مارك ذهبى فى السنة الأولى، ويصل إلى مليارين وخمسمائة مليون فى السنة الخامسة (كانت لجنة التعويضات قد حددت المقدار الذى تدفعه ألمانيا بـ١٣٢ مليار مارك ذهبى). ولم تتطرق اللجنة إلى كيفية الدفع بعد الخمس السنوات. فكان حلا مؤقتاً.

وقد بدئ فى تنفيذ المشروع فى سبتمبر ١٩٢٤، وتم تنفيذه بدقة فى الخمس السنوات المقررة، بفضل رءوس الأموال الأمريكية التى تدفقت على ألمانيا بغزارة فيما بين عامى ١٩٢٤ - ١٩٣٠م .

وفى السنوات التالية أخذ الاقتصاد الألمانى فى النهوض، وأخذت الصناعة، التى تمكنت من تسديد ديونها فى فترة انهيار النقد، واقتراض ملايين الدولارات - فى تجديد آلاتها وتنظيم عملياتها الإنتاجية.

وكان إنتاج هذه الصناعة قد هبط فى عام ١٩٢٣ بنسبة ٥٥٪ عما كان عليه فى عام ١٩١٣م، فعاد وارتفع بنسبة ١٢٢٪ فى عام ١٩٢٧م.

وعمدت مؤسسات الصناعة الأمريكية الكبرى إلى تمويل الصناعة الألمانية الثقيلة، كما نشأت صلات اقتصادية بين اتحاد الصناعة البريطانية وجمعية الصناعة الإمبراطورية الألمانية.

وارتفعت أرقام الأجور فى السنة الثالثة إلى ١٠٪ عما كانت عليه قبل أربع سنوات. واستفاد من هذا الرخاء أبناء الطبقات الوسطى الدنيا من صغار أصحاب الحوانيت وذوى المرتبات الصغيرة.

وعلى كل حال فقد تمكنت ألمانيا فى فترة وجيزة من استعادة صناعاتها الحربية وانتاج كميات وفيرة من الدبابات والطائرات والسفن.

ب - اتفاقية لوكارنو Locarno Pact

أما فى المجال السياسى فقد تم التوصل إلى اتفاقات لوكارنو Locarno Pact التى وقعت فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٥م.

وكانت السياسة الفرنسية إزاء ألمانيا قد تعرضت لتغيير جوهرى فى ذلك الحين بعد انتخابات مايو ١٩٢٤م، التى أسفرت عن سقوط وزارة بوانكاريه، وفوز كتلة اليسار، ورجوع بريان Aristid Briand إلى وزارة الخارجية.

فقد اقتنع بريان بالرأى الذى يقول بأن ألمانيا ذات الـ ٧٠ مليونا سوف تكون أقوى بالضرورة من فرنسا ذات الـ ٤٠ مليونا بعد عشرين عاما، أو على الأكثر بعد خمسين عاما! وأنه من ثم يجب على فرنسا، لتتجنب خلافا جديدا قد يؤدى بها إلى الهاوية، أن

تساعد الأحزاب السياسية ذات الميول السلمية فى ألمانيا، والمناصرة للجمهورية، والمعادية للحرب.

وبناء على ذلك فعندما اقترح شتريزمان على الحكومة، تحت إيحاء السفير الإنجليزى فى برلين، عقد اتفاق متبادل مع فرنسا، تتعهد الدولتان بموجبه باحترام حدودهما المشتركة، فى ٩ يناير ١٩٢٥م - قبلت الحكومة الفرنسية ذلك.

وقد أدت المفاوضات التى جرت إلى المعاهدة التى عقدت فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٥م بين ألمانيا وكل من فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبمقتضاها تعهدت ألمانيا وفرنسا وبلجيكا بالاعتراف بالحدود القائمة بينهما، والامتناع عن استخدام القوة ضد كل منهما الآخر. كما اعترفت ألمانيا بنزع سلاح أراضى الراين.

وقد ضمنت إنجلترا وإيطاليا هذا الاتفاق Pact، وتم الاتفاق على تبادل المساعدة فى حالة استخدام العنف.

وقد استمرت هذه الاتفاقية حتى أنهاها هتلر عام ١٩٣٦م باحتلال الراين. ولكن التزامات بريطانيا تجاه فرنسا، والتزامات بريطانيا وفرنسا تجاه بلجيكا، تجددت بمقتضى اتفاقيات خاصة أبرمت فيما بعد.

وقد كان بسبب هذه المعاهدة، التى قبلت فيها ألمانيا مختارة أهم ما تنازلت عنه مكرهة فى فرساى، أن انتشر الاعتقاد فى غرب أوروبا بحلول عهد من السلام والأمل.

على أنه بعد أن تبين ضعف الأسس التى قامت عليها المعاهدة، صارت هذه الحقبة (١٩٢٥ - ١٩٣٣م) تسمى بعهد الأوهام! ذلك أن كل فريق أخذ من المعاهدة الزاوية التى تخدم مصالحه.

فمن ناحية فرنسا رأت فيها تأكيدا لمعاهدة فرساى، بل إنها تحتوى أيضا على ضمان من بريطانيا للأوضاع فى غرب أوروبا، وهو ما لم تحققه معاهدة فرساى. وبالتالى فقد رأت فيها ضمانا للأمن.

ومن ناحية ألمانيا فقد أصبحت على يقين من أن فرنسا لن تعاود احتلال الروهر.

جـ - دخول ألمانيا عصبة الأمم

وفى الفترة التالية أعطت سياسة المصالحة نتائج إيجابية لألمانيا. ففى ٨ سبتمبر ١٩٢٦م قبلت ألمانيا عضوا فى عصبة الأمم، وبذلك أصبحت على قدم المساواة مع بقية الدول الكبرى. وفى ٣١ ديسمبر ١٩٢٦م تجلت نتائج المصالحة فى الجلاء عن قسم من منطقة الاحتلال الرينانية، أى عن منطقة كولونيا.

وأخذت ألمانيا بعد ذلك فى العمل من أجل تقديم موعد الجلاء عن الراين. ففى يوليو ١٩٢٨م أثار المستشار هرمان مولر Mueller رئيس الحكومة الألمانية الجديدة (بقى فيها شتريزمان وزيرا للخارجية أيضا) قضية الجلاء عن أراضى الراين (رينانيا)،

وصرح بأن ألمانيا نفذت مشروع «دوز»، ودفعت الأقساط السنوية بصورة منتظمة، ولذا فلها الحق فى الحصول على الجلاء عن الأراضى الرينانية، وأضاف بأن فرنسا ليست بحاجة لضمان الأمن بعد معاهدة لوكارنو.

وفى ١٦ سبتمبر ١٩٢٨م تم فى جنيف اتفاق مبدئى بين فرنسا وألمانيا وانجلترا وبلجيكا على الدخول فى مفاوضات رسمية بشأن الجلاء عن أراضى الراين، وتسوية قضية التعويضات تسوية نهائية، نظرا لأن «مشروع دوز» لم يحدد الدفع إلا خلال خمس سنوات.

وقد انتهت المفاوضات بعد مؤتمر لاهاى بهولندا فى شهر أغسطس ١٩٢٩ م إلى اتفاقيتين:

الأولى : فى ٣٠ أغسطس ١٩٢٩، وتقضى بانتهاء احتلال أراضى الراين فى موعد أقصاه يونيه ١٩٣٠م، على أن يوضع مشروع دفع التعويضات الجديد موضع التنفيذ فى ذلك التاريخ.

والثانية : فى ٣١ أغسطس ١٩٢٩، وتقرر وضع مشروع جديد لدفع التعويضات بدلا من مشروع دوز.

د - مشروع يانج Young Plan

وقد عرف هذا المشروع بمشروع يانج Young Plan ويقتطع، بالنسبة لمشروع دوز، ما يقرب من ١٧٪ من الدين. ويقضى بأن

تحصل فرنسا جملة فى خلال ٦٠ عاما على مقدار ٢٠ مليار مارك ذهبى. وكانت فرنسا قبل ١٩٢٩م قد حصلت من ألمانيا بمشروع دوز، وبموجب دفعات أخرى، على ما يقرب من ٨ مليارات و ٦٠٠ مليون مارك.

وفى مقابل ذلك تخلت فرنسا عن ضمان الأمن الذى يخولها إياه احتلال رينانيا مقابل هذا الوعد من جانب ألمانيا بالدفع. وأخيرا قبلت إلغاء الرقابة التى أقرتها معاهدة فرساى على نزع السلاح فى ألمانيا. ذلك أن لجنة الرقابة الدولية التى كان لها حق التفتيش فى ألمانيا، ألغيت فى ٣١ يناير ١٩٢٧م.

ويتضح من ذلك أن فرنسا قبلت بإعادة نظر جزئية فى معاهدة فرساى، مع احتفاظها بتفوقها العسكرى، وتحالفها مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا (دول الحلف الصغير).

على أن الحكومة الألمانية والرأى العام الألمانى كان يطالب بالمزيد. فقد طالبت ألمانيا بعد إبرام هذه الاتفاقات الأخيرة بإرجاع أراضى السار Saar (التى كانت فى يد الفرنسيين لاستغلال مناجمها لمدة خمسة عشر عاما، وكانت لها إدارة خاصة خاضعة لعصبة الأمم). كما طالبت بتخفيض تسليح فرنسا، وإلا فإن ألمانيا يكون لها الحق فى زيادة قواتها المسلحة.

وسرعان ما جاءت أزمة ١٩٢٩م المالية لتدفع بالأمور فى ألمانيا إلى مستوى جديد.

٢٠ - الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩ - ١٩٣٣م

ففى خريف ١٩٢٩م وقعت أزمة أقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل أصابت النظام الرأسمالى بضربات قاصمة. وقد بدأت هذه الأزمة فى الولايات المتحدة وانتقلت منها إلى بقية أنحاء العالم.

وكانت الولايات المتحدة قد استطاعت فى أثناء الحرب العالمية الأولى تنمية صناعاتها بدرجة لم يسبق لها مثيل، وبعد الحرب اعتقد رجال الصناعة أنه يمكن المحافظة والاستمرار فى النمو الصناعى بثلاث طرق:

الأولى : خلق حاجات جديدة باستمرار فى جمهور المستهلكين.

والثانية: تغذية «الطلب» باستمرار، عن طريق زيادة الأجور لزيادة قوة الشراء فى الجمهور.

أما الطريقة الثالثة، فهى المنشطات الصناعية، التى تتمثل فى القروض التى تمنح فى داخل الولايات المتحدة للمنتجين والمستهلكين على السواء، أو خارجها لدول أوروبا - بصفة خاصة ألمانيا، والنمسا بدرجة أقل - بشرط أن تشترى من الولايات المتحدة المواد الأولية اللازمة لصناعاتها أو تشترى السلع الغذائية منها.

على أن هذه الخطة واجهتها عوامل أخرى أدت إلى وقوع الأزمة.

ذلك أن الإنتاج الأوروبى، الذى كان عاطلا فى أثناء الحرب أو موجها لحاجيات الحرب، أخذ ينشط منذ عام ١٩٢٥م ليبلغ مستوى الإنتاج السابق فى عام ١٩١٣م. وفى الوقت نفسه كان الإنتاج الزراعى فى أوروبا يتحسن باضطراد عن طريق استخدام الأسمدة والأدوات الميكانيكية، فضلا عن زراعة أراض جديدة. كما استأنفت روسيا حوالى ١٩٢٦م تصديرها الزراعى فى السوق.

وكل ذلك أوجد فى السوق العالمية فرط إنتاج غذائى، وقلل لحد كبير من الطلب على المنتجات الزراعية الأمريكية.

وقد ترتب على ذلك أن أخذ سعر الجملة للمنتجات الزراعية الأمريكية فى الانخفاض، ووجد الزارعون أمامهم أكداسا من المنتجات لا يستطيعون تصريفها، فى الوقت الذى كانوا مضطرين فيه لدفع فوائد القروض التى عقدوها خلال الأعوام السابقة. وبالتالى انخفضت المقدرة الزراعية لديهم، وقل شراؤهم للمنتجات الصناعية - الأمر الذى أثر تأثيرا سيئا على المشروعات الصناعية، التى كانت بدورها قد عقدت قروضا وتكبدت ديونا عظمية أصبح عبؤها لا يطاق.

وعلى هذا النحو، فقد بدا للمراقبين العليمين ببواطن الأمور أن سُحُب الأزمة توشك أن تنفجر، فأخذوا يبيعون السندات التى يملكونها بشكل مكثف، على النحو الذى أدى إلى حدوث ذعر فى البورصة يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩م، أدى إلى سقوط فظيع فى أسعار

البورصة، وأدى مباشرة إلى سقوط أسعار الجملة للسلع، وكان نقطة انطلاق لأزمة مالية امتدت إلى قسم عظيم من العالم، ودامت فى أكثر البلدان حتى ١٩٣٣م، والبعض دام فيها حتى سنة ١٩٣٥م، كما هو الحال فى سويسرا وبولندا وفرنسا.

فقد كان نتيجة الذعر الذى وقع فى بورصة نيويورك فى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩، أن عجزت المشاريع الصناعية الضخمة عن الحصول على الاعتمادات اللازمة، الأمر الذى أدى إلى تقليل نشاطها. ومن ناحية أخرى رأى المشترون أن أسعار الجملة فى انخفاض، ففضلوا الانتظار أملا فى المزيد من هذا الانخفاض.

وفى صيف ١٩٢٩م تفاقمت الأزمة بسبب حدوث جفاف فظيع فى الوسط الغربى للولايات المتحدة أدى إلى محصول ردىء، وعجز الفلاحون عن دفع فوائد ديونهم التى عقدوها مع المصارف، مما أدى بدوره إلى إفلاس عدد كبير من المصارف، حتى لقد شوهد فى أول أكتوبر ١٩٣١م إفلاس ٣١ مصرفا فى يوم واحد!

ومن الولايات المتحدة امتدت الأزمة إلى أوروبا بشكل معتدل فى البداية، ثم أخذت تتفاقم بصورة فجائية فى عام ١٩٣١م. فمنذ مايو ١٩٣١م إلى بداية ١٩٣٢م وقعت الكارثة الاقتصادية، وأخذت الانفجارات الاقتصادية تنتقل من بلد إلى بلد.

وقد ظهر أول انفجار فى النمسا. ففى مارس ١٩٣١م حاولت النمسا عقد اتفاق مع ألمانيا يحقق «الأنشلوس» Anschluss (وحدة

ألمانيا والنمسا) من الوجهة الاقتصادية، عن طريق الدخول فى نظام جمركى معها، ولكن فرنسا اعترضت، واعترض غيرها من البلاد، واضطرت النمسا وألمانيا إلى التخلى عن المشروع.

ولكن القضية أثارت الجزع فى نفوس الأجانب الذين وضعوا أموالهم فى النمسا، فسحبوا هذه الأموال فجأة فى مايو ١٩٣١م، مما أدى إلى عجز البنك النمساوى وإغلاق أبوابه.

وانتشر الذعر بسرعة فى ألمانيا، فمنذ آخر مايو ١٩٣١م أخذ الأمريكيون يسحبون بسرعة الأموال التى وضعوها فى ألمانيا عندما رأوا إفلاس بنك النمسا، وأخذوا يبيعون السندات الصناعية الألمانية التى اشتروها من ١٩٢٥ - ١٩٢٩م. وفى ثلاثة أسابيع نزح من ألمانيا أكثر من مليار مارك من الأموال الأجنبية.

وعندما حرم البنك المركزى Reich Bank من مساعدة الاعتمادات الأجنبية، اضطر أن يستخدم احتياطيه من العملة الأجنبية لدفع المشتريات التى قام بها الألمان من الخارج، كما عجز عن مد المساعدة للبنوك الألمانية الأخرى، فاضطر عدد منها إلى تصفية حسابه وغلق أبوابه، وأهمها بنك دارمشتادر Darmstader Bank الذى انهار فى ١٣ يوليو ١٩٣١م.

وهنا أمرت الحكومة بغلق أبواب جميع البنوك الألمانية لمدة يومين، ولما فتحت أبوابها تلقت أمرا بألا تجرى أية عمليات مالية

خلال ثلاثة أسابيع، إلا إذا كان لتمكين الصناعيين من دفع أجور عمالهم.

ومع ذلك فقد أدركت أنها لن تستطيع الحيلولة دون حدوث الكارثة الا بمساعدة البنوك الأجنبية. وفى ذلك عقد مؤتمر لوزراء المالية فى لندن، فقرر أن تنجد البنوك الكبرى الأمريكية والانجليزية، وحتى الفرنسية، البنوك الألمانية لتخليصها من الكارثة.

ولكن الحالة ظلت مع ذلك حرجة، فقد أغلق بنك برلين أبوابه فى أكتوبر ١٩٣١م. وفى ديسمبر ١٩٣١ توقف مصنع قاطرات بورسيج Borsig التجارية عن دفع مدفوعاته. وأخذت البطالة تتفشى لاضطرار المصانع إلى طرد عمالها، حتى أربى عدد العاطلين على ستة ملايين! وقد حاول بروينج Bruening، وهو المستشار الألمانى الذى خلف شتريزمان فى ٢٨ مارس ١٩٣٠م، التغلب على الأزمة الخطيرة دون جدوى.

وقد كانت أخطر نتيجة ترتبت على ذلك، هى انتشار روح القلق والسخط فى نفوس العمال، وسارت مظاهرات المتعطلين فى الشوارع ترفع الأعلام الحمراء - الأمر الذى أوجد الخوف والفزع فى نفوس البورجوازية من شبح الشيوعية!

وقد كان فى هذه الفترة العصيبة أن تطلعت الأنظار إلى حزب العمال الاشتراكى الوطنى The National Socialist German Workers, Party (NAZI) الذى يرأسه أودلف هتلر.

٢١ - الطريق إلى تولى هتلر الحكم

أ - تقدم النازيين فى الانتخابات البرلمانية

ذلك أنه فى تلك الأثناء انتهت مدة رياسة هندنبرج للجمهورية، التى حددها الدستور بسبع سنوات. فأجريت انتخابات الرياسة فى ١٣ مارس ١٩٣٢م، ودخل فيها هتلر منافسا لهندنبرج، واستطاع أن يحرمه من الأغلبية القانونية حتى أعيدت الانتخابات بينهما فى ١٠ أبريل ١٩٣٢م، ولم يكفل النجاح لهندنبرج الا انحياز الاشتراكيين الديمقراطيين لجانبه.

على أن هتلر لم يلبث أن عوض هزيمته فى انتخابات الرياسة، بمضاعفة عدد نواب حزبه فى الانتخابات التى أجراها فون بابن Pa-pen، مستشار الرايخ، فى ٣١ يوليو ١٩٣٢م لمجلس الرايشستاج. فأصبح له ٢٣٠ مقعدا، أى ما يزيد على حوالى ٣٧٪.

ولما حل فون بابن هذا المجلس أيضا بسبب مكائد هتلر وأعوانه، الذين أثملهم حصولهم على الأغلبية، وأخذوا يفرضون الإرهاب النازى فى الرايخ، وينكلون بخصومهم - حصل النازيون على الأغلبية فى الانتخابات الجديدة التى أجريت فى ٦ نوفمبر ١٩٣٢م، وإن فقدوا مليونى صوت.

ب - تعيين هتلر مستشارا للرايخ

على أنه لما كانت الانتخابات الجديدة قد أتت أيضا بزيادة فى عدد النواب الشيوعيين، اذ فازوا بمائة مقعد - فقد أدى الخوف من هذا النجاح بالقوى اليمنية إلى تأييد هتلر.

وقد تحالفت هذه القوى لإسقاط الجنرال فون شلايخر -Schleich er، مستشار الرايخ الذى خلف فون بابن، فقبل هندنبرج أخيرا دعوة هتلر لتولى منصب المستشارية، فأصبح هتلر مستشار الرايخ الجديد.

ولم يكد هتلر يتسلم مهام منصبه حتى عزم على السيطرة على زمام الحكم، فاستصدر أمرا من «هندنبرج» بحل الرايشستاج وإجراء انتخابات جديدة فى ٥ مارس ١٩٣٣م.

وفى ذلك الوقت كان قد عين جورنج Goering وزيرا للرايخ وقوميسيرا للطيران ووزيرا للداخلية فى حكومة بروسيا. وقد خطب جورنج فى رجال الشرطة فقال: «إن الشرطة لم توجد للعناية بأمر ثمانين أو مائة ألف مجرم فى السجون، وإنما للقيام بأعمال قد تبدو قاسية للغاية، ولكنها فى الواقع ضرورية ولا غنى عنها!».

وأما هذه الأعمال التى أشار إليها، فهى القضاء على أعداء النازيين ومعارضيهم. ولما كان رجال الشرطة النظاميون مائة ألف، وهو عدد لا يكفى لتحقيق هذه الأغراض، فقد شكل جورنج قوة إضافية من النازيين تبلغ ٨٠ ألفا. وبذلك بدأ عهد الإرهاب النازى فى ألمانيا.

وفى خلال الخمسة الأسابيع المحددة للانتخابات، عمد هتلر وحكومته إلى استخدام أشد وسائل العنف والاضطهاد ضد

خصومهم الشيوعيين والديمقراطيين الاشتراكيين. فتعرضت صحفهم للمصادرة، ومنعت اجتماعاتهم أو هوجمت، وأصبحت الإذاعة الألمانية مقصورة على الحزب النازى.

جـ - حريق الرايشستاج

وقبل إجراء الانتخابات بخمسة أيام، دبر النازيون حريق الرايشستاج المشهور فى مساء ٢٧ فبراير ١٩٣٣م، للقضاء على الشيوعيين. وأعلنت الحكومة فى نفس الليلة أن الحريق من صنع الشيوعيين وحدهم! وفى الليلة نفسها صادر النازيون الصحف الشيوعية، وجميع منشورات الشيوعيين وإعلاناتهم الانتخابية، ومنعوا الاجتماعات السياسية.

وفى اليوم التالى وقع هندنبرج قرارا ألغى الدستور بمقتضاه، وقبض النازيون على الزعماء الشيوعيين ومنهم ٢٨ نائبا شيوعيا، وفرضوا الرقابة على البرق والتليفون والبريد فى أنحاء الرايخ. وساد الرعب زعماء المعارضة.

ومع ذلك فلم يستطع هتلر أن يفوز بأكثر من ٤٣.٩٪ من الأصوات فى انتخابات ٥ مارس ١٩٣٣م.

د - إعلان هتلر الثورة الوطنية

وفى أوائل أبريل ١٩٣٣م أعلن هتلر أن الثورة الوطنية قد بدأت! وفى الفترة من ٢ مايو إلى ١٨ مايو ١٩٣٣م وجه النازيون حملتهم

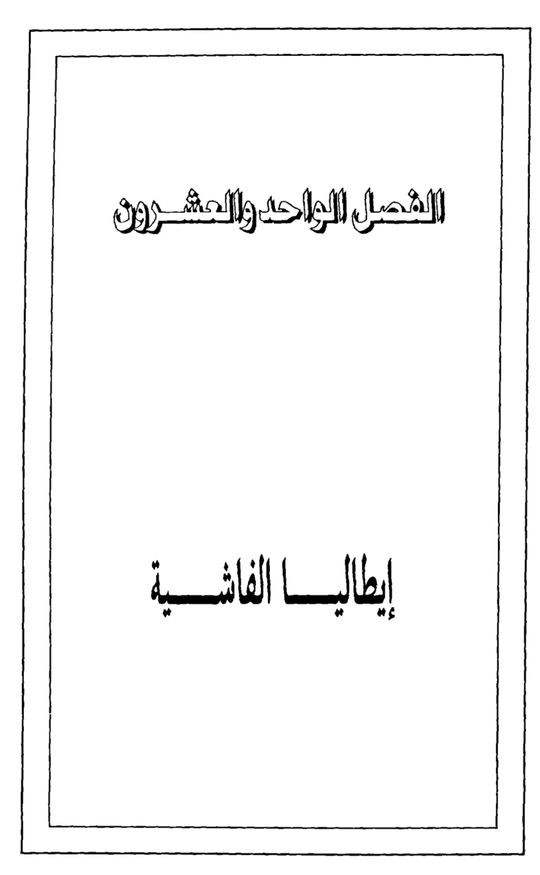
على أعدائهم الرئيسيين (الشيوعيين والنقابات العمالية والاشتراكيين الديمقراطيين) فصادروا ممتلكات الأحزاب والمؤسسات العمالية فى أنحاء الرايخ، وقبضوا على زعماء الاتحادات التجارية الحرة، وألقوا بهم فى السجون، وصادروا جميع مبانى وممتلكات الجمعيات التعاونية، كما صادروا جميع مبانى الاشتراكيين الديمقراطيين وممتلكاتهم وأموالهم ومطابعهم. وبلغ الإرهاب النازى ذروته حتى بلغ عدد المعتقلين والذين أرسلوا إلى السجون نحو مليونين!

ولم يلبث هتلر أن اتجه للقضاء على أحزاب اليمين، واستطاع أن يضم اليه حزب الوسط الكاثوليكى فى الرايشستاج، ثم طلب إلى المجلس استصدار قرار بمنحه سلطات استثنائية واسعة (دكتاتورية) لمدة أربع سنوات تمكنه من اصلاح الدستور! وبعد أن استجاب المجلس انفض إلى أجل غير مسمى!

وعظم تهديد النازيين لأحزاب المحافظين من الكاثوليك والألمان الديمقراطيين، وحل الاضطهاد بزعمائهم وقادتهم، حتى اضطر المحافظون إلى تصفية أحزابهم وجماعاتهم.

وفى ١٤ يوليو ١٩٣٣م أعلن هتلر أن الحزب الوطنى الاشتراكى النازى Nazi هو الحزب القانونى الوحيد فى ألمانيا بأسرها.

وفى أغسطس ١٩٣٤م مات الرئيس هندنبرج، فتولى هتلر منصب رئيس الجمهورية محتفظاً بمنصب المستشار أيضا. وبذلك تكون قد بدأت حياة الرايخ الثالث، ويكون قد تمهد أيضا الطريق إلى الحرب العالمية الثانية.



الفصل الواحد والعشرون

إيطاليا الفاشية

إيطـــاليا الفاشية

نشأت الفاشية فى إيطاليا فى ظروف الخطر الشيوعى الذى هدد إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى.

وكانت إيطاليا قد انضمت إلى الحلفاء فى الحرب على أمل تحقيق المغانم الاستعمارية التى تصبو إليها فى أفريقيا والشرق الأدنى وعلى الساحل الأدرياتيكى. واعتقدت بعد الحرب أنها قد قدمت لحلفائها أجل الخدمات، إذ فقدت ما يقرب من ٦٥٠ ألف جندى، وجرح من جنودها حوالى المليون.

على أن الحلفاء عاملوها كشريك صغير، فلم تفز فى تسوية الصلح من المغانم بغير تسعة آلاف ميل مربع من الأرض فى أوروبا، وأكثر من مليون ونصف ميل مربع فى جهات أخرى.

ورغم ضخامة هذه المكاسب، فإنها بالنسبة للأطماع الاستعمارية الإيطالية لم تكن كافية، مما أثار الاستياء منها، خصوصا عندما أحس الإيطاليون بأن الحلفاء سيرفضون الاعتراف بميناء «فيوم» Fiume أرضا إيطالية.

هنا قامت جماعة من أحداث الشباب الإيطالى، بزعامة الشاعر الإيطالى دانونزيو D'Annunzio، بالاستيلاء على «فيوم»، فى الوقت الذى كانت المشكلة مازالت محتدمة فى مؤتمر الصلح، ولم تجل هذه القوات عن المدينة إلا بعد أن تم التوصل مع يوغوسلافيا إلى حل للمشكلة. وحصلت إيطاليا آخر الأمر على فيوم، وعلى جزيرة أو جزيرتين فى بحر الأدرياتيك، وعلى مدينة زارا Zara فى دالماشيا.

وبالإضافة إلى الإحساس بالظلم للمعاملة غير المتكافئة من جانب الحلفاء، فإن الحرب كانت قد خلفت تركة مثقلة. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية، وازدادت الضرائب، وندر الوقود، واضمحلت التجارة فى الداخل والخارج.

وفى الوقت نفسه ساد جو من عدم الاستقرار فى الحكم، اذ تعاقبت على إيطاليا خمس وزارات فى أربع سنوات، لم تكن لأى منها سياسة مرسومة فى الداخل أو الخارج. وتفشت البطالة، وفشل الجنود العائدون فى العثور على عمل لهم. وتراكمت ديون الحكومة.

وفى هذا الجو العاصف، أخذت غالبية الجماهير تميل نحو الشيوعية، وكثرت المظاهرات التى تطوف الشوارع وهى تهتف باسم لينين، وحدثت بإيطاليا عدة حركات ثورية خطيرة، فزحف بعض المتحمسين من الفلاحين الكاثوليك، والصليب على صدورهم، على الضياع الكبيرة.

وفى عام ١٩٢٠م تقدم عمال المناجم فى وادى البو (PO) بمطالب رفضها أرباب العمل، فقاموا بالإضراب، وأجاب أرباب العمل باغلاق المصانع، فاحتل أكثر من نصف مليون عامل من العمال الاشتراكيين مئات المصانع فى المدن، بقصد إدارتها بأنفسهم ولحسابهم، ورفض الجنود طردهم منها.

وفى الوقت نفسه لجأ إلى الإضراب جنود حملة عسكرية كانت مرسلة إلى ألبانيا.

وارتكب الاشتراكيون الديموقراطيون (الشيوعيون) خطأهم الفادح عندما رفضوا الاستيلاء على الحكم بالقوة، كما فعل لينين فى روسيا، إذ كانوا، مثلهم فى ذلك مثل الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية فى البلاد الأوروبية قبل الحرب، يعارضون فى اغتصاب الحكم بالقوة، ويعتقدون بإمكان تحقيق الاشتراكية بالطرق الدستورية.

وفى ذلك الحين تقدم اليمين المتطرف ممثلا فى موسولينى Mussolini(١٩٢٢ - ١٩٤٥م) للاستيلاء على الحكم.

وقد ولد موسولينى من أصل قروى، وكان أبوه حدادا. وقد دفعه طموحه إلى السفر إلى سويسرا، واعتنق الأفكار الاشتراكية الأممية، واشترك فى المنظمات الاشتراكية، وحرر فى صحفها، وعاد إلى إيطاليا عام ١٩١٠م، وقام بحملة شديدة ضد الحرب الامبريالية التى قامت بها إيطاليا فى طرابلس. وتولى جريدة

الحزب الاشتراكى الإيطالى Avanti «أفانتى»، فأعطاها طابعا ثوريا واضحا.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى، خان مبادئ الأممية، ونادى بدخول ايطاليا الحرب إلى جانب فرنسا ضد ألمانيا والنمسا، مما أدى إلى طرده من الحزب الاشتراكى. وتولى تحرير جريدة «البوبولوديتاليا» Popolo d'Italia، واشترك فى الحرب، وجرح، وأعفى من الخدمة، وعاد إلى مكتبه فى صحيفة «البوبولو ديتاليا» يهاجم الاشتراكيين السلاميين والحياديين، وأخذ فى مستهل فبراير عام ١٩١٨م ينادى بظهور الدكتاتور الذين «يتميز بالقسوة والحيوية لتطهير البلاد تطهيرا شاملا».

وفى يوم ٢٣ مارس ١٩١٩م شكل ما أسماه «العصبة المناضلة» Fasci italiani di comfattimento، من خليط من الاشتراكيين الساخطين والنقابيين والجمهوريين والفوضويين والجنود القلقين. ورمزوا لأنفسهم بحزمة من العصى التى كان يحملها الضباط الرومانيون فى روما القديمة، وترمز إلى شعار الوحدة والسلطة.

وأعدوا برنامجا يقضى بفرض ضريبة تصل إلى ٨٠٪ على أرباح الحرب، وضريبة على رءوس الأموال، ومصادرة أملاك الكنيسة، وتسليم الإدارات الصناعية إلى العمال، وإلغاء البورصة، وضم دالماشيا، وهى الشريط الساحلى على الأدرياتيك غرب يوغوسلافيا، ويضم حوالى ٣٠٠ جزيرة.

ولكن التناقض بين موسولينى، الذى كان لايزال يعتبر نفسه «لينين إيطاليا»، والعناصر المحافظة التى اعتبرت آراءه فى احتلال المصانع أكثر بلشفية من البلشفية نفسها، كان السبب فى فشل الحركة فى الانتخابات التى جرت فى أكتوبر ١٩١٩م.

فلم ينل الفاشيون أكثر من ٤ آلاف صوت، ونال خصومهم الاشتراكيون أكثر من أربعين ضعفا، وأحرزوا أكثر من ثلث المقاعد فى مجلس النواب. وعند ذلك أخذ موسولينى يتخلى بسرعة عن آرائه اللينينية.

ولم تلبث الظروف أن أخذت تعمل لصالحه. ففى ذلك الحين كانت الإضرابات تجتاح إيطاليا، وزادت الإضرابات كما وكيفاً، وتعرضت القطارات والثكنات والمصارف والأبنية العامة للهجوم فى أرجاء ايطاليا طولا وعرضا، وتحولت مناطق بأسرها إلى أيدى الشيوعيين، حيث قامت مجالس «سوفيتات» محلية. ولكن الاشتراكيين عجزوا، بسبب قيادتهم السيئة، عن الاستفادة من هذه الظروف للاستيلاء على السلطة.

وفى الوقت نفسه عجزت الحكومة برياسة جيوليتى Giolitti عن الاعتماد على الجيش لمحاربة الفوضى، فأعطت السلاح لموسولينى لتقوم جماعاته الفاشية بكبح جماح الشيوعية، وطلب جيوليتى من البنوك تدعيم موسولينى ماليا، باعتباره خصما للشيوعية.

وفى الوقت نفسه كان هناك من رأى فى الفاشية المنقذ! وذلك لأسباب ذاتية خاصة، كالصناعيين، ومستغلى الحروب الذين رأوا مصانعهم ورءوس أموالهم مهددة، وكذلك أصحاب الأراضى الذين تطلعوا إلى الفصائل الفاشية لحماية ممتلكاتهم، والفلاحين الذين تطلعوا إلى استخلاص الأرض من مزارعيها الاشتراكيين، والكاثوليك الذين رأوا فى الفاشية الوسيلة الوحيدة للدفاع عن الدين المسيحى ضد إلحاد الشيوعيين.

وهكذا لم تحل نهاية عام ١٩٢٠م حتى كانت الفاشية قد حققت لنفسها تأييدا سياسيا كبيرا.

وعندما جرت انتخابات مايو ١٩٢١م، التى تحالفت فها الفاشية مع جيوليتى ضد الاشتراكيين، فاز الفاشيون بـ ٣٥ مقعدا، منهم موسولينى نفسه، الذى أخذ يجمع حوله عددا من الثوريين المتحمسين المستعدين لاغتصاب الحكم.

وفى نوفمبر ١٩٢١م خرج الحزب الفاشى الوطنى إلى الوجود، وحدد موسولينى لأعضائه القميص الأسود، المحلى بشارة خاصة، وتحية خاصة هى: رفع اليد إلى أعلى.

وأتيحت الفرصة لموسولينى فى أغسطس عام ١٩٢٢م عندما دعا الاشتراكيون فى ذلك الشهر إلى إضراب عام تلبية لسخط الشعب المتزايد، فأعلن موسولينى أن الفاشيين سيمنعون الاضراب إذا تقاعست الحكومة عن منعه، وهاجمت الفصائل الفاشية فى أنكونا Ancona وليجهورن Leghorn وجنوا، أبنية الاشتراكيين،

وأحرقتها وهدمتها، كما حطمت فى ميلان مطابع صحيفتهم «أفانتى».

وبعد شهرين، أعلن موسوليني: «إما أن تستسلم الحكومة لنا، وإما أن نستولى عليها بالزحف على روما»!

وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٢م عقد موسولينى فى نابولى «مؤتمر الفاشست الوطنى»، الذى ضم ٤٠ ألف فاشستى، وكان مجموعهم عندئذ فى ايطاليا كلها يبلغ ٤٠٠ ألف.

وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢م أعلن الزحف على روما، ونفذ فى ٢٧ منه، حيث أخذت أربعة أرتال من ذوى القمصان السوداء تطبق على العاصمة، زاحفة عليها من نابولى.

وأعدت الحكومة مرسوما بإعلان الأحكام العرفية، للسيطرة على الحركة، ولكن الملك، الذى خشى أن يعنى ذلك نشوب الحرب الأهلية، وبات مستعدا لتقبل حكومة فاشية، رفض توقيع المرسوم.

وأدى اليأس من إخماد الثورة إلى عرض بضعة مناصب وزارية على عدد من قادة الحزب، ولكن موسولينى، وقد رأى السلطة كلها على مرأى من عينيه، رفض الحل الوسط، فاضطر «رئيس الوزراء إلى الاستقالة، وعندئذ طلب الملك من موسولينى أن يؤلف الوزارة.

ومنذ هذا التاريخ بدأت الدكتاتورية الفاشية فى إيطاليا.

فعندما قبل موسولينى الحكم لم يكن لحزبه فى البرلمان اكثر من ٦٪ من المقاعد، ولذا اعتزم تغيير قانون الانتخابات، واستصدر تشريعا ينص على أن الحزب الذى ينال أغلبية الأصوات له الحق فى ثلثى مقاعد مجلس النواب. وفى انتخابات عام ١٩٢٤م نال الفاشست أغلبية الأصوات.

وعندما ارتفع صوت المعارضة من أعضاء الحزب الاشتراكى الإيطالى، قتل زعيمهم ماتيوتى Mateotti على يد العصابات الفاشية. وازدادت موجة الارهاب، واضطر المعارضون إلى الانسحاب من البرلمان، وضاعت هيبة البرلمان نفسه، وانقلب إلى جمعية تستمع إلى الخطب وتصدق دون اعتراض.

وعمد موسولينى إلى سلب سلطة مجلس الوزراء لنفسه، بأن تولى ثمانية مناصب وزارية من ١٥! ولم تعد الدولة سوى الدوتشى Il Duci، أى الزعيم الذى أصبح القائد الأعلى للجيش.

وأصبح المجلس الأعلى للحزب الفاشى هو مصدر السلطات بعد انحلال النظام البرلمانى، وأخذت الأحزاب الأخرى تتضاءل حتى تلاشت نهائيا فى عام ١٩٢٦م.

وكانت الحكومة الإيطالية من الناحية النظرية ملكية، ولكن موسولينى عطل سلطة الملك ، وصرح فى إحدى المناسبات بأنه «لو حاولت الملكية الوقوف ضد الحكومة الحاضرة فلا يسعنا إلا إلغاءها.

ولم يلبث موسولينى أن قاد سياسة خارجية توسعية عدوانية. ففى عام ١٩٢٣م ضم جزر الدوديكانيز. وفى عام ١٩٢٤م حصل على «فيوم»، وفى عام ١٩٣١م أعلن أن إيطاليا تؤيد ضرورة إعادة النظر فى مشكلة تعويضات الحرب، وإعادة النظر فى معاهدات الصلح لمصلحة الدول الوسطى وإيطاليا.

وفى ديسمبر عام ١٩٢٥م أرغم موسولينى مصر، بمساعدة إنجلترا، على توقيع اتفاق تنازل عن واحة جغبوب المصرية الواقعة على حدود مصر وبرقة.

وفى عام ١٩٣٥م تلمس الأسباب للاعتداء على الحبشة Ethiopia، انتقاما لهزيمة الإيطاليين فى موقعة عدوة Aduwa فى أول مارس ١٨٩٦م على يد منليك Menelek، واضطرارهم إلى توقيع معاهدة أديس بابا Addis Ababa فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦م التى اعترفوا فيها باستقلال إثيوبيا. وفى عام ١٩٣٧م أعلن خروج إيطاليا من عصبة الأمم. وفى ٨ أبريل عام ١٩٣٩م دخلت القوات الإيطالية تيرانا عاصمة ألبانيا.

وفى ١٩٣٧م ارتبط بألمانيا فى اتفاق Pact ضد الكومنترن الشيوعى، تطور فى ٢٢ مايو ١٩٣٩م إلى تحالف سياسى وعسكرى كامل، عرف باسم محور روما برلين Rome - Berli Axis، ويقضى بتوسع إيطاليا فى البحر المتوسط، وتوسع ألمانيا فى وسط وشرقى وجنوبى أوروبا.

وفى عام ١٩٤٠م انضمت اليابان إلى المحور، ثم المجر، وبلغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وكرواتيا.

الفصل الثانى والعشرون

المسرح السياسى العالمى بين الحربين

المسرح السياسى العالمى بين الحربين

أولاً : العلاقات الدولية :

مرت العلاقات الدولية بين الحربين الأولى والثانية العظميين بعدة مراحل، حكمتها بصفة عامة اعتبارات الأمن الدولى وتوازن القوى. وهى على النحو الآتى :

١ - إنشاء عصبة الأمم وتغير المسرح العالمى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى :

تمخضت الحرب العالمية الأولى عن تنظيم دولى لم يعرف له مثيل فى تاريخ البشرية، وهو إنشاء عصبة الأمم. وقد أحدث إنشاء هذه العصبة عدة تغييرات جوهرية فى العلاقات الدولية.

أولها، أنه استبدل بنظام توازن القوى الذى كان سائدا منذ القرن السادس عشر، نظام أمن جماعى تكون كل دولة فيه ملزمة بمساعدة أية دولة تتعرض للعدوان من قبل دولة أخرى.

ثانياً، إنشاء لجنة دائمة للانتدابات Mandates' Commission. فوفقا للأسلوب التقليدى السابق كانت الدول المنتصرة تضم عادة

إليها مستعمرات أو ممتلكات الدول المنهزمة فيما وراء البحار. ولكن النظام الجديد جعل الدول تقوم بالوصاية على هذه المستعمرات نيابة عن المجتمع الدولى، والإشراف عليها من خلال لجنة الانتداب. أما مهمة هذه الدول فهى تحقيق الرخاء والتنمية لهذه الدول الواقعة تحت الانتداب.

ومع أن نظام الانتداب كان محدودا، إذ اقتصر على البلاد التى خسرتها دول الوسط وتركيا، ومع أنه لم يستقل من هذه الدول سوى العراق فقط، إلا أن المحاولة مع ذلك كشفت وعيا وإدراكا - إن لم يكن اعترافا - بأن الشعوب خارج القارة الأوروبية لم تعد بعد جزءًا من لعبة توازن القوي الأوروبى، بعد أن أصبحت هذه الشعوب تنشد وتطالب بالاستقلال والسيادة على النمط الأوروبى.

ثالثاً ، أن العصبة لم تنشئ فقط مجلسا تنعقد فيه الدول الكبرى، كما كانت تنعقد فى أحوال كثيرة من قبل، وإنما أنشأت العصبة «جمعية» «تجتمع فيها كل الدول، كبيرها وصغيرها، على قدم المساواة، ويمكنها أن تناقش فيها الشئون الدولية». ولم يكن هذا موجودا من قبل فى العلاقات الدولية.

٢ - تغير المسرح العالمى :

شهد إنشاء عصبة الأمم تغير المسرح العالمى تغيرا جذريا عما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى. وذلك باختفاء الأسرات

العسكرية الوراثية الحاكمة فى أربع إمبراطوريات، هى: روسيا، وألمانيا، والنمسا والمجر، وتركيا. كما شهد تحول روسيا إلى الشيوعية، وبعث دولة إلى الحياة هى بولندا، واصطناع دولة لم تكن موجودة، وهى تشيكوسلوفاكيا، واسترداد أربع دول حريتها، وهى: إستونيا ولاتفيا وفنلندا ولتوانيا، وتحول دولتين صغيرتين إلى دولتين كبيرتين، هما: رومانيا، ومملكة الصرب التى أصبحت يوغوسلافيا، وذلك على حساب النمسا والمجر. وانقسام دولة واحدة إلى دولتين، وهى دولة النمسا والمجر، فقد انفصلت كل منهما عن الأخرى وأصبحتا دولتين مستقلتين.

وأخيرا وضع المارد الألمانى الضخم فى قمقم: فقد تنازلت ألمانيا لبلجيكا عن يوبين Eupen وماليدى Malmédy، ونزلت عن الألزاس واللورين لفرنسا، وأعيدت منطقة شلزڤيج الشمالية إلى الدانيمارك، وأعطيت دولة بولندا الجديدة رقعة كبيرة من الأرض، هى بروسيا الغربية، وبوزن Posen. كما أعطيت ممرا إلى البحر ينتهى عند دانزج ويفصل ما بين بروسيا الشرقية وألمانيا، كما أعطيت جزءا كبيرا من سيليزيا العليا بما فيه من نصيب وافر من الثروة المعدنية. وبالإضافة إلى ذلك فقدت ألمانيا مستعمراتها. وقد اشترط لضمان الأمن ألا يتم اتحاد سياسى بينها وبين النمسا دون موافقة عصبة الأمم.

وانتزعت من النمسا أراضى بوهيميا المتاخمة لألمانيا، وأعطيت هذه الأراضى إلى تشيكوسلوفاكيا، وكان يسكن هذه الأراضى

ثلاثة ملايين ونصف مليون ألمانى، وأصبحت تشيكوسلوفاكيا بذلك الدولة الوحيدة التى أقامها مؤتمر الصلح على أساس تعدد القوميات (تشيك - سلاف - ألمان).

٣ - من إنشاء عصبة الأمم إلى ميثاق لوكارنو Locarno سنة ١٩٢٥م :

فى هذه الفترة كان الظن أن الضمان الجماعى الذى أتت به العصبة سوف يغنى عن المحالفات والتكتلات الدولية. ولكن ضعف العصبة، وعجزها عن وضع نظام عام لتوقيع العقوبات والتزامات الحماية، جعل الدول ترى أن التكتلات أفضل ضمانا لأمنها من الانضواء تحت عصبة الأمم.

ولما كانت مشكلة الأمن بالنسبة لفرنسا بالذات تمثل مشكلة حساسة، فقد تزعمت فرنسا سياسة التكتلات مع دول أوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية.

وكانت بولندا أسبق تلك الدول إلى التحالف مع فرنسا بمناسبة اشتباكها مع الروس سنة ١٩٢٠، فقد أرسل الرئيس فوش Foch الجنرال فيجان Weygand ليكون مستشارا عسكريا لدى بولندا حتى انتهت الحرب بمعاهدة ١٢ أكتوبر ١٩٢٠م.

وفى سنة ١٩٢٤م وقعت محالفة تشيكية فرنسية. وتلا ذلك عقد محالفات مع رومانيا، ويوغوسلافيا، واليونان.

وقد اعتبرت فرنسا هذه المحالفات بديلا عن الحلف الفرنسى الروسى قبل الحرب فى مواجهة ألمانيا.

على أنه عندما تعرضت فرنسا للانتقاد من حلفائها القدامى، رأت تقوية الضمان الجماعى، وقدمت مشروعا بذلك لنزع السلاح والتحكيم الإجبارى وفرض العقوبات. وأسفر ذلك عن اتفاقيات لوكارنو فى شهر أكتوبر١٩٢٥م، التى تضمنها ميثاق موقع فى لندن فى أول ديسمبر ١٩٢٥م، وعددها سبع معاهدات، أهمها:

أ - معاهدة الضمان المتبادل للحدود الفرنسية الألمانية، والحدود الفرنسية البلجيكية. وقد وقعتها ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا.

ب - معاهدة فرنسية بولندية، وفرنسية تشيكية، لتبادل المساعدة فى حالة اعتداء ألمانيا على أى منهما.

٤ - من ميثاق لوكارنو إلى تولى النازيين الحكم فى سنة ١٩٣٣م :

فى هذه الفترة ساد عهد من المحاولات لتعزيز الأمن الدولى وتوطيد السلام العالمى. لذلك عقد اتفاق بريان - كيلوج Briand - Kellogg الذى وقعته ١٤ دولة فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٨م، وأخذت تنضم إليه الدول الأخرى تباعا حتى شمل ٦٥ دولة. والاتفاق يندد

بالحرب وسيلة لحل النزاعات الدولية، ويتعهد موقعوه بتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

٥ – من تولى النازيين الحكم فى سنة ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٦م :

وهى فترة تخبط وتناقض فى العلاقات الدولية، بسبب الأطماع النازية، وتعرض مبدأ توازن القوى للخطر.

ففيما يتصل بإيطاليا، فقد استاء موسولينى فى بداية الأمر من قيام النازية فى ألمانيا، لأن ألمانيا كانت تسعى لضم النمسا إليها، وخشى موسولينى من قيام دولة جرمانية كبرى على حدود بلاده، ولذلك كانت ايطاليا فى سنتى ١٩٣٤ و ١٩٣٥م أقوى معارض لتحقيق الوحدة بين النمسا والمانيا، التى كان يطلق عليها «الانشلوس» Anschluss بل وقعت اتفاقا ثلاثيا مع النمسا والمجر فى ٧ مارس ١٩٣٤م لتنسيق السياسة الخارجية.

وفيما يتصل بفرنسا، فإن هذا الموقف من جانب إيطاليا ضد ألمانيا قد شجعها على محاولة إقامة حلف لاتينى بينها وبين إيطاليا، وذلك للوقوف فى وجه ألمانيا.

فعقدت مع إيطاليا فى ٧ يناير ١٩٣٥م اتفاقا تعهدت فيه الدولتان بالمحافظة على كيان النمسا، والتفاهم مع الدول المجاورة لتحقيق هذا الضمان.

وكان هتلر فى ذلك الحين يرى أن فرنسا وإيطاليا والشعوب اللاتينية أقل درجة من الإنجليز - السكسون.

على أن فرنسا لم تلبث، حين أعلنت ألمانيا فى ٩ مارس ١٩٣٥م امتلاكها للسلاح الجوى، أن عقدت معاهدة صداقة وتحالف مع الاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٣٥م، إحياء لسياستها قبل الحرب العالمية الأولى، على الرغم من أن وجود الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى كان من شأنه أن يصرف فرنسا عن هذه المحالفة، ولكنه المحيط السياسى الدولى الذى برز بعد قيام الحكم النازى فى ألمانيا، الذى جعل فرنسا تتحالف مع دولة فاشية هى إيطاليا، ودولة شيوعية هى الاتحاد السوفيتى!

أما بالنسبة لألمانيا، فقد اتبع هتلر سياسة الملاينة بعد وصول النازيين إلى الحكم، فعقد مع بولندا معاهدة عدم اعتداء فى يناير ١٩٣٤م، وفتح بذلك ثغرة فى الحزام الواقى الذى أقامته فرنسا فى شرق أوروبا. وبالفعل فقد تخلت بولندا عن حليفتها فرنسا فى أثناء أزمة الراين سنة ١٩٣٦م.

وفى يوليو ١٩٣٦م عقد هتلر اتفاقا مع النمسا تعهد فيه باحترام استقلالها. وقد عقد هاتين الاتفاقيتين وهو لاينوى تنفيذهما.

أما بالنسبة لبريطانيا، فقد حدث تقارب بينها وبين ألمانيا سنة ١٩٣٥م، حين عقد الاتفاق البحرى بين الدولتين فى يونيه ١٩٣٥م.

وقد وافقت إنجلترا فيه على أن ينتهك هتلر أحكام معاهدة فرساى الخاصة بتحديد قوة ألمانيا البحرية تحديدا صارما، مقابل اعترافه بتفوق القوات البحرية البريطانية. فقد رضيت بأن يحدد الأسطول الألمانى بـ ٣٥٪ من مجموع حمولة الأسطول البريطانى، وتساهلت بسخاء فى عدد وحمولة الغواصات التى يمكن لألمانيا بناؤها. وكان غرض هتلر من هذه المعاهدة فصل بريطانيا عن دائرة الحلف الفرنسى – السوفيتى.

٦ – العلاقات الدولية فى سنة ١٩٣٦م :

شهدت هذه السنة ثلاثة أحداث مهمة، كان لها تأثيرها فى إنهاء فترة التخبط الدولى السابقة، وإسقاط المحالفات السابقة، وهذه الأحداث هى:

أ – احتلال ألمانيا لأراضى الراين فى ٧ مارس ١٩٣٦م. وكان قد تقرر فى صلح فرساى أن تكون المنطقة الممتدة ٥٠ كم شرقى هذا النهر منزوعة السلاح، ضمانا لأمن فرنسا. ثم أكدت معاهدة لوكارنو هذا الوضع. ولكن هتلر انتهك بهذا الاحتلال نص معاهدتى فرساى ولوكارنو.

وقد فشلت عصبة الأمم فى التدخل فى مسألة أراضى الراين، ولكن إنجلترا أعلنت أنها سوف تدافع عن فرنسا أو بلجيكا إذا حدث هجوم ألمانى على أراضى أى منهما أو استقلالها.

ب - الهجوم الإيطالى على الحبشة. وقد وقع هذا الهجوم فى خريف سنة ١٩٣٥م، وانتهى بسقوط أديس أبابا فى أيدى الإيطاليين فى أبريل ١٩٣٦م.

وقد أحدث هذا الهجوم الإيطالى نتيجتين مهمتين:

أولاهما: فقدان عصبة الأمم هيبتها بفشلها فى حماية الحبشة من العدوان الإيطالى.

ثانيا، فساد العلاقات بين إيطاليا من جهة وبين بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى. وكانت تلك بداية الطريق إلى تكوين المحور.

جـ - الحرب الأهلية الأسبانية. وقد بدأت بالثورة التى قام بها الجنرال فرانكو Franco فى يوليو ١٩٣٦م، حين استولى على حامية تطوان فى مراكش (المغرب)، ومنها عبر المضيق ونزل إلى الساحل الاسبانى، ووقع الاشتباك بينه وبين حكومة الجبهة الشعبية المؤلفة من الشيوعيين والراديكاليين والاشتراكيين.

فقد تلقت ثورة فرانكو منذ اللحظة الأولى العون المادى من ألمانيا وإيطاليا، حتى بلغ عدد القوات الإيطالية فى ربيع عام ١٩٣٧م ٧٠ ألفاً، وبلغ عدد القوات الألمانية ١٠ آلاف. فى حين تلقى الجمهوريون بعض العون من الاتحاد السوفيتى، ولكنه لم يكن على قدر العون الذى تلقاه القوميون من ألمانيا وإيطاليا.

د – تكوين المحور. وقد جاء تكوين المحور نتيجة مباشرة لفساد العلاقات الذى حدث بين إيطاليا وبين كل من بريطانيا وفرنسا بسبب الحرب الإيطالية الحبشية، ونتيجة لظهور عدة عوامل أخرى كان من شأنها التقريب بين إيطاليا وألمانيا.

وهذه العوامل تتمثل فى عقد ألمانيا اتفاقها مع النمسا فى يوليو ١٩٣٦م الذى تعهدت فيه باحترام استقلالها، فأزالت مخاوف إيطاليا. ثم التشابه بين الدولتين من الناحية الأيديولجية، حيث يسود فى كل منهما النظام الفاشى، الذى يطلق عليه فى إيطاليا اسم الفاشية، وفى ألمانيا اسم النازية NAZI نسبة إلى حزب العمال الاشتراكى الوطنى The National Socialist German Worker's Party الذى رمز إليه بالمقطعين NA-ZI اللذين يقابلان فى الإنجليزية NA - CI فى اسم الحزب السابق الذكر.

كما تتمثل هذه العوامل أيضا فى حاجة الدولتين إلى التوسع الخارجى لامتصاص الكثافة السكانية فيهما، واصطدامهما – بالتالى – مع الدول الاستعمارية القديمة. ثم جاءت الحرب الأهلية الأسبانية لتوحد جهودهما من أجل قضية مشتركة.

وقد بدأت أولى الخطوات العملية للتقارب الإيطالى الألمانى عندما زار الكونت شيانو Ciano، وزير خارجية إيطاليا وصهر موسولينى، هتلر فى أكتوبر ١٩٣٦م. وفى أول نوفمبر ١٩٣٦م ألقى موسولينى خطابا شهيرا فى ميلانو لفظ فيه لأول مرة كلمة «محور» Axis، التى صارت بعد ذلك علما على معسكر ألمانيا وإيطاليا واليابان.

فقد جاء فى خطابه قوله: إن الخط الرأسى الذى يصل برلين بروما، ليس حاجزا يقسم أوروبا، وإنما هو المحور الذى سيكون نقطة جذب لجميع الدول الأوروبية الراغبة فى التعاون والسلام».

وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦م وقعت ألمانيا واليابان الاتفاقية المعادية للكومنترن الشيوعى Anti - Komintern Agreement، وقد تضمنت ملحقا سريا ضد الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة، إذ اتفقت الدولتان على أنه فى حالة وقوع هجوم من الاتحاد السوفيتى على ألمانيا واليابان، يتم التشاور بينهما لضمان مصالحهما المشتركة، وألا تعقد أى من الدولتين معاهدات سياسية مع الاتحاد السوفيتى تتعارض مع روح هذه الاتفاقية إلا بعد الموافقة المشتركة للبلدين.

وفى نوفمبر من العام التالى ١٩٣٧م انضمت إيطاليا إلى الاتفاقية المعادية للكومنترن، فارتبطت بألمانيا رسميا لأول مرة، وتم تكوين المحور.

٧ - العلاقات الدولية من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩م :

فى هذه المرحلة جرى الاستقطاب سريعا بين المعسكرين الفاشى والديموقراطى تحت عامل التوسع الفاشى (الإيطالى الألمانى).

ففى ١٢ مارس ١٩٣٨م قام هتلر باحتلال النمسا وتحقيق «الانشلوس»، أى دمج النمسا فى الرايخ الثالث Third Reich، وهو الاسم الذى يشير إلى الحكم النازى فى ألمانيا، وقد أطلقه الكاتب الألمانى الوطنى Moeller van der Bruck عنوانا لكتابه: Das Dritte Reich فى عام ١٩٢٤م.

وقد أطلق اسم «الرايخ الأول» على الإمبراطورية الألمانية فى العصور الوسطى، وأطلق اسم «الرايخ الثانى» على الإمبراطورية الألمانية فى عهد أسرة «هوهنزولرن» Hohenzollern من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٩١٨م. وأطلق على الجمهورية الألمانية من ١٩١٩ إلى ١٩٣٣م اسم «الإمبراطورية الوسيطة» The "Intermediate Empire".

على أنه ينسب إلى هتلر قوله: «الرايخ الأول هو دولة بسمارك، والرايخ الثانى هو جمهورية ڤرساى (أى جمهورية ڤايمار)، والرايخ الثالث هو دولتى».

وفى ١٥ مارس ١٩٣٩م، أى بعد عام واحد على ضم النمسا، قام هتلر بالاستيلاء على تشيكوسلوفاكيا، وأخذ يتحول إلى ابتلاع بولندا.

وفى الوقت نفسه قامت إيطاليا بغزو ألبانيا فى ٧ أبريل ١٩٣٩م، فى حين كانت الصيحات تتعالى فى مجلس نوابها فى العام السابق تطالب بتونس وكورسيكا وجيبوتى.

وفى ٧ مايو ١٩٣٩م عقدت إيطاليا مع ألمانيا ميثاقا عسكريا يقضى بأنه إذا تورطت إحدى الدولتين فى حرب مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول، فإن الدولة الأخرى تسارع فورا إلى مساعدتها كحليفة. وتقدم لها ما لديها من قوات فى البر والبحر والجو.

ومن الجانب الآخر، فقد أخذت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا تسير نحو الترابط لمواجهة الخطر الفاشى. ففى يوم ١٣ مارس ١٩٣٩م صدر تصريح فرنسى إنجليزى بأنه إذا حصل عدوان ألمانى على بلجيكا أو هولندا أو سويسرا، فإن الدولتين تتدخلان بقوة السلاح للدفاع عن استقلال هذه الدول.

وفى ٣١ مارس ١٩٣٩م صدر تصريح إنجليزى بأن بريطانيا بالاتفاق مع فرنسا تعطى الضمان لبولندا إذا رأت استقلالها مهدداً.

وفى ١٣ أبريل ١٩٣٩م، صدر تصريح إنجليزى فرنسى بتقديم المساعدة إلى اليونان ورومانيا إذا تعرضتا للعدوان.

وفى ١٢ مايو و٢٣ يونيه ١٩٣٩م وقع اتفاق بين إنجلترا وتركيا، وبين فرنسا وتركيا، بتقديم المساعدة المشتركة فى حالة قيام حرب فى البحر المتوسط نتيجة لعمل عدوانى.

٨ - العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والدول الامبريالية :

منذ قيام الثورة الإشتراكية الكبرى فى الاتحاد السوفيتى فى أكتوبر ١٩١٧م، ظل الاتحاد السوفيتى محل ريبة وعداء من الدول

الرأسمالية الإمبريالية. وكان هذا العداء عاملا مهما فى حماية ألمانيا من التقسيم بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى.

فقد اقترحت فرنسا تقسيم ألمانيا عن طريق إقامة دويلات متعددة فى حوض الراين تبعا للتقسيمات الإقليمية القديمة، وتوسيع حدود فرنسا إلى نهر الراين. ولكن إنجلترا وأمريكا رفضتا، لأنهما كانتا تريان فى ألمانيا حاجزا قويا فى أوروبا ضد روسيا الشيوعية.

أما الحاجز الثانى الموازن لألمانيا ضد روسيا، فهو بولندا، التى بعثت بعد الحرب العالمية الأولى - كما ذكرنا - واتسعت حدودها على حساب روسيا والنمسا وألمانيا.

وفى الفترة من ١٩٢١م لم تجد الدول الإمبريالية مفرا من الاعتراف بالاتحاد السوفيتى بسبب مصالحها الاقتصادية.

ففى ١٩٢١م عقد أول اتفاق تجارى بين روسيا وإنجلترا. وفى ١٩٢٤م اعترفت وزارة العمال فى بريطانيا بالحكومة السوفيتية. وبعد أيام أعلنت إيطاليا اعترافها بها أيضا. وتتابع الاعتراف من الدول حتى حصل الاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٢٥م على اعتراف معظم الدول الكبرى.

وكان ظهور الخطر النازى فى ألمانيا فى سنة ١٩٣٣م نقطة تحول. فقد رأى الاتحاد السوفيتى أن ينضم إلى عصبة الأمم، ليتمتع بالأمن الجماعى عن طريق عضويته فى العصبة، وتم له ما أراد فى عام ١٩٣٤م.

وفى العام التالى ١٩٣٥م، وبعد إعلان هتلر امتلاك ألمانيا للسلاح الجوى، لم تتردد فرنسا فى إحياء سياستها القديمة، وهى سياسة التحالف مع روسيا لمواجهة الخطر الألمانى، وعقدت معاهدة الصداقة والتحالف مع الاتحاد السوفيتى.

على أن بريطانيا لم تجار فرنسا فى هذا الاتجاه، فقد كانت غالبية حزب المحافظين فى إنجلترا ترى أن الشيوعية أسوأ من النازية، وكان تشمبرلن Chamberlain، رئيس الوزراء البريطانى، يمثل رجال أعمال برمنجهام Birmingham، الذين كانوا يقومون بمحاولة فى ذلك الحين للتقريب بين بريطانيا وألمانيا، وإزالة الخلافات بين الدول الرأسمالية الفاشية والليبرالية.

لذلك رأينا بريطانيا قد عقدت الاتفاق البحرى مع ألمانيا فى الشهر التالى لعقد معاهدة التحالف والصداقة بين فرنسا وروسيا!

ولم تكن هذه السياسة التى ترى أن الشيوعية أسوأ من الفاشية والنازية مقصورة على بريطانيا فقط، فقد كانت دول شرق أوروبا ترى هذه السياسة أيضا.

ومع ذلك فقد أظهر الاتحاد السوفيتى استعداده للوقوف إلى جانب الدول الرأسمالية الليبرالية، على الرغم مما أعلنه النازيون بعد استيلائهم على الحكم من أن الخلافات العقائدية لا تؤثر على العلاقات بين الدول، وما أعلنته ألمانيا واليابان، حينما وقعتا

الاتفاقية المعادية للكومنترن، من أنه ليس موجها ضد الاتحاد السوفيتى كدولة، بل ضد الانقلابات الشيوعية فى الخارج.

لقد كانت مخاوف الاتحاد السوفيتى من الدول الفاشية أكبر من مخاوفه من الدول الليبرالية، انطلاقا من فكرة أن الفاشية تمثل دكتاتورية الرأسمالية واليمين المتطرف.

لذلك عندما احتل الألمان الراين فى ٧ مارس ١٩٣٦م، أعلن استعداده لتنفيذ المحالفة العسكرية مع فرنسا، كما رحب بتوسيع هذه المحالفة بحيث تشمل دول شرق أوروبا. ولكن هذه الدول جميعا - وهى جميعا دول رأسمالية - رفضت الارتباط بالاتحاد السوفيتى، باستثناء تشيكوسلوفاكيا التى كان يسكنها ثلاثة ملايين ونصف مليون ألمانى، وكان خوفها من ألمانيا بالتالى أكبر.

والحقيقة أن الكثيرين من رجال الفكر والسياسة فى بريطانيا وفرنسا فى ذلك الحين دعوا إلى تكتل دول غرب أوروبا ضد الاتحاد السوفيتى، باعتبار أنها تشترك فى تراث حضارى واحد، ونظام اقتصادى متشابه، يختلف عن الاتحاد السوفيتى الذى نصفه آسيوى ونصفه أوروبى، كما أنه صاحب نظام اقتصادى معاد للنظام الرأسمالى.

وقد انعكس تأثير ذلك فى أثناء الأزمة التشيكية، وكان وراء استسلام ميونيخ Munich الشهير. فعندما اشتدت الأزمة التشيكية

أعلن وزير خارجية الاتحاد السوفيتى أن بلاده تحترم معاهدتها مع تشيكوسلوفاكيا، وأنها تعلق تقديم المساعدة على تدخل فرنسا.

ثم أثير موضوع مرور الجيوش السوفيتية عبر دول أوروبا الشرقية لنجدة تشيكوسلوفاكيا، فرفضت بولندا بصفة قاطعة السماح للسوفيت بالمرور عبر أراضيها، وتعللت رومانيا برداءة طرق مواصلاتها. وفى نفس الوقت لم تقم الحكومة الفرنسية بجهد لدى حلفائها فى شرق أوروبا لإقناعهم بمرور السوفيت عبر أراضيهم.

وعندما انعقد مؤتمر ميونيخ يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨م من كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، استبعدت كل من بريطانيا وفرنسا الاتحاد السوفيتى من حضور المؤتمر.

وقد وقفت بولندا موقفا متشددا من الاتحاد السوفيتى فى أثناء الأزمة، دون أن تفطن إلى الخطر الذى كان يتهددها من جانب النازية، بسبب قيام دولتها أصلا على بروسيا الغربية وبوزن والممر الذى يفصل بين بروسيا الشرقية وألمانيا وينتهى عند دانزج على البحر. فقد تنكرت للحلف مع فرنسا، وصرح وزير خارجيتها بأنه لن يلتزم به إذا تدخلت فرنسا لمساعدة تشيكوسلوفاكيا، وأنه على العكس سيقف سدا بين الاتحاد السوفيتى وأوروبا! وهو ما يعنى قبوله ضمنا التحالف مع ألمانيا. وقد دفعت بولندا الثمن بعد ذلك.

وحين تحمس تشمبرلن لفكرة ضمان الحدود التشيكية بعد اقتطاع أراضى السوديت Sudetenland منها (وهى بوهيميا ومورافيا Bohemia, Moravia) استبعد الاتحاد السوفيتى من بين الدول المقترحة لهذا الضمان.

مع ذلك، فبعد نجاح هتلر فى الاستيلاء على تشيكوسلوفاكيا فى ١٥ مارس ١٩٣٩م، وجه ستالين انتقادا شديداً للعدوان النازى، ووجه اقتراحا بعقد مؤتمر سداسى من الاتحاد السوفيتى وفرنسا وبريطانيا وبولندا ورومانيا وتركيا لمواجهة الموقف الجديد.

وكانت فكرة الاتحاد السوفيتى تقوم على أن تقدم كل من إنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتى الضمانات لدول أوروبا الوسطى وشرقى أوروبا من البلطيق إلى البحر الأسود، وعقد اتفاقية عسكرية بين الدول الثلاث: بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى، ينص فيها على نوع ومدى المساعدات الفعالة العاجلة التى تقدمها كل دولة للأخرى وللدول المتاخمة للاتحاد السوفيتى.

ولكن تشمبرلن لم يتحمس لفكرة المحالفة، فقد اختار أحد المسئولين الثانويين المعروفين بعدائهم الشديد للشيوعية للتفاوض مع الاتحاد السوفيتى، وقدم اقتراحا مضادا يجعل التدخل السوفيتى رهنا بالحالات التى تحددها بريطانيا وحلفاؤها، ولا يتضمن المساواة بين دول الحلفاء. وقد ذكرنا أن غالبية حزب المحافظين فى بريطانيا كانت تعتبر الشيوعية أسوأ من النازية.

وفى الوقت نفسه اعترضت دول البلطيق الشديدة العداء للشيوعية على الضمان السوفيتى. فقد احتجت فنلندا على وضعها تحت الضمان السوفيتى، وسارعت لاتفيا واستونيا بعقد ميثاق عدم اعتداء مع ألمانيا!

وعندما اشتدت الأزمة حول بولندا فى أغسطس ١٩٣٩م، ركزت بريطانيا وفرنسا اهتمامهما على الإسراع بعقد اتفاق عسكرى مع الاتحاد السوفيتى، وحاولت فرنسا إقناع بولندا بقبول الضمان ومرور الجيوش السوفيتية عبر أراضيها، ولكن وزير خارجية بولندا أعلن رأيه فى المحالفة قائلا: «إننا مع الألمان نفقد استقلالنا، أما مع السوفيت فإنا نفقد روحنا»!

وفى تلك الأثناء، وإزاء هذا الموقف من جانب بريطانيا وفرنسا ودول وسط وشرق أوروبا، أخذ الاتحاد السوفيتى يسعى لحماية نفسه عن طريق التفاوض مع الألمان لتوقيع ميثاق عدم اعتداء. ومع ذلك فقد ظل حتى آخر لحظة مستعدا لعقد حلف مع بريطانيا وفرنسا ودول شرق أوروبا.

فلما رفضت بولندا مرور القوات السوفيتية بأراضيها، لم يجد الاتحاد السوفيتى بدا من الموافقة على توقيع ميثاق عدم اعتداء مع ألمانيا فى ٢٣ أغسطس ١٩٣٩م، فكان هذا الميثاق بمثابة الضوء الأخضر لألمانيا للقيام بهجومها.

وفى الساعة الرابعة من صباح يوم أول سبتمبر ١٩٣٩م، كانت القوات الألمانية تجتاح بولندا، وتشعل نيران الحرب العالمية الثانية.

ثانياً : خريطة العالم السياسية عند قيام الحرب العالمية الثانية:

عند قيام الحرب العالمية الثانية كانت الدول العظمى تتمثل فى: بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والاتحاد السوفيتى.

وبالنسبة لبريطانيا، فقد كانت إمبراطورية عظمى يطلق عليها اسم «الكومونولث البريطانى» Commonwealth، ويتكون من ۰۰۰ر۲۹۰ر۱۳ ميلا مربعا، أو خمس الكرة الأرضية، ويسكنه ٤٨٧ مليون من البشر، أو خمس البشرية. وكان الكومونولث البريطانى يتكون من الأجزاء الآتية:

١ - المملكة المتحدة، أو بريطانيا العظمى، وشمال أيرلندا.

٢ - دول الدومنيون Dominions المستقلة استقلالا ذاتيا، وهى : كندا، واستراليا، ونيوزيلندا، وجنوب أفريقيا، وأيرلندا، ونيوفوندلاند (وإن كان وضع الأخيرة معلقا منذ سنة ١٩٣٣م).

٣ - الهند وبورما.

٤ – الإمبراطورية التابعة أو المستعمرة، وتتكون من :
أ – مستعمرات التاج.
ب – الدول المحمية، أو الواقعة تحت الحماية.
جـ – الأراضى الواقعة تحت الانتداب.

وكان الكومونولث البريطانى يشكل تكوينا سياسا فريدا. فلم يكن دولة، أو اتحادا، ولم يكن له دستور مكتوب، أو حكومة خاصة، أو قوة دفاعية مركزية، أو قوة تنفيذية، ولكنه كان نتاجا للتاريخ والتطور.

أما فرنسا، فكانت إمبراطورية عظمى كذلك، وتأتى فى المركز الثانى بعد بريطانيا، وتتكون من مساحة قدرها ٤٫٤٢٠٫٠٠٠ ميلا مربعا، يسكنها ٦٥٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة.

– وكانت المستعمرات الفرنسية تتكون من الآتى :

١ – الجزائر، وتونس، ومراكش – فى شمال أفريقيا.
٢ – الصومال الفرنسى – فى شرق أفريقيا.
٣ – المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا الغربية، وتتكون من : النيجر Niger، وداهومى Dahomey، وفولتا العليا (بوركينا فاسو)، وساحل العاج Ivory Coast، والسودان الفرنسى، وغينيا Guinea، وموريتانيا، والسنغال Senegal، ومالى.
٤ – المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا الاستوائية، أو ما يطلق عليها اسم : أفريقيا الاستوائية الفرنسية.
٥ – جزيرة مدغشقر Madagascar.

٦ - المستعمرات الآسيوية، وهى: الهند الصينية، «وبونديشرى» فى الهند Pondicherry، وسوريا ولبنان الواقعتان تحت الانتداب.

أما إيطاليا، فكانت إمبراطورية كبيرة كذلك تتكون من :

١ - الحبشة، واريتريا، والصومال الإيطالى - فى شرق أفريقيا - ومساحتها ٦٠٠ر٠٠٠ ميلا مربعا. ويسكنها ١٥ر٠٠٠ر٠٠٠ نسمة.

٢ - ليبيا ، فى شمال أفريقيا، ومساحتها ٦٨٥ر٠٠٠ ميلا مربعا، وسكانها وقتذاك ٧٠٠ر٠٠٠ نسمة.

٣ - جزر الدوديكانيز.

٤ - ألبانيا، وقد ضمت فى مارس عام ١٩٣٩.

أما الولايات المتحدة، فكانت إمبراطوريتها تنقسم إلى قسمين:

١ - أملاك.

٢ - مناطق نفوذ.

وبالنسبة للأملاك، فقد استطاعت الولايات المتحدة منذ أواخر القرن التاسع عشر أن تكون إمبراطورية مترامية الأطراف، نتيجة حربها مع أسبانيا. فوفقا لمعاهدة الصلح التى أعقبت الحرب، حصلت الولايات المتحدة على بويرتوريكو، وجزيرة جوام. واشترت جزر الفلبيين من أسبانيا بعشرين مليونا من الدولارات، وألحقتها بها رغم إرادة أهلها. وبسطت حمايتها على كوبا، ثم ضمت إليها

جزر هاواى .Hawaiian Is، وميدويى Midway وويك Wake واشترت من الدانيمارك عام ١٩١٨م جزر الهند الغربية الدانماركية بـ ٢٥ مليونا من الدولارات، كما استولت على منطقة بنما Panam، وامتلكت آلاسكا Alaska.

وفى سنة ١٩٣٤م، وتحت نضال أهل الفليبين وافقت الولايات المتحدة على منح الفليبين استقلالها التام بعد عشر سنوات كفترة انتقال. أما جوام، وميدويى، وويك، فهى قواعد بحرية للولايات المتحدة فى المحيط الهادى. وعرفت جزر الهند الغربية الدانماركية بجزر فرجين Virgin Islands. وقد منحت الولايات المتحدة الرعوية الأمريكية الكاملة لأهالى بويرتوريكو وجزر هاواى.

أما بالنسبة لمناطق النفوذ، فقد تركزت فى أمريكا الجنوبية باكملها بمقتضى مبدأ مونرو.

أما ألمانيا، فلم تكن لها مستعمرات، إذ فقدتها جميعها بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى، واستولت عصبة الأمم على هذه المستعمرات، وعهدت بإدارتها إلى بعض الدول الاستعمارية تحت إشراف العصبة تحت اسم الانتداب.

فقد اعطت أفريقية الشرقية الألمانية إلى بريطانيا، وحملت اسم تنجانيفا بعد أن سلخت منها أقاليمها الغربية، وهى رواندا وأوروندى، وأعطيت لبلجيكا، واعتبرت جزءا من الكونغو البلجيكى. وأعطيت الكامرون إلى كل من فرنسا وإنجلترا، فاقتسماها. ومنحت

توجو لفرنسا أيضا، كما منحت أفريقية الغربية الألمانية إلى اتحاد جنوب أفريقيا.

أما اليابان، فكانت إمبراطورية تتكون من ممتلكات شاسعة هي:

١ - كوريا، وفورموزا، وجنوب سخالين، وجزر كوريل، وجزر ريوكيو، ومجموعة فولكانو، بما فيها أيوجيما.

٢ - جزر خاضعة للانتداب كوفئت عليها بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت ممتلكات ألمانية، وهي: جزر ماريانا (عدا جوام) وجزر مارشال، وكارولين. وقد امتدت السيطرة العسكرية اليابانية بالسيطرة على هذه الجزر حتى وصلت إلى منتصف المحيط الهادى.

كما سيطرت اليابان على منشوريا، على البر الآسيوى، فى عام ١٩٣٢م بإنشائها دولة منشوكو التى كانت ألعوبة فى يدها. وابتلعت جيهول المتاخمة لمنشوريا من ناحية الجنوب الغربى. ثم اندفعت فى عام ١٩٣٧م إلى شمال الصين، وسيطرت على معظم شمال شرقى الصين والمناطق الوسطى والساحلية الجنوبية.

أما الاتحاد السوفيتى، فلم يكن له مستعمرات بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧م. فقد كشفت الحكومة السوفيتية النقاب عن الاتفاقات السرية التى عقدتها القيصرية مع الحلفاء، وألغت المعاهدات الاستعمارية التى فرضتها على الصين وتركيا وإيران،

الفصل الثالث والعشرون

أوروبا فى الحرب العالمية الثانية

أوروبا فى الحرب العالمية الثانية

- تطورات الحرب :

يمكن القول إن خريطة العالم أخذت فى التغير منذ إطلاق أول رصاصة فى الحرب العالمية الثانية. لقد كانت هذه الطلقة إيذانا بأن الدولتين الغربيتين اللتين ظلتا تحكمان العالم فى خلال القرون الثلاثة الأخيرة، وهما بريطانيا وفرنسا، سوف تفقدان هذا المركز مهما كانت نتيجة الحرب!

فإذا انتصرت ألمانيا وإيطاليا واليابان - وكان هذا الانتصار محتملا بمعاونة الاتحاد السوفيتى - فستفقد الدولتين مركزهما بطبيعة الحال. وإذا انهزمت ألمانيا وإيطاليا واليابان - وكانت هذه الهزيمة محققة إذا انفصل عنها الاتحاد السوفيتى واشترك فى الحرب مع الحلفاء - فقد كان من المتوقع أن يتسع نفوذ الاتحاد السوفيتى إلى حد يقفز به إلى الصدارة.

ويلاحظ أنه فى عشية الحرب، وفى أثناء الأزمة البولندية، دارت عدة مناقشات أكاديمية تتنبأ بأن العالم سيصبح موزعا بين دولتين

كبيرتين هما: الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. وفى ضوء هذه التنبؤ تساءل الباحثون عما إذا كان من الأفضل لدول غرب أوروبا الارتباط بالاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة؟ ولم يكن أى من الخيارين مريحا.

ففيما يتصل بالاتحاد السوفيتى، فعلى الرغم من أنه دولة أوروبية، فإن نظامه الاقتصادى وتراثه الحضارى كانا يختلفان عن نظام وتراث غرب أوروبا.

وفيما يتصل بالولايات المتحدة، فعلى الرغم من أن النظام الاقتصادى فيها كان متفقا مع النظام الاقتصادى فى غرب أوروبا، فإنها كانت دولة خارج القارة. ومعنى ذلك انتقال الزعامة الاستعمارية للمرة الأولى من داخل القارة إلى خارج القارة، وانتقال أوروبا من السيادة إلى التبعية!

لقد نشبت الحرب حين غزت ألمانيا بولنده فى فجر اليوم الأول من سبتمبر ١٩٣٩م، بعد ضمها النمسا وغزوها تشيكوسلوفاكيا، فاضطرت إنجلترا وفرنسا إلى توجيه إنذار نهائى إليها يوم ٣ سبتمبر، وما حل مساء ذلك اليوم حتى كانت الحرب العالمية قد اشتعلت.

وسرعان ما تطورت أحداث الحرب تطورا خطيرا، فقد استطاع الجيش الألمانى بسلسلة من العمليات العسكرية الاستيلاء على

بولندا، ثم الدانمارك، والنرويج، ثم الأراضى المنخفضة (هولندا وبلجيكا) وفرنسا، ودول البلقان. ولكنه فشل فى معركة بريطانيا، بفضل شجاعة الطيارين الإنجليز، وبفضل بعض الأخطاء الاستراتيجية الألمانية، وبسبب فشل محاولات الغواصات الألمانية قطع طرق المواصلات الإمبراطورية فيما وراء البحار.

ثم ارتكب هتلر خطأه الكبير حين تحول لمهاجمة الاتحاد السوفيتى فى ٢٢ يونيه ١٩٤١م، تاركا بريطانيا وراءه، وهى القاعدة الاستراتيجية التى يمكن أن توجه منها الهجمات إلى خطوط مواصلاته وإلى القلعة الأوروبية.

وفى أثناء ذلك، قام اليابانيون فى المحيط الهادى، فى ٧ ديسمبر ١٩٤١م، بالهجوم على «بيرل هاربر Pearl Harbor» والفليبين، وأغرقوا جزءًا كبيرا من الأسطول الأمريكى، ثم انطلقوا سريعا فى جنوب شرقى آسيا. وفى خلال أشهر قليلة كانوا يهددون استراليا ونيوزيلندا، كما اخترقوا بورما إلى الهند، قاطعين بذلك الخطوط البرية إلى الصين.

وفى أوائل عام ١٩٤٢م كان المحور مايزال يحقق انتصاراته فى كل مكان، فى حين كان العالم الغربى فى أقصى درجات الانهيار. فقد اخترقت القوات الألمانية شمال أفريقيا متجهة نحو الشرق الأوسط مهددة باتصالها باليابانيين فى الهند.

أما فى الاتحاد السوفيتى، فمع أن القوات الألمانية هناك لقيت بعض الهزائم، إلا أن هجوم الربيع كان يبدو ناجحا.

على أنه قبل نهاية عام ١٩٤٢م، كانت الصورة قد تغيرت. ففى المحيط الهادى لقى الأسطول اليابانى هزيمة حاسمة على يد الأمريكيين فى معركة «ميدواى» Midway فى ٤ يونيو ١٩٤٢م، واستطاع الأمريكيون بعدها أن يلتقطوا أنفاسهم لاستغلال طاقاتهم الصناعية الكامنة، وإجبار اليابانيين بعد ذلك شيئا فشيئا على التخلى عن فتوحاتهم.

وفى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٢م ألحق الجنرال مونتجمرى Montgomery هزيمة حاسمة بالقوات الألمانية بقيادة المارشال روميل Rommel فى معركة العلمين. وبدأ يطارد هذه القوات إلى تونس، حيث انتهى الأمر بهزيمتها واستسلامها.

وفى خلال بضعة أشهر كانت القوات الألمانية قد استسلمت فى «ستالينجراد»، مسجلة بذلك نقطة التحول فى الحرب الألمانية الروسية.

ولكن المحور لم يهزم هزيمة نهائية إلا بعد سنتين ونصف من هذا التاريخ وانتهت بذلك الحرب العالمية الثانية.

(أولاً) العلاقات الدولية فى المرحلة الأولى من الحرب

سبتمبر ١٩٣٩ ـ ديسمبر ١٩٤١

١ ـ العلاقات السوفيتية الألمانية:

سيطر على العلاقات السوفيتية الألمانية منذ البداية عاملان: العامل الأول، عزم هتلر على مهاجمة الاتحاد السوفيتى بعد الفراغ من الجبهة الغربية.

والعامل الثانى، إدراك الاتحاد السوفيتى لنوايا هتلر، ومحاولاته الدائمة لتأمين مركزه استعدادا للمعركة.

فبعد اجتياح ألمانيا السريع لبولندا، وعجز الحلفاء عن تقديم مساعدة حربية لها ـ لم يستطيع الاتحاد السوفيتى أن يقف جامدا، فاخترق الحدود البولندية من الشرق، لإبعاد الألمان عن الأقاليم

الشرقية، التى كانت توجد بها أقليات كبيرة من الأوكرانيين والروس والبيض والروتينيين Rothenians.

ولم تكن بولندا قد حصلت على هذه الأقاليم الشرقية بناء على معاهدة فرساى، بل ضمتها بالقوة فى سنة ١٩٢٠م بمساعدة فرنسا، بقصد تحطيم الاتحاد السوفيتى.

وفى يوم سقوط وارسو فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩م، وقع فى موسكو ميثاق ألمانى - سوفيتى هو «معاهدة الصداقة والحدود الألمانية السوفيتية» German - Sovier Boundary and Friendship Treaty، الذى حدد بالتفصيل حدود مناطق احتلال البلدين فى أراضى بولندا. (حسب الادعاءات الألمانية فى محاكمات نورمبرج، كانت هذه المناطق فى بروتوكول سرى ملحق بميثاق عدم الاعتداء الذى عقد فى ٢٣ أغسطس ١٩٣٩م، ويتضمن مبدأ تقسيم شرق أوروبا بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا).

وقد أنكر الاتحاد السوفيتى هذا الادعاء.

كان احتلال روسيا للجزء الشرقى من بولندا إحدى المراحل فى عملية التقوية التى أرادت بها روسيا تدعيم مركزها فى البلطيق. ففى ٢٩ سبتمبر ١٩٣٩م، أى فى اليوم التالى لسقوط وارسو وتوقيع الميثاق الألمانى والروسى - وقعت «إستونيا» ميثاقا لتبادل المساعدة مع روسيا أعطتها بمقتضاه قواعد جوية وبحرية. وفى

أوائل أكتوبر ١٩٣٩م سمحت «لاتفيا» و«لتوانيا» بوجود حاميات روسية فى أراضيها، وبعد ذلك طلبت روسيا من فنلندا الاستيلاء على الجزء الشمالى فى برزخ «كاريليا» The Karelian Isthmus بين بحيرة لادوجا Ladoga وخليج فنلندا.

ثم طلبت روسيا أيضا من فنلندا أن تتخلى لها عن عدة جزر فى الخليج، وأن تؤجر لها بعض المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية أو الاقتصادية، وهى شبه جزيرة ريباكى Rybachi فى أقصى الشمال، وميناء بيتسامو Petsamo، وهو الميناء الفنلندى الوحيد الذى لا تتجمد مياهه فى الشتاء. وأيضاً ميناء هانجو Hango كقاعدة روسية بحرية وجوية.

وعندما رفضت فنلندا تحقيق هذه المطالب كاملة، أعلن الاتحاد السوفيتى الحرب عليها فى نوفمبر ١٩٣٩م.

وقد تعمد الاتحاد السوفيتى فى هذه الحرب الإبطاء فيها، خداعا للألمان حتى لا يتخذوا استعدادات قوية فى الجبهة الشرقية إذا فكروا يوما فى الاعتداء على الاتحاد السوفيتى. على أنه حين رأى أن امتداد الحرب سيؤدى إلى تدفق المساعدات من الحلفاء على فنلندا - قرر توجيه ضربات حاسمة إليها.

ولكنه فى نفس الوقت أبدى استعدادا للتساهل، تجنبا لصطدام محتمل مع الدول الغربية حين تزداد مساعداتها لفنلندا، وهو ما تكرهه موسكو رغم ارتباطها بألمانيا، خصوصا بعد أن استصدرت

فرنسا وإنجلترا من عصبة الأمم قرارا يندد بالعدوان السوفيتى، ويقضى بطرد الاتحاد السوفيتى، من المنظمة - فاحتفظت فنلندا فى الاتفاق الذى أبرم مع روسيا فى ١٢ مارس ١٩٤٠م باستقلالها، ولكنها تنازلت عن بعض الأراضى الواقعة على حدودها الشرقية، وعن جزيرة هانجو Hango الاستراتيجية.

فلما ظهرت بوادر انهيار الجبهة الغربية فى مايو سنة ١٩٤٠م. أدرك الاتحاد السوفيتى أن الدور سوف يكون عليه. لذلك طلبت حكومة موسكو من دول البلطيق منحها قواعد عسكرية جديدة، ثم أخذت تتدخل فى شئونها السياسية بمساعدة الأحزاب الشيوعية فيها، حتى نجحت هذه الأحزاب فى الاستيلاء على الحكومة خلال شهر يوليو ١٩٤٠م، وعمدت إلى إدماج بلادها فى الاتحاد السوفيتى بإعلانها ثلاث جمهوريات سوفيتية.

وفى الوقت نفسه، وقبل توقيع المعاهدة مع فرنسا فى ٢٢ يونية ١٩٤٠م، وجهت موسكو إنذاراً إلى رومانيا Rumania بالتنازل لها عن إقليمى بسارابيا Bassarabia وبوكوفين Bukovine. وفى ٢٦ يونيو دخلت القوات السوفيتية بسارابيا، كما ضمت شمال بوكوفين إلى أوكرانيا، نظر للقرابة الجنسية، وكانت هذه الأراضى فيما سبق جزءا من روسيا. فامتدت الحدود الروسية بذلك إلى «الدانوب» Da-nube. وبهذه المحاولات فى البلطيق أكملت روسيا نظامها الدفاعى ضد ألمانيا انتظارا لليوم الموعود!

على أن إجراءات الاتحاد السوفيتى فى البلطيق والبلقان لقيت رد فعل مضاد من جانب الألمان. ففى شهر سبتمبر ١٩٤٠م دخلت قوات ألمانية فنلندا، ونزلت فى ثلاث موانى فنلندية، وعندما طلبت روسيا تفسير ذلك، أجابت ألمانيا بأنه لا يوجد اتفاق سرى، وإنما سمحت فنلندا بمرور القوات الألمانية للوصول إلى قواعدها فى النرويج.

على أن اصطدام المصالح الألمانية الروسية فى البلقان كان أكثر عنفا!. لقد انزعج الألمان للتوسعات السوفيتية فيه، لأن ألمانيا، بعد تحقيق الأنشلوس، ورثت النزاع الروسى فى البلقان، على أن الاهتمام بالبلقان لم يكن قاصرا على ألمانيا، بل سوف نرى فيما بعد أنه كان محل الاهتمام الأول لبريطانيا، وعلى النحو الذى كان له أثره فى العلاقات الروسية البريطانية.

وفى ٧ أكتوبر ١٩٤٠م استطاع الألمان بالاتفاق مع ملك رومانيا وأنصار المحور أن يرسلوا قواتهم إلى تلك البلاد، وأن يقيموا حكومة موالية انضمت إلى الحلف الثلاثى. ولما كانت سياسة الاتحاد السوفيتى منذ احتلال بسارابيا هى تأييد استقلال رومانيا - لذلك احتج على التدخل الألمانى، وأخذ يبدى أطماعه فى بلغاريا.

وحينما بدا الصدام محققا بين البلدين فى البلقان، قام مولوتوف Molotov، وزير الخارجية السوفيتى الجديد، فى منتصف شهر نوفمبر ١٩٤٠م بزيارة إلى برلين، حيث قابل هتلر للاتفاق

وتسوية الخلافات. وفى هذه المفاوضات طلب الاتحاد السوفيتى انسحاب الألمان من فنلندا باعتبارها منطقة نفوذ سوفيتية، كما تمسك بوضع بلغاريا تحت حمايته كمنطقة نفوذ بناء على العلاقات التقليدية بين البلدين، كما طلب ضمانات بخصوص المضايق (البوسفور والدردنيل Bosporus & Dardanelles) التى اعتبرها الروس داخلة فى منطقة أمنهم. ولكن المفاوضات فشلت.

وفى ١٨ من الشهر التالى - أى ديسمبر ١٩٤٠م - صدر أمر هتلر للاستعداد لحملة «بربروسه Barbarossa» على روسيا، وهى الحملة التى نفذت بالفعل فى ٢٢ يونيو ١٩٤١م.

٢ ـ العلاقات بين دول المحور:

فى نفس اليوم الذى غزت فيه ألمانيا بولندا، أعلنت إيطاليا أنها لن تكون البادئة فى العمليات العسكرية. وفى ذات اليوم أيضا صرح هتلر فى الرايشستاج «بأننا فى اضطلاعنا بهذا الصراع ليس فى نيتنا أن نطلب مساعدة أجنبية».

ولكن هتلر من جانب آخر حاول إقناع حليفته بخوض الحرب، ولكن القواد الإيطاليين أكدوا أن إيطاليا لن تكون مستعدة قبل ثلاث سنوات، فقبل هتلر أن يحل حليفه من الاتفاق على ألا يعلن حياده إلا إذا أصبح ذلك ضروريا.

وفى هذه الأثناء بذل الحلفاء جهودا دبلوماسية لإبقاء إيطاليا بعيدة عن الحرب، واشتركت الولايات المتحدة فى هذه الجهود.

على أن انتصارات هتلر المتلاحقة بهرت موسولينى. وفى مارس ١٩٤٠م اجتمع الزعيمان فى ممر برينر Brenner Pass، ووافق موسولينى مبدئيا على دخول الحرب.

وعندما تأكد من رجحان كفة ألمانيا أعلن فى ١٣ مايو ١٩٤٠م أن إيطاليا لا تستطيع أن تقف بعيدة عن صراع يقرر مصير أوروبا. وحدد موسولينى يوم ٥ يونيو لإعلان الحرب.

ولكن هتلر هو الذى طلب إليه فى هذه المرة تأجيل الموعد بضعة أيام، حتى تستأثر ألمانيا وحدها بفخر النصر! وفى يوم ١٠ يونيو ١٩٤٠م جر موسولينى إيطاليا إلى الحرب، رغم معارضة جنرالاته، ودون تأييد الرأى العام.

وفى الفترة بعد سقوط فرنسا، وبعد أن أصبحت بريطانيا وحيدة، قام هتلر بعدة محاولات لاجتذاب أكبر عدد من الحلفاء فى أوروبا، ليؤثر على بريطانيا وعلى الولايات المتحدة معنويا، ويظهر للأخيرة أن القارة أصبحت تحت زعامة ألمانيا. فحاول تكوين كتلة موالية فى غرب المتوسط تضم أسبانيا وفرنسا حكومة فيشى Vichy.

وكانت أسبانيا، نظرا للنظام الفاشى القائم فيها، أيسر الدول اجتذابا. وقد عرض فرانكو فى البداية الدخول فى الحرب على أثر

انهيار فرنسا مقابل عدة مطالب إقليمية، ولكن هتلر لم يجد ضرورة للاستجابة لهذه المطالب فى ذلك الوقت.

ولكن منذ أن ظهرت النتائج الأولى لمعركة بريطانيا، أخذت فكرة الحياد ترجح لدى فرانكو، على حين انعكست الآية عند هتلر، الذى أصبح يلح فى دخول أسبانيا الحرب. فقابل فرانكو لهذا الغرض فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٠م، وهنا كرر فرانكو مطالبه، التى تشمل استرداد جبل طارق، وضم القسم الفرنسى من مراكش، بالإضافة إلى إقليم وهران بالجزائر، بالإضافة إلى توسيع مستعمرتى ريو دى أورو Rio de Oro، وغينيا Guinea على حساب جاراتها.

ولما كانت خطة هتلر فى ذلك الحين اجتذاب حكومة فيشى Vichy بدورها إلى ألمانيا، وكان ينوى مقابلة الماريشال بيتان Pétain رئيس حكومة فيش فى اليوم التالى، فقد رأى أن هذه المطالب لا تتناسب مع أهمية أسبانيا.

وفى اليوم التالى قابل هتلر بيتان فى «مونتوار Montoire» لإخراج فرنسا من الموقف السلبى الذى انتهجته منذ الهزيمة، واجتذابها للتعاون معه، واعدا بيتان بأن تحتل فرنسا المركز اللائق بها فى مؤتمر الصلح عند النصر.

ولكن تظهر نتائج إيجابية لهذه المقابلة، فضلا عن أنها لم ترض موسولينى، لأن تعاون فرنسا سوف يحرم إيطاليا من تحقيق أطماعها فى المستعمرات الفرنسية!

وفى تلك الأثناء عمل هتلر على توثيق الروابط المشتركة فى الاتفاقية المعادية للشيوعية الدولية سنة ١٩٣٦ و ١٩٣٧م - عن طريق الاتفاق على تقسيم العالم إلى منطاق نفوذ، فتختص اليابان بشرقى آسيا، وتختص ألمانيا بوسط وغربى أوروبا، وأما منطقة النفوذ الإيطالى فتشمل شمالى أفريقيا وشرقيها.

وقد تم على هذا الأساس عقد «الحلف الثلاثى» Tripartite Pact بين اليابان وألمانيا وإيطاليا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٤٠م، وقد نصت المادة الأولى فيه على التعاون فى الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية. ثم أصبح هذا الحلف المحور الذى تستخدمه ألمانيا لاجتذاب الحلفاء إليها طوعا أو كرها، فقد عرض على حكومة فيشى وعلى كثير من دول شرقى أوروبا والبلقان، وانضمت إليه المجر ورومانيا وبلغاريا.

مع ذلك كله، فلم يحدث من التناسق بين دول المحور ما كان موجودا بين دول الحلفاء.

ففيما يتصل بالعلاقة بين ألمانيا وإيطاليا، فإن ما أظهره الإيطاليون من عجز فى أثناء الحرب فى اليونان وشمال أفريقيا، وضعهم فى موضع التابع بالنسبة للألمان.

وفيما يتصل بالعلاقة بين ألمانيا واليابان، فإن هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفيتى كان مفاجأة لليابان، فقد تم بعد شهر واحد من

إبرام معاهدة حياد بينها وبين الاتحاد السوفيتى فى ١٩٤١م، اتفق فيها الطرفان على عدم مهاجمة أحدهما للآخر فى حالة دخوله الحرب مع طرف ثالث أو أكثر. ولذلك لم تعلن اليابان الحرب على الاتحاد السوفيتى.

ومن الجهة الأخرى فإن هجوم اليابان على ميناء بيرل هاربر Pearl Harbor كان مفاجأة للألمان، وقد جاء فى الوقت الذى كان هتلر يريد أن يتجنب عداء الولايات المتحدة بقدر المستطاع، ولكنه اضطر، ومعه إيطاليا، لإعلان الحرب على الولايات المتحدة، بحكم «الحلف الثلاثى».

(كان الحلف ينص على ألا يغير من طبيعة العلاقة القائمة بين أعضائه وبين الاتحاد السوفيتى).

٣ ـ العلاقات الأمريكية البريطانية:

عندما قامت الحرب، كانت الولايات المتحدة ماتزال تنتهج سياسة العزلة التى تقررت بعد الحرب العالمية الأولى، والتى كان مظهرها عدم تصديق مجلس الشيوخ على معاهدة فرساى، وعدم الانضمام إلى عصبة الأمم.

وليس معنى العزلة فى الولايات المتحدة هو الانطواء وتجاهل العالم الخارجى، بل معناها عدم التورط فى المنازعات الأوروبية.

لذلك رأينا الولايات المتحدة تزاول نشاطها فى السياسة الخارجية بين الحربين، كما تمثل فى ميثاق «بريان كيلوج»، الذى يدعو لعدم استخدام القوة فى المنازعات الدولية.

وعندما عاد الديموقراطيون إلى الحكم سنة ١٩٣٢م، وأصبح فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt رئيسا للجمهورية، أعلن عن نيته فى زيادة إهتمام الولايات المتحدة بالعالم.

ولكن الكونجرس أصدر فى سنة ١٩٣٤م قانون الحياد، الذى ينص على تحريم بيع الأسلحة إلى الدول المتحاربة، بصرف النظر عن المعتدى والمعتدى عليه. وفى سنة ١٩٣٥م زيدت مادة تحظر سفر مواطنى الولايات المتحدة على سفن الدول المتحاربة.

ومع عدم إيمان روزفلت بسياسة الحياد، إلا أنه راعى رغبة الكونجرس، فلم يرسل أية مساعدات إلى الحبشة أو إلى الجمهوريين الأسبان، رغم وجود مبرر للتجاوز عن القانون، وهو أن الحرب لم تكن رسمية.

وفى الحقيقة أن الولايات المتحدة لم تخرج على هذه السياسة إلا بالنسبة للصين. فقد اتخذت عدم وجود إعلان رسمى بالحرب بين اليابان والصين ذريعة لتقديم مساعداتها للصين، بعد أن أسفر الهجوم اليابانى سنة ١٩٣٧م عن احتلال بكين، ونانكين، ومعظم الموانى المهمة مثل كانتون وشنغهاى.

أما بالنسبة للميادين الأخرى، فقد تمسكت بسياسة الحياد. ففى أثناء الأزمة التشيكية أجبر أنصار العزلة روزفلت على الإدلاء

بتصريح قال فيه: «إن الذين يظنون الولايات المتحدة لابد أن تؤازر الطرف المعادى لألمانيا مخطئون».

وقد حاول روزفلت بعد تلبد الموقف الدولى أن يعدل قانون الحياد بحيث يسمح ببيع الأسلحة، بشرط أن تدفع أثمانها فورا، وأن تحمل على سفن الدول التى تشتريها، ولكن لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس رفضت هذا الاقتراح.

على أنه بعد قيام الحرب، واجتماع الكونجرس فى أكتوبر ١٩٣٩م، ظهر أن الأغلبية أصبحت تميل إلى سياسة روزفلت، فوافقت على القانون السابق الذى عرض باسم «إدفع واحمل» Cach and Carry (لم تخترقه سوى مرة واحدة عند غزو روسيا فنلندا، مما دل على أن الشيوعية عندها كانت أكثر خطرا من الفاشية!).

ومنذ ذلك الحين أخذت سياسة الولايات المتحدة تتجه نحو التحيز لبريطانيا تدريجيا. وقد مر هذا التحيز بعدة مراحل:

الأولى: وتبدأ بصدور قانون «إدفع وأحمل» حتى سقوط فرنسا. وفى هذه المرحلة حافظت الولايات المتحدة على الحياد من الناحية الشكلية. ومن الناحية العملية لم يستفد من القانون سوى دول الحلفاء لسببين: الأول عدم امتلاك ألمانيا أرصدة من العملة الأمريكية تشترى بها وتحمل! بخلاف بريطانيا وفرنسا. والثانى، أن وسائل ألمانيا للنقل عبر الأطلنطى لم تكن متوافرة كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا.

أما المرحلة الثانية، فتبدأ بسقوط فرنسا ودخول إيطاليا الحرب وسيطرة هتلر على القارة الأوروبية.

فقد بدأت أمريكا تشعر بالضرر الاقتصادى من جراء النظام الجديد الذى فرضه هتلر على أوروبا، والذى يقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتى. هذا فضلا عن اقتراب الخطر من الأمريكيين بسبب استيلاء ألمانيا على دول لها ممتلكات فى العالم الجديد، مثل الدانمارك التى كانت تمتلك جرينلاند فى شمال القارة، وهولندا التى تمتلك جزءًا من غيانا Guiana وبعض الجزر الاستوائية، وفرنسا التى تمتلك جزءًا آخر من غيانا وعدة جزر فى البحر الكاريبى وجزيرتين قرب ساحل كندا.

وفى الوقت نفسه خشى روزفلت وأتباعه من اختلال التوازن فى البحار لو دخلت اليابان الحرب، واستولى الألمان على الأسطول الفرنسى، فعندئذ سوف تصبح الولايات المتحدة تحت رحمة المعتدى.

لذلك تغيرت المفاهيم الاستراتيجية فى أمريكا تغيرا أساسيا، واتفق على أن تدخل جميع الجزر التابعة للدول الأوروبية فى منطقة الأمن الأمريكية. وأكثر من ذلك اتفقت أمريكا مع منظمة الدول الأمريكية على أن تقيم حاجزا عسكريا على مسافة ٣٠٠ ميل من سواحلها، وتحظر على السفن التجارية القيام بعمليات داخل هذه المنطقة الواسعة.

كما أصدرت الولايات المتحدة قانون التجنيد الإجبارى (كان الجيش الأمريكى سنة ١٩٣٣م عدده ١٣٥ ألف، أى أصغر من الجيش البولندى!) وزيادة مخصصات الدفاع.

وبالتالى، فقد ترتب على هذا التحول تحول آخر فى نظام المساعدات لبريطانيا، فأبرمت فى ٢ سبتمبر ١٩٤٠م مع بريطانيا اتفاقا يقضى بتقديم ٥٠ مدمرة أمريكية، فى مقابل تأجير خمس قواعد بحرية وجوية فى جزر الهند الغربية الواقعة فى خطة الدفاع الأمريكى لمدة ٩٩ عاما. (تشرشل لوح بسقوط بريطانيا وانتقال المقاومة إلى كندا).

كما هددت الولايات المتحدة حكومة فيشى الفرنسية بقطع المؤن عنها إذا سلمت الأسطول الفرنسى لألمانيا أو سمحت للألمان بالتسلل إلى الإمبراطورية.

وما لبث تحيزالولايات المتحدة لبريطانيا أن دخل مرحلة جديدة حين أقنع تشرشل روزفلت، بعد نجاحه فى الانتخابات، بعجزه عن شراء الأسلحة حسب قانون «إدفع واحمل»، لاستنفاد بريطانيا إمكاناتها للحصول على الدولار، ونفاد احتياطيها من الذهب تقريبا، وبالتالى فلم يعد مفر من الافتراض كما حدث فى الحرب الأولى.

فأصدر روزفلت فى ١١ مارس سنة ١٩٤١م «قانون الإعارة والتأجير» المشهور The Lease - Lend Act. وقد حمل الكونجرس على

الموافقة عليه بقوله: «إذا كان بيت جارك يحترق، فيجب عليك أن تقدم له المياه أولا ثم تطلب إليه بعد ذلك ثمنها!».

وبهذا القانون لم تخرج الولايات المتحدة من الحياد رسميا فحسب، بل إنه يعتبر بداية لسياسة المساعدات الخارجية، التى استمرت واتسعت بعد انتهاء الحرب ولعبت دورها فى الحرب الباردة.

ولم تلبث الولايات المتحدة أن خطت خطوة أبعد فى مشاركة بريطانيا فى تحمل أعباء الحرب. ففى الفترة من يناير إلى يونية ١٩٤١م، كانت خسائر الأسطول البريطانى قد بلغت أقصى حد لها، وأعلن تشرشل أن أعباء نقل الأسلحة عبر الأطلنطى أصبحت فوق الطاقة، لتوزع مهام الأسطول البريطانى على مختلف المحيطات، وتركز الأسطول الألمانى فى مناطق محدودة، منها الأطلنطى.

فقرر روزفلت نقل البضائع المرسلة إلى بريطانيا بواسطة الأسطول الأمريكى إلى منتصف الطريق - أى إلى جزيرة أيسلندا Iceland، التى كانت من أملاك الدانمارك واحتلها الإنجليز عند استيلاء الألمان على الوطن الأم، وقد حلت القوات الأمريكية فيها محل القوات البريطانية.

وفى ذلك الحين كانت الولايات المتحدة قد استولت على جميع سفن المحور الموجودة فى موانيها، كما استحوذت فى أبريل ١٩٤١م على جزيرة جرينلاند، ووضعتها تحت حمايتها المؤقتة.

ولقد كان بسبب تورط الولايات المتحدة إلى هذا الحد فى الحرب، خصوصا بعد صدور قانون الإعارة والتأجير، أن أصبح من حقها أن يكون لها رأيها فى خطط الدفاع.

وقد ظهرت خلافات مهمة حول هذا الموضوع حسب أهميتها الاستراتيجية على النحو الآتى: الأطلنطى، جنوب شرقى آسيا، المحيطات الأخرى، الشرق الأوسط. أما الحكومة البريطانية فكانت تقدم الشرق الأوسط على الشرق الأقصى، وتنوى الانسحاب من المحيط الهادى إذا أرغمتها اليابان على ذلك.

ومن ناحية أخرى، فإن الحرب إلى ذلك الحين - أى قبل هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفيتى فى ٢٢ يونيه ١٩٤١م - كانت تدور بين دول ليبرالية ودول شمولية Totalitarian States، وكانت الولايات المتحدة تعلن تأييدها للدول الليبرالية فى نضالها ضد الدول الشمولية - فلما دخل الاتحاد السوفيتى، وهو دولة شمولية الحرب ضد ألمانيا، تطلب الأمر إعادة النظر فى الموقف السياسى للندن وواشنطن.

ولبحث هذه الموضوعات جميعها، تقابل تشرشل مع روزفلت على ظهر المدرعة «برنس ويلز» فى المحيط الأطلنطى فى خليج أرجنتيا Argentia بجزيرة نيوفوندلاند. وتم فى هذا اللقاء إصدار ميثاق الأطلنطى المشهور Atlantic Charter فى أغسطس ١٩٤١م، الذى ضمنه الزعيمان البريطانى والأمريكى بعض المبادئ المشتركة التى تبنى عليها الدولتان «آمالهما لإقامة عالم أفضل».

وهى مبادئ كان القصد منها فى الحقيقة - كما تبين بعد الحرب - خداع شعوب العالم المستعمرة والتابعة، وإفساح الأمل أمامها للتحرر، عن طريق الإسهام بإمكاناتها البشرية لهزيمة المحور - بدليل أن تشرشل – كما يدعى فى مذكراته – هو الذى بادر إلى اقتراح هذه المبادئ، مع أنها تتعارض مع سياسة بريطانيا فى ذلك الوقت!

وتتلخص مبادئ ميثاق الأطلنطى فى أن الدولتين لا تبغيان أى توسع إقليمى، وتتعهدان بعدم إجراء أية تعديلات إقليمية مضادة لرغبة الشعوب المعنية، والاعتراف بحق كل شعب فى اختيار شكل الحكم الذى يريده، وإعادة حقوق السيادة والحكم الذاتى للشعوب التى سلبت منها هذه الحقوق بالقوة، والمساواة بين جميع الأمم فى التجارة، والحصول على المواد الخام، وتحسين الأحوال المادية اللازمة للحياة، والأمل فى إقامة سلام يضمن للناس جميعا التحرر من العوز والخوف، كما يضمن لهم حرية عبور المحيطات والبحار دون عائق.

ومن ذلك يتضح أن الميثاق صيغ فى شكل لا يمنع الاتحاد السوفيتى من الاشتراك فيه، رغم إعلان الدولتين تأييدهما للحرية الاقتصادية، إذ نصت المادة الثالثة على حق كل شعب فى اختيار شكل الحكم الذى يريده.

كما اتفق روزفلت وتشرشل عند توقيع الميثاق على بذل المعونة للاتحاد السوفيتى.

وتعتبر مبادئ الميثاق فى مضمونها العام ترديدا لمبادئ الدكتور ولسن رئيس الولايات المتحدة أيام الحرب العالمية الأولى،التى تجاهلها الحلفاء بعد الحرب، كما تجوهلت مبادئ ميثاق الأطلنطى نفسه بعد الحرب العالمية الثانية أيضا!

وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٤١م، اجتمع ممثلو الدول المتحالفة التى تضم بريطانيا، والحكومات الأوروبية المنفية فى بريطانيا، والحكومات المؤقتة التى شكلها أعداء النازية، بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتى - واشتركوا فى هذا الميثاق.

وفى ٧ ديسمبر ١٩٤١م، هاجمت اليابان الأسطول الأمريكى فى قاعدة بيرل هاربر فى جزر هاواى، فبدأت مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية.

(ثانياً) أوروبا تحت الحكم النازى

لم ينج من السيطرة الألمانية فى أوروبا سوى أربعة دول هى: السويد وسويسرا وأسبانيا والبرتغال.

وتنقسم الدول التى وقعت تحت السيطرة الألمانية إلى قسمين:

دول احتلها الألمان، ودول تحالفت مع الألمان.

وبالنسبة للدول التى احتلها الألمان فلم يعاملوها معاملة واحدة، فطبقا للنظرية النازية فى تفاوت الأجناس، فرق الألمان بين ثلاثة أنواع من الدول المختلفة:

النوع الأول، هى الدول التى يمكن تحويلها إلى بلاد جرمانية. وقد طهرت هذه الدول بوسائل العنف من الأجناس الغريبة، وضمت إلى الرايخ. وتتمثل هذه البلاد فى النمسا، والسوديت، ودانزج، ودول البلطيق،والألزاس واللورين، وشمال سلافونيا Slavonia، وإستريا Istria، والتيرول الإيطالى Tyrol بعد هزيمة إيطاليا.

أما النوع الثانى،فيتمثل فى الأقطار التى اعتبرت «مجالا حيويا» للجرمان Lebensraum، ويسكنها عادة أجناس من الدرجة الدنيا ـ حسب النظرية النازية ـ وقد ألغيت الحكومات الوطنية لهذه الأقطار، ووضعت تحت الحكم النازى مباشرة، وهى بوهيميا Bohemia ومورافيا Moravia وبولندا.

وعندما احتلت أراضى الاتحاد السوفيتى، أخضعت أيضا لإدارة مباشرة، وعين روزنبرج Rosenberg فيلسوف الحزب النازى، مديرا للإدارة المدنية فى الأراضى المحتلة، لوضع النظرية موضع التطبيق. ولذلك شرد أهالى المناطق وحرموا من الضروريات.

أما النوع الثالث، فيتمثل فى الأراضى المحتلة عسكريا مع الإبقاء على حكومات وطنية فيها. وقد اختلفت معاملة الألمان لهذه الأقطار، فعوملت هولندا وبلجيكا والدانمارك وفرنسا والنرويج معاملة حسنة نسبيا.

أما يوجوسلافيا واليونان، فقد عوملتا معاملة قاسية. خصوصاً يوجوسلافيا، التى مزقت تماماً، فأقيمت دولة مستقلة فى «كرواتيا Croatia» تدور فى فلك إيطاليا، واعتبرت من الدول الحليفة للمحور، ووسعت حدودها على حساب الأقاليم الأخرى، فضمت إليها البوسنة Bosnia والهرسك Herzegovina، ثم منحت أجزاء كثيرة من ساحل دالماشيا Dalmacia.

أمـا الدول المسـتـقلة، التى تحـالفت مع الألمان رغـبـة أو رهبـة، فتتمثل فى المجر، التى كانت ميولها واضـحـة مع ألمانيا منذ سنة ١٩٣٨م . وقد استفادت من ذلك استيلاءها على جنوب سلوفاكيا، وروتينيـا Ruthenia، ومـعظم ترانسلفـانيا Transylvania، وجـزء من الأراضى اليـوغـوسـلافـيـة - وذلك على الرغم من أنهـا تجنبت الاشتراك فى الحرب.

على أن المجر لم تلبث أن دخلت فى التبعية الألمانية، وتورطت إلى حد الاشتراك فى الحرب ضد الاتحاد السوفيتى، مما دفع بريطانيا إلى إعلان الحرب عليها.

ولكنهـا حـاولت الخـروج من ورطتـهـا بعـد تغلب كـفـة الحلفـاء، فتخابرت سرا معهم لعقد الهدنة دون قيد ولا شرط. ولكن هتلر تنبه إلى هذه المحـاولات، واحـتل البـلاد فى مـارس ١٩٤٤م وأقـام فـيـهـا حكومة موالية.

كذلك كـانت رومـانيـا وبلغـاريا حـليفـتـين أسـاسـيـتين لألمانيا فى البلقان.

فـقـد أعلنت رومـانيـا الحـرب على الاتحـاد السـوفـيـتى، وسلمت للألمان حقول البترول، وطبقت السياسة المناوئة لليهود. وقد مكنتها الانتصـارات الألمانية من استرداد بسـارابيا، وبوكوفين الشـمـالية،

وأخذت تعويضا عن ترانسلفانيا بإقليم يتمثل في جزء من الأراضى السوفيتية يضم ميناء أوديسا Odessa على البحر الأسود.

أما بلغاريا فقد تعاونت مع الألمان، ولكنها لم تعلن الحرب على الاتحاد السوفيتى لما تشعر به من صلة القرابة مع الروس، واتجهت أطماعها إلى اليونان ويوجوسلافيا، فاحتلت جزءاً من مقدونيا وتراقيا.

(ثالثاً) فرنسا والإمبراطورية الفرنسية فى أثناء الحرب :

بعد دخول الألمان باريس وانهيار فرنسا، قبلت الحكومة الفرنسية شروط الهدنة التى اشترطتها ألمانيا، ووقع المندوبون الفرنسيون اتفاق الهدنة يوم ٢٢ يونيه ١٩٤٠م فى مدينة كومبيان Compéin. وبعد يومين وقعت شروط الهدنة مع إيطاليا.

وقد قضت شروط الهدنة مع ألمانيا بأن تحتل كل الجزء الذى يقع إلى الشمال وإلى الغرب من خط يمتد من جنيف إلى تور Tours، ثم جنوبا إلى حدود أسبانيا.

وفى هذه المنطقة المحتلة، والمشتملة على ثغور القنال الإنجليزى والمحيط الأطلنطى، أصبح للألمان حقوق دولة الاحتلال فيما عدا الإدارة المحلية. وكان على فرنسا أن تتحمل كلها نفقات الاحتلال.

أما القوات الفرنسية، فقد قضت الشروط بنزع سلاحها وتسريحها، فيما عدا تلك القوات اللازمة لحفظ النظام العام.

وكان على الأسطول الفرنسى أن يبحر إلى موانى محددة لنزع سلاحه وشل قدرته الحربية. وأعلنت ألمانيا أنها لن تستخدم هذا الأسطول ضد إنجلترا، ولن تحتفظ به بعد إتمام الصلح.

وكان على فرنسا أن تطلق سراح الأسرى الألمان، أما أسرى الحرب الفرنسيين فيظلون فى أيدى الألمان.

أما شروط الهدنة مع إيطاليا، فقد قضت بتحويل مناطق محددة فى جنوب فرنسا وتونس والجزائر والصومال الفرنسى إلى مناطق عسكرية، وبأن يكون لإيطاليا حقوق كاملة على ميناء جيبوتى، وأن تسلم فرنسا إيطاليا كل عتاد القوات الفرنسية على الجبهة الإيطالية.

أما الجزء غير المحتل من فرنسا، فقد بقى تحت السيادة الاسمية للحكومة الفرنسية، التى نقلت عاصمتها إلى فيشى Vichy. وكان على رأس هذه الحكومة المارشال «بيتان» Pétain ، الذى طلب إلى الألمان منحه سلطات مطلقة بما فى ذلك تعديل دستور الجمورية الثالثة.

واستناداً إلى هذه السلطات، أحدث بيتان تغييرات أساسية فى نظام الدولة، وأنهى بذلك عهد الجمهورية الثالثة. فقد الغى رياسة الجمهورية، وعطل مجلس البرلمان، واتخذ لنفسه لقب رئيس الدولة.

وقد اعترفت حكومة الولايات المتحدة بحكومة فيشى فى فرنسا والمستعمرات، وظلت على هذا الاعتراف حتى غزو شمال أفريقيا.

أما بريطانيا فقد ساءت العلاقات بينها وبين حكومة فيشى بعد توقيع الهدنة بقليل. ففى الثالث من يوليه ١٩٤٠م استولت بريطانيا بالقوة على البوارج الحربية الفرنسية الراسية فى ميناء بليموث Ply-mouth وبورتسموث Portsmouth، ثم شلت حركة الأسطول الراسى فى ميناء الإسكندرية.

ثم حاولت إغراء قائد الأسطول الفرنسى الراسى فى وهران بالجزائر على مواصلة القتال مع الأسطول البريطانى، أو على الإبحار إلى أمريكا حيث ينزع سلاحه. ولما فشلت هذه المحاولات أطلق أسطول البحر المتوسط البريطانى نيرانه على السفن الفرنسية، ودمر عددا منها، وهكذا قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وشرعت بريطانيا فى إخضاع المستعمرات الفرنسية لنظام الحصار.

وفى تلك الأثناء، كان الجنرال ديجول De Gaulle قد لجأ إلى بريطانيا على أثر تشكيل حكومة بيتان. ومن لندن وجه نداء فى ١٨ يونيو ١٩٤٠م يحث الفرنسيين فيه على رفض الهدنة والاستمرار فى المقاومة.

وشرع هو فى تكوين نواتها تحت قيادته من فلول القوات الفرنسية المنسحبة من النرويج ودنكرك، وكذلك تطوع بعض بحارة البوارج الراسية فى الموانىء البريطانية وفى الاسكندرية للخدمة تحت قيادته.

وسمحت له بريطانيا باتخاذ أراضيها مقرا لهذه القوات. واتفقت معه على تكوين وحدات برية وبحرية وجوية، تكون لها الأولوية فى العمليات الخاصة بفرنسا أو بإمبراطوريتها ـ وقد أطلق ديجول على هذه القوات اسم «قوات فرنسا الحرة». وهكذا وجد نظام مزدوج فرنسى ظل قائما إلى نهاية الحرب. فهناك حكومة فرنسية فى فيشى، وهناك حكومة فى المنفى.

وبالنسبة لحكومة فيشى فقد انقسم مجلس الوزراء فى بداية عهد بيتان إلى فريقين:

الأول، يدعو إلى التعاون مع ألمانيا فى نطاق شروط الهدنة، مع عدم التحول إلى معاداة بريطانيا. ويتمثل هذا الفريق فى المحافظين الذين يتكونون من البورجوازية العليا، والكاثوليك المتدينين الذين يكرهون دستور الجمهورية الثالثة لأنه يتيح لليسار الوصول إلى الحكم، ويفضلون نظام التمثيل المهنى، ويعتقدون بحق طبقتهم فى الحكم، ومن أبرز شخصيات هذا الفريق الجنرال ويجان Weygand.

أما الفريق الثانى، فكان يدعو إلى التعاون التام مع ألمانيا بحجة الضرورة الاقتصادية والمحافظة على سلامة الإمبراطورية، خاصة وكانت الريح فى ذلك الحين مع الشراع الألمانى. وكان هذا الفريق يمثل تيارا يتكون من اليمينيين الفرنسيين، وعلى رأسه بيير لافال Pierre Laval، الذى كان يعتقد أن الألمان يسيطرون على أوروبا، ولذلك يجب على فرنسا التعاون معهم والتخلى عن بريطانيا الغريبة عن القارة.

وفي الفترة من عقد الهدنة إلى أبريل ١٩٤٢م، حاول بيتان اللعب على الحبلين. ففي ١٢ يوليو ١٩٤٠م عين لافال نائب رئيس الوزراء، وكان لافال هو الذي مهد للمقابلة بين بيتان وهتلر التي تمت في «مونتوار»، ولكنها لم تسفر عن شيء مهم لفرنسا، ولذلك أقيل لافال من الخارجية في ديسمبر ١٩٤٠م.

كما عين المارشال بيتان الجنرال ويجان Weygand قائداً عاما للقوات الفرنسية في شمال أفريقيا، حيث توجد أكبر قوة فرنسية مسلحة، وفي الوقت نفسه عقد اتفاقية سرية مع بريطانيا في نهاية ١٩٤٠م، تعهدت فيها بريطانيا باحترام الإمبراطورية الفرنسية مادام أنها لا تمنح ألمانيا امتيازات فيها، وعدم التعدي على المستعمرات التي تدين بالولاء لحكومة فيشي، فإذا أجبرت فرنسا على التعاون مع المحور تسقط بريطانيا هذه الالتزامات، وكذلك إذا استخدم الألمان القوة للاستيلاء على الأسطول الفرنسي، فيجب على ضباطه إغراقه في الحال - وهو ما سيحدث فعلا بعد ذلك.

على أن بيتان، في الوقت نفسه، عين الأميرال دارلان Darlan وزيرا للحربية والبحرية ونائبا لرئيس الوزراء. وكان دارلان يحقد على بريطانيا سيادتها على البحار، وهذا ما دفع به إلى سياسة التعاون مع ألمانيا في مقابل مكاسب يحصل عليها. لذلك وقع معها اتفاقية في مايو ١٩٤١م، تعد فيها ألمانيا بأن تحتل فرنسا مكانا رئيسيا في مؤتمر الصلح، وأن تزاد قواتها في أفريقيا، مقابل فتح مطارات سوريا للألمان، وفتح قاعدة بنزرت وداكار للأسطول الألماني.

ولكن ويجان اعترض على اتفاقية مايو ١٩٤١م، وعرقل تنفيذها باعتباره قائدا عاما للقوات الفرنسية فى شمال أفريقيا، مما أفقد الألمان الثقة فى دارلان. وطالبوا بإعادة لافال إلى الحكم، وإبعاد ويجان من شمال أفريقيا. وقد أبعد ويجان من منصبه، وعاد لافال فى ١٨ أبريل ١٩٤٢م رئيسا للوزراء، وأصبح الدكتاتور الحقيقى فى فرنسا.

وبذلك أصبحت فيشى تسير على سياسة التعاون التام مع الألمان، فى الوقت الذى بدأت فيه الحرب تتحول فى صالح الحلفاء!

وبعد أن كان الخلاف يدور بين أنصار الحياد وأنصار التعاون مع ألمانيا فى الحكومة، أصبح الخلاف يدور بين الحكومة المتعاونة، وأنصار المقاومة السرية للاحتلال الألمانى.

وقد حصل لافال من ألمانيا على بعض الامتيازات، مثل الإبقاء على تشكيل فرقة مسلحة فى شمال أفريقيا، وتسهيل المرور بين المنطقة المحتلة وغير المحتلة.

وفى مقابل ذلك، قبل تطبيق نظام العمل الإجبارى الذى فرضه الألمان على الأراضى المحتلة. وإن حاول تحقيقه شكليا بأن فتح باب التطوع، وطلب من الألمان جعل حشد الرجال من اختصاص السلطة الفرنسية (فرضت ألمانيا على الأقطار الخاضعة لها نسبة معينة من الرجال والنساء للعمل فى المصانع الألمانية، وحشدت من هؤلاء نحو ستة ملايين!).

وذهب لافال فى التعاون إلى حد الموافقة على تسليم بعض الرهائن الفرنسية للانتقام منهم فى حالة وقوع اعتقالات، وفى ذلك قضاء على روح المقاومة.

على أن الألمان لم يلبثوا أن خرقوا شروط الهدنة، واحتلوا البلاد احتلالا شاملا يوم نزول الحلفاء فى شمال أفريقيا فى نوفمبر ١٩٤٢م. ولكن القوات الألمانية عندما دخلت طولون بقصد الاستيلاء على الأسطول الفرنسى، وجدت أن الفرنسيين قد أغرقوا أسطولهم بأيديهم.

وقد انقسمت المستعمرات الفرنسية بين الولاء لحكومة فيشى والولاء لديجول. ويلاحظ أن المستعمرات التى تحولت مبكرة إلى صف ديجول في صيف ١٩٤٠م كانت إما واقعة وسط مستعمرات بريطانية، وترتبط بها اقتصاديا، مثل المراكز الساحلية الخمس فى الهند، ومثل تشاد التى تعتمد اقتصاديا عل نيجيريا. وإما مستعمرات بعيدة جدا عن فرنسا، مثل الجزر الأقيانوسية: تاهيتى Tahiti وخليدونيا الجديدة New Calidonia وهبرايد الجديدة New Hebrides.

أما بقية أفريقيا الوسطى، فلقلة عدد المستوطنين فيها، كان هؤلاء المستوطنون الفرنسيون فى المستعمرات من أشد العناصر المؤيدة لنظام حكومة فيشى. وقد جاء أول إعلان بالولاء لديجول من جزيرة تاهيتى بالمحيط الهادى، وتشاد فى أفريقيا الوسطى، وتلا

ذلك بقليل تحول الكاميرون، والكونغو، وأوبانجى، إلى فرنسا الحرة.

وقد شجع ذلك بريطانيا على إرسال حملة مشتركة مع ديجول فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٠م لاحتلال داكار، وتحويل غرب أفريقيا الفرنسية إلى فرنسا الحرة.

ولكن الحملة منيت بفشل ذريع، إذ عرفت حكومة فيشى أسرار الحملة، فاستاذنت ألمانيا فى إرسال خمس سفن حربية إلى داكار، وبذلك صدت الحملة.

ونتج عن هذا الفشل أن فقدت بريطانيا الثقة بديجول. على أنها لم تلبث أن أعادت التجربة فى سوريا ولبنان فى يونيو ١٩٤١م بعد تردد طويل.

وكان المندوب السامى الفرنسى قد نهج نهج المقيمين العامين فى شمال أفريقيا، فأعلن ولاءه لحكومة فيشى، واعترفت بريطانيا بالوضع فى سوريا ولبنان، بسبب دخول إيطاليا الحرب، وتحرج مركزها فى شرقى لبحر المتوسط.

على أنه عندما أخذت العلاقات تسوء بينها وبين حكومة فيشى، قفلت بريطانيا الحدود بين المناطق الخاضعة لها وبين سوريا ولبنان، وأوقفت انسياب البترول من آبار العراق، وفرضت حصارا بحريا على سوريا ولبنان، فهددت المجاعة بالانتشار.

وبعد وقوع حركة رشيد الكيلانى فى العراق فى نهاية ابريل ١٩٤١م، وفتح حكومة فيشى مطارات سوريا للألمان، اقتنعت بريطانيا بدعوة ديجول لإنفاذ حملة إلى سوريا.

ولكن الخلاف قام بينها وبين ديجول حول الوضع السياسى لسوريا ولبنان بعد الحملة، فبينما كانت بريطانيا ترى انتهاز هذه الفرصة لإرضاء مشاعر العرب عن طريق إعلان استقلال البلدين، رفض ديجول الاشتراك فى هذا التصريح، اكتفاء بوعد مبهم بإعلان استقلال سوريا ولبنان، بشرط الارتباط بمعاهدة كتلك التى ترتبط بها مصر والعراق مع بريطانيا.

ولكن تشرشل كتب إلى ديجول يسجل عليه وعده لسوريا ولبنان بالاستقلال، وطلب إلغاء لقب المندوب السامى وأن يحل محله لقب «المفوض العام فى سوريا ولبنان». ولكن ديجول رفض فكرة إصدار تصريح مشترك.

على أنه فى ليلة الزحف على سوريا فى ٢١ مايو ١٩٤١م، أعلن الجنرال كاترو، ممثل ديجول فى الحملة، إنهاء الانتداب، وأصدرت بريطانيا ضمانا لهذا التصريح.

ولكن قوات فيشى قاومت مقاومة عنيفة، مما استدعى مساهمة بريطانية أكبر. ومنذ ٢٠ يونيو ١٩٤١م انهارت مقاومة قوات فيشى، فسقطت دمشق، وتقدم الحلفاء نحو لبنان، وتوسطت الولايات

المتحدة لإيقاف القتال على أساس انسحاب سلطات فيشى من البلاد

وفى ١٤ يوليو ١٩٤١م عقدت الهدنة فى عكا بين بريطانيا وسلطات فيشى، وفيها خيرت القوات الفرنسية فى سوريا ولبنان بين العودة إلى فرنسا أو الانضمام إلى قوات فرنسا الحرة، كما سمح للإداريين الفرنسيين بالبقاء فى مناصبهم دون أخذ تعهد سابق بالولاء لحكومة فرنسا الحرة.

وكانت هدنة عكا بالإضافة إلى تولى الإنجليز القيادة العليا فى سوريا ولبنان طوال فترة الحرب، من عوامل الخلاف بين بريطانيا وديجول طوال مدة الحرب.

وفى نوفمبر ١٩٤٢م نزلت القوات البريطانية والأمريكية فى حملة هائلة بلغت ٨٥٠ سفينة، تحت قيادة إيزنهاور، فى شمال أفريقيا بقرب الدار البيضاء فى المغرب، وفى وهران، وفى مدينة الجزائر.

وقد نسقت هذه الحملة مع هجوم عام قام به الجيش الثامن بقيادة الجنرال مونتجمرى فى الصحراء الغربية، واستطاع به أن يدفع المحور أمامه بقيادة روميل إلى طرابلس، ثم توقف أمام خط «ماريث» Mareth الذى كان الفرنسيون قد أنشئوه للاحتماء من الطليان.

ولم تلق الحملة مقاومة فرنسية تذكر فى مدينة الجزائر إلا من بطاريات البحرية وبطاريات السواحل. وسرعان ما أعقب سقوط

الجزائر سقوط وهران والدار البيضاء. فقد أعلن الأميرال دارلان Admiral Darlan، الذى كان على اتصال بالحلفاء، أمره بإيقاف القتال رغم تعليمات بيتان بالمقاومة، معلنا نفسه مفوضا بشمال أفريقيا، وتبعه «بواسون» الحاكم العام لأفريقيا الغربية. وقد واجه هتلر ذلك باحتلال بقية الأراضى الفرنسية فى شمال أفريقيا، وطلب من حكومة فيشى الموافقة على نزول قوات ألمانية فى تونس، ولم ينتظر الموافقة، بل أرسل قوات ضخمة إليها.

وفى مؤتمر الدار البيضاء قرر الحلفاء تطهير جميع أفريقيا من المحور، وكانت ألمانيا قد أرسلت قوات إلى تونس كما ذكرنا، ولكنها أصبحت بين فكى كماشة، فقد التف مونتجمرى حولها جنوب خط ماريث، فى حين زحفت القوات أمريكية البريطانية من الغرب. وفى ٧ مايو ١٩٤٣م نزل الأمريكيون فى بنزرت، وبعد يومين استسلمت قوات المحور.

ويهمنا هنا للعلاقات بين قيادة الحملة وقوات ڤيشى من جهة، وقوات ديجول من جهة أخرى، لما لها من تأثير على الوضع فى شمال أفريقيا بعد الحرب.

كانت قوات ڤيشى فى شمال أفريقيا تقدر بنحو مائتى ألف، فيهم عدد كبير من المغاربة. وكانت سياسة حكومة ڤيشى مقاومة أي تدخل فى الممتلكات الفرنسية، سواء من جهة الألمان أو الحلفاء أو فرنسا الحرة.

لذلك كانت خطة الحلفاء على صبغ الحملة بالصبغة الأمريكية، لتحقيق هدفين : الأول: امتناع حكومة ڤيشى عن المقاومة. والهدف الثانى الحصول على تعاون بعض العناصر العسكرية الڤيشية لاجتذاب تأييد العسكريين والمستوطنين فى شمال أفريقيا.

وبالنسبة للأمر الأول، فقد كانت حكومة ڤيشى تعلم أن الولايات المتحدة ليست متهمة بأطماع فى الإمبراطورية الفرنسية، فضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة كانت حريصة على علاقاتها مع حكومة فيشى، وقد ظلت تتبادل معها التمثيل السياسى، وكانت أمريكا تمد فرنسا وشمال أفريقيا بالمواد الغذائية.

وكان للأميرال «ليهى» Fleet Admiral Leahy، المبعوث الشخصى للرئيس روزفلت، أصدقاء كثيرون فى الأوساط الفرنسية، كما كان روزفلت ووزير خارجيته يعارضان بصفتهما الشخصية الحملات الصحفية على حكومة ڤيشى لاضطهادها لليهود، ولم يتحولا عن موقفهما حتى بعد أن أصبح لاڤال، المتعاون مع الألمان، الدكتاتور الحقيقى فى فرنسا منذ ١٨ أبريل ١٩٤٢م.

لذلك كان هناك أمل فى امتناع القوات الفرنسية عن المقاومة إذا ما عرف أن الحملة أمريكية، حتى إن تشرشل فكر فى أن يرتدى الجنود البريطانيون المشتركون فى الحملة الزى الأمريكى!

هذا على كل حال يفسر تجاهل الحلفاء للجنرال ديجول تماما عند إعداد الحملة، لأن اشراكه فيها كان يتناقض مع هذا الهدف،

وذلك لعداء حكومة ڤيشي له من جهة، وشعور العداء الذي كان يغلب على العسكريين والمستوطنين في شمال افريقيا نحوه من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك أن العلاقات كانت قد ساءت بينه وبين بريطانيا في صيف ١٩٤٢م بسبب انفراد البريطانيين بغزو مدغشقر في أبريل ١٩٤٢م، وتدخلهم للاسراع بالانتخابات في سوريا ولبنان، ثم رفع الحصار عن مستعمرة جيبوتي التابعة لحكومة ڤيشي.

وإن كان تشرشل قد أراد تجنب وقع استبعاده من الحملة فدعاه يوم نزولها وأخبره أن بريطانيا قررت تسليم مدغشقر إليه.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فلم تكن تعترف بالجنرال ديجول، وكانت تنظر إليه دائما نظرة شك وارتياب، بدليل أنه حين كسب ديجول ولاء «سان بيتر»، و«ميكيلون» وهما جزيرتان قرب ساحل نيوفوندلاند بكندا، هددت الولايات المتحدة باستخدام القوة إذا لم تنسحب منهما «من تسمى نفسها بقوات فرنسا الحرة»!.

فإذا انتقلنا إلى الهدف الثاني من صبغ الحملة بالصبغة الأمريكية، وهو الحصول على تعاون بعض العناصر الفرنسية الفيشية، واجتذاب تأييد العسكريين والمستوطنين الفرنسيين في شمال أفريقيا - فقد تمت بالفعل عدة اتصالات مع شخصيات فرنسية مختلفة لاجتذاب تعاونهم، وكان على رأس هؤلاء الجنرال

ويجان، رغم إنه عزل من قيادة شمال أفريقيا، ولكنه أصر على ولائه «لبيتان».

وقد اتجه الحلفاء إلى الجنرال «جيرو Giraud» الذى كان أسيرا فى يد الألمان ثم تمكن من الفرار إلى المنطقة غير المحتلة وظل مختفيا.

وقد تم الاتفاق معه على أساس التعاون فى شمال أفريقيا على أن يعتبر الحلفاء فرنسا حليفة، ويعلنون أن من أهداف الأمم المتحدة إحياءها، ويتعهدون باحترام الامبراطورية الفرنسية.

وقد وقع مبعوثه هذا الاتفاق مع «روبرت ميرفى Robert Murphy» القنصل الأمريكى فى الجزائر يوم ٣٢ أكتوبر ١٩٤٢م، وتقرر نقل جيرو من فرنسا إلى مقر الحملة فى جبل طارق.

على أنه حين وصل هناك ليلة الغزو، طالب بأن تكون له القيادة العامة كما حدث بالنسبة للماريشال فوش فى الحرب العالمية الأولى، الأمر الذى رفضه الحلفاء بالطبع، وبذلك فوت على نفسه زعامة الفرنسيين فى شمال أفريقيا.

وقد فتح هذا الطريق أمام «دارلان Admiral Darlan» الذى كان موجودا بالمصادفة فى الجزائر عند نزول الحملة، والذى كان قد عرض خدماته على الحلفاء فى أكتوبر ١٩٤٢م.

وقد أعلن دارلان عند نزول الحملة تحوله إلى جانب الحلفاء، واعترف له الأمريكيون بالجميل حينما أصدر أمرا بإيقاف القتال، وسلموا له بالقيادة المدنية فى شمال أفريقيا، رغم أنه ظل يعلن ولاءه للمارشال بيتان ظاهريا. فقد استند فى إيقاف القتال إلى رسالة تلقاها منه، ولما تلتها رسالة أخرى تأمر بالمقاومة ادعى أن المارشال بيتان أصبح أسير الألمان بعد الاحتلال الشامل.

وكان «لدارلان» بالفعل نفوذ على العسكريين والمدنيين على السواء، ويعتقد البعض أنه لو قدر له أن يعيش، لقطع الطريق أمام ديجول للوصول إلى الزعامة، ولكنه سرعان ما قتل بيد أحد أنصار ديجول المتعصبين فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٢م، وقد علق ديجول على الحادث قائلا إن موت دارلان حل المشكلة، وفتح الطريق أمام الوحدة الفرنسية، لأن الإمبراطورية كانت مهددة بالانقسام.

على أن الأمريكيين كانوا يميلون إلى إحلال جيرو محل دارلان، ولكن لما كان جزء كبير من المستعمرات قد أعلن ولاءه كما ذكرنا لحكومة فرنسا الحرة، فإن اختيار جيرو كان كفيلا بإحداث انقسام فى القوات الفرنسية الموالية للحلفاء، وتوزيع ولائها بين جيرو وديجول، لذلك بقى جيرو فى أفريقيا الشمالية واحتفظ ديجول ببقية الإمبراطورية.

ولكن المساعى للتوفيق بين جيرو وديجول استمرت بعد مؤتمر الدار البيضاء، وتسلل أنصار ديجول إلى الجزائر. وفى يونيو ١٩٤٣م تم الاتفاق على تأسيس لجنة للتحرير الوطنى، وهى جبهة

تمثل جميع الفئات، وتتألف من خمسة أعضاء مدنيين، ويرأسها كل من ديجول وجيرو بالتناوب.

وقد تحولت إلى حكومة فرنسا المؤقتة بعد عام.

وأخذت هذه اللجنة تجند أبناء المستعمرات استعدادا لتحرير فرنسا، وقد انصرف جيرو إلى الشئون العسكرية، واهتم ديجول بتأكيد زعامته السياسية. ومن مقر قيادة اللجنة فى الجزائر تمهد الطريق أمام ديجول لكى يصبح رئيسا للحكومة المؤقتة بعد تحرير فرنسا.

هذه الظروف التى ذكرناها، توضح لنا كثيرا من معالم ما بعد الحرب، وأهمها ما يلى:

أولا: استتباب النفوذ الفرنسى فى شمال أفريقيا، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

١ ـ وجود أعداد كبيرة من العسكريين والمستوطنين الفرنسيين فى شمال أفريقيا، وحرص الحلفاء على اجتذابهم للتعاون، أو تجنيدهم.

٢ ـ اشتراك كل من العناصر الڤيشية والحرة فى التعاون مع الحلفاء فى هذه الحملة.

٣ ـ إن الحملة كانت بالدرجة الأولى حملة أمريكية، ولم تكن لأمريكا فى ذلك الحين مطامع فى الإمبراطورية الفرنسية. وفى الواقع

أن الحلفاء تركوا منذ البداية جميع الشئون المدنية والعسكرية فى شمال أفريقيا للسلطات الفرنسية، ولذلك حين كون فرحات عباس حزبا فى أبريل سنة ١٩٤٣م، وقدم برنامجا لسلطات الحلفاء أحالوه على الإدارة الفرنسية.

ثانيا: موقف التحدى الذى وقفه ديجول بعد الحرب من الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد تمثل موقفه من الولايات المتحدة فى عدم قبوله بالزعامة الأمريكية، وانتهاجه سياسة أوروبية مستقلة تزيد عن الحد الذى يسمح به التوازن الدولى الجديد.

أما عن موقفه من بريطانيا، فقد تمثل فى منعها وحرمانها من دخول السوق الأوروبية المشتركة. ويعتقد أن موقف ديجول هذا يعتبر الأساس الذى بنيت عليه الوحدة الأوروبية، وظهورها كقوة مستقلة بين القوى الأعظم: قوة الولايات المتحدة، وقوة الاتحاد السوفيتى.

على كل حال فإذا كنت الإمبراطورية الفرنسية لم تتأثر فى شمال أفريقيا فقد تأثرت فى الهند الصينية. ولكن ذلك حدث فى نهاية الحرب فقط.

وكانت السلطات الفرنسية فى الهند الصينية قد استسلمت منذ البداية لمطالب اليابانيين، فلم تجد اليابان حاجة لإسقاط السيادة الفرنسية، وأبقت الإدارة كما كانت عليه حتى ظهر احتمال غزو

الحلفاء للبلاد فى أوائل ١٩٤٥م، فطلبت إلى القائد الفرنسى هناك التعاون من أجل الدفاع عن الهند الصينية.

ولكن لما كان انتصار الحلفاء قد أصبح مؤكدا، فقد رفض القائد الفرنسى، وعندئذ أعلنت اليابان فى ١٠ مارس ١٩٤٥م انتهاء الاستعمار الفرنسى من الهند الصينية، فأعلن إمبراطور «أنام» An-nam استقلال فيتنام Vietnam بتأييد اليابانيين، وتبعه ملكا كمبوديا Cambodia ولاوس Laos.

ولكن حركة مقاومة للحكم الملكى قامت فى شمال فيتنام، وعلى رأسها «هوشى منه» الذى كان متصلا بالشيوعية، فأصبحت فيتنام موزعة بين قوتين:

الحركة الشيوعية فى الشمال، المعادية للحكم الفاشى اليابانى، والموالية - بالتالى - للحلفاء.

والحكومة الملكية الموالية لليابان فى سايجون Saigon.

وقد ساندت الولايات المتحدة بطبيعة الحال حركة هوشى منه، وأخذت تمدها بالأسلحة. وكان هذا هو أساس انقسام فيتنام إلى فيتنام شمالية وفيتنام جنوبية.

(رابعاً) إيطاليا والإمبراطورية الإيطالية فى أثناء الحرب :

بينما استطاعت فرنسا المنهزمة الاحتفاظ بسيادتها على معظم إمبراطوريتها طول فترة الحرب.، فقدت إيطاليا إمبراطورتها فى أقل من سنة من دخولها الحرب. وكان دخول إيطاليا الحرب فى ١٠ يونيو ١٩٤٠م قد أدى إلى فتح جبهتين فى أفريقيا. ومع أن عدد المستوطنين الإيطاليين فى المستعمرات لم يكن يتجاوز ٢٥٠ ألفا، إلا أن إيطاليا خصصت للدفاع عن تلك المستعمرات ٤٠٠ ألف جندى، أى أربعة أضعاف القوات البريطانية.

وفيما يتصل بجبهة الصحراء الغربية، فقد فشلت إيطاليا فى فتح مصر، رغم تفوقها العددى الهائل فى ليبيا، واضطر هتلر إلى إرسال فرقة بقيادة روميل Field - Marshal Rommel فى فبراير ١٩٤١م لمساندة القوات الإيطالية.

ثم أخذ زمام الأمر ينتقل شيئا فشيئا إلى يد الألمان، الذى نجحوا فى الوصول إلى العلمين فى أوائل يوليو ١٩٤٢م، ولكنهم

ردوا على أعقابهم على يد مونتجمرى، حتى تم استسلام جميع قوات المحور فى أفريقيا فى مايو ١٩٤٣م. وهكذا فقدت إيطاليا ليبيا.

أما فى جبهة شرق أفريقيا، فإن إيطاليا كانت قد فقدت فيها إمبراطوريتها قبل ذلك بقليل. ففى يوليه ١٩٤٠م شن الإيطاليون هجوما توغلوا به فى كينيا والسودان، واجتاحوا الصومال البريطانى، مهددين بذلك عدن والبحر الأحمر.

ولكن هذا الانتصار لم يدم طويلا، فبعد ستة أشهر، أى فى يناير ١٩٤١م قام البريطانيون بهجوم مضاد حطموا به الإمبراطورية الإيطالية فى شرق أفريقيا.

وفى يوم ٢٥ مارس ١٩٤١م وقعت فى أيديهم مرتفعات كيرين Keren التى تتحكم فى هضبة إرتيريا Eritria. ثم وقعت أديس أبابا فى السادس من أبريل ١٩٤١م.

وفى اليوم الخامس من مايو ١٩٤٦م عاد هيلاسلاسى إلى عاصمته، وبعد ذلك بأسبوعين استسلم الحاكم الإيطالى، ثم استسلمت القوات الإيطالية دون قيد أو شرط.

وهنا قد يجدر الإشارة إلى أن بريطانيا كانت قد أصدرت تصريحا عند بدء الزحف البريطانى، بأن السياسة البريطانية ترمى إلى مساعدة الحبشة على استرجاع استقلالها، والاعتراف بهيلاسلاسى ملكا عليها.

على هذا النحو انهارت الإمبراطورية الإيطالية، وتلى ذلك انهيار إيطاليا ذاتها.

فقد قرر الحلفاء فتح جبهة إيطاليا ريثما يتم الاستعداد للجبهة الثانية، إذ كان معروفا أن شعور الاستياء كان عاما فى إيطاليا بعد أن فقدت إمبراطوريتها، وتحولت من حليف لألمانيا إلى تابع لها، وانتشرت الجيوش الألمانية فى أجزاء مختلفة من أراضيها، وفى صقلية.

وقد بدأ غزو صقلية فى ١٠ يوليو ١٩٤٣م، وفى أغسطس كانت الجزيرة قد طهرت من قوات المحور.

وبينما كان القتال دائرا فى الجزيرة اجتمع المجلس الفاشستى الأعلى فى روما يوم ٢٥ يوليو واقترح «جراندى Count Dino Grandi»، سفير إيطاليا السابق فى لندن، خلع موسولينى من رئاسة الحزب، وعودة الملك إلى ممارسة سلطاته. وبناء على ذلك اعتقل الملك موسولينى، وعهد إلى المارشال بادوليو Marshal Pietro Badoglio برياسة الحكومة الجديدة.

وقد أعلن بادوليو فور توليه الحكم استمرار إيطاليا فى الحرب إلى جانب المحور، نظرا لوجود ثمانى فرق ألمانية فى شمال إيطاليا، فضلا عن الفلول المنسحبة من صقلية.

ولكنه من جانب آخر دخل فى مفاوضات مع الحلفاء لخروج إيطاليا من الحرب، وكان ذلك فى مدينة لشبونة Lisbon يوم ٣

أغسطس ١٩٤٣م. وبعد شهر تم توقيع الهدنة، واتفق على عدم إعلانها إلا حينما ينزل الحلفاء بأرض إيطاليا.

وقد قضت شروط الهدنة بأن تستسلم إيطاليا دون قيد ولا شرط، وأن تتوقف القوات الإيطالية فورا عن القتال، وأن تسلم إيطاليا أسطولها وقواتها الجوية إلى الحلفاء، وتضمن لهم استخدام مطاراتها وموانيها. وبناء على هذا أبحر الأسطول الإيطالى إلى مالطة يوم ١٠ سبتمبر. وقد وعد الحلفاء إيطاليا بتخفيف شروط الصلح بقدر ما يثبت لهم من حسن نيتها فى تعاملها.

على أن الألمان سرعان ما احتلوا مدينة روما فى العاشر من سبتمبر ١٩٤٣، وأصبحت لهم السيطرة الفعالة فى الجزء الأكبر من إيطاليا، وخاصة فى الشمال، وإزاء ذلك هربت الحكومة الجديدة إلى مراكز الحلفاء، وأعلنت الحرب على ألمانيا. وهكذا أصبحت إيطاليا شريكة جديدة إلى جانب الحلفاء.

على أن الألمان، من جانب آخر، استطاعوا اختطاف موسولينى، الذى نسيت حكومة بادوليو حمله معها عند فرارها، ثم عاونوه على تكوين حكومة جمهورية فى الشمال باسم «جمهورية إيطاليا الاشتراكية». وأخذت هذه الحكومة تعيد تشكيل جيش موالٍ لها.

وهكذا وقعت الحرب الأهلية فى إيطاليا، وامتدت آثارها إلى البلقان، حيث كان الإيطاليون يساهمون بقسط كبير فى قوات الاحتلال، فانضم القليل إلى الحكومة الجمهورية، وجرد الألمان

معظم هذه الفرق من السلاح، وانضم بعضها إلى قوات المقاومة في يوغوسلافيا واليونان.

وسارع هتلر إلى احتلال الجزر التابعة لإيطاليا في الأدرياتيكيك وفي بحر إيجه (الدوديكانيز Dodecanese)، وأباد حامية كورفو Corfu الإيطالية التي أعلنت ولائها للحكومة الملكية. وكانت بريطانيا تستعد للنزول في هذه الجزر، ولكن الألمان سبقوهم إليها.

وعلى كل حال لقي الحلفاء مقاومة ألمانية شديدة في إيطاليا، فقد كان عدد الفرق الألمانية يفوق في هدا الميدان فرق الحلفاء، خصوصا وأن الحملة كانت محدودة حتى لا تعطل فتح الجبهة الثانية، فقد كانت تهدف إلى احتلال الجنوب والوسط حتى روما، وتعول على الهدنة المعقودة مع حكومة بادوليو. لذلك تأخر سقوط روما حتى ٤ يونيو ١٩٤٤م - أي قبل فتح الجبهة الثانية بيومين فقط.

ولم تبدأ المرحلة النهائية في الحرب الإيطالية إلا في العاشر من أبريل سنة ١٩٤٥م، والتي انتهت بانهيار خطوط الدفاع الألمانية، واستسلام القوات الألمانية بأعداد كبيرة في شهر مايو ١٩٤٥م.

على كل حال فإن إعلان حكومة بادوليو الحرب على ألمانيا. وتأليف موسوليني حكومة جمهورية موالية لألمانيا من جانب آخر، لم يفد إيطاليا، لا من جانب الحلفاء، ولا من جانب ألمانيا.

• فمن جانب ألمانيا، اقتطع هتلر من حليفه موسولينى جنوب التيرول Tirol وإستريا Istria.

ومن جانب الحلفاء، فقد رفضوا، رغم إعلان حكومة بادوليو الحرب إلى جانبهم، أن يعتبروها حليفة، ورأت الولايات المتحدة أن تقوم العلاقات معها على أساس شروط الهدنة فحسب، واعتبروا أن الحكومة الإيطالية التى يمكن الاعتراف بها يجب أن تنبثق عن طريق استفتاء حر.

أما الاتحاد السوفيتى، فقد استنكر فى بداية الأمر التفاوض مع حكومة «بادوليو» الفاشية، كما احتج على استبعاده من محادثات الهدنة الإيطالية.

ولكنه غير موقفه بعد أن سمح بادوليو للشيوعيين بالعمل، وتعاون معهم باعتبارهم من أهم عناصر المقاومة، وسمح لزعيمهم «تولياتى» بالعودة من موسكو، ونتج عن ذلك اعتراف الاتحاد السوفيتى بحكومة «بادوليو» قبل الولايات المتحدة.

ثم أعاد «بادوليو» تشكيل حكومته ليدخل فيها الكونت سفورزا، الذى عاش لاجئا فى الولايات المتحدة، كطلب الولايات المتحدة التى كانت تميل إلى العناصر الديمقراطية التى لم تقبل التعاون مع الفاشست، واتفق على تنازل الملك عن العرش لولى عهده الأمير امبرتو، وأن يكون مجرد وصى إلى أن يجرى الاستفتاء.

(خامساً) الشرق الأقصى تحت الحكم اليابانى

تتفق الفاشية اليابانية مع النازية الألمانية فى ناحيتين:

الناحية الأولى، نظرية «المجال الحيوى» Lebensraum، التى تقوم على ضيق أراضى الدولة الإمبريالية عن استيعاب سكانها وتوفير الاكتفاء الذاتى الاقتصادى لهم، ومن ثم الحاجة إلى التوسع فى البلاد المجاورة التى تعتبر مناطق نفوذ لها.

والناحية الثانية، النظرية العنصرية الى تقوم على تفوق جنس الشعب الإمبريالى.

وفيما يتصل بنظرية «المجال الحيوى» فإن تقدم اليابان، وحاجتها إلى تصريف منتجاتها الصناعية بكميات هائلة، مع اصطدامها بمنافسة الدول الغربية، قد جعل اليابانيين يشعرون بضيق أراضيهم. كما برر اليابانيون توسعهم بحقهم فى تأمين حدودهم، وقد اعتبروا جزر «فرموزا» و«ريوكيو» و«سخالين» حواجز طبيعية.

وفيما يتصل بالنظرية العنصرية، فقد اعتقد اليابانيون بتفوقهم جنسا وحضارة، وحقهم فى سيادة العالم، وكانوا يرون أن وضعهم فى شرق آسيا يبرر تزعم الأقطار المجاورة، لاستغلال خبراتها على أفضل وجه ونشر الرخاء فيها. بل واعتبروا أنفسهم محررين للشعوب الأسيوية من سيطرة الرجل الأبيض.

وقد مرت سياسة اليابان التوسعية فى الصين بثلاث مراحل:

الأولى : وتتمثل فى الهجوم على منشوريا واحتلالها دون مقاومة سنة ١٩٣١ ـ ١٩٣٢م.

والثانية : الهجوم على «جيهول» واحتلالها سنة ١٩٣٣م.

أما الثالثة : فهى التى بدأت سنة ١٩٣٧م واستمرت حتى سقوط اليابان سنة ١٩٤٠م.

وعندما اشترك اليابانيون فى الحرب بهجومهم الجوى المشهور على «بيرل هاربر» فى جزر هاواى فى صباح ٧ ديسمبر ١٩٤١م، حققوا التفوق الجوى والبحرى معا فى المحيط الهادى، فقد كان فى الميناء ٩٤ قطعة بحرية أغرق أو أتلف معظمها. وبعد اغراق أكبر بارجتين فى الأسطول البريطانى وهما: «برنس أوف ويلز» و«ريبالس» Repulse أصبح اليابانيون بلا منافس فى المحيط.

وقد فتح اليابانيون جبهات متعددة فى وقت واحد، لتحقيق أهداف استراتيجية واقتصادية معا. فقاموا بغزو شبه جزيرة الملايو فى مايو ١٩٤٢م. وفى مارس ١٩٤٢م كانوا قد أتموا غ ى غينيا الجديدة وجزر سليمان Solomon.

ولكن منذ منتصف ١٩٤٢م، بدأ التحول لصالح الأمريكيين.

وقد اختلفت سياسة اليابان إزاء الأقطار الآسيوية التى فتحتها باختلاف ظروفها. وإن كانت بوجه عام قد حاولت استغلال فكرة تحرير آسيا.

ففى الفليبين، حيث تتعدد الأجناس، وتتأثر البلاد بالثقافة الأسبانية، لم يعمد اليابانيون إلى إقامة حكومة وطنية مباشرة، وإنما أقام القائد اليابانى لجنة تنفيذية ومجلسا استشاريا للدولة من زعماء الفليبين.

وفى ١٩٤٣م أرادت اليابان تطبيق سياستها: «آسيا للآسيويين» على الفليبين. فتشكل مجلس تأسيسى، ووافقت على دستور جديد، وانتخب رئيس لجمهورية الفليبين وصرحت اليابان بأنها تتخلى عن مكانها لجمهورية الفلبين الجديدة، ووقعت معها تحالفا عسكريا.

وفى ديسمبر ١٩٤٤م، أعلنت حكومة الفلبين الحرب على الولايات المتحدة وبريطانيا.

ولكن استيلاء اليابانيين على الكثير من مصادر القوت أثار الاستياء فى البلاد، فشكلت حركة مقاومة للاحتلال اليابانى قرب غزو الأمريكيين للبلاد. وأرادت الولايات المتحدة أن تستميل الفليبين، فوافق الكونجرس على قرار يؤكد استقلالها التام فى ظل حكم ديمقراطى.

وفى اندونسيا، حيث كان الهولنديون يحكمون البلاد حكما تعسفيا قبل الغزو، لقيت السياسة اليابانية حقلا ممهدا. فعندما استولت القوات اليابانية عليها، قامت بدعاية قوية لصالح «آسيا للآسيويين» تحت إدارة اليابانيين، وانقسم الزعماء الوطنيون إلى فريقين، الأول وعلى رأسهم أحمد سوكارنو، وقد قرر التعاون مع اليابان. والآخر وكان من زعمائه شاهرير وشريف الدين، دعا إلى مقاومة اليابان. ولم يجد اليابانيون عند احتلال البلاد هيئات حكم وطنية كما فى الفلبين، فأنشئوا مجلسا استشاريا برئاسة أحمد سوكارنو.

وفى سنة ١٩٤٤م حصلت اندونسيا على وعد بالاستقلال القريب، وتألفت فى جاوا «لجنة لتهيئة الاستقلال». وقد اقترحت هذه اللجنة، التى كانت تحت سيطرة سوكارنو، أن يناضل الشعب الاندونيسى ضد الحلفاء إلى جانب اليابان. وعندما تهيأت اليابان للتسليم، رأت أن تمنح البلاد استقلالها التام، فأعلن قيام اندونسيا المستقلة فى ١٥ أغسطس ١٩٤٥م.

وفى بورما، وجد اليابانيون عند احتلالها أنظمة حكم وطنى أقامها الإنجليز سنة ١٩٣٥م. وكانت الحركة الوطنية فيها قد ضربت سنة ١٩٤١م حين طالبت بأن تتمتع بنظام الدومينيون (الاستقلال التام فى إطار الكومونولث)، فرفض تشرشل، واعتقل زعيم الحزب الوطنى ـ لذلك حين غزا اليابانيون بورما وجدوا شبه

إجماع على تأييدهم، فقد تعاون معهم «بارمو» زعيم حزب الفقراء، الذى عين رئيسا لحكومة مستقلة صرح اليابانيون بقيامها سنة ١٩٤٣م. وأعلنت تلك الحكومة الحرب على الحلفاء.

على أن شدة وطأة الاحتلال اليابانى والأزمة الاقتصادية التى نجمت عن توقف تصدير الأرز، ساعد على قيام مقاومة صغيرة باسم «عصبة مقاومة الفاشية لتحرير الشعب». وقد تلقت الوحى من الشيوعيين لا من الحلفاء.

وعندما عاد البريطانيون إلى بورما، بقى شعور العداء، الذى نما فى عهد الاحتلال اليابانى، نحوهم، وقد صبغ هذا العداء الحركة الوطنية فى بورما بصبغة خاصة، فهى أشد ميلا إلى اليسار. وقد اختارت - دون المستعمرات البريطانية الأخرى فى آسيا - الاستقلال خارج نطاق الكومونولث.

وفى الملايو، ضيعت مشكلة الأجناس فيها عليها فرصة الاستفادة من الحكم اليابانى. فقد كان فيها من الصينيين نسبة ٤٤,٩٪ ومن الهنود ١٠,٤٪ . أما السكان الأصليون فكانت نسبتهم لا تتجاوز ٤٣,٣٪.

وقد استطاعت الصين برئاسة تشيانج كاى شيك عزل الصينيين عن السكان الأصليين. وتبعا لذلك أسهم هؤلاء فى مقاومة الزحف اليابانى.

وقام اليابانيون من جانبهم بإثارة الماليزيين ضد الصينيين، وفضلوا هذه الخطة على إعلان استقلال وهمى. وبذلك لم تستفد الملايو من الحكم اليابانى. وعندما عاد الإنجليز إليها سنة ١٩٤٥م استقبلهم الكثيرون بالترحاب.

أما تايلاند Thailand فكانت القطر الآسيوى الوحيد المستقل فى أثناء سيطرة اليابانيين على جنوب شرقى آسيا. وكانت الحكومة القائمة فيها تعادى الأوروبيين، حتى إنها غيرت اسم البلاد من سيام، وهى كلمة أجنبية، إلى تايلاند. وكانت علاقاتها مع اليابانيين طيبة، وقد زاد هذا استمرار إسهامهم فى تجارة البلاد.

وقد قبلت الحكومة التايلاندية مرور الجيوش اليابانية فى أراضيها، بل وأعلنت الحرب على الحلفاء فى يناير سنة ١٩٤٢م. لذلك لم تلجأ اليابان إلى تشكيل حكومة موالية فيها، بل اكتفت بالتحالف مع الحكومة القائمة.

على أنه مع ذلك ظهرت حركة مقاومة فى الشمال ضد الحكومة التايلاندية والتحالف اليابانى. وقد أيد ملك تايلاند، الذى كان متغيبا فى الخارج، هذه الحركة. فتحرج مركز الحكومة القائمة، ولم تستطع البقاء بعد يوليو سنة ١٩٤٤م، فخلفتها حكومة أخرى عملت على تحسين علاقاتها بالحلفاء.

الفصل الرابع والعشرون

أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية

أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية

أولاً : تقسيم ألمانيا

أثيرت مسألة تقسيم ألمانيا لأول مرة بصفة رئيسية فى أثناء زيارة «أنتونى أيدن» وزير خارجية بريطانيا إلى واشنطن فى مارس (١٩٤٣م). فقد عرضت مسألة وضع العالم بعد الحرب، واتفق الرئيس الأمريكى روزفلت وايدن على وجوب تقسيم ألمانيا، وتقطيع أوصالها. كما اتفقا على أن تعود النمسا دولة مستقلة.

وفى مؤتمر موسكو الذى عقد فى أكتوبر ١٩٤٣م، بين وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى، تقرر انشاء لجنة استشارية أوروبية يكون مقرها لندن، وتكون مهمتها وضع المبادئ الأساسية التى تعامل ألمانيا بمقتضاها بعد الحرب. وأصدر المؤتمر بيانا عن سقوط الاتحاد بين المانيا والنمسا، والتمييز فى المعاملة بين الشعب النمساوى والشعب الألمانى.

ثم اثيرت مسألة تقسيم ألمانيا فى مؤتمر طهران، الذى عقد فى نوفمبر ١٩٤٣م، بين كل من الرئيس السوفيتى ستالين وروزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل، وفى هذا المؤتمر آثار ستالين مسألة تقسيم ألمانيا، وكان مما ذكره أن ألمانيا الموحدة يمكن أن تستعيد قوتها فى مدى خمسة عشر إلى عشرين عاما.

وقد وافق روزفلت على هذا الرأى، وكان من رأيه تقسيم ألمانيا إلى خمس دول مستقلة، مع وضع قناة كيل Kiel وهامبورج والروهر والسار تحت إشراف دولى للأمم المتحدة.

أما تشرشل، فكان يتصور تقسيم ألمانيا إلى ثلاث دول هى: بروسيا، وألمانيا الوسطى، وألمانيا الجنوبية.

وحين طُرح موضوع مستقبل ألمانيا على اللجنة الأوروبية الاستشارية المشار إليها فى يناير ١٩٤٤م، اقتُرحت وسيلتان لإنزال العقوبة بها:

الأولى: حرمانها من قدراتها الصناعية، وتحويلها إلى قطر زراعى بل رعوى.

والثانية : تمزيق الوحدة الألمانية، وإقامة عدة دويلات مستقلة على أنقاضها، وتدويل المناطق الصناعية فى الروهر والسار.

وقد اثيرت فى هذا المؤتمر مسألة مناطق الاحتلال. فاقترحت إنجلترا فى ١٥ يناير ١٩٤٤م أن يحتل الروس المناطق الشرقية،

مثل مكلنبورج Mecklenburg وبوميرانيا Pomerania وبراندنبورج Brandenburg والساكس – Sax - Anhalt انهالت وتورنج Thuringia والأراضى الواقعة إلى الشرق وهى تكون (٤٠٪) من البلاد و(٢٦٪) من السكان و(٣٣٪) من الموارد الاقتصادية. ويحتل البريطانيون الشمال الغربى لألمانيا بما فيها منطقة الروهر الصناعية. ويحتل الأمريكيون الجنوب، خاصة الأراضى المتاخمة لفرنسا. على أن تؤلف برلين جزيرة موزعة بين ثلاث مناطق احتلال.

على أن روزفلت أقلقه أن تكون الولايات المتحدة مبعدة عن الروهر، وأن تكون الجيوش الأمريكية مضطرة إلى الاعتماد على الخطوط الحديدية والطرق الفرنسية وحدها فى مواصلاتها. واقترح تعديل المناطق البريطانية والأمريكية. ولم يقرر قبول منطقة الجنوب الا فى ديسمبر ١٩٤٤م فى مؤتمر كيبك Quebec، مع تعديلين:

الأول : يقضى بنقل «السار» وبالاتينا Palatinate – الواقعتين على ضفة الراين اليسرى على أطراف فرنسا – إلى المنطقة البريطانية، وأن تؤلف هس – كاسل Hesse - Cassel وهس – ناساو Hesse - Nassaw قسما من المنطقة الأمريكية.

أما التعديل الثانى، فيقضى بأن يكون للجيوش الأمريكية منفذ على موانئ شمال غرب ألمانيا فى المنطقة البريطانية.

وفى ١١ نوفمبر ١٩٤٤م أعلن تشرشل قبول فرنسا عضوا دائماً رابعاً فى «اللجنة الاستشارية الأوروبية».

وفى مؤتمر يالتا Yalta الذى عقد فى فبراير ١٩٤٥م، اتفق رأى الرؤساء الثلاثة على تقسيم ألمانيا إلى ثلاث مناطق احتلال، وتأليف مجلس أعلى للإشراف، يتكون من كبار قادة هذه الدول.

وقد اقترح تشرشل فى هذا المؤتمر منح فرنسا منطقة احتلال رابعة، ولكن ستالين وقف ضد هذا الرأى، ووافقه روزفلت، على أساس أن جهد فرنسا فى الحرب لايبرر منحها هذا الامتياز.

ولكن تشرشل ألح بقوة، لأنه لم يتصور - حسب رأيه - وجود استقرار فى أوروبا بدون أن تكون فرنسا دولة قوية ذات نفوذ.

وقد وافق ستالين وروزفلت شرط ألا تمنح فرنسا مقعدا فى المجلس الأعلى. واشترط ستالين فى هذه الحالة أن تؤخذ المنطقة الفرنسية من المنطقتين الأمريكية والبريطانية.

وأخيرا تقرر منح فرنسا منطقة رابعة، ومقعدا فى مجلس الإشراف الأعلى. ولم يكن من الصعب كثيرا تحديد القسم الذى يجب أخذه من المنطقة البريطانية، وهو السار وبالاتينا وقسم مهم من رينانيا الجنوبية.

ولكن الصعوبات كانت فى الاقتطاع من المنطقة الأمريكية، فأخذت فرنسا قسما من «بادن» Baden و«ڤرتمبورج» Wurt-temberg، وطريق أولم Ulm ـ شتوتجارت.

كذلك نوقشت مسألة التعويضات فى هذا المؤتمر، وحدد بصفة مبدئية مبلغ ٢٠ ألف مليون دولار كتعويضات حربية.

على كل حال فعندما استسلمت ألمانيا دون قيد أو شرط فى ٧ مايو ١٩٤٥م، كان احتلالها قد تم من قبل الحلفاء. وفى نهاية مايو ١٩٤٥م كان الحلفاء يحتلون كل الأراضى الألمانية داخل المناطق المتفق عليها فى «يالتا».

وفى بداية الشهر التالى (٥ يونيه ١٩٤٥م) أعلنت الإجراءات المترتبة على تسليم ألمانيا دون قيد أو شرط، وقد تضمنت هذه الإجراءات: تسليم كل القوات البحرية والبرية والجوية، بما فى ذلك العتاد والمخازن، وتسليم كبار الزعماء النازيين ومرتكبى جرائم الحرب. كما اشتملت على الخطوات التى تتخذ لضمان نزع سلاح ألمانيا نزعا كاملا.

وفى اليوم نفسه (٥ يونيه ١٩٤٥م) رسمت خطوط الجهاز الذى يحكم ألمانيا، بحيث تقسم البلاد أربع مناطق، وتقوم قوات الدول الأوروبية باحتلال برلين فى صورة قطاعات، وتتولى إدارتها سلطة حاكمة من بين دول الحلفاء.

ثم شكل مجلس إشراف من الحلفاء من رؤساء أركان الحرب الأربعة، يتولى مباشرة السلطة العليا فى ألمانيا كلها. وأعلنت الدول الأربع أنها تعتزم مشاورة حكومات الدول الأخرى الأعضاء فى الأمم المتحدة، فيما يختص بالسلطة العليا التى تتولاها فى ألمانيا.

وفى ١٧ من الشهر التالى (يولية ١٩٤٥م) عقد مؤتمر بوتسدام Potsdam من رؤساء الدول الثلاث، بعد أن تغير رئيسان منهم،

أحدهما روزفلت، الذى توفى وحل محله «ترومان» Harry Truman، والثانى تشرشل، الذى سقط فى الانتخابات وحل محله «كليمنت أتلى Clement Attlee».

وكان من الطبيعى أن يخصص المؤتمر جزءاً كبيراً من قراراته لتفصيل كيفية إدارة ألمانيا ومعاملتها فى أثناء الاحتلال. فاتفق على أن يمارس القائد الأعلى فى كل منطقة من المناطق الأربع السلطة العليا فى منطقته، ويختص المجلس الأعلى بالأمور المشتركة التى تهم مختلف المناطق، كالمواصلات والبريد وبعض الشئون الاقتصادية.

كما اتفقوا على تجريد ألمانيا من السلاح تجريدا تاماً، وإقفال الكليات الحربية، وتدمير صناعات الأسلحة والذخائر.

ثم نوقشت مسألة المطالب الإقليمية، فاتفق على تعديل الحدود الشرقية لألمانيا، فتعطى روسيا مدينة كونجزبرج Konigsberg الروسية والأراضى المجاورة لها، لتكون «ممسكة برقبة ألمانيا»!

وأن تسلخ من ألمانيا جميع الأراضى الممتدة شرق حوض «الأودر» Oder حتى فرع نايس Neisse، ويعهد بادارتها لبولندا. على أن يخضع هذان التعديلان بصفة خاصة إلى التحديد النهائى لحدود ألمانيا الشرقية وفق مؤتمر الصلح.

وفى تلك الأثناء تقدمت عدة دول بمطالب إقليمية لها فى ألمانيا:

فقد طلبت الدنمارك ضمان الأقليات فى الشلزفيج.

وطالبت هولندا بمساحة قدرها ١٧٥٠كم[٢] مأهولة بـ ١١٩ ألف نسمة.

وطالبت بلجيكا ولوكسمبرج بتصحيحات صغيرة على الحدود. وطالبت بولندا بمدينة فراكفورت Frankfurt على نهر «الأودر»، وبعض الأراضى الأخرى.

أما تشيكوسلوفاكيا فقد طردت الألمان من منطقة السوديت، وطالبت بعدد من المدن التى تقع فى الأراضى البولندية الجديدة.

وقد تصرفت بولنده فى الأراضى الألمانية التى عهد إليها بإدارتها كما لو كانت أرضاً بولندية، فشردت سكانها الألمان ونقلت إليها الفلاحين البولنديين.

وكانت مطالب فرنسا ذات صفة خاصة. فقد طالب الجنرال ديجول فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٥م بفصل «رينانيا» (أى الضفة اليسرى لنهر الراين) عن ألمانيا نهائيا، ووضعها تحت الإشراف الاستراتيجى والسياسى لفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا، وأن تقسم «رينانيا» إلى عدة مناطق يمكن أن تأخذ استقلالها الذاتى تدريجيا. كما طالب بفصل الرور عن ألمانيا وتدويلها. وكانت فرنسا ترى أنه من واجبها، ولمستقبلها الخاص، الإشراف على أراضى رينانيا، ليوصد طريق الغزو هذا إلى الأبد.

أما بخصوص «السار»، فقد طالبت فرنسا بالانفصال الاقتصادى لهذا الإقليم.

وقد أيدت بريطانيا وأمريكا مطالب فرنسا بخصوص «السار Saar، الذى طالما ارتبط ارتباطاً وثيقا باقتصاد فرنسا» - حسب قول وزير خارجية الولايات المتحدة فى ٦ سبتمبر ١٩٤٦م.

وقد تشجعت فرنسا لهذا التأييد، فعزلت «السار» فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٦م عن باقى منطقتها الاحتلالية، وضمته فى اتحاد جمركى معها. وكان ذلك مقدمة لعدة إجراءات بفصل السار عن ألمانيا. ففى ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦م، أعد مشروع دستور يجعل «السار» مستقلا استقلالا ذاتيا، ديمقراطيا اجتماعيا، مرتبطا بفرنسا. ويعلن انفصاله السياسى عن ألمانيا، وارتباطه الاقتصادى بفرنسا.

وفى ٣ يناير ١٩٤٨م اعترفت الحكومة الفرنسية باستقلال السار الذاتى، وعينت الكولونيل جرانفل القائد العسكرى مفوضا ساميا. ومنذ ١٧ يناير ١٩٤٨م حكم «يوهان هوفمان»، زعيم حزب الشعب المسيحى، السار، وتمتع هذا باستقلال ذاتى محدود.

وظل السار بذلك محور نزاع بين فرنسا وألمانيا حتى تم توقيع الاتفاق الفرنسى الألمانى فى أكتوبر ١٩٥٦م، فى ظل الحرب الباردة بين الغرب والشرق، وبمقتضاه قبلت فرنسا اتحاد السار سياسيا مع ألمانيا اعتبار من أول يناير ١٩٥٧م، واتحاده صناعيا معها بعد ثلاثة أعوام أخرى كفترة انتقال.

أما بخصوص برلين، فقد قسمت هذه المدينة إلى أربع مناطق احتلال، احتلت كل دولة من الدول الأربع واحدة منها عسكريا. وقد أحيطت المدينة وأحياؤها المتطرفة بمنطقة الاحتلال السوفيتية.

فى ذلك الحين لم تكن قد عقدت معاهدة صلح مع ألمانيا، لسبب بسيط، هو أنه لم تكن ثمة حكومة ألمانية تعقد معها مثل هذه المعاهدة.

فقد ارتبطت مسألة إبرام الصلح بقضية ما إذا كان يجب إقامة حكومة مركزية ألمانية؟ وكانت الحكومة الأمريكية مستعدة لذلك، كما وافقت بريطانيا والاتحاد السوفيتى أيضا. ولكن فرنسا عارضت ذلك رسميا فى ديسمبر ١٩٤٥م.

وفى الحقيقة أن مؤتمر بوتسدام كان قد قرر توجيه إدارة ألمانيا نحو اللامركزية السياسية، وتقوية نظام الحكم المحلى فيها. كما نص على أنه «فى الوقت الحاضر» لا تؤسس أية هيئة أو حكومة مركزية باستثناء بعض الحالات الضرورية كالمالية والنقل.

وفى ١٢ يولية ١٩٤٦م أعيد بحث القضية الألمانية فى اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأربعة، الذى كان مؤتمر بوتسدام قد قرر انشاءه لوضع معاهدات الصلح مع إيطاليا والنمسا والدول الصغيرة التى قاتلت إلى جانب المحور. وفى هذا الاجتماع عارض مولوتوف فرنسا، وطالب بتوحيد ألمانيا من الناحية السياسية لا من الناحية الاقتصادية.

وفى ٦ سبتمبر ١٩٤٦م أعلن وزير خارجية أمريكا تحبيذه لتوحيد ألمانيا بسرعة، ولكنه فى باريس عدل عن موقفه بعض الشئ، فصرح بأنه يعنى أن تكون الدولة اتحادية فى المستقبل!

واقترح عقد معاهدة بين الدول الأربع المحتلة، تتضمن تجريد ألمانيا من السلاح ومن كل نشاط عسكرى لمدة ٤٠ عاما.

وفى نوفمبر ١٩٤٦م اجتمع من جديد مجلس الأربعة فى نيويورك، ونوقشت فيه القضية الألمانية، ولكن لم يتوصل إلى نتيجة إيجابية، وتقرر مناقشة القضية فى جلسة أخرى تعقد فى موسكو فى مارس سنة ١٩٤٧م.

فى ذلك الحين، ونظرا لمعارضة الاتحاد السوفيتى فى توحيد ألمانيا من الناحية الاقتصادية، قرر الأمريكيون والبريطانيون العمل منفردين على توحيد منطقتهم اقتصاديا ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦م.

وكانت منطقتا احتلالهم غير كافية من الناحية الزراعية، فى حين كانت المنطقة الروسية تكفى بنسبة ٩١٪، والمنطقة الفرنسية تكفى تماما.

وقد انعقد مؤتمر موسكو فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٧م، وناقش مسألة حكومة ألمانيا المستقبلة، فأبدت فرنسا رأيها بأن تكون ألمانيا لامركزية، وذات حكومة اتحادية ضعيفة، واثنى عشر اقليما - فى حين أكدت روسيا مطالبتها بدولة مركزية جدا، وطالبت فى الوقت نفسه بقسط من الإشراف على الروهر - فى حين كان الأمريكيون والإنجليز يريدون حكومة قوية اتحادية، تشرف على الشئون الخارجية والجمارك والمصارف والسفن والنقل. وعلى ذلك لم تتفق الدول الكبرى على شكل الحكم.

ثم عقد مؤتمر أخير فى لندن فى نوفمبر - ديسمبر سنة ١٩٤٧م لمجلس وزراء الخارجية، أطلق عليه وقتذاك «مؤتمر الفرصة الأخيرة»، فى ظروف الحرب الباردة ومعارضة الاتحاد السوفيتى لمشروع المساعدة الأمريكية الاقتصادية المسمى بمشروع مارشال Marshall Plan. فألح مولوتوف على إقامة حكومة مركزية ألمانية دون أن يتخذ أى تدبير مبدئى لتوحيد المناطق الأربعة توحيداً سياسياً واقتصادياً. كما رفض فصل «السار» عن ألمانيا وضمه إلى فرنسا. وفى ١٩ ديسمبر، بعد نهاية المؤتمر، صرح الجنرال مارشال عن الولايات المتحدة قائلا «لانستطيع فى الوقت الحاضر أن نؤمل فى توحيد ألمانيا، بل يجب أن نعمل بكل إمكاننا فى المنطقة التى يظهر فيها نفوذنا». وانقسم العالم بوضوح بين كتلتين متعاديتين.

فقد كان على أثر ذلك أن عقد مؤتمر من وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فقط، دون الاتحاد السوفيتى، فى لندن، فى ٢٣ فبراير ١٩٤٨م، واستؤنفت جلساته فى ٢ أبريل سنة ١٩٤٨م حتى أول يونية، للاتفاق على توحيد المناطق الغربية الثلاث. وكان الأمريكيون والبريطانيون يميلون إلى حكومة اتحادية، فى حين كانت فرنسا تخشى من قيام حكومة مركزية قوية إلى جانبها.

وأخيرا اتفق على عقد جمعية تأسيسية أو مجلس برلمانى فى بون Bonn أول سبتمبر ١٩٤٨م من ٥٥ عضوا لإعداد دستور لألمانيا.

واضطرت فرنسا من جهة أخرى إلى التخلى عن خطتها فى فصل الروهر سياسيا عن ألمانيا، ولم تستطع كذلك الحصول على تدويل صناعات الروهر. ثم تم إنشاء هيئة إشراف على الروهر سميت (هيئة الروهر الدولية) من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبلاد البنيلوكس Benelux (بلجيكا والبلاد المنخفضة ولوكسمبرج).

وفى ١٩ يونية قام القادة الأعلون الغربيون بتطبيق قرار اتخذه مؤتمر لندن المذكور، بوضع النقد الجديد (المارك الألمانى) فى التداول فى المناطق الغربية، وإنشاء بنك موحد (بنك الدولة) للمناطق الغربية الثلاث.

وكان رد فعل الاتحاد السوفيتى على قيام الإنجليز والأمريكيين والفرنسيين باتخاذ هذه الإجراءات من طرف واحد إزاء ألمانيا، أن فرض حصار برلين الشهير فى يوليه ١٩٤٨م، والذى استمر مدة عام!

ولكن هذا الحصار لم يثن عزم الدول الغربية، فقد أقاموا جسرًا جوياً لتأمين إعاشة برلين الغربية، وقد نجح هذا الجسر نجاحاً كبيراً.

وفى سبتمبر ١٩٤٨م عقد المجلس البرلمانى عن مناطق ألمانيا الغربية، حيث أعد أول مشروع للدستور، وعرضه على قادة الحلفاء فى ٨ فبراير سنة ١٩٤٩م. ولكن هؤلاء لم يوافقوا عليه باعتباره مخالفا - ودارت مفاوضات بين الطرفين انتهت فى ٨ مايو إلى

إصدار دستور جديد (قانون بون الأساسى) يعتبر حلا وسطا بين النظريات الفدرالية والنظريات المركزية.

وبمقتضى هذا الدستور أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية Federal Republic of Germany اتحاداً من أحد عشر إقليما، لكل إقليم دستوره الخاص. وقد وافقت الأقاليم والحكام الثلاثة العسكريون على الدستور، وجرت الانتخابات فى ألمانيا فى ١٤ أغسطس ١٩٤٩م. وفى ١٥ أغسطس انتخب الدكتور كونراد أديناور Konrad Adenauer مستشاراً، وفى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٩م عادت ألمانيا من جديد دولة مستقلة، واتخذت بون عاصمة لها.

وقد رد الاتحاد السوفيتى على ذلك فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩م بإعلان إنشاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية "The German Democratic Republic" فى منطقة احتلاله، واتخذ من القطاع الروسى ببرلين مقرا لها. وفى ١٠ أكتوبر حل الإدارة العسكرية السوفيتية، وسلم الألمان إدارة شئونهم الخارجية الخاصة. وبذلك منح ألمانيا الشرقية سلطات أعظم مما حصلت عليه ألمانيا الغربية. ولكن ألمانيا الشرقية كانت من الناحية الأيديولوجية واقعة تحت نفوذ الاتحاد السوفيتى.

وبذلك أصبحت ألمانيا مقسمة إلى دولتين.

ثانياً : إيطاليا بعد الحرب

كانت إيطاليا هى أسبق الدول المهزومة التى عقد معها الصلح. وكان قد تقرر ذلك فى مؤتمر بوتسدام Potsdam، فقد اتفق على أن يكون إعداد معاهدة صلح مع إيطاليا هو المهمة الأولى بين المسائل المهمة التى سوف يضطلع بها المجلس الجديد لوزراء الخارجية، وهو المجلس الذى تقرر تأليفه من وزير أميركى وبريطانى وسوفيتى وفرنسى وصينى، لإعداد معاهدات السلام مع الدول التابعة لألمانيا وهى : إيطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر وفنلندا.

وكان وضع إيطاليا من الناحية القانونية غير واضح. فقد أعلنت الحكومة الملكية الحرب على ألمانيا كما مر بنا، وتعرضت البلاد بعد ذلك للحرب الأهلية، وأسهم سكانها الشماليون الخاضعون لاحتلال الألمان فى حركة المقاومة، وتحملت إيطاليا من وراء ذلك كله آلاماً شديدة. ثم تعرضت حياتها السياسية بعد ذلك للاضطراب، حتى لقد تعاقب على حكمها خمس وزارات فى الفترة من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٧م. وهكذا كان لدى الحلفاء الغربيين المبررات لمعاملة إيطاليا معاملة أفضل.

وقبل وضع المعاهدة، تبودلت رسائل بين إيطاليا وفرنسا، تم بمقتضاها تخلى الإيطاليين عن الوضع الممتاز الذى كان لهم فى تونس منذ اتفاق ١٨٩٦م.

وقد طالبت فرنسا بتعديلات طفيفة فى الحدود. وكانت للنمسا أيضا بعض المطالب فى التيرول الجنوبى. ولكن لم يؤخذ بها.

وكانت مدينة تريستا والأراضى المحيطة بها موضع خلاف بين إيطاليا ويوغوسلافيا، حيث كان الأمريكيون والبريطانيون الذين يحتلون مدينة تريستا يؤيدون إيطاليا، فى حين كان الاتحاد السوفيتى يؤيد يوغوسلافيا.

وأخيرا تم الاتفاق على توقيع معاهدة الصلح فى باريس يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧م، وقام بالتوقيع عليها ممثلو روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة والصين وفرنسا، وكذا ممثلو الأمم الخمس عشرة التى اشتركت فى الحرب ضد إيطاليا. ثم صدقت على هذه المعاهدة الدول العظمى فى يوم ١٥ سبتمبر ١٩٤٧م، ووضعت موضع التنفيذ مباشرة.

وبمقتضى هذه الشروط حرمت إيطاليا من كل الفتوحات التى تمت فى عهد موسولينى. فقد التزمت إيطاليا بالاعتراف بسيادة واستقلال ألبانيا، والحبشة، واحترامها.

كما تقرر تصفية الإمبراطورية الإيطالية فى أفريقيا، وعرض موضوع ليبيا وإرتيريا والصومال على الأمم المتحدة بعد سنة من تنفيذ المعاهدة للبت فيه.

وضمت رودس وجزر الدوديكانيز إلى اليونان.

أما الأراضى الإيطالية نفسها فلم تصب إلا بخسارة طفيفة. فقد انتزعت معظم شبه جزيرة «جوليا فينسيا»، واعتبرت «تريستا» ميناء حرا دوليا إلى أن يقرر مصيره، وعدلت الحدود الشمالية الغربية تعديلا طفيفا لصالح فرنسا، وفرض على إيطاليا تجريد سواحلها من السلاح، وتحديد قواتها المسلحة بأنواعها المختلفة (الجيش والأسطول والطيران) وقدرت تعويضات الحرب بـ ٦٠٠ مليون دولار، وزعت على يوغوسلافيا واليونان وألبانيا والحبشة والاتحاد السوفيتى.

ومع تطور الخلاف بين الدول الغربية والاتحاد السوفيتى، خفضت الولايات المتحدة من قيود المعاهدة باتفاقها مع إيطاليا فى ١٤ أغسطس ١٩٤٧م. فأعيدت الأموال الإيطالية فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أصحابها، وكذا السفن الإيطالية التى صادرتها الولايات المتحدة الأمريكية. كما تخلت الولايات المتحدة أيضا عن مطالبة إيطاليا بدفع ديون الحرب، وتلت بريطانيا الولايات المتحدة فى ذلك، فتنازلت عن نصيبها من السفن الإيطالية المقررة فى معاهدة الصلح.

ثالثاً : اليابان بعد الحرب العالمية الثانية

تختلف اليابان عن ألمانيا بعد استسلامها فى أنها خضعت لسلطة واحدة هى الولايات المتحدة. ويرجع ذلك للظروف التى تم فيها استسلامها عقب استخدام القنبلة الذرية فى هيروشيما Hi-roshima يوم ٦ أغسطس ١٩٤٥م، وفى نجاساكى Nagasaki يوم ٩ منه.

وكان مستقبل اليابان بعد الحرب قد بحث فى مؤتمرات الحلفاء فى أثناء الحرب، واتفق تشيانج كاى شيك مع روزفلت وتشرشل فى مؤتمر القاهرة، الذى عقد فى نوفمبر ١٩٤٣م، على أن تسترد الصين ما خسرته من الممتلكات منذ الحرب العالمية الأولى، فتسترد بذلك منشوريا وجزيرة فورموزا، وتوضع شبه جزيرة كوريا، التى كانت تبعيتها للصين واهية، تحت الوصاية الدولية حتى يبت فى مصيرها فى استفتاء حر.

كما اتفق على أن تعود اليابان إلى حدود الجزر الأربع التى كانت تشكل موطنها الأصلى، وهى من الجنوب إلى الشمال: كيوشو Kyushu وشيكوكو Shikoku وهونشو Honshu وهوكايدو Hokkaido.

وفى مؤتمر يالتا من ٤ إلى ١١ فبراير ١٩٤٥م اتفق على تنازلات لصالح الاتحاد السوفيتى، تتضمن أن يسترجع الاتحاد

السوفيتي حقوقه السابقة قبل عام ١٩٠٥م، فيستعيد القسم الجنوبي من جزيرة سخالين Sakhalin، ويسترد القاعدة البحرية بورت آرثر Port Arthur، ويصبح ميناء ديرين Dairen ميناء حرا تحت إدارة الاتحاد السوفيتي والصين، والاعتراف بالوضع القائم في منغوليا الخارجية، أي بوجود الحكومة الشيوعية المناهضة لكاي شيك، وضم جزر كوريل Kurile، التي فتحتها اليابان من قبل الحرب الروسية اليابانية بزمن طويل، إلى الاتحاد السوفيتي. ووضع سكة حديد منشوريا الجنوبية والصين الشرقية، التي كانت تؤمن منفذا «لديرين» وبورت آرثر، تحت إدارة مشتركة من السوفييت والصينيين. كما اتفق من جهة أخرى على أن تفقد اليابان أرخبيلات Archipelagic (الأرخبيل مجموعة جزر) ريوكيو Ryukyu وكارولاين Koroline ومارشل Marchall وبالاو Palau وماريانا Mariana التي أخذتها فتحا من ألمانيا في أغسطس ١٩١٤م وانتدبت عليها من عصبة الأمم.

وكانت اليابان قد بلغت ذروة امتدادها في منتصف ١٩٤٢م، حيث صارت تحتل مجموعة ضخمة من الجزر، تمتد إلى مسافة ثلاثة آلاف ميل في الاتجاه الجنوبي الشرقي، وتقع جزر سليمان Solomon في أقصى الطرف الجنوبي لهذه المجموعات، التي تشكل شبه سد حصين يتخذه اليابانيون لمنع الاتصال بشرق آسيا. وفي أوائل عام ١٩٤٣م قاموا بمحاولة لغزو الهند، كما شددوا الضغط على الصين الجنوبية حتى خشي الأمريكيون من

انهيارها. وقد حملت الولايات المتحدة العبء الأعظم فى الحرب ضد اليابان، وتلتها فى ذلك الصين.

وقد بدأ الأمريكيون طريقهم الطويل إلى اليابان باسترداد جزر سليمان. ولم يكن فى إمكانهم بطبيعة الحال غزو جزر المحيط الهادى واحدة وراء الأخرى بانتظام، لذلك اختاروا المجموعات الكبيرة، مثل جزر «أدميرالتى» .Admiralty Is وماريانا Mariana، فغزوها فى طريق زحفهم نحو اليابان بفضل تفوقهم البحرى.

وكان اليابانيون يحاولون استعادة الجزر التى يفقدونها دون أن يأبهوا بالتضحيات الجسيمة فى الأرواح، وبالتالى تضاعفت خسائر الأمريكيين. فقد خسروا فى غزو «أوكيناوا Okinawa» وحدها ٤٩ ألف جندى! ولذلك لم يتحفظ الأمريكان فى الغارات الجوية على اليابان، حتى ليقدر أن ٤٠٪ من مدن اليابان قد دمر قبل التسليم.

وكان مؤتمر واشنطن Washington الذى عقد فى ديسمبر ١٩٤١م بين تشرشل وروزفلت، فى أعقاب الهجوم اليابانى على بيرل هاربر، وحضر جانبا منه سفير الاتحاد السوفيتى فى الولايات المتحدة - قد اتفق على عدة قواعد للتعاون بين البلدين، وأولها إعطاء الأولوية لهزيمة ألمانيا، لأن مدخرها الصناعى أعظم من مدخر اليابان. كما اتفق على ألا توقع هدنة أو صلح منفرد.

وفى مؤتمر الدار البيضاء الذى عقد فى يناير ١٩٤٣م بين روزفلت وتشرشل، وضع مبدأ ضرورة تسليم الأعداء دون قيد أو

شرط. وقد صدر بيان، أيدته روسيا فيما بعد، بأن هدف الحلفاء من مواصلة الحرب هو تسليم ألمانيا وإيطاليا واليابان تسليما غير مشروط. ولم يكن الاتحاد السوفيتي فى ذلك الحين فى حالة حرب مع اليابان، بل إن اليابان حاولت توسيطه فى الصلح دون أن يطبق عليها مبدأ التسليم بلا قيد ولا شرط.

وكان ستالين قد أبدى استعداده فى مؤتمر طهران الذى عقد فى نوفمبر ١٩٤٣م لأن يخوض الحرب ضد اليابان بعد الانتهاء من ألمانيا، ولكن لم يتم اتفاق فى هذا الشأن، لأن هزيمة ألمانيا كانت لا تزال بعيدة.

فلما اقتربت هذه الهزيمة، وانعقد مؤتمر يالتا، ألح روزفلت على الاتحاد السوفيتى ليدخل الحرب ضد اليابان، فقبل ستالين دخول الحرب بعد ثلاثة أشهر من استسلام ألمانيا، شريطة أن تسترد روسيا جميع الحقوق التى خسرتها عام ١٩٠٥م - أى الإشراف على الخط الحديدى فى منشوريا، واسترجاع قاعدة «بورت آرثر» البحرية، وجنوب سخالين، وأرخبيل كوريل.

وقد قبل روزفلت ذلك - رغم ما فى تحقيقه من مغانم ضخمة للسوفييت - لسببين :

الأول: أن نتائج الأبحاث التى كانت تجرى فى ذلك الحين لصنع القنبلة الذرية لم تكن قد أسفرت بعد عن إمكان صنعها فى الوقت المناسب.

ثانيا: أن الانتظار لحين صنع القنبلة الذرية لم يكن متوقعا أن يحقق نتائج مضمونة.

هذا بالإضافة إلى أنه حتى لو استسلمت اليابان أو أمكن غزوها، فقد كانت تحتفظ بقوات هائلة فى الصين تسيطر على مساحات شاسعة، ومن الممكن أن تستمر هذه القوات اليابانية فى الصين فى القتال. ومن ثم فإن مسألة دخول الاتحاد السوفيتى الحرب ضد اليابان كانت تعد ضرورية.

على أنه فى أبريل ١٩٤٥م أكد العلماء الأمريكان قرب نجاح التجربة الذرية الأولى. وفى ١٦ يوليو ١٩٤٥م تم تجربة القنبلة الذرية بنجاح فى «ألاموجوردو» Alamogordo فى صحراء «نيومكسيكو»، وكان ذلك فى أثناء مؤتمر بوتسدام، وقد أخبر ترومان ستالين باختراع سلاح قتال جديد، ولكنه تظاهر بعدم الإكتراث.

وفى يوم ٦ أغسطس ١٩٤٥م ألقت الولايات المتحدة الأمريكية أول قنبلة ذرية على هيروشيما، وبعد ثلاثة أيام، أى فى ٩ أغسطس ١٩٤٥م، ألقت القنبلة الذرية الثانية على نجازاكى. ولكن فى اليوم السابق ٨ أغسطس ١٩٤٥م، أعلن الاتحاد السوفييتى الحرب على اليابان.

ومن المحقق أن إلقاء الولايات المتحدة القنبلة الذرية على اليابان لم يكن له ما يبرره من الناحية الخلقية، خصوصا وقد امتنع

المحاربون عن استخدام الغازات السامة والخانقة والجراثيم، مما يدل على أن استخدام الأسلحة غير الإنسانية كان مقررا.

وقد تذرعت اللجنة الأمريكية التى تألفت لبحث استخدام هذا السلاح بحجج واهية فى وجوب استخدامه:

أولها، أن عدم استخدامه من شأنه إطالة أمد الحرب، مما يكلف الفريقين خسائر فادحة.

ثانيا، أنه ليس من المؤكد أن اليابان سوف تقبل إلقاء السلاح لو تم إخطارها به قبل استخدامه.

على أن المبادئ الإنسانية - مع ذلك - كانت تقضى بإخطار اليابان بالسلاح الجديد، وترك الخيار لها بعد ذلك بين التسليم أو تحمل المسئولية عما يحيق بها عند استخدامه.

على أن الولايات المتحدة كانت - فى الحقيقة - تهدف من استخدام سلاح القنبلة الذرية إلى تحذير الاتحاد السوفييتى، والاستئثار بالسلطة المطلقة فى اليابان. وقد أفلحت فى الغرض الثانى، ولكنها لم تدرك الغرض الأول، لأن الاتحاد السوفييتى لم يلبث أن توصل إلى سر السلاح الجديد بعد أربعة أعوام، أى فى ١٩٤٩م.

ولقد كان احتلال اليابان بعد استسلامها عملية مختلفة عنها فى ألمانيا. فقد بقيت حكومة «الميكادو» تنهض بأعباء الحكم، ولم تنقسم البلاد إلى مناطق احتلال.

وكان لليابان قوات هائلة لم تمس فى الصين وإندونيسيا، فقضت الأوامر بأن تسلم القوات المرابطة فى منشوريا إلى السوفييت أو الصين، وفى بقية الصين لممثلى حكومة تشيانج كاى شيك Chiang Kai-Shek، وفى أندونيسيا لجميع الحلفاء، وفى كوريا للأمريكيين والسوفييت وحدهم.

ولم يراع اليابانيون هذه الأوامر تماما، فآثر بعضهم التسليم للشيوعيين فى الصين، وللوطنيين فى إندونيسيا.

وبالنسبة لكوريا، فقد كانت روسيا قد أرسلت إليها قواتها على أثر إعلانها الحرب على اليابان، فقسمت تلك البلاد إلى منطقتى احتلال: احتلت الولايات المتحدة الجزء الجنوبى منها، وهو غنى بأراضيه الزراعية، واحتلت روسيا الجزء الشمالى، ويكون الشطر الصناعى فى كوريا.

وكانت الولايات المتحدة قد اقترحت فى ٢٣ أغسطس ١٩٤٥م على حكومات الاتحاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا واستراليا وكندا والصين وهولندا ونيوزيلندا والفلبين، تشكيل لجنة استشارية للشرق الأقصى، فقبل الاتحاد السوفييتى والصين هذا الاقتراح مباشرة، ولكن بريطانيا اشترطت دعوة الهند للاشتراك فى اللجنة.

وفى اجتماع مجلس وزراء الخارجية المنعقد فى لندن فى سبتمبر ١٩٤٥م، انتقد مولوتوف سياسة الاحتلال الأمريكى، وطالب

بإنشاء مجلس إشراف لليابان بدلا من اللجنة الاستشارية، وذكر أن الجنرال ماك آرثر Mac Arthur الذى عين قائدا أعلى باسم الدول الحليفة Allied Supreme Commander، سلك سياسة من شأنها عودة الروح العسكرية اليابانية.

وفى ٢٧ أكتوبر وجه ستالين شكوى مماثلة للسفير الأمريكى أفريل هاريمان Averell Harriman. ولذا كان من الضرورى اللجوء إلى تسوية.

وقد تحقق ذلك فى المؤتمر الذى عقده وزراء خارجية الثلاثة الكبار فى موسكو فى ديسمبر ١٩٤٥م، والذى قرر ما يلى :

أولا: إنشاء «لجنة الشرق الأقصى»، بعد حذف صفتها الاستشارية، وتضم ممثلين عن البلاد التى سبق ذكرها، وعن الهند أيضا.

ثانيا: إنشاء «مجلس اليابان الحليف» ومقره طوكيو، ويرأسه الجنرال ماك آرثر أو من ينيبه، ويضم ثلاثة أعضاء: أحدهم عن الاتحاد السوفييتى، والثانى عن الصين، والثالث مشترك لبريطانيا واستراليا ونيوزيلندا والهند، وتكون مهمة هذا المجلس «مساعدة القائد الأعلى فيما يتعلق بتنفيذ بنود الاستسلام والاحتلال والإشراف على اليابان.

على أن تتخذ القرارات فى جميع الأحوال من قبل القائد الأعلى، باعتباره السلطة التنفيذية الوحيدة للدول الحليفة فى اليابان.

يتضح من ذلك أن سلطة مجلس اليابان الحليف كانت شكلية، إذ هى تترك الجنرال ماك آرثر مطلق اليدين. كما أن «لجنة الشرق الأقصى» المكلفة برسم السياسة حيال اليابان والمنطقة، بما فى ذلك عقد الصلح مع اليابان، لم تكن أكثر فاعلية من الهيئة السابقة!

وقد قامت سياسة الجنرال ماك آرثر فى اليابان على الأسس الآتية:

١ - صبغ نظام الحكم فى اليابان بالصبغة الديموقراطية. وقد تم ذلك بدستور ٦ مارس ١٩٤٦م، الذى وضع موضع التنفيذ فى ٣ مايو ١٩٤٧م.

٢ - تقويض التروستات (الاحتكارات) العائلية الكبرى.

٣ - تأمين اقتطاع التعويضات المفروضة على اليابان.

٤ - تنظيم الاحتلال.

وفى الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧م ازداد التوتر فى «مجلس اليابان الحليف» بين المندوب الأمريكى والمندوب الروسى. ومن الطريف أن هذا الأخير كان يؤيد كلاً من المندوب البريطانى والمندوب الصينى اللذين أخذا يشكوان من أن دور المجلس قد أصبح سلبيا بسياسة ماك آرثر الدكتاتورية.

وهذا يوضح فشل المحاولات الأمريكية فى يوليو ١٩٤٧م لعقد الصلح مع اليابان.

فقد اقترح الأمريكيون فى هذا التاريخ أن يجرى تحضير هذه المعاهدة من قبل الدول الإحدى عشرة الأعضاء فى «لجنة الشرق الأقصى»، بحيث تتخذ القرارات بأغلبية الثلثين.

ولكن الاتحاد السوفيتى اقترح، على العكس من ذلك، أن يجرى تحضير المعاهدة من قبل مجلس وزراء الخارجية، وتتخذ قراراته بالاجماع، لأن الغالبية فى لجنة الشرق الأقصى كانت موالية للولايات المتحدة. ولذلك لم يصل الطرفان إلى اتفاق.

فى ذلك الحين كانت الحرب الأهلية فى الصين بين حكومة كاى شيك والشيوعيين، وتوقع تفوق الأخيرين - قد دفع بالولايات المتحدة، نظرا لفساد حكومة كاى شيك، إلى التخلى عن اعتمادها على الصين، وتركيز انتباهها على اليابان.

وكان هذا يفترض بطبيعة الحال إنهاء نظام الاحتلال، وبالتالى عقد صلح مع اليابان، سواء اشترك فيها الاتحاد السوفيتى أم لم يشترك.

وفى الوقت نفسه، أخذ الجنرال ماك آرثر يبدل سياسته فى اليابان. فقد اعتمد على أحزاب اليمين، وأخذ يحارب الشيوعية اليابانية، وبدأ أكثر تسامحا إزاء التروستات، وأخذ يشجع اليابانيين على النهوض بسرعة.

وبذلك تكرر فى اليابان ما تكرر فى ألمانيا الغربية بسبب الحرب الباردة، مع فارق هو أن ألمانيا كانت مقسمة، ولم تكن بها

حكومة مركزية يعقد معها الصلح، أما اليابان فلم تقسم، وكان لها حكومة مركزية.

وفى أول يونيو ١٩٥٠م صرحت الحكومة اليابانية بأنها تحبذ عقد معاهدة صلح منفرد يعيد لها الحرية والمساواة، وأبدت رغبتها فى حماية نفسها من هجوم سوفييتى محتمل، أو قيام ثورة شيوعية فى الداخل.

ثم ظهر ولاء اليابان للولايات المتحدة بشكل حاسم فى أثناء الحرب الكورية، حين اضطرت الولايات المتحدة إلى سحب الكثير من قوات الاحتلال فى اليابان، حتى لم يبق بها سوى ٥٠٠٠ جندى فقط! ومع ذلك لم تقم اليابان بأى اضطراب.

وقد صاغت الولايات المتحدة معاهدة الصلح مع اليابان، ثم دعت إلى عقد مؤتمر فى سان فرانسيسكو لتوقيع هذه المعاهدة، فقبلت ٤٩ دولة، من بينها الاتحاد السوفيتى، الحضور، ورفضت الهند وبورما ويوغوسلافيا. ولم تدع الولايات المتحدة الصين لأنها أصبحت شيوعية ولم تعترف بنظامها الجديد.

وقد دام المؤتمر من ٤ - ٧ سبتمبر ١٩٥٢م. وفى ٧ منه رفض الاتحاد السوفيتى وبولندا وتشيكوسلوفاكيا التوقيع على المعاهدة، بسبب اعتراضها على نصوصها.

وقد نصت معاهدة الصلح مع اليابان على تنازل اليابان عن جميع ممتلكاتها التى حصلت عليها منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وبمعنى آخر، تنازل اليابان عن كوريا وفورموزا وجزر كوريل وجنوب سخالين، وتخليها للولايات المتحدة عن وصايتها على جزر ماريانا، ومارشال، وكارولاين فى المحيط الهادى. وتقر المعاهدة مبدأ التعويضات، مع إضافة تحفظ بأن اليابان لا تملك أموالا لدفعها آنذاك، ولذلك فإن الشعب اليابانى يضع نفسه تحت تصرف الدول الدائنة، وللحلفاء الحق فى وضع اليد على الأموال اليابانية الموجودة تحت سلطانهم عندما توضع المعاهدة موضع التنفيذ.

كما تعهدت اليابان بعدم الأخذ بسياسة الحماية الجمركية، والسير على نظام حرية التجارة ومعاملة الدول على قدم المساواة.

وتتميز معاهدة الصلح مع اليابان بأنها لم تحدد عدد القوات المسلحة ولا نوع الأسلحة، وتقضى بانسحاب الجيوش الأجنبية منها بعد تسعين يوما من تنفيذ المعاهدة، إلا إذا أبرمت اتفاقات أخرى فى هذا الشأن.

وفى الواقع أن الولايات المتحدة كانت فى ذلك الوقت بالذات توقع اتفاقية دفاع مشترك مع اليابان، طلبت فيها اليابان بقاء القوات الأمريكية مؤقتا فى اليابان وما جاورها، نظرا لأنها لا تملك الوسائل الخاصة بالدفاع.

وقد وصف شواين لاى Chou En-Lai مشروع المعاهدة فى ١٥ أغسطس ١٩٥٢م بأنه ينتهك حرمة الاتفاقات الدولية، وبأنه يجعل اليابان مستعمرة أمريكية حقيقية، ويلغى التعويضات.

وكانت حجة الهند فى رفضها الاشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو، أن مشروع المعاهدة لا يخول لليابان مركزا مشرفا، ولا يوجد شروطا ملائمة للحفاظ على سلام مستقر فى الشرق الأقصى، إذ لم يرد به نص على عودة فورموزا إلى الصين، أو حصول الاتحاد السوفيتى على جزر كوريل وجنوب سخالين، وعدم رد جزر بونين Bonin وجزر ريوكيو Ryu Kyu إلى اليابان، ووضعها تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعا: قيام هيئة الأمم المتحدة

ظهرت فكرة توطيد نظام للأمن الدولى أقوى من عصبة الأمم فى أثناء الحرب العالمية الثانية. فقد نص فى ميثاق الاطلنطى، الذى صدر فى ١٤ أغسطس ١٩٤١م، على تأسيس «نظام للأمن العام يقوم على قواعد أوسع».

وفى أول يناير ١٩٤٢م، فى أثناء زيارة تشرشل لواشنطن، وقعت الدول المشتركة فى الحرب ضد المحور، ومعظمها آنذاك حكومات منفى أو دول أمريكا اللاتينية - ماعرف باسم: «تصريح الأمم المتحدة»، الذى أعدت مشروعه وزارة الخارجية الأمركية، وتعهد المشتركون بأن يهيئوا نظاما للسلام والأمن بعد الحرب. وقد ظهر فى هذا التصريح لأول مرة اسم «الأمم المتحدة».

وكان الاعتقاد السائد أن تماسك الدول الكبرى أهم لأمن العالم من تماسك الدول الصغيرة فى هذه المنظمة. ولذلك ظهر مشروع للتنظيم الدولى يقيم من الدول الكبرى الثلاث: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، وبريطانيا - مجلسا أعلى تتبعه ثلاث منظمات إقليمية: إحداها للأمريكيين، والثانية للشرق الأقصى، والثالثة

لأوروبا والشرق الأوسط – على أن تراس الولايات المتحدة المنظمة الأولى، وتشترك الدول الثلاث فى توجيه المنظمة الثانية، أما المنظمة الثالثة فيختص بتوجيهها كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتى.

ولقد كانت بريطانيا والولايات المتحدة أميل لمشروع المنظمات الإقليمية، أما الولايات المتحدة فكانت أميل إلى منظمة عالمية. فقد كانت تخشى أن يؤدى قيام منظمة للأمريكتين إلى إحياء سياسة العزلة من جهة، والى تشكك أمريكا اللاتينية فى أن الولايات المتحدة تريد السيطرة عليها من جهة أخرى.

وقد تغلبت وجهة نظر الولايات المتحدة.

ففى المؤتمر الذى عقده وزراء خارجية هذه الدول فى موسكو فى أكتوبر ١٩٤٣م، تم الاتفاق على إنشاء منظمة دولية تقوم على المساواة بين جميع الدول المسالمة، على أن يتم التوفيق بين هذا المبدأ وبين نظرية الدول الكبرى الحارسة للأمن.

وقد تأكد هذا القرار فى نوفمبر ١٩٤٣م فى مؤتمر طهران بين ستالين وروزفلت وتشرشل. وفى ٩ ديسمبر ١٩٤٣م تألفت فى واشنطن لجنة لدراسة منظمة المستقبل الدولية.

وقد تم العمل الرئيسى فى فندق دمبرتن أوكس dumbarton Oaks فى واشنطن، حيث انعقد مؤتمران:

أحدهما من ٢١ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٤م بين البريطانيين والأمريكيين والسوفيت.

والآخر، وهو أقل أهمية، من ٢٩ سبتمبر إلى ٧ أكتوبر ١٩٤٤م، بين البريطانيين والصينيين – ولم تدع فرنسا لأن حكومتها المؤقتة لم يعترف بها شرعيا (de Jure) إلا فى ٢٣ اكتوبر – أى بعد انعقاد المؤتمرين.

وقد اتفق فى دمبرتن أوكس على عدد كبير من النقاط، وهى:

أن تتألف الأمم المتحدة من «جمعية عامة» يشترك فيها الأعضاء بالتساوى، و«مجلس أمن» تكون له السلطة الحقيقية. والغرض من وجود «الجمعية العامة» و «مجلس الأمن» هو التوفيق بين مبدأ المساواة بين الدول ونظرية الدول الحارسة للأمن.

كما اتفق أيضا على إنشاء «أمانة» و «محكمة عدل دولية».

وبإلحاح من الولايات المتحدة أقيم المجلس الاقتصادى والاجتماعى. فقد كان الإنجليز والسوفييت حتى ذلك الحين يرون أن تقتصر منظمة المستقبل على قضايا الأمن وحدها.

وتقرر أن تكون الدول الأربع المشتركة فى «دمبرتن أوكس» وفرنسا، أعضاء دائمين فى مجلس الأمن.

ولكن بقيت نقطتان معلقتان:

الأولى، التصويت – أى كيفية استخدام حق الفيتو Veto.

والثانية، وقد أثارتها، موسكو، وهى أن يكون لكل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفييتى، وعددها ١٦ جمهورية، مقعد فى جمعية الأمم المتحدة. وكانت حجة موسكو فى ذلك أن كل دولة من دول الكومنولث تعتبر عضوا، وتشترك بصوت.

وقد نوقشت هاتان النقطتان فى آخر عام ١٩٤٤م فى الولايات المتحدة، ورفضت شخصيات أمريكية عسكرية وبحرية أن تقبل بأن ترغم أغلبية ضئيلة فى مجلس الأمن الولايات المتحدة على أن ترسل قوات إلى الخارج دون موافقة الكونجرس، الذى سوف يرفض التصديق على معاهدة تتضمن التخلى عن السيادة القومية على هذا النحو.

وعليه فقد اتفق على أن يتمتع الأعضاء الدائمون بحق «الفيتو»، وعلى ضرورة إجماع الدول الكبرى باعتبار هذا الاجماع «حيويا لسير المنظمة».

أما فيما يختص بحالة ما إذا نشب نزاع اشتركت فيه إحدى الدول الكبرى، فكان من رأى الولايات المتحدة ألا تستعمل هذه الدولة حق الفيتو، ولكنها تراجعت إزاء المعارضة السوفييتية والبريطانية، واقترح ستالين الحفاظ على إجماع الدول الكبرى فى جميع الحالات.

وعندما عقد مؤتمر يالتا فى فبراير ١٩٤٥م تناول بالبحث مقترحات «دمبرتن أوكس»، وموضوع مقاعد الجمهوريات السوفيتية. وقد ردت الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتى بأنها لم تطالب بمقاعد لولاياتها الـ ٤٨ حتى يتمسك الاتحاد السوفيتى بمقاعد لجمهورياته الـ ١٦!

وهنا تم التوصل إلى حل وسط، وهو منح أكبر جمهوريتين فى الاتحاد السوفييتى وهما: روسيا البيضاء، وأوكرانيا - مقعدين فى

الجمعية العامة، على أساس أنهما تتمتعان - نظريا - بإدارة شئونهما الخارجية.

وأما بخصوص استخدام حق الفيتو، فقد اتفق على مبدأ «الإجماع»، ومبدأ حق الدولة فى استخدام الفيتو حتى ولو كانت طرفا فى النزاع.

وقد تطرق المؤتمر بعد ذلك إلى كيفية اختيار الدول التى تدعى إلى المؤتمر التأسيسى لهيئة الأمم المتحدة، فهل تقتصر الدعوة على الدول التى شاركت فى الحرب ضد المحور، أو يفتح الباب لجميع الدول؟

ولما كانت هناك دول لم تعلن الحرب على المحور، ولكنها قدمت مساعدات مؤثرة لمجهود الحلفاء الحربى، مثل مصر، فقد كان الحل الوسط الذى انتهت إليه المناقشات، هو أن يسمح للدول التى تعلن الحرب على المحور قبل نهاية فبراير ١٩٤٥م بالاشتراك فى المؤتمر التأسيسى للأمم المتحدة.

وقد حفز هذا القرار كثيرا من الدول الموالية للحلفاء، والتى ترددت فى إعلان الحرب رسميا، على إنهاء ترددها.

أما هذا المؤتمر التأسيسى فقد تقرر أن يعقد فى سان فرانسيسكو San Francisco Conference فى الولايات المتحدة فى ٢٥ أبريل ١٩٤٥م. ومهمته إعداد ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

وكانت الدول الداعية إلى هذا المؤتمر هى «الثلاث الكبرى» (بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) والصين، فى حين

رفضت فرنسا الاشتراك فى توجيه الدعوة باعتبار أنها لم تساهم فى «دمبرتن أوكس» ولا فى «يالتا».

وفى مؤتمر سان فرانسيسكو San Francisco كان أساس النقاش هو اقتراحات «دمبرتن أوكس» مع ما يتممها فى «يالتا» Yalta.

وقد استاءت الدول الصغرى والوسطى من أصول التصويت فى مجلس الأمن - فقد كان للأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق الفيتو Veto سلطات أوسع من السلطات التى كانت لهم فى مجلس «عصبة الأمم». كما أن الميثاق لم يدخل فى صلب نصوص معاهدات السلام بخلاف ما حدث فى عام ١٩١٩م.

وقد استمر انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو من ٢٥ أبريل إلى ٢٥ يونيو ١٩٤٥م، ووضع ميثاق المنظمة الجديد، ويتضمن ١٩ فصلا، ١١١ مادة، ومقدمة بليغة، يتعهد فيها الموقعون بتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية، ونبذ استخدام القوة، ويعلنون إيمانهم بحقوق الإنسان، ومساواة حقوق الرجال والنساء، والأمم الكبرى والصغرى، ومناصرة الحريات الأساسية، والتأكيد على حق الشعوب فى تقرير المصير. وأوضح الميثاق أن أعضاء الأمم المتحدة هم :

١ - جميع الدول التى اشتركت فى مؤتمر سان فرانسيسكو ووقعت على الميثاق (ومعنى ذلك جميع الدول التى أعلنت الحرب على

ألمانيا أو اليابان) وكانت هناك صعوبات لقبول الأرجنتين Ar-gentina فى مؤتمر سان فرانسيسكو. وأخيرا قبلت فى أول مايو ١٩٤٥م.

٢ ـ جميع الدول المسالمة الأخرى التى تقبل التزامات الميثاق.

وكان عدد أعضاء هيئة الأمم فى أثناء جلسة الافتتاح فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٥م يضم ٥١ عضوا.

طبقا لما نص عليه الميثاق تتكون الأمم المتحدة من ستة أجهزة رئيسية هى:

١ ـ الجمعية العامة The General Assembly.

٢ ـ مجلس الأمن The Security Council.

٣ ـ المجلس الاقتصادى والاجتماعى The Economic & Social Council.

٤ – مجلس الوصاية The Trusteeship Council.

٥ – محكمة العدل الدولية The International Court of Justice.

٦ – الأمانة العامة The Secretaria.

وهناك أيضا منظمات منفصلة ترتبط بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاقات خاصة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى، الذى يتولى مهمة التنسيق بينها، وتقدم إليه بتقارير سنويية وعلى رأسها:

١ – منظمة العمل الدولية International Labor Organization (١٩٤٦م).

٢ – منظمة الأغذية والزراعة (أكتوبر ١٩٤٥م) The Food and Ag-reculture Organization (FAO).

٣ – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (٤ نوفمبر ١٩٤٦م) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organiztion (UNESCO).

٤ – منظمة الصحة العالمية World Health Organization (أبريل ١٩٤٨م).

٥ – البنك الدولى للإنشاء والتعمير (ديسمبر ١٩٤٥م) The International Bank for Reconstruction & Development.

٦ – هيئة التنمية الدولية (سبتمبر ١٩٦٠م) International Development Association (IDA).

٧ – صندوق النقد الدولى (ديسمبر ١٩٤٧م) International Monetary Fund (IMF).

٨ – المنظمة الدولية للطيران المدنى (أبريل ١٩٤٧م) International Civil Aviation Organization (ICAO)

٩ – اتحاد البريد العالمى (يوليو ١٩٤٧م) Universal Postal Union (UPU).

١٠ – الاتحاد الدولى للواصلات السلكية واللاسلكية (١٩٤٧م) International Telecommunicational Union.

١١ – المنظمة العالمية للأرصاد الجوية World Meteorological Organization (١٩٥١م).

١٢ – صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (١٩٤٦م) United Nations Childern's Fund (UNICEF).

١٣ – كما أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية International Atom-ic Energy Agency (IAEA) عام ١٩٥٧م، على أن تقدم تقارير سنوية إلى الجـمـعـيـة العـامـة ومـجلس الأمن والمجلس الاقتصادى.

أولا : الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة :

تتألف الجمعية العامة من مندوبين عن الدول الأعضاء، بواقع خمسة على الأكثر لكل دولة، وتمارس السلطة العليا من ناحية أنها تنتخب الأعضاء غير الدائمين فى مجلس الأمن، وأعضاء محكمة العدل الدولية، وأعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وأعضاء مجلس الوصاية، وتقبل الأعضاء الجدد، أو تفصل من ينقضون تعهداتهم، باقتراح من مجلس الأمن.

ولكن سلطتها فى النواحى الأخرى استشارية محضة. فهى «تدرس» «وتناقش» وتوصى» وتفحص التقارير – ولا تقرر أبدا.

وتوصيات الجمعية العامة ليس لها أى تأثير إلا فى الحد الذى تؤثر فيه سلطتها المعنوية على الدول المعنية.

وتعقد دورة سنوية، كما تعقد دورات خاصة طارئة خلال ٢٤ ساعة بناء على طلب من مجلس الأمن، أو طلب غالبية الأعضاء. وتعين رئيسها لكل دورة.

ثانيا :مجلس الأمن :

تألف مجلس الأمن من ١٥ عضوا منهم خمسة دائمون لهم حق الفيتو، وهم : الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتى، بريطانيا، فرنسا، الصين.

ويمثل مجلس الأمن السلطة الحقيقية لهيئة الأمم المتحدة، وهو يكلف بتسوية الخلافات بالطرق السلمية وهى : المفاوضات، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم، التسويةالقضائية، اللجوء إلى الهيئات أو الاتفاقات الإقليمية.

ويمكن للمجلس عندما لا تؤدى الطرق السلمية إلى شىء، وعندما يكون هناك تهديد للسلام أو القيام بعدوان، أن يقرر تدابير وقتية مباشرة، ثم تدابير قطعية لتنفيذ قراراته.

وهذه التدابير إما أنها لا تقتضى استخدام القوة المسلحة، مثل قطع العلاقات الاقتصادية جزئيا أو كليا، والمواصلات الحديدية والبحرية والبريدية والتلغرافية، وقطع العلاقات الدبلوماسية.

وإما أنها تقتضى استخدام القوة العسكرية : مناورات، مظاهرات، حصار، عمليات عسكرية. وتتم بواسطة قوات الطوارئ الدولية.

ومن ذلك يتضح أن لمجلس الأمن سلطة فى اتخاذ القرارات، أقوى وأنجح من توصيات الجمعية العامة.

ويشترط لصحة القرارات أن تتم بأغلبية تسعة أصوات : خمسة منها للأعضاء الدائمين. ولكل دولة - عضوا كانت أو غير عضو - الحق فى توجيه شكوى إلى مجلس الأمن. وللمجلس، على العكس من الجمعية التى لا تعقد من حيث المبدأ إلا دورة واحدة سنوية ـ أن يعقد جلسة كل ١٥ يوما على الأقل.

وقد جعلت مدينة نيويورك المقر الدائم لهيئة الأمم المتحدة، اعترافا بجهود الولايات المتحدة فى أثناء الحرب.

ثالثاً : المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

ويتألف من سبعة وعشرين عضوا، تنتخب الجمعية العامة كل عام تسعة منهم لفترة مداها ثلاث سنوات. وهو مسئول عن نشاط الأمم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى.

ويقوم بدراسات فى الشئون الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التربوية والصحية وما يتصل بها، ويرفع عنها التقارير والتوصيات.

كما ينسق الجهود التى تبذلها الوكالات المختصة، وذلك بالتشاور معها، وتقديم توصيات إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة.

ويتم الاقتراع فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأغلبية المطلقة، ولكل عضو صوت واحد.

ويصرف المجلس شئونه بواسطة لجان أساسية ولجان فرعية، أنشئ منها ما يلى :

لجنة الإحصاء - اللجنة الاجتماعية - لجنة مركز المرأة - لجنة الإسكان - لجنة حقوق الإنسان - لجنة المخدرات. وهناك أيضا لجنة فرعية لمنع التمييز العنصرى وحماية الأقليات، وهى تعمل فى نطاق حقوق الإنسان.

كما أنشئت أربع لجان اقتصادية إقليمية هى : اللجنة الاقتصادية لأوربا، واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وتدرس هذه اللجان المشكلات الاقتصادية فى أقاليمها، وتقدم إلى الحكومات توصيات فى الشئون المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، مثل القوى الكهربائية، والنقل المائى، وتنمية التجارة واستخدام الموارد المعدنية والمائية استخداما أكبر فاعلية.

رابعا : مجلس الوصاية :

ويتألف من أعضاء الأمم المتحدة الذين يتولون إدارة بلاد واقعة تحت الوصاية، ومن الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الذين لا يديرون بلادا من هذا النوع، ومن عدد كاف من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، لإيجاد توازن بين الدول التى تدير بلادا تحت الوصاية والتى لا تدير بلادا من هذا النوع.

ومهمة المجلس الإشراف على إدارة البلاد الموضوعة تحت الوصاية، وله أن يضع استفتاء عن تقدم الأهالى فى البلاد الموضوعة تحت الوصاية فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية. وعلى أساس هذا الاستفتاء تضع السلطات المشرفة على إدارة هذه البلاد تقاريرها السنوية للجمعية العامة عن هذه الاستفتاء.

كذلك ينظر المجلس الشكاوى التى يقدمها أهالى هذه البلاد، وينظم زيارات تفتيشية دورية يتفق على مواعيدها مع السلطات المشرفة على الإدارة.

خامسا: محكمة العدل الدولية :

وهى الهيئة القضائية الأساسية التى ترجع إليها الأمم المتحدة، وتباشر مهامها وفقا لقانون خاص هو جزء من ميثاق الأمم المتحدة، وهى مباحة للدول التى صدقت على قانونها، وتستطيع كل دولة منها أن تعرض قضاياها بشروط يحددها مجلس الأمن الذى يجوز له أن يحيل إلى المحكمة أى نزاع قضائى.

ويشتمل اختصاص المحكمة على جميع المنازعات التى تحيلها إليها الدول.

ويجوز للدول أن ترتبط مقدما بالنزول على أحكام المحكمة فى حالات معينة، وذلك إما بتوقيع معاهدة، وإما باتفاق ينص فيه على ذلك، وإما أو بإصدار تصريح.

ويجوز لأحد الطرفين المتنازعين أن يلجأ إلى مجلس الأمن مطالبا باتخاذ الوسائل الكفيلة بتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية، وذلك فى حالة امتناع الطرف الآخر عن تنفيذ التزاماته بموجب هذا الحكم.

وتتكون هيئة المحكمة من خمسة عشر قاضيا يتم انتخابهم باقتراع مستقل فى كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، ويكون اختيارهم على أساس مؤهلاتهم الشخصصية لا على أساس جنسياتهم. ويكون انتخاب القاضى لمدة تسع سنوات.

سادسا : الأمانة العامة :

وتتألف من أمين عام Secretary General تعينه الجمعية العامة، بناء على توصية مجلس الأمن. ومعه عدد من الموظفين يكفى لمواجهة حاجات الهيئة.

والأمين العام هو الرئيس الإدارى للأمم المتحدة، وهو يوجه أنظار مجلس الأمن إلى أية مسألة يراها تهدد السلام والأمن الدوليين. وهو يرفع إلى الجمعية العامة تقريرا سنويا، وما يلزم من تقارير إضافية عن أعمال الأمم المتحدة.

وكان أول أمين عام للأمم المتحدة هو المسيو «ترجفى لى Trygve Lie» النرويجى، الذى عين فى أول فبراير ١٩٤٦م. وقد صدر قرار بمد خدمته ثلاث سنوات فى ١٩٥٠م. وفى ١٠ نوفمبر ١٩٥٢م قدم استقالته.

وقد عين مستر داج همرشولد Dag Hammarskjold السويدى خلفا له فى ١٠ أبريل ١٩٥٣م. وقد مدت خدمته هو الآخر خمس سنويا ابتداء من أبريل ١٩٥٨. ولكنه لقى مصرعه فى حادث طائرة بأفريقيا فى ١٨ سبتمبر ١٩٦١م.

فعين أوثانت U Thant من بورما أمينا عاما بالنيابة فى ٣ نوفمبر ١٩٦١م. استكمالا لما تبقى من خدمة مستر همرشولد، ثم عين أمينا عاما فى نوفمبر ١٩٦٢م لمدة خمس سنوات ابتداء من قيامه بالعمل فى ٣ نوفمبر ١٩٦١م حتى ١٩٧١م.

وتتابع الأمناء بعد ذلك، فعين كيرت فالدهايم النمساوى Kurt Waldheim من ١٩٧٢م إلى ١٩٨١م، وچافييه بيريزدى كويلار Javi-er Perez De Cuéllar. من سنة ١٩٨٢م، وهو من بيرو، ثم بطرس غالى من ١٩٩١م.

وليس للأمين العام وموظفيه فى أثناء تأدية أعمالهم أن يتلقوا تعليمات من أية حكومة أو سلطة أخرى غير الأمم المتحدة.

وقد تعاهد أعضاء الأمم المتحدة على أن يحترموا الصفة الدولية للأمانة العامة. وألا يحاولوا الضغط عليها وهى تضطلع بمسئولياتها. وفى الوقت نفسه على الأمين العام وموظفيه أن يتجنبوا القيام بأى عمل قد يؤثر فى صفتهم الدولية.

ويتكون جهاز الأمانة العامة من الإدارات الآتية :

مكاتب الأمين العام : وهى المكتب التنفيذى للأمين العام، ومكتب الأمناء المساعدين للشئون السياسية الخاصة أو الشئون القانونية، ومكتب المراقب، ومكتب المستخدمين.

ومن الإدارات الآتية وهى :

إدارة الشئون السياسية، وشئون مجلس الأمن، وإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة شئون الوصاية والبلاد غير المتمتعة بالحكم الذاتى. ومكاتب الأنباء العامة، والخدمات العامة، والمؤتمرات .

خامساً : تحول أوروبا الشرقية إلى الشيوعية
ونشأة الكتلة الشرقية

يعتبر تحول أوروبا الشرقية نحو الشيوعية من أخطر التغييرات التى أتت بها الحرب العالمية الثانية. وهناك جدل شديد يدور حول ما إذا كان هذا التحول قد تم رغم إرادة الشعوب – أى بطريق التدخل من جانب الاتحاد السوفيتى، أو أنه جاء وليد الرغبة الشعبية؟.

وفى الواقع أنه إذا اعتبرنا ما قام به الاتحاد السوفيتى من تمهيد الطريق فى هذه البلاد، وتهيئة الفرصة لشعوب أوروبا الشرقية لانتهاج الطريق الاشتراكى عن طريق القضاء على الخطر النازى، والقضاء على سيطرة البورجوازية الكبيرة الحاكمة فى هذه الأقطار – تدخلا استعماريا، فإن تحول هذه الشعوب نحو الاشتراكية يكون قد تم رغم الإرادة الشعبية.

وأما إذا اعتبرنا ما قام به الاتحاد السوفيتى هو مجرد إتاحة الفرصة للجماهير الشعبية للوصول إلى الحكم، وانتزاع إرادتها من يد الرأسمالية المسيطرة والحاكمة، فإن التحول يكون قد تم وليد الرغبة الشعبية وفقا لما تعبر عنها أوسع القواعد الجماهيرية.

وعلى كل حال فإن التطور التاريخى الذى نستعرضه هنا لهذا التحول يمكن أن يلقى الضوء على طبيعة هذا التحول ولونه، مع الأخذ فى الاعتبار عدة أمور:

الأول: أن شرق أوروبا ظل «تاريخيا» متخلفا عن غرب أوروبا لظروف تاريخية معروفة، تتعلق بحركة الكشوف الجغرافية ونشأتها بالذات فى غرب أوروبا.

ثانيا: أن الاشتراكية كانت هدفا تصبو إليه الجماهير العريضة، ولا تلقى العداء إلا من الطبقات الرأسمالية والإقطاعية المستغلة.

ثالثا: أن الاتحاد السوفيتى، بوصفه دولة تعتنق الماركسية، التى هى أيديولوجية عالمية - بمعنى أنها تفترض وحدة الطبقة العاملة - لم يخف سعيه الحثيث ودأبه المتواصل لنشر الشيوعية فى العالم عن طريق «الكومنترن»، الذى كان خاضعا لموسكو، والذى يضم الاحزاب الشيوعية فى جميع بلاد العالم التى تتلقى الوحى منه.

وقد مر تحول شرق أوروبا إلى الشيوعية بعدة مراحل ترجع أصولها إلى الحرب العالمية الثانية.

ففى خلال الحرب، كان الاتحاد السوفيتى يرنو إلى الانفراد بشرق أوروبا، ولمْ يكن تشرشل يعترض على انفراد السوفييت بشرق أوروبا، شريطة استثناء القسم المتاخم لحوض البحر المتوسط منها، بسبب السياسة البريطانية التقليدية التى تقتضى بإبعاد روسيا عن البحر المتوسط.

ومع أن الرئيس الأمريكى روزفلت كان يعارض سياسة تقسيم مناطق النفوذ، إلا أن هذه السياسة قطعت شوطاً بعيدا فى البلقان، بمناسبة اقتراب السوفييت من القسم المطل على البحر المتوسط منه.

ففى مايو ١٩٤٤م تم الاتفاق بين البريطانيين والسوفييت فى مفاوضات سرية على أن ينفرد السوفييت بالعمل فى بلغاريا ورومانيا، وتنفرد بريطانيا بالعمل فى اليونان ويوغوسلافيا. وعندما اعترض روزفلت على ذلك، طمأنه تشرشل بأن الاتفاق مؤقت بثلاثة أشهر، وأنه خاص بتحديد العمليات العسكرية.

على أن امتداد نفوذ السوفييت فى شرق أوروبا استدعى توسيع مدى الاتفاق. ففى أكتوبر ١٩٤٤م زار تشرشل موسكو للبحث فى مستقبل البلقان أساسا.

وفى بدء المفاوضات، تناول ورقة، وخط عليها بأسلوب طريف مدى نفوذ كل من الدولتين فى البلقان وشرق أوروبا، بحيث يكون لكل من بريطانيا والاتحاد السوفييتى النصف فى يوغوسلافيا، وتختص بريطانيا وحدها باليونان، على حين تنال روسيا ٩٠٪ فى رومانيا، ٧٥٪ فى بلغاريا، ١٠٪ فى المجر، ويكون للحلفاء بقية النفوذ فى تلك الأقطار!

ومع أنه لم يتم أى اتفاق بخصوص هذه المقترحات، إلا أن الفكرة مع ذلك قد نفذت مع شئ من التعديل الذى أملته الظروف.

ففيما يختص بيوغوسلافيا، فإن المقاومة فيها كانت موزعة بين الملكيين والشيوعيين، ولكن الشيوعيين كانوا أقوى العناصر، نظرا لان أتباع «تيتو» Tito من الفلاحين كانوا أقدر على حرب العصابات، فى حين أن «ميخائيلوفتش» Michailovic، ممثل الملكية،

كان يعتمد على البورجوازية الكبيرة التى تأثرت بالإجراءات الألمانية.

وقد أمكن للإنجليز التوسط بين عنصرى المقاومة، على أساس إقناع الملك بالتخلى عن «ميخائيلوفتش» لشبهة وجود علاقة بينه وبين الألمان، واختيار شخصية معقولة هو الدكتور إيڤان سوباستش Dr. Ivan Subasic رئيسا لحكومة المنفى، وعمل استفتاء بعد التحرير.

على أنه بعد نجاح الحلفاء فى غزو إيطاليا، وما تبعه من مضاعفة نشاط «تيتو» ضد الألمان، واستيلائه على بعض المناطق الساحلية - أعلن تيتو سياسة التقرب من الاتحاد السوفيتى.

فقد قام بزيارة موسكو فى سبتمبر ١٩٤٤م، ووقع هناك اتفاقا يقضى بأن يترك له أمر تحرير بلجراد Belgrade، وأن تمر القوات السوفيتية عبر أراضيه، شرط أن تبقى الإدارة المدنية فى أيدى يوغوسلافيا.

وقد استفاد «تيتو» من تقاربه مع الاتحاد السوفيتى فى الوقوف فى وجه الإنجليز والأمريكيين، حين تقدموا نحو شبه جزيرة ستريا Istria فى نهاية الحرب، عندما انهارت الجبهة الألمانية فى إيطاليا.

فقد سبق تيتو إلى احتلال جزء من تلك المنطقة، ولما أرادت القوات الأمريكية والبريطانية، التى احتلت مدينة تريستا وجزءا من المنطقة، عبورها، منعهم تيتو مستندا إلى تأييد السوفييت له.

وقد احتج الأمريكيون على تيتو، على أساس أن مشكلات الحدود يجب أن تسوى بعد الحرب فى معاهدات الصلح، ولكنهم لم يذهبوا إلى حد الدخول فى صدام فى يوغوسلافيا.

أما تشرشل فقد أدرك تجاوز روسيا لنصيبها فى مناطق تقسيم النفوذ، وعبر عن ذلك بقوله : «لقد اتفقنا مع روسيا على المناصفة فى يوغوسلافيا، والآن ليس لنا إلا ١٠٪!».

ولذلك كانت شبه جزيرة إستريا Istria أولى المشكلات التى ظهرت فى أفق الحرب الباردة. فقد وقف الأمريكيون والبريطانيون إلى جانب إيطاليا، فى حين وقف السوفييت إلى جانب يوغوسلافيا فى النزاع على المنطقة بينها وبين إيطاليا. واستقر الأمر على جعل تريستا Trieste ميناء دوليا حرا.

هذا فيما يختص بيوغوسلافيا. أما ما يختص ببولندا، فلم تدخل فى إطار التقسيم لمناطق النفوذ الذى اقترحه تشرشل فى زيارته لموسكو فى أكتوبر ١٩٤٤م. ولذلك لقيت مساعى الاتحاد السوفييت لإدخالها فى المعسكر الشيوعى مقاومة شديدة من البريطانيين والأمريكيين. وكانت من أهم المشكلات التى أثارت خلافات حادة بين الدول الثلاث.

وكنا قد أشرنا إلى دخول الاتحاد السوفييتى إلى الأراضى البولندية فى أثناء غزو هتلر لها من الغرب، لتدعيم خطوطه الدفاعية استعدادا لجولته مع الألمان، فلما وقع الهجوم على الاتحاد

السوفييتى فى ٢٢ يونيو ١٩٤١م، انفتح مجال التقارب بين الاتحاد السوفيتى وحكومة المنفى التى كان يرأسها «سيكورسكى».

فقد زار الأخير موسكو، وعقد اتفاقية تقضى باشتراك الفرق البولندية فى القتال تحت القيادة السوفيتية، وإسقاط اتفاق التقسيم الذى عقد مع ألمانيا ١٩٣٩م.

على أنه عندما تحول السوفييت من الدفاع إلى الهجوم، وصار متوقعا وصولهم إلى بولندا، ظهرت مشكلة الحدود بين البلدين. ذلك أن حدود بولندا ١٩٣٩م كانت تقتطع أجزاء من أراضى أوكرانيا وروسيا البيضاء كما ذكرنا.

وقد أثير هذا الموضوع فى مؤتمر طهران فى نوفمبر ١٩٤٣م، وكان من رأى ستالين أن تعوض بولندا عما تفقده من أراضٍ فى الشرق عبر حدودها إلى نهر الأودر Oder قرب برلين.

وقد وافق الحلفاء فى مؤتمر «يالتا»، الذى عقد فى فبراير ١٩٤٥م، على أن يكون خط كيرزن Curzon Line هو أساس الحدود بين الاتحاد السوفييتى وبولندا.

وكان هذا الخط قد رسمه كيرزن وزير خارجية بريطانيا، وقدمه لمجلس الحلفاء الأعلى» لحل المشكلة البولندية سنة ١٩١٩م، ولكن بولندا أعادت رسم هذا الخط بقوة النار فى معاهدة «ريجا Riga» فى ١٢ أكتوبر ١٩٢٠م بعد هزيمتها للقوات السوفيتية.

أما بخصوص حدود بولندا الغربية، فقد رأت الولايات المتحدة وبريطانيا أنه ليس من المناسب أن تحتوى بولندا الجديدة على قدر من الأراضى الألمانية لا تستطيع هضمها. وأخيرا اتفق على ترك تخطيط الحدود النهائية لمؤتمر الصلح.

على أن المشكلة الخطيرة التى نشأت، كانت مشكلة السلطة الشرعية التى أراد الاتحاد السوفيتى نقلها ليد الشيوعيين البولنديين.

ذلك أن الاتحاد السوفييتى حين وصلت قواته إلى الحدود البولندية فى يوليو ١٩٤٤م، عمل على تكوين هيئة شيوعية بولندية تنافس حكومة المنفى فى لندن على الزعامة. وقد اتفق الروس مع هذه الهيئة، التى عرفت باسم لجنة «لوبلين» Lublin (نسبة إلى المكان الذى تألفت فيه على الحدود الشرقية) على أن يسلموا لها الإدارة المدنية فى أثناء حرب التحرير.

وما لبثوا أن اعترفوا بهذه اللجنة كحكومة مؤقتة تحت رئاسة «بولسلاف بيروت» Bierut الزعيم الشيوعى البولندى، وضاعفوا من جهودهم لإخراج الألمان من بولندا، فسقطت وارسو فى يناير ١٩٤٥م، وتسلمتها الحكومة المؤقتة.

وبذلك أصبحت هناك حكومتان لبولندا: حكومة المنفى فى لندن، وحكومة لوبلين التى انتقلت إلى وارسو.

وقد نشأ على أثر ذلك خلاف حاد بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، وبين الاتحاد السوفييتى من جهة أخرى، بسبب وقوع بولندا تحت السيطرة الشيوعية.

وكانت وجهة نظر تشرشل - كما عبر عنها فى مؤتمر «يالتا» - أن بريطانيا دخلت الحرب أصلا دفاعا عن استقلال بولندا، وبالتالى فلا تستطيع أن تقبل بحل لا يجعل من بولندا دولة حرة ذات سيادة.

ولكن ستالين أجاب بأن بولندا قد اتخذت مرتين معبرا لغزو الاتحاد السوفيتى، وبالتالى «فيهمنا إقامة حكومة صديقة وقوية فى وارسو، ولسنا مثل القيصر نأخذ بسياسة الإدماج، ولكنا نؤيد استقلال بولندا الوطنى».

وقد اتفق على توسيع حكومة «لوبلين» لتضم عناصر من حكومة النفى، وتم بالفعل ذلك، ولكن العناصر الشيوعية استحوذت على المناصب الرئيسية. وكان نائب الرئيس هو «جومولكا» الشيوعى، الامر الذى أثار نقد الولايات المتحدة.

على أن ستالين كتب إلى واشنطن فى ٤ ابريل ١٩٤٥م بقوله «لقد ألفتم حكومات فى فرنسا وبلجيكا واليونان، وعقدتم معها المعاهدات، فلم نعترض، لأننا نعرف أن تلك الاقطار تهم أمن بريطانيا، فمن باب أولى أن تكون بولندا ضرورية لأمن الاتحاد السوفييتى.

وفى ٢١ أبريل ١٩٤٥م وقعت بولندا مع الاتحاد السوفيتى معاهدة تعاون متبادل، موجهة بصفة أساسية ضد ألمانيا، لمدة عشرين عاما.

وفى ١٩ يناير ١٩٤٧م أجريت الانتخابات فى بولندا، وأسفرت عن فوز ساحق للشيوعيين.

على كل حال فإذا كانت المسألة البولندية قد أثارت هذا الخلاف الحاد بين الحلفاء، فلم يكن الأمر كذلك تماما بالنسبة لرومانيا وبلغاريا والمجر. ذلك أن بريطانيا لم يكن فى وسعها الاعتراض، نظرا لاشتراكها فى تحديد مناطق النفوذ.

وكانت القوات السوفيتية قد بدأت هجومها على الألمان فى البلقان فى أغسطس ١٩٤٤م، واخترقت حدود رومانيا. فأعلنت رومانيا على الفور قبولها عقد هدنة مع روسيا، ثم شهرت الحرب على ألمانيا، وقامت حكومة ائتلافية من الشيوعيين والملكيين. وفى فبراير ١٩٤٥م، وبضغط من الاتحاد السوفيتى، عين زعيم الشيوعيين رئيسا للحكومة.

أما بلغاريا، فعندما اقترب منها السوفييت، سارعت إلى محاولة الاتفاق مع بريطانيا والولايات المتحدة، ولكن الحكومة السوفيتية بادرت باعلان الحرب عليها، واحتلتها فى سبتمبر ١٩٤٤م. وبذلك طلبت بلغاريا توقيع الهدنة مع الاتحاد السوفييتى، ثم أعلنت الحرب على ألمانيا، وتألفت حكومة ائتلافية أيضا، وسيطر عليها الشيوعيون.

بقيت تشيكوسلوفاكيا. وقد اختلفت عن الدول السابقة لأن الدكتور «إدواربنيش» Benes رئيس حكومة المنفى كان يتمتع بثقة السوفييت، وهو اشتراكى معتدل اعتقد بإمكان التعاون مع الاتحاد السوفييتى منذ عهد ميونيخ، وأشرك الشيوعيين من تلقاء نفسه فى الحكم بعد عودته إلى البلاد ١٩٤٥م. ولكن الشيوعيين لم يلبثوا أن استولوا على السلطة عن طريق انقلاب قاموا به فى فبراير ١٩٤٨م بقيادة الزعيم الشيوعى جوتڤالد Gottwald.

وفى ألبانيا كانت حركة شيوعية قد قامت فيها بزعامة أنور خوجا، مستندة إلى حركة تيتو. وهى التى ورثت الألمان بعد انسحابهم من البلاد عام ١٩٤٤م، ودخلت المعسكر الشيوعى.

ولكنها انضمت إلى الصين ضد الاتحاد السوفييتى، عندما انقسم المعسكر الاشتراكى انقسامه الخطير بين الاتحاد السوفييتى والصين.

على كل حال، فمن هذا العرض يتبين أن الأحزاب الشيوعية فى هذه البلاد لم تكن من خلق الاتحاد السوفييتى، وإنما كانت موجودة أصلا، وقد لعبت دورا مهما فى حركة المقاومة ضد الألمان - كما هو الحال بالنسبة ليوغوسلافيا، وألبانيا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا. والبعض الآخر لعب دوره من الخارج، كما هو الحال بالنسبة لرومانيا، والمجر، وبلغاريا، التى أقيمت الأنظمة الشيوعية فيها بزعامة مهاجرين إلى الاتحاد السوفيتى.

وبالنسبة لرومانيا والمجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، فقد تم التحول إلى النظام الشيوعى فيها على ثلاث مراحل:

١ - قيام حكومة ائتلافية لم تدم - فى رومانيا وبلغاريا.- سوى بضعة أشهر، ولكنها امتدت فى المجر حتى ربيع ١٩٤٧م. وفى تشيكوسلوفاكيا حتى فبراير ١٩٤٨م.

٢ - حكومة ائتلاف ظاهرى كانت السلطة الرئيسية الفعلية فيها فى يد الشيوعيين.

٣ - حكومة شيوعية بحتة (منذ صيف ١٩٤٦م فى بولندا، وخريف ١٩٤٧م فى بلغاريا ورومانيا، وفبراير ١٩٤٨م فى تشيكوسلوفاكيا، ومارس ١٩٤٨م فى المجر).

وفى المرحلة الأولى، كانت القيادات الشيوعية تحتل المناصب الرئيسية فى الحكومة، وتجرى فى ظل هذه السيطرة الانتخابات النيابية، فيفوز الشيوعيون بالأغلبية، ويتم الانتقال إلى المرحلة الثانية. وفى هذه المرحلة يطالب الشيوعيون فى المجالس التشريعية بتعديل الدساتير البورجوازية، وتصاغ هذه الدساتير وفق رغبة الشيوعيين مما يمكنهم من إجراء انتخابات جديدة يحصلون فيها على أغلبية ساحقة، ويتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة.

ولم تلبث هذه الدول أن أخذت ترتبط بمحالفات ثنائية. فابتداء من سنة ١٩٤٦م وقعت يوغوسلافيا سلسلة اتفاقات مع بلاد أوروبا الشرقية كلها.

وفى نفس الوقت قامت محالفات ثنائية بين الدول الآتية: بين تشيكوسلوفاكيا وبولندا فى سنة ١٩٤٧م، وبين بلغاريا ورومانيا سنة ١٩٤٨م، وبين رومانيا والمجر سنة ١٩٤٨م، وبين رومانيا والاتحاد السوفييتى فى ١٩٤٨، وبين المجر والاتحاد السوفييتى سنة ١٩٤٨م، وبين بلغاريا والاتحاد السوفييتى سنة ١٩٤٨م، وبين تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا سنة ١٩٤٨م، وبين بلغاريا وبولندا سنة ١٩٤٨م، وبين بولندا والمجر ١٩٤٨م. وبين بلغاريا والمجر ١٩٤٨م. وبين تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ١٩٤٨م. وقد نصت هذه المحالفات على تبادل المعونة.

وقد عززت هذه الأحلاف السياسية المحضة على الصعيد العسكرى بإجراءات مختلفة: ففى بولندا عين الجنرال السوفييتى روكوسوفسكى Rokossovsky قائدا للجيش البولندى ووزيرا للدفاع الوطنى فى ١٩٤٩م.

وفى البلاد التى كانت تابعة للمحور سابقا (رومانيا والمجر وبلغاريا) لم تعد تنفذ البنود الخاصة بتحديد عدد الجيش الواردة فى معاهدات الصلح.

ومن جهة أخرى جرت العادة أن أخذت تعقد اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية فى المناسبات التى تتطلب الاحتجاج على إجراءات الغرب.

فقد اجتمعوا فى يونيو ١٩٤٨م. فى وارسو، للاحتجاج على اتفاقيات لندن التى عقدت بشأن ألمانيا بين الدول الغربية.

كما عقد اجتماع آخر فى سبتمبر ١٩٥٠م فى براغ، وضم، عدا الدول الست السابقة، وزير خارجية ألمانيا الشرقية، واتخذ قرارا بالاحتجاج على إعادة تسليح ألمانيا الغربية من قبل توقيع معاهدة الصلح.

وفى مايو ١٩٥٦م، وردا على سياسة الأحلاف الغربية التى عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية، تألف حلف وارسو من ثمانية دول هى: الاتحاد السوفييتى، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الشرقية، ورومانيا، وبلغاريا، وألبانيا، والمجر.

وقد نصت المادة الخامسة من معاهدة حلف وارسو على إنشاء قيادة عسكرية موحدة يعهد بها إلى المارشال السوفييتى «كونيف» Konev. وبهذا الحلف استكملت الكتلة الشرقية شكلها العسكرى.

الفصل الخامس والعشرون

الإمبريالية فى القرن العشرين

الإمبريالية فى القرن العشرين

الإمبريالية هى مرحلة الاحتكار فى تطور الرأسمالية، وهى أعلى مراحل الاستعمار، ومظهرها قيام الاحتكارات الدولية التى تقتسم العالم ومصادر ثروته وأسواقه بواسطة تصدير رءوس الأموال.

وفى المرحلة الأولى كان التنافس على المستعمرات قد دفع الدول الاستعمارية إلى إنشاء الجيوش الهائلة، والأساطيل الضخمة لفرض السيطرة على العالم الثالث المتخلف اقتصاديا. وبواسطة الجيوش والأساطيل توسعت إنجلترا وفرنسا فى أفريقيا وآسيا، وتوسعت إيطاليا وألمانيا فى أفريقيا، وتوسعت اليابان فى الصين والمحيط الهادى، وتوسعت الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية والمحيط الهادى.

وعند بداية القرن العشرين كان قد تم تقسيم العالم بين الدول الإمبريالية، وأقامت الرأسمالية نظاماً استعمارياً ليس له نظير فى تاريخ البشرية، نظاماً مبنياً على السيطرة التامة على الجزء الأكبر من الكرة الأرضية.

ففى الفترة من عام ١٨٦٠ إلى عام ١٩١٤م اتسعت المستعمرات البريطانية من ٥ر٦ مليون كم مربع إلى ٥ر٣٣ مليون كم، واتسعت ممتلكات فرنسا الاستعمارية من ٥ر٠ مليون كم مربع إلى ١٠ مليون كم مربع، أى إلى عشرين ضعفاً. وبعد أن كان عشر مساحة أفريقيا فى قبضة الاستعمار الأوروبى فى منتصف السبعينيات من القرن ١٩ الميلادى، أصبحت كل أفريقيا بدون استثناء فى قبضة الاستعمار بعد ثلاثين عاماً، أى فى نهاية القرن التاسع عشر الميلادى.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها بعد تصفية السكان الأصليين من الهنود الحمر واحتلال أراضيهم، ونشر سلطتها على المساحة الضخمة لشمال أمريكا، أخذت فى احتلال القسم الأكبر من جارتها المكسيك، وتوسعت فى بلدان أمريكا اللاتينية والمحيط الهادى، مما كوّن لها إمبراطورية ضخمة.

وفى بداية القرن ا لعشرين الميلادى كانت الرأسمالية العالمية قد تحولت من مرحلة «تصدير السلع»، حيث السيادة التامة للمزاحمة الحرة، إلى مرحلة «تصدير رأس المال»، حيث السيادة للاحتكارات، وأخذت تدفع برءوس أموالها، ومن بعدها نفوذها السياسى إلى الدول المتخلفة اقتصاديا. وبذلك تحولت الرأسمالية إلى المرحلة الإمبريالية، أى إلى المرحلة الاحتكارية.

وقد قوى هذا التحول إلى المرحلة الإمبريالية الأسباب الاقتصادية القديمة للدول الاستعمارية، وخلق أسباباً اقتصادية جديدة. فقد فتح شهية الدول الاستعمارية لاحتلال أسواق خارجية جديدة، وأصبح الصراع على المستعمرات أحد الشروط الأساسية لجنى الأرباح الطائلة من الاحتكارات، كما أصبحت المستعمرات ضرورية للبلدان الإمبريالية.

ومع استنزاف الاحتكارات الأرباح الهائلة، تراكمت بسرعة كميات ضخمة من رءوس الأموال، ولم تجد متنفساً لها سوى المستعمرات، التى أصبحت، بفضل رخص الأيدى العاملة فيها، وخصب أراضيها، واحتياطيها الكبير من المواد الخام، هى الميدان الرئيسى لرءوس الأموال الفائضة المتراكمة.

ولما كانت كل المناطق المتخلفة اقتصاديا فى العالم الثالث قد قسمت بين الدول الاستعمارية القديمة عند نهاية القرن التاسع عشر الميلادى، فلم يكن بد أمام الدول الاستعمارية الجديدة، وهى ألمانيا وإيطاليا واليابان، من الالتجاء إلى قوة السلاح لإعادة تقسيمها، ومن أجل ذلك خاضت الدول الإمبريالية الحرب العالمية الأولى.

فلما هزمت ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى، لجأت إلى إشعال نيران القومية المتعصبة فى الشعب الألمانى، حتى يتسنى له النهوض والدخول فى المجال الاستعمارى، فخرجت النازية بنظرية تفوق الجنس الآرى القائمة على تقسيم أجناس البشر إلى طبقات

ومنازل، فوضعت فى الطبقة العليا الجرمان أهل الرايخ الألمانى Reichdentsche ، ويليهم فى نفس الطبقة العليا الجرمان الذين لا يعيشون فى الرايخ، ويعرفون باسم الأقرباء Volks-dentsche، ويأتى بعد ذلك فى نفس الطبقة الشماليون، أو النورديون الخلص، وهم الدنماركيون والنرويجيون والسويديون، ثم فى نفس الطبقة أيضاً الهولنديون والنورمانديون والأنجلوسكسون وغيرهم من الأقرباء التيوتون.

أما الطبقة الثانية فوضعت النازية فيها الطورانيين، ومنهم الأتراك والمجريون. أما الطبقة الثالثة فقد وضعت فيها المغول، ومنهم البلغار. وفى الطبقة الرابعة وضعت الأجناس الخليطة مثل الرومانيين. وفى الطبقة الخامسة السلاف، وفى السادسة اليهود، وفى السابعة شبه الزنوج - ويدخل فيهم العرب - وفى الثامنة وهى الأخيرة، الزنوج.

وتمشيا مع هذه النظرية أنكر النازيون أن آسيا والشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط كانت جميعها مهد الحضارة، وادعوا أن أقدم الثقافات نشأت فى البقاع الشمالية فى طرف بحر البلطيق الغربى، نظراً لأن اعترافهم بأقدمية الحضارة فى البقاع التى يعيش فيها العرب والأجناس شبه الزنجية يهدم نظريتهم العنصرية.

على أن هزيمة ألمانيا النازية فى الحرب العالمية الثانية، أخرجتها من صفوف الدول الاستعمارية بالمعنى القديم القائم على الجيوش،

فلحقت بالمرحلة الإمبريالية القائمة على تصدير رأس المال والاحتكارات.

وقد اختلفت المرحلة الإمبريالية عن المرحلة الاستعمارية القديمة فى أنه فى المرحلة القديمة كان الاستعمار يمارس سيطرته على الشعب المستعمر عن طريق جيوش الاحتلال واستغلاله اقتصادياً بطريق نزع أراضيه وممتلكاته وشغل الوظائف الكبرى والمتوسطة فى جهاز الإدارة واستغلال ثرواته لحساب الدولة المستعمرة، وبالتالى كانت هذه السيطرة الاستعمارية تزول بمجرد حصول الدول الخاضعة للاستعمار على استقلالها وجلاء الجيوش الأجنبية. ولكن فى المرحلة الإمبريالية كان الميراث الثقيل للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية يبقى بعد خروج الاستعماريين.

وعلى سبيل المثال ففى البلدان التى تحررت حديثاً بقيت ملكية الأرض الخاصة التى تم الاستيلاء عليها بمعاونة سلطة الدولة الاستعمارية، كما هى دون تغيير كما ظل الاختصاص فى الاقتصاد كما هو منتجاً للسلع والمواد الخام للدولة الإمبريالية.

وقد اشترك الاستعمار القديم والاستعمار الجديد (الإمبريالية) فى خاصية عرقلة التطور الاقتصادى فى المستعمرات لصالح التطور الاقتصادى فى الدول الاستعمارية.

وعلى سبيل المثال، كان القانون الإنجليزى فى عام ١٧٥٠م يحرم بناء الأفران ومصانع الحديد فى المستعمرات، وبعد حرب

السنوات السبع (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣م) اتخذت إنجلترا مجموعة من الإجراءات لإيقاف التطور الصناعى فى مستعمراتها الأمريكية.

وقد ترتب على ذلك أنه فى الوقت الذى كانت تتقدم فيه البلدان الاستعمارية تقدماً مذهلاً فى مجال الصناعة، كانت المستعمرات تعيش محرومة من التطور التقنى الذى كان الميدان الوحيد لتطوير اقتصادها وتحقيق استقلالها الاقتصادى.

ويمكن فهم تأثير ذلك إذا افترضنا أن العامل الماهر عالى الإنتاجية فى البلد الإمبريالى، الذى يعمل على آلة حديثة، يصنع فى يوم واحد خمسة أمثال ما ينتجه العامل فى البلاد المتخلفة صناعياً من البضائع المخصصة للتصدير، فهذا يعنى أن يوم العمل فى البلد الاستعمارى يعادل خمسة أيام عمل فى البلد الخاضع للسيطرة الإمبريالية، وهو يعنى، بالنسبة للتجارة العالمية، ضآلة حجم البضائع المصدرة من العالم الثالث بالنسبة للبضائع المصدرة من البلاد الإمبريالية، واعتماد بلاد العالم الثالث على الدول الإمبريالية فى الحصول على حاجياتها الضرورية من السلع الأساسية. وبهذا الشكل تتحول التجارة العالمية الرأسمالية إلى أداة لإخضاع البلدان المتخلفة اقتصادياً.

وفى الوقت نفسه، وبهذا الشكل أيضاً، يتحول التبادل التجارى بين الدول الإمبريالية والدول النامية إلى تبادل غير متكافئ عن طريق الاحتكارات، إذ تضع الدول الاحتكارية أثماناً مرتفعة لسلعها، وأثماناً منخفضة لسلع الدول النامية.

وبصفة عامة يعتبر تصدير المال هو أكثر الخصائص المميزة للرأسمالية الاحتكارية، أى للإمبريالية. وتصدير رأس المال لا يقتصر تأثيره على الناحية الاقتصادية فقط، بل يعنى تصدير علاقات اجتماعية جديدة. ففى المصانع والمناجم والمزارع والسكك الحديدية، التى تنشئها الاحتكارات فى البلاد المستعمرة والتابعة، يتحول السكان إلى مأجورين للاستغلاليين ويبيعون قوة عملهم بأبخس الأجور، ويصنعون فائضاً ضخماً للرأسماليين الأجانب.

ولا يعد تصدير رأس المال هو الوسيلة الوحيدة للإمبرالية للسيطرة على الشعوب، فمنذ أوائل القرن العشرين الميلادى استخدمت الإمبريالية وسيلة أخرى للاستغلال الاستعمارى، هى احتكار الأسواق العالمية، وفرض أسعارها بالنسبة لما تنتجه من مصنوعات جاهزة ومواد خام.

وتتميز هاتان الوسيلتان للسيطرة بأنهما يتمان بدون إطلاق رصاص أو سفك دماء وبدون جيوش! ففى هدوء وسلام تكبل الدول الإمبريالية الشعوب بالقيود، وتربطها إليها ربطاً محكماً عن طريق الاحتكارات، ولا تشعر الشعوب بالخطر فى أول الأمر، ولكنها تفيق لتجد اقتصادها الوطنى قد أصبح كله فى يد الماليين الأجانب، وبأن سياستها الخارجية والداخلية أصبحت خاضعة لسيطرة الدولة الإمبريالية.

ومعنى ذلك أنه لأول مرة فى تاريخ المجتمع البشرى تكوَّن نظام استعمارى يقوم على مزج ثلاثة أنواع من الاستغلال: الاستغلال

القائم على الاحتلال، والاستغلال القائم على السيطرة الاقتصادية بواسطة تصدير رأس المال والتبادل التجارى غير المتكافئ، والاستغلال القائم على علاقات الإنتاج الرأسمالية فى الدولة الخاضعة للإمبريالية. وهذه الأشكال الثلاثة من الاستغلال أعطت للإمبريالية صفة أكثر النظم الاستعمارية نهباً بالمقارنة بكل الأنظمة الاستعمارية التى ظهرت على وجه الأرض، ووضعت فى الوقت نفسه أكبر الصعوبات أمام البلدان التى استقلت حديثاً لاستكمال استقلالها السياسى بالاستقلال الاقتصادى. فقد كانت الدولة التى تتحرر قديماً من الاستعمار تتحرر سياسياً واقتصادياً، ولكنها الآن أصبحت تتحرر سياسياً فقط، وتبقى خاضعة اقتصادياً.

ومن هنا إذا كان الشكل القديم من الاستعمار قد أوجد شكلاً واحداً من أشكال السيطرة، وهو المتمثل فى المستعمرة، فقد أوجدت الإمبريالية ثلاثة أشكال هى: المستعمرة، وشبه المستعمرة، والدول التابعة.

أما المستعمرة فهى البلد المحتل الواقع تحت السلطة المباشرة للدولة الإمبريالية.

وأما شبه المستعمرة فهى البلد المستقل سياسياً، ولكنه غير مستقل اقتصادياً، بمعنى أن اقتصاده مفتوح بشكل واسع لنشاط الاحتكارات الأجنبية، وسياسته خاضعة لتوجيه الدول الإمبريالية التى تربطها بها عادة معاهدات دولية مجحفة تعطى السيطرة الإمبريالية صفة قانونية دولية.

أما البلدان التابعة، فهى البلدان الرأسمالية الضعيفة نسبياً، التى تدور فى فلك دولة إمبريالية كبرى، وتضع نفسها تحت حمايتها حتى يتسنى لها المحافظة على ممتلكاتها الاستعمارية من الحركات الوطنية ومن الدول الاشتراكية، وفى مقابل ذلك فهى تمنح الدولة الإمبريالية الكبرى امتيازات عسكرية واقتصادية وغيرها فى المستعمرات التى تملكها، وتتبعها فى المحافل الدولية والعلاقات الدبلوماسية.. إنها تبعية من نوع خاص تنشأ بين استعماريين، وتخرج من إطار التبعية الاستعمارية القديمة. والمثال على ذلك البرتغال.

وقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية هى الحصن الحصين للاستعمار الجديد، أى الإمبريالية، الذى تلتف حوله الدول الإمبريالية الصغرى والتابعة فى معسكر واحد هو المعسكر الإمبريالى، من أجل قمع حركات التحرر الوطنى، والحماية من الدول الاشتراكية، والاستغلال المشترك للثروات الطبيعية، كالبترول وغيره، فى البلدان المتخلفة، والوقوف ضد المطالب الشرعية لشعوبها المناضلة من أجل تحررها فى الأمم المتحدة.

وقد تعرض مفهوم «الإمبراطورية الاستعمارية» للتغيير فى عصر الإمبريالية. لقد كان هذا المفهوم فى القديم يتكون من البلد الاستعمارى وكل المستعمرات المرتبطة به، أما فى عصر الرأسمالية الاحتكارية، أى الإمبريالية، فإن الإمبراطورية الاستعمارية تتكون

من البلدان الواقعة تحت سلطة الدولة الإمبريالية مباشرة (المستعمرات)، ومن البلدان المستقلة الواقعة تحت السيطرة الاقتصادية ـ أى أنصاف المستعمرات ـ ومن الدول الإمبريالية التابعة.

والمثال على ذلك الإمبراطورية الأمريكية. فقد كتب نهرو يقول: «قد يتصور البعض أن الإمبراطورية الأمريكية تنحصر فى جزر الفليبين، ولكنها أبعد من ذلك بكثير! لقد اهتضم الأمريكيون تجارب الدول الإمبريالية الأخرى ومتاعبها، واستطاعوا تحسين الأساليب القديمة، فلم يهتموا بإلحاق أى بلد بهم بالطريقة الإنجليزية التى اتبعت فى الهند، وإنما كل ما يهمهم هو الربح، فهم يطمعون فى وضع ثروة البلد تحت سيطرتهم، وهو ما نسميه بالإمبريالية الاقتصادية، وهى لا تظهر على الخريطة، فإذا نظرنا إلى هذا البلد أو ذاك فى كتاب الجغرافيا أو الأطلس، فسوف نجده مستقلاً ومتحرراً، ولكنا إذا أمعنا النظر سوف نكتشف أنه واقع بين مخالب أصحاب البنوك ورجال الأعمال الكبار! هذه هى الإمبراطورية الخفية التى تملكها الولايات المتحدة الأمريكية».

على كل حال فقد كان الهدف الرئيسى لتصدير رءوس الأموال إلى البلدان النامية من قبل الاحتكارات الأمريكية والإنجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها، هو الاستيلاء على مصادر الخامات وأسواق تصريف المنتجات. وقد دفع هذا الهدف بتلك البلاد الإمبريالية إلى تنافس حاد وصراع بين الاحتكارات.

فحتى بداية الحرب العالمية الثانية، كانت إنجلترا تحتكر المركز الرئيسى فى العالم فى تصدير رءوس الأموال، حيث بلغت حصة الاحتكارات الإنجليزية فى ذلك الحين أكثر من ٤٠ فى المائة من جميع الاستثمارات الخارجية، أى أكثر بمرتين من استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن فى خلال الحرب العالمية الثانية تغيرت الصورة كثيراً، فقد استغلت الولايات المتحدة صعوبات إنجلترا وفرنسا فى أثناء الحرب وفى السنوات التالية لها، فى زحزحتهما فى ميدان الاستثمارات الخارجية، واضطرت إنجلترا إلى بيع جزء من استثماراتها الخارجية إلى الولايات المتحدة كتسديد للديون المتراكمة عليها.

كذلك اضطرت بلجيكا وهولندا وفرنسا إلى تصفية قسم من استثماراتها الخارجية لحساب الولايات المتحدة. وخسرت ألمانيا واليابان وإيطاليا تقريباً جميع رءوس أموالها فى الخارج من جراء هزيمتها فى الحرب، وقد وقع الجانب الأكبر منها فى يد الولايات المتحدة. وفى سنة ١٩٤٥م كانت نسبة استثمارات البلاد الإمبريالية قد أصبحت على الوجه التالى: ٥ر٣٨٪ للولايات المتحدة، و٣٢٪ لبريطانيا، و٧ر٥٪ لهولندا، و٨ر٣٪ لفرنسا.

على هذا النحو فقدت إنجلترا مركزها الأول فى ميدان الاستثمارات. فيكشف تحليل للتوزيع الجغرافى للاستثمارات الإنجليزية أن أكثر من ٧٠٪ منها يقع فى بلدان الكومونولث

والمنطقة الإسترلينية، أى المناطق التى تضمن فيها هذه الاحتكارات لنفسها أرباحاً عالية، وسهلة، وبعيدة عن المخاطر.

ففى الهند بلغت استثمارات الاحتكارات الإنجليزية فى سنة ١٩٥٧م ما يعادل ٨١٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية فى الهند. وفى جنوب أفريقيا احتل رأس المال الإنجليزى مركز الصدارة، حيث بلغ أكثر من ٦٠٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية. أما فى الباكستان فكانت إنجلترا تملك نصف الاستثمارات الأجنبية فى الفترة من ١٩٥٦م إلى ١٩٥٩م. ويحتل رأس المال الإنجليزى مواقع معينة فى عدد من بلدان الشرقين الأوسط والأدنى، بصرف النظر عن الخسائر الهائلة التى تكبدها فى هذه المنطقة نتيجة للمنافسة الحادة مع رأس المال الأمريكى، فقد كانت حصة الاحتكارات الإنجليزية فى العراق فى سنة ١٩٥٨م على سبيل المثال أكثر من ١٢ مليونا من ١٤٫٣ مليون دينار هى مجموع الاستثمارات الأجنبية فى العراق.

وكما ذكرنا، أصبحت الولايات المتحدة هى المزاحم الرئيسى لإنجلترا فى ميدان تصدير رأس المال. فقد زاد حجم هذه الاستثمارات فى عام ١٩٤٥م على ١٦ ملياراً من الدولارات، وفى السنوات التالية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٦م) زاد ١٤٫٩ مليار دولار، وبلغ مقدار الأرباح المحصلة فى نفس الفترة قرابة ٢١ مليار دولار، أى أكثر من مرة ونصف عن الاستثمارات الأمريكية الجديدة. وفى

الفترة من ١٩٥٦م إلى ١٩٥٩م زادت الاستثمارات بمعدل سنوى قدره ٥ر٢ إلى ٣ مليارات من الدولارات، فى حين بلغت الأرباح المحمولة سنوياً إلى الولايات المتحدة ٦ر٢ مليار دولار.

وقد بلغت حصة الاستثمارات الأمريكية فى البلدان النامية ما لا يقل عن ٤٥٪ من مجموع الاستثمارات، وزادت أرباح الاحتكارات الأمريكية السنوية بمرات عديدة على رأس المال المستثمر. والمثال على ذلك بلدان أمريكا اللاتينية، ففى الفترة من ١٩٥١م إلى ١٩٥٤م بلغ تدفق رأس المال الأمريكى عليها ٦٦٢ مليون دولار، وبلغت الأرباح المتدفقة على الولايات المتحدة منها فى الفترة نفسها ٣٢٧٦ مليوناً.

وهذا يوضح أن المساعدات المقدمة للبلدان النامية فى شكل استثمارات ، كانت عبئا فادحا على اقتصادها وتراكم رأس مالها الخاص، وكانت فى الوقت نفسه مصدر ثراء للبلدان المصدرة لرأس المال.

وقد تميز تصدير رأس المال الاحتكارى الأمريكى بالنمو السريع فى بلدان العالم الثالث، أى فى أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا. ففى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦م زاد مرتين تقريبا، وبلغ أكثر من نصف مجموع الاستثمارات الأمريكية فى الخارج التى بلغت ٢٢ مليون دولار فى عام ١٩٥٦م. وقد حدث نمو نسبى متزايد على الأخص فى بلدان أفريقيا وآسيا، التى كانت الاستثمارات الأمريكية فيها قبل الحرب العالمية الثانية قليلة نسبيا، وجرى نهب منظم لهذه

البلدان وحرمانها من أية فرصة لتراكم رأسمالها الخاص اللازم لتطوير اقتصادها.

وقد أعارت الاحتكارات الأمريكية أهمية خاصة لضمان الحصول على الخامات اللازمة للصناعة الأمريكية بأسعار رخيصة. ولهذا الغرض بالذات أنشأت الشركات الأمريكية فروعا لها فى البلدان التى تستخرج هذه الخامات مثل المطاط والنفط، لضمان استخراجها وشحنها. وأصبحت الاستثمارات الأمريكية فى البلاد العربية بعد الحرب العالمية تتجه كلية تقريبا - أى بنسبة تزيد على ٩٠٪ - إلى صناعة البترول فى المملكة العربية السعودية والكويت والعراق والأردن وسوريا ولبنان وعدن والبحرين.

أما بالنسبة لاحتكارات الدول الرأسمالية الإمبريالية الأخرى، فقد ارتفع رأس المال الألمانى المصدر إلى بلدان العالم الثالث فى الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦١م إلى ٤ مليارات من الدولارات تقريبا. وارتفع تصدير رأس المال اليابانى فى نفس الفترة إلى أكثر من ١٣٠٠ مليون دولار، وبلغ رأس المال الفرنسى فى نفس السنوات ٢٠١٠ ملايين دولار.

وقد عملت الاستثمارات الاحتكارية فى بلدان العالم الثالث على إعاقة تطوير الصناعة فى هذه البلدان، حتى لا تصبح أساسا لاستقلالها الاقتصادى، وحتى تُبقى عليها كتوابع منتجة للخامات.

وعندما نزلت الضربات على رأس المال الاحتكارى نتيجة للثورات التحريرية فى المستعمرات والبلاد التابعة سابقا، ولجأت

بعض هذه الثـورات إلى تأمـيم وسـائل الإنتـاج التى كـانت بيـد الاحتكارات الأجنبية - كما حدث فى مصر وفى الجزائر والهند وأندونيسيا وسيلان وغيرها من البلدان - اتجهت الولايات المتحدة والدول الإمبريالية الأخرى تحت ضغط الاحتكارات إلى فرض اتفاقيات خاصة أو مواد خاصة فى المعاهدات التجارية، لتأمين نفسها من التأميم فى هذه البلاد. وقد فرضت الولايات المتحدة مثل هذه المعاهدات والاتفاقات على ١٧ بلدا، وحصلت فرنسا على ضمانات مماثلة من البلاد الأفريقية التى كانت فيما مضى مستعمرات فرنسية. وهكذا .

على أن محاولات الدول الإمبريالية تأمين احتكاراتها كانت تمنى بالفشل مع مرور الوقت، إذ أخذت كثير من دول العالم الثالث تضيق الخناق على رأس المال الأجنبى، أو توقف نشاطه، بعدما ثبت من تخريبه لاقتصادها.

وعلى سبيل المثال قامت حكومة أندونيسيا فى عام ١٩٥٩م بإقصاء رأس المال الأجنبى من الصناعة الحربية ومن السكك الحديدية ووسائل المواصلات وبعض الفروع الاقتصادية الأخرى. وفى فبراير ١٩٦٣م قامت حكومة بورما بتأميم جميع البنوك الخاصة بما فى ذلك ١٤ بنكا أجنبيا، وكانت هذه البنوك تشرف إشرافا مباشرا أو غير مباشر على أكثر من ٣٠٪ من مجموع الدخل الوطنى فى بورما. وفى نهاية فبراير ١٩٦٣م قررت سيلان تأميم محطات البنزين التى كانت غالبيتها فى يد الاحتكارات الأمريكية. كذلك قامت الجزائر باستخلاص ثروتها من يد

الاحتكارات الأجنبية عن طريق تأميم جميع المناجم وشركات التأمين والبنوك وشركات توزيع البترول وشركات التجارة الخارجية، فضلا عن تأميم عدد من الوحدات الإنتاجية الصناعية التى كانت فى يد الاحتكارات الأجنبية.

على أنه إلى جانب الاستثمارات اتخذ تصدير رأس المال شكلا آخر، هو تقديم القروض. وتعتبر القروض الحكومية بالذات أداة مهمة للتوسع الاستعماري، ولذلك قامت الاحتكارات الإمبريالية بتسخير خزائن حكوماتها لهذا الغرض سعيا منها لتأمين الضمانات المكفولة لها، ولتضمن تصريف منتجاتها فى أسواق البلاد المقترضة، وتضمن كذلك تسهيلات أخرى.

ويمكن القول إن الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت هى الدائن الرئيسى العالمي. فقد كانت تقدم قروضا قصيرة الأجل مدتها خمس سنوات بفائدة من ٦ إلى ٧٪، وأحيانا ٤ إلى ٥٪، وتشترط فى ذلك شراء منتجاتها الزراعية، وكان البنك الأمريكى للاستيراد والتصدر يقدم قروضا لمدد أطول، ولكن لغرض معين هو ضمان احتكار الصناعة الأمريكية تصدير بضائعها إلى هذه البلاد المعنية بأسعار أعلى بكثير من متوسط الأسعار العالمية. وكانت مدد هذه القروض تتراوح بين ٥ و ٧ سنوات - أو ١٠ سنوات بصفة نادرة - وبفائدة سنوية تتراوح بين ٢٥ . ٥٪ و ٢٥ . ٦٪.

أما البنوك والحكومة الإنجليزية فكانت تقدم قروضا تتراوح مدتها بين ٥ - ٧ سنوات بفائدة سنوية قدرها ٦,٢٥٪. وكانت ألمانيا الاتحادية تقدم قروضا قصيرة الأجل بفائدة سنوية قدرها ٣ - ٤٪، والطويلة الأجل بفائدتقدرها ٦ - ٧٪. وكانت بعض البلاد الرأسمالية، مثل كندا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا واليابان وهولندا وفرنسا وإنجلترا، تقدم القروض على أساس التسديد بعملاتها الأجنبية لا بالعملة القومية للبلد المدين، ولكن منذ عام ١٩٦٠م أقدمت الولايات المتحدة قروضا قدرها ١٣٠٠ مليون دولار لعدد من البلدان على أساس تسديد جزئى بعملة البلد المدين، ولكن هذه القروض كانت لشراء فائض المنتجات الزراعية من الولايات المتحدة، ونقلها على السفن الأمريكية بأجور نقل تبلغ ١٨ - ٢٠٪ من قيمة البضائع المشحونة!

وكان من الطبيعى أن يُلحق احتكار المؤسسات الأمريكية القروض الضرر بالبلدان المدينة، فقد كانت البنوك وحكومة الولايات المتحدة تحصل على امتيازات اقتصادية لمصلحة احتكاراتها تجعل البلدان المدينة فى حالة تبعية مالية دائمة للولايات المتحدة.

وعلى سبيل المثال، فقد حصلت البرازيل من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى فى الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٨م على قروض بلغت ١٣٣٧ مليون دولار، ولكن هذا المبلغ ارتفع إلى ١٩٠٠ مليون دولار بسبب امتيازات الشحن والمساعدة التقنية وغيرها، وبلغت

فوائد هذه الديون فى عام ١٩٦٠م زهاء ٣٥٠ مليون دولار، حتى اذا ما كان عام ١٩٦١م كان دين البرازيل قد وصل إلى ٣.٨ مليارات من الدولارات! وبذلك زادت تبعيتها للولايات المتحدة.

وإلى جانب البرازيل وقعت بلدان أخرى فى أمريكا اللاتينية فى تبعية أكثر جسامة للولايات المتحدة، فحسب بعض الإحصاءات التى نشرت عام ١٩٦٠م بلغت الديون المطلوبة من كولومبيا للاحتكارات الأمريكية حتى نهاية عام ١٩٥٩م مايعادل ٤٧٧ مليون دولار - أى بما يزيد مرتين على الميزانية السنوية للدولة - وبلغ مجموع الفوائد والأقساط فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩م مبلغ ٢٥٠ مليون دولار. وفى الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة والدول الإمبريالية الأخرى تكبل الكثير من بلدان آسيا وأفريقيا بقيود التبعية المالية، ومنها الهند والباكستان.

ولم تكتف الاحتكارات المالية والدول الإمبريالية الدائنة بوضع الشروط الاقتصادية والمالية المجحفة لتقديم القروض، وإنما استخدمت القروض كوسيلة من وسائل الضغط على حكومات الدول المدينة من أجل اتباع سياسة داخلية وخارجية تتفق مع مصلحة الاحتكارات الأجنبية.

ومثال ذلك أنه عندما قدمت الولايات المتحدة قرضا لاتحاد الملايو فى عام ١٩٥٩م قدره ٣٠ مليونا من الدولارات بعملة الملايو لبناء جسور وتعبيد طرق، طلبت من حكومة الملايو الكف عن الاتجار

مع الدول الاشتراكية. وعندما كانت تجرى المفاوضات بين الهند وألمانيا الغربية لتقديم قرض لبناء مصنع للتعدين، لمح وزير الخارجية الألمانية إلى أن بلاده فى إمكانها تقديم شروط أفضل لو رفضت الهند الاعتراف بألمانيا الديموقراطية. وعندما كانت المفاوضات تجرى بين الولايات المتحدة ولبنان فى سنة ١٩٦١م لتقديم قرض قيمته ٥٠ مليون دولار لشراء فائض الحبوب الأمريكية، اشترطت الولايات المتحدة على لبنان ألا يستخدم جزءا من هذا القرض فى أية مشاريع بدون الحصول على موافقتها مسبقا، وعندما افتضح الأمر اضطرت الحكومة اللبنانية إلى رفض هذا القرض.

على أن ظهور الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية على مسرح السياسة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية لم يلبث أن أحدث تحولا فى سياسة الاحتكارات الإمبريالية. ففى الفترة من ١٩٥٤ – ١٩٦١م قدم الاتحاد السوفيتى للبلاد النامية قروضا بلغت قيمتها ٣ مليارات روبل ذهبى، بدون أية شروط سياسية أو أخرى ، وبفائدة سنوية منخفضة لاتزيد على ٢.٥٪، ولآجال طويلة وصلت إل ١٢ عاما، وبشروط أفضل للتسديد، بما فى ذلك التسديد بالبضائع التقليدية لصادرات الدول المدينة، والتسديد بالعملة المحلية. وقد قدم الاتحاد السوفيتى هذه القروض لتطوير اقتصاد البلاد المدينة، وبخاصة بناء الصناعة الثقيلة التى هى دعامة اقتصاد هذه البلدان.

فقد ترتب على هذه السياسة السوفيتية فى تقديم القروض، أن اضطرت الاحتكارات الإمبريالية إلى تغيير أساليبها وتقديم تنازلات مهمة. فقد اضطرت شيئا فشيئا إلى تقديم قروض طويلة الأجل، وتخفيض قيمة الفائدة السنوية، والموافقة على السداد جزئيا بعملة البلد المدين او حتى بالبضائع، حتى لاتفقد أسواقها وتفقد سيطرتها على بلدان العالم الثالث.

ولكنها، فى الوقت نفسه، عمدت إلى إخضاع التجارة الخارجية لبلدان العالم الثالث لسيطرتها عن طريق التبادل التجارى غير المتكافئ، وسياسة الإغراق، لنهب الثروات الطبيعية للشعوب. فلقد كان بسبب الاحتكارات أن أمكن للدول الإمبريالية التحكم فى الأسعار بما يتفق مع مصلحتها، فتفرض أسعارا منخفضة على المواد الخام المصدرة إليها من الدول النامية، وترفع أسعار السلع التى تصدرها إلى الدول النامية.

ففى سنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨م انخفضت أسعار المواد الخام فى بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية بصورة ملحوظة. فقد انخفضت أسعار الجوت الباكستانى بمقدار ٣٠٪، وأسعار الكاوتشوك السيلانى بمقدار ٢٧٪، واسعار القطن الباكستانى بأكثر من ٤٥٪، وانخفضت أسعار الصوف الأرجنتينى إلى الثلث، وأسعار صوف أوروجواى إلى النصف. واستغلت الاحتكارات الأمريكية تبعية البرازيل المالية وقامت فى سنة ١٩٥٥م بضغط مباشر عليها ترتب عليه خفض أسعار البن البرازيلى بمقدار ٣٠٪!.

وإذا أخذنا فى الحسبان أن صادرات الجوت الباكستانى كانت تمثل ٤٩٪ من مجموع صادرات باكستان، وصادرات الكاوتشوك تشكل ٥٧٪ من مجموع صادرات الملايو، وصادرات الصوف تشكل ٥٠٪ من مجموع صادرات أوروجواى ، وصادرات البن تمثل ٦٥٪ من مجموع صادرات البرازيل.. إلى آخره، يمكننا إدراك حجم خسارة هذه البلاد نتيجة هبوط أسعار خاماتها، وما تلحقه هذه الخسارة من أضرار باقتصادها القومى.

وقد كان بسبب قدرة الاحتكارات الإمبريالية على تخفيض أسعار الخامات ورفع أسعار السلع المصنعة، أن ألحقت الخراب ببلدان العالم الثالث. فطبقا لما أوردته الصحافة المكسيكية فى عام ١٩٦١م، فإن بلاد امريكا اللاتينية خسرت فى عام ١٩٥٩م نحو مليار دولار من جراء هبوط أسعار الخامات فقط فى سوق الولايات المتحدة وحدها، وقد دخل هذا المبلغ فى جيوب الإمبرياليين.

ولا تكتفى الإمبريالية بتخفيض الخامات فى الدول النامية، بل تلجأ أيضا إلى اتخاذ تدابير الحماية الجمركية لإعاقة صادرات بلدان العالم الثالث، والحد من إمكانات وصولها إلى أسواق البلاد المتطورة صناعيا، وإلحاق الخسارة بها.

وعلى سبيل المثال، فقد رفعت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على النحاس المصدر إليها من شيلى، وزادت الرسوم الجمركية على الزنك والرصاص الوارد إليها من بوليفيا، وفرضت

تعريفات جمركية عالية على الصوف الوارد من أوروجواى، فهبطت بصادراته إلى الولايات المتحدة فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٧م بمقدار ٩٠٪. كما فرضت الولايات المتحدة قواعد صحية قاسية على اللحم الأرجنتينى.

وإلى جانب تدابير الحماية الجمركية لإعاقة صادرات الدول النامية، هناك عامل آخر لا يقل أهمية فى النهب الإمبريالى، وهو الشحن. فنظرا لأن معظم البلدان النامية لا تملك أساطيل تجارية خاصة بها، فهى مضطرة إلى خدمات شركات الملاحة الأمريكية والإنجليزية والفرنسية واليابانية والهولندية،، التى تبلغ حصتها حوالى ٨٠٪ من حمولة الأسطول التجارى وأسطول نقل البترول فى العالم الرأسمالى كله. وقد انتهزت شركات الملاحة هذا الوضع الاحتكارى لزيادة أرباحها عن طريق رفع أجور الشحن على السفن التجارية!.

وعلى سبيل المثال فقد ارتفعت أجور الشحن على السفن التجارية الإنجليزية من ١١١ فى عام ١٩٥٤ إلى ١٤٥ فى عام ١٩٥٧م ، وارتفعت أجور الشحن على ناقلات البترول الأمريكية من ٩٤ فى سنة ١٩٥٤م إلى ١٥٥ عام ١٩٥٧م، الأمر الذى شكل صعوبات إضافية وخطيرة للتجارة الخارجية لبلدان العالم الثالث.

وبالإضافة إلى ذلك فقد لجأت السياسة الأمريكية فى كثير من الأحيان إلى بيع فوائض منتجاتها الزراعية بسعر الإغراق

(الأسعار المخفضة) لإلحاق الضرر بالبلدان المصدرة للحبوب والمؤن، مثل بورما وتايلاند والأرجنتين ونيكاراجوا وبيرو وهندوراس.

وعلى سبيل المثال، ففى نهاية عام ١٩٥٦م احتجت الأرجنتين احتجاجا شديدا على الولايات المتحدة لبيعها القمح بسعر الإغراق إلى البرازيل التى كانت هى المستورد الرئيسى منذ القدم للقمح الأرجنتينى. كما نددت المكسيك بالولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٧م لأنها سببت لها بسياسة الإغراق خسارة بلغت ٣٠ مليون دولار بالعملة الأجنبية نتيجة لهبوط الطلب على القطن المكسيكى.

وسياسة الإغراق لا تلحق الضرر فقط بالبلدان المصدرة للحبوب والمؤن، وإنما بالبلدان المستوردة أيضا.

إذ تدفع سياسة الإغراق الإنتاج المحلى إلى الهبوط إذا هبطت أسعار المستورد عن أسعار المنتج المحلى، ولا تملك الدولة فى ظل السيطرة الإمبريالية رفع الرسوم الجمركية على أسعار السلع المستوردة لتشجيع إنتاجها المحلى. ويصعب ذلك فى الحبوب والمؤن، وعلى سبيل المثال فقد انخفض انتاج القمح فى بوليفيا من ٤٢ ألف طن فى عام ١٩٥٠م إلى ٢٠ ألف طن فى عام ١٩٥٩م بسبب استيرادها القمح الأمريكى بسعر الإغراق.

ويتضح من ذلك كله أن الإمبريالية لعبت فى القرن العشرين دور السيطرة الذى كانت تلعبه الدول الاستعمارية فى القرون

السابقة منذ نشأة الدول الرأسمالية، ولكن بطرق ووسائل وأدوات أخرى، فهى سيطرة تتم من بعيد، بدون إطلاق الرصاص وبدون سفك دماء، وبدون جيوش احتلال، فجيوشها هى رءوس الأموال والاحتكارات.

الفصل السادس والعشرون

حركة التحرر الوطنى
بعد الحرب العالمية الثانية

حركة التحرر الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية

تعتبر حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث من أبرز التغيرات التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، بما تميزت به من خصائص لم تشهدها الحركات الوطنية فى البلاد المستعمرة من قبل. وهى التى أعطت لبلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية اسم العالم الثالث الذى لم يكن معروفا من قبل، عندما خرجت بمفهوم التحرر الوطنى من إطاره التقليدى المقصور على الاستقلال الوطنى، إلى مفهوم التضامن مع الشعوب المستعمرة الأخرى، والوقوف معها فى جبهة متحدة ضد الاستعمار، وعدم الانحياز إلى أية كتلة من الكتلتين المتصارعتين - وهما الكتلة الغربية والكتلة الشرقية.

وتعد حركة التحرر الوطنى ظاهرة من ظواهر الأزمة العالمية الرأسمالية التى أنهكت الدول الاستعمارية فى حربين متتاليتين لا تفصل إحداهما عن الأخرى أكثر من عشرين عاما، وما ترتب على ذلك من تصدع النظام الاستعمارى بشكله القديم.

ففى غضون اثنى عشر عاما فقط من انتهاء الحرب العالمية الثانية، تحرر سبعة عشر شعبا آسيويا من الاستعمار، وأخذت الثورات المعادية للإمبريالية تتصاعد شيئا فشيئا فى أفريقيا وآسيا كاسحة فى طريقها دعائم الاستعمار القديم.

وقد بدأت هذه الثورات فى شمال أفريقيا، وانتقلت إلى أفريقيا الاستوائية، وفى خلال عشر سنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٥م كانت ٣٤ دولة أفريقية قد ظفرت بالسيادة الوطنية، فى الوقت الذى كانت الثورات تقوم فى آسيا، حتى بلغ عدد الدول التى استقلت فى آسيا وأفريقيا أكثر من ٧٠ بلدا.

ويمكن إدراك أهمية ذلك إذا عرفنا أنه فى عام ١٩١٩م كانت مساحة البلاد المستعمرة والتابعة تبلغ ٧٢٪، من مساحة الكرة الأرضية، وكان عدد سكانها يزيد على ٦٩٪ من مجموع سكان العالم، فلما كان مطلع السبعينيات كانت البلاد التى ماتزال مستعمرة تشغل أقل من ٤٪ من مساحة العالم، وعدد سكانها يبلغ ١ر١٪ من مجموع سكان العالم - أى أكثر من ٣٧ مليون نسمة بقليل.

على أنه إذا كان نجاح حركة التحرر الوطنى على هذا النحو يرجع إلى تصدع النظام الاستعمارى، فإنه يرجع بدرجة أكبر إلى مساندة القوى الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى، الذى ظهر بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧م كأكبر قوة معادية للرأسمالية الاستعمارية على مدى التاريخ. فقبل ثورة أكتوبر ١٩١٧م فى روسيا كانت الإمبريالية هى القوة العالمية المسيطرة على العالم دون منافس، وتقوم بقوتها الطاغية بسحق نضال شعوب المستعمرات بلا رحمة. ولكن الوضع تغير بعد انتصار الثورة الروسية الذى

سجل بداية الانعطاف فى حركة التحرر الوطنى، خصوصا بعد الانتصار على الفاشية فى إيطاليا والنازية فى ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية.

وقد عبر ماوتسى تونج عن هذا المعنى فى عام ١٩٤٩م، بقوله : «لم يكن من الممكن للثورة الشعبية الحقيقية فى أى بلد فى عصر الإمبريالية أن تحرز النصر بدون أن تلقى مساندة القوى الثورية العالمية، وبدون هذه المساندة لم يكن من الممكن توطيد النصر حتى لو تحقق».

ويقدر ما فاجأت حركة التحرر الوطنى بهذا الحجم الهائل الدول الإمبريالية، فاجأت الدول الاشتراكية، التى كانت تتوقع بدلا من هذه الحركة ثورة بروليتارية فى الدول الإمبريالية. ومن هنا عكف المفكرون الماركسيون على دراسة هذه الظاهرة وموقعها فى عملية التطور التاريخى العالمى وأسبابها ونتائجها، وخرجوا فى ذلك بعدة نظريات.

فقد ذهب «التروتسكيون» فى «الدولية الرابعة» إلى أن مركز الثورة العالمى قد انتقل من يد البروليتاريا العالمية إلى يد حركة التحرر الوطنى، كنتيجة لتطور الاقتصاد الرأسمالى فى البلدان المتطورة صناعيا، بما فيها اليابان، وسياسة الخيانة والانتهازية التى سلكتها قيادات الطبقة البروليتارية فى أوروبا الغربية، والبيروقراطية «التريد يونيه» (نسبة إلى اتحادات العمال) فى

الولايات المتحدة، وعدم وجود قيادة ثورية مناسبة - كل ذلك أدى إلى نقل مركز الثورة العالمى من يد البروليتاريا فى الدول الإمبريالية إلى يد القوى الوطنية فى المستعمرات.

كذلك ذهبت نظريات أخرى ظهرت فى عام ١٩٦٣م فى تفسير ظاهرة حركة التحرر الوطنى، إلى القول بأن بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية، التى تتركز فيها مختلف تناقضات العالم المعاصر، هى أضعف حلقة فى سلسلة السيطرة الإمبريالية، وبالتالى فهى القطاع الرئيسى للثورة العالمية الذى يسدد الضربات المباشرة إلى الإمبريالية. ومن هنا فإن نجاح ثورة البروليتاريا العالمية يتوقف فى آخر المطاف على النضال الثورى الذى تخوضه شعوب العالم الثالث من أجل التحرر الوطنى، باعتبارها تمثل الغالبية الساحقة من سكان الكرة الأرضية.

وقد تفرعت من هذه النظرية نظرية أخرى تقول بأن بلدان العالم الثالث التى تقوم فيها حركة التحرر الوطنى، هى بمثابة «الريف العالمى»، الذى يطوق «المدينة العالمية» - أى العالم الرأسمالى، وهى التى سوف تدمره.

وصاحب هذه النظرية هو «لين بياو»، الذى قال: «إذا أمكن على المستوى العالمى تسمية أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بمدن العالم، فإنه يمكن تسمية آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بـ «ريف العالم». فبعد الحرب العالمية الثانية هبطت مؤقتا ثورة البروليتاريا

فى البلدان الرأسمالية بأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية لمختلف الأسباب، ونمت حركة التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية نموا عاصفا، ومن هنا فإن حركة التحرر الوطنى المعاصرة تبدو - بمعنى معين - فى صورة تطويق للمدن الرأسمالية من قبل «المناطق الريفية»، أو تطويق للمدينة العالمية من قبل «الريف العالمى».

وفى سنة ١٩٦٣م أعلن زعماء الحزب الشيوعى الصينى أن «حركة التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تعتبر الآن أهم قوة عالمية تسدد الضربة المباشرة للإمبريالية».

وهذه النظرية ليست جديدة كما تبدو، ففى فترة مابين الحربين العالميتين، ظهرت نظرية تقول إن السبب فى عدم انهيار الدول الرأسمالية يرجع إلى امتلاكها المستعمرات التى تمثل سوقا واسعة وشاسعة تحصل منها الدول الرأسمالية الاستعمارية على حاجتها من المواد الخام وتصرف فيها منتجاتها الصناعية، ولولا وجود هذه المستعمرات لسقط النظام الرأسمالى منذ زمن تحت ثقله.

وبالتالى - كما تقول النظرية - فإن الإمبريالية لن تهزم فى معاقلها على يد البروليتاريا، وإنما ستهزم فى المستعمرات التى هى أنسب مكان تطعن منه، فهذه المستعمرات - من ثم - هى بمثابة «كعب أخيل».

على أن هذه النظريات عن انتقال مركز الثورة العالمى من البروليتاريا إلى شعوب حركة التحرر الوطنى، لقيت أشد الهجوم من الاتحاد السوفيتى، لأنها تُقيم محل «التناقض الطبقى» بين البروليتاريا والرأسمالية «التناقض الوطنى» بين المستعمرات والإمبريالية.

ولذلك اعتبر الاتحاد السوفيتى هذه النظريات بمثابة «مزاعم قومية متعصبة» تتناقض مع النظرية الماركسية التى تعتبر البروليتاريا هى عماد الثورة العالمية، ورد بأن الثورة العالمية تقوم بها فى هذا العصر ثلاث قوى ثورية أساسية، هى: النظام الاشتراكى العالمى، والحركة العمالية العالمية، وحركة التحرر الوطنى. ومن الضرورى تكاتف هذه الثورات الثلاث لهزيمة الإمبريالية، وتحقيق التحرر الوطنى والتقدم الاقتصادى والاجتماعى.

وقد عزز الاتحاد السوفيتى هذه النظرية بأن فقدان المستعمرات، وإن كان من شأنه أن يضعف من قوة الإمبريالية، فإنه لا يؤدى إلى انهيارها الأوتوماتيكى، بدليل أنه بعد الحرب العالمية الثانية فقدت الدول الإمبريالية جميع مستعمراتها تقريبا، ومع ذلك فهى ماتزال قائمة، ومازالت الشعوب مستعبدة، ومن ثم فلا سبيل للقضاء على النظام الإمبريالى الأمريكى والفرنسى والبريطانى وغيره إلا بثورة البروليتاريا.

على كل حال فهذا الخلاف فى تفسير حركة التحرر الوطنى يدعونا إلى تحديد السمات التى تميزت بها هذه الحركة عن الحركات الوطنية فى القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين الميلادى.

وأول هذه السمات، اتساع نطاق الجماهير التى اشتركت فى هذه الحركة على نحو غير مسبوق.

ثانيا: اكتسابها طابعا عالميا تكاتفيا فى النضال، بعد أن تخطت هذه الحركة حدود البلد الواحد لتشمل ثلث سكان الأرض تقريبا.

ثالثا: تخطيها حدود العداء لدولة استعمارية واحدة، إلى العداء لجميع الدول الإمبريالية بدون استثناء وإلى نظامها الاستعمارى برمته.

رابعاً : اتجاه الغالبية الكبرى من الدول المتحررة إلى التخلص من الاقتصاد الرأسمالى العالمى، والأخذ بنظام اقتصادى معارض لهذا النظام بشكل أو بآخر.

خامساً : اتجاه هذه الدول بعد تحررها إلى التخلص من التبعية السياسية للدول الإمبريالية، وشق طريق مستقل، بعد أن كانت من قبل تحصل على استقلالها لترتبط بنظام الدولة الإمبريالية التى كانت تتبعها. وقد تمثل هذا الاتجاه فى حركة عدم الانحياز.

سادسا: اتجاه دول العالم الثالث إلى تخطى حدود التحرر السياسى إلى التحرر الاجتماعى، ولم تكن حركة التحرر الوطنى قبل الحرب العالمية الثانية تتخطى حدود الثورة الوطنية الديموقراطية التى كانت تتولى قيادتها الطبقة البورجوازية، ولم تكن تفعل غير تمهيد الطريق أمام تطور الرأسمالية، ولكن حركات التحرر الوطنى التى ظهرت بعد الحرب وقفت موقف العداء من الرأسمالية، وتحولت إلى ثورات اشتراكية، وهو أمر جديد.

سابعاً : التحالف بين حركة التحرر الوطنى والحركة الاشتراكية العالمية، بعد أن كانت الحركات الوطنية من قبل تجزع من فكرة الاقتراب من القوى الاشتراكية حتى لا تتعرض لعداء القوى الإمبريالية التى كانت تملك السيطرة المطلقة.

ثامنا: تغير معنى الثورة فى حركات التحرر الوطنى الحديثة، ففى فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية كانت الثورة تعنى استخدام العنف لتحقيق التحرر، ولكن الثورة بعد الحرب أصبحت تعنى ربط النضال بالجماهير الشعبية، بعد أن تبين أن النضال المسلح الذى لا يعتمد على التأييد الشامل من الجماهير لا يمكن أن يؤدى إلى النصر الكامل، بسبب انفصال القيادة الثورية عن القاعدة الجماهيرية.

كذلك تميزت حركات التحرر الوطنى التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية بقيام الكثير منها على يد الجيش الوطنى، بعد أن

كانت الحركات السابقة على الحرب تقوم على أكتاف الجماهير الشعبية وحدها ولا صلة لها بالعسكريين.

وقد ظهرت تفسيرات كثيرة لدور الجيش الوطنى فى حركة التحرر الوطنى، واختلفت فى تقييم دوره.

فقد أنكرت بعض التفسيرات على الجيش أى دور تقدمى لعب به، ولم تر فى السلطة السياسية التى تنشأ نتيجة انقلاب عسكرى إلا سلطة رجعية عسكرية النزعة وفاشية.

فى حين صورت بعض التفسيرات الأخرى الجيش على أنه القوة الوطنية الوحيدة القادرة على تزعم حركة التحرر الوطنى، وأنه القوة الوحيدة القادرة على توجيه التطور الاقتصادى فى البلدان المحررة دون الاعتماد على الجماهير الشعبية.

على أن تقييم دور الجيش فى حركة التحرر الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية يتوقف فى الحقيقة على الأوضاع الاجتماعية للضباط.

ففى البلدان المتحررة تنحدر فئة الضباط على وجه العموم من البورجوازية الصغيرة التى هى أقرب من حيث أوضاعها الاجتماعية إلى الجماهير الشعبية منها إلى البورجوازية الكبيرة. وهو ما يفسر عداء الضباط ذوى الميول الوطنية للاستعمار وللرأسمالية أيضاً.

فضلا عن ذلك فإن ضباط الجيش فى بلدان العالم الثالث هم أكثر القوى الشعبية استنارة واطلاعا وأشدها حركية، بسبب استخدامهم عادة أسلحة حربية متطورة للغاية، وهم فى سبيل التدريب عليها مضطرون غالبا إلى السفر إلى الخارج والاتصال بزملائهم فى المهنة فى البلدان المتقدمة، حيث يدركون قبل غيرهم الجوانب السلبية لتخلف بلادهم الاقتصادى والاجتماعى، وحين يعودون إلى بلادهم يشعرون بضرورة التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويسعون من ثم - كما لاحظ عالم الاجتماع البريطانى هوبكنز Hopkins فى كتابه «العلاقات بين المدنيين والعسكريين فى البلاد النامية» Civil - Military Relations in Developing Countries إلى التحديث Modernization، ويرغبون فى التدخل فى تطور البلد وإقصاء الساسة المدنيين الذين يرونهم عاجزين عن تحقيق التقدم وهم فى الحكم.

يضاف إلى ذلك أن الجيوش فى كثير من بلدان العالم الثالث قد تكونت فى مجرى حركة التحرر الوطنى مباشرة، وكانت فى بعضها الآخر هدفا أساسيا من أهدافها، ولهذا برزت منذ نشأتها كقوة تقدمية مناهضة للإمبريالية. وقد كان هذا هو الحال فى الجزائر، حيث خاض جيش التحرير الوطنى الجزائرى المؤلف من الفلاحين والفقراء والعمال وأبناء البورجوازية الصغيرة، الحرب ضد الاستعمار الاستيطانى الفرنسى تعبيرا ودفاعا عن مصالح وأمانى الشعب الجزائرى.

كذلك الحال فى بورما حيث شكل الفلاحون والعمال العمود الفقرى لجيش الاستقلال، الذى اضطلع بدور كبير فى تحرير البلد من المحتلين اليابانيين والبريطانيين، وكذلك الحال بالنسبة لمصر وسوريا والعراق وغيرها.

وهناك سبب آخر يتصل بالفراغ القيادى فى كثير من دول العالم الثالث، التى كانت أحزابها السياسية عاجزة عن تحقيق الاستقلال بالوسائل الجماهيرية، فى حين كانت الأحزاب الشيوعية غير موجودة، أو موجودة ولكنها تعمل سرا لتعرضها للقمع السياسى من جانب الأحزاب البورجوازية فى الحكم، ومن هنا كان على الجيش أن يسد الفراغ السياسى ويتصدى للنضال بالقوة المسلحة، فيسقط النظام السياسى وينقل إلى يده قيادة النضال الوطنى.

على أن البعض رأى أن الجيش، باعتباره لا يؤلف كلاً متجانسا على الصعيد الاجتماعى والفكرى، لم يكن يستطيع أن يحل محل الأحزاب السياسية الليبرالية فى قيادة العمل الوطنى، ليس فقط لأنه لا يملك الخبرة بتنظيم الجماهير سياسيا، وإنما لأنه لا يمكن بناء الدولة الحديثة والحفاظ على المكاسب الوطنية ضد الإمبريالية دون مشاركة الجماهير الشعبية.

هذا هو السبب فى أنه فى البلاد المتحررة التى عمد فيها الجيش إلى الحكم بنفسه دون حزب جماهيرى، كان الحكم

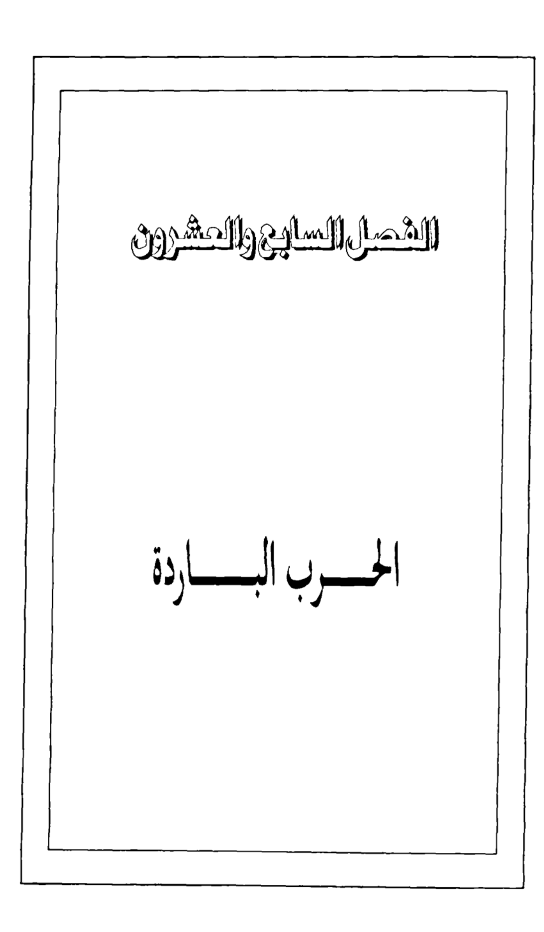
دكتاتوريا دمويا فى الغالب، وأداة لتطبيق سياسة طبقة اجتماعية مستبدة.

ففى أندونيسيا أدت الاتجاهات الرجعية للحكم العسكرى إلى إبادة الخصوم السياسيين بالجملة دون شفقة أو رحمة.

وفى شيلى دفعت هذه الاتجاهات الرجعية الحكم العسكرى إلى القيام بمذابح للجماهير الشعبية فى جميع أنحاء البلاد.

وفى باكستان أدت الاتجاهات الرجعية للحكم العسكرى إلى كارثة وطنية لا مثيل لها، هى انفصال البنغال Bengal واتخاذه شكل دولة مستقلة، هى دولة بنجلاديش، وتقلص مساحة باكستان إلى النصف.

وعلى وجه العموم تحولت الانقلابات العسكرية التى قامت فى بلاد العالم الثالث إلى حركات قمع أقامت حكما استبداديا فاشيا أضاع مزايا التحرر من الاستعمار، واستبدل باستبداد الاستعمارى الأجنبى استبدادا وطنيا لايقل وحشية وإضراراً بمصالح شعوب العالم الثالث، وأخضعها للإمبريالية من الناحية الفعلية على الرغم من استقلالها الظاهرى.


الفصل السابع والعشرون

الحرب الباردة

الحــــرب البـــــاردة

(١) قيام الســتار الحديدى

مراجعة عامة

تمثل الحـروب العـالمية ذروة صـراع المتناقضـات بين الدول الكبرى، الذى يصعب حله بطريق السلم، فيترك للسلاح حسمه بما يراه وما يلعب فيه الحظ دوره. فحين تدور رحى الحرب تخرج مقاليد الأمور من يد السياسيين، وتستقر فى يد العسكريين، ويدور الصراع على مستوى جديد، يخضع لمعايير ومقاييس غير مضمونة وغير محكمة، بعضها مادى وبعضها معنوى، وتنتهى الحرب عادة بنتائج لم تكن تخطر ببال السياسيين الذين قاموا بإشعالها، فقد يكونون على رأس ضحاياها، من حيث أرادوا أن يكونوا على رأس المستفيدين منها! ولذلك جرى القول بأن دخول الحرب سهل ولكن الخروج منها من أصعب الأمور.

وقد جرت العادة أن يقوم الفريق المنتصر بإعادة ترتيب شئون العالم وفقا لمصالحه، لأن التناقضات تكون قد زالت بانتهاء

الصـراع، وبدأت دورة ديالكتـيكيـة جـديدة، يحـتل الوضع الذى أسفرت عنه الحرب فيـها مركز القضيـة الأولى، ثم تبدأ القضيـة الثانية النقيضة، فينشأ صراع جديد بين المتناقضات قد يتيسر حله بالطرق الدبلومـاسـيـة، وقـد يلجـأ الطرفـان النقـيضـان إلى حـمل السلاح، فتقع حرب جديدة، وهكذا.

وهذا مـا حدث فى أعـقـاب الحـروب النابوليونيـة، حين أعـاد مؤتمر فـيـينا عـام ١٨١٥م تشكيل خـريطة العـالـم بما يتناسب مع مصالح دوله التى انتصرت على نابليون، وفقا لمبدأ التسوية، بحيث تكون النتيجة النهائية حصولها على مساحة من الأراضى تساوى ماكان فى حوزتها قبل نابليون.

وقد ترتب على ذلك تجزئة إيطاليا وألمانيا، واختفاء بولندة من خـريطة أوروبا لمدة مـائة عـام، وتراجـع فـرنسـا إلى حـدودها عـام ١٧٩٢م قبل حروبها الأخيرة، وامتداد النمسا إلى البحر المتوسط بعد حصولها على البندقية وشاطىء الأدرياتيك، ونفاذ روسيا إلى وسط أوروبا بعـد حـصـولهـا علـى جـزء كـبـيـر من بولندة وتركـيـا، واسـتـيـلائـهـا على فنلندة من السـويد، وتوسع بروسـيـا علـى الراين على نحـو جـعل منهـا فى النهـاية البطلة القـومـيـة لألمـانيـا، ومكن بسمارك من هزيمة فرنسا وتوحيد ألمانيا، واستيلاء بريطانيا على عـدة جـزر فى البـحـر المتـوسط والمحـيط الأطلنطى والمحـيط الـهندى والمحيط الهـادى. كمـا ترتب على تسـوية فيينا أيضـا إعـادة هولندا إلى الوجود مـرة أخرى، وجـعلها أكـثر قوة عن طريق ضم بلـجيكا

إليها. ثم تدعيم استقلال سويسرة لإحاطة فرنسا بمجموعة من الدول القوية تمنع خطر عدوانها مرة أخرى على جيرانها.

وقد ترتب على هذا التشكيل الجديد لأوروبا - الذى أغفل كل روابط اللغة والجنس والعقيدة والمصلحة المشتركة، قيام الحركات القومية طوال القرن التاسع عشر. ولكن التوازن الدولى الدقيق الذى قامت عليه التسوية أعطى أوروبا عهدا طويلا من السلام لم يعكر صفوه سوى قيام حرب القرم ١٨٥٣ - ١٨٧٦م، وانفصال بلجيكا عن هولندا فى سنة ١٨٣١م، وتمكن إيطاليا من تحقيق وحدتها فى سنتى ١٨٥٩، ١٨٦٠م.

على أن هذا التوازن الدولى الذى أرسته تسوية فيينا فى سنة ١٨١٥م، والذى كان يمثل القضية الأولى فى الدورة الديالكتيكية، لم يلبث أن ظهر نقيضه بعد قيام حرب ١٨٧٠م بين ألمانيا وفرنسا، واستيلاء بسمارك على الألزاس واللورين من فرنسا، وتوحيده ألمانيا، واختلال التوازن الدولى تبعا لذلك.

فقد نشب الصراع الدولى من جديد، فى الوقت الذى كانت تظهر فيه قوى دولية جديدة تتمثل فى الولايات المتحدة واليابان، وتظهر فيه عوامل جديدة تؤجج الصراع، تتمثل فى التسابق الدولى على اقتسام أفريقيا بعد الثورة الصناعية.

ولم يعد مفر من نشوب حرب عالمية جديدة، بعد مائة عام تماما من الحروب النابوليونية وتسوية فيينا. وتلك هى الحرب العالمية الأولى، التى نشبت فى ٤ أغسطس ١٩١٤م، وانتهت فى ١١

نوفمبر ١٩١٨م بهزيمة أربع إمبراطوريات عظمى كانت تملأ القرن التاسع عشر ضجيجا، وهى: الإمبراطورية الألمانية، وإمبراطورية النمسا والمجر، والإمبراطورية الروسية ، والإمبراطورية العثمانية.

وبهذه النتيجة المذهلة والمفاجئة، تهيأت الفرصة لإعادة تشكيل الخريطة الأوروبية من جديد لحساب المنتصرين، وقد رأينا أن هدف تسوية فيينا فى عام ١٨١٥م كان منع خطر عدوان فرنسا من جديد على جيرانها، ولكن هدف مؤتمر الصلح فى باريس فى يناير ١٩١٩م اختلف، فقد كان منع خطر عدوان ألمانيا القيصرية!

ولتحقيق هذا الهدف استردت فرنسا الألزاس واللورين، وتنازلت ألمانيا لبلجيكا عن بعض المناطق، فتم بذلك ترتيب الحدود الغربية. ثم استردت الدنمارك منطقة شلزڤيج، فتم ترتيب الحدود الشمالية. ولأجل ترتيب الحدود الشرقية عادت بولندة إلى الحياة من جديد بعد مائة عام من الفناء التام! كما أنشئت دولة تشيكوسلوفاكيا لأول مرة بطريقة مصطنعة كدولة متعددة القوميات (تشيكيين - سلاف - ألمان - مجريين)! وانفصلت إمبراطورية النمسا والمجر إلى دولتين مستقلتين، بعد أن استقطعت أجزاؤها. وظهرت دولة يوغوسلافيا على أنقاض مملكة الصرب القديمة، بعد أن ضم إليها الجبل الأسود ودلماشيا والبوسنة وسلافونيا وتحررت دولة فنلندا. وصفيت الإمبراطورية العثمانية، وكادت تقوم إمبراطورية يونانية فى الأناضول لولا مصطفى كمال (أتاتورك).

على أن لويد جورج البريطانى وكليمانصو الفرنسى، وهما مهندسا تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولى، لم يكونا فى عبقرية مترنيخ، مهندس تسوية فيينا فى عام ١٨١٥م. فقد دامت تسوية فيينا مدة تزيد على نصف قرن، أما تسوية باريس ١٩١٩م فلم تدم أكثر من عشرين عاماً.

فلم تلبث ألمانيا أن أخذت تغير وضعها السياسى الدولى بقوة الأمر الواقع عن طريق الفكر النازى، فى حين كانت إيطاليا تفعل نفس الشىء عن طريق الفكر الفاشى. ولما كان الفكران ينبعان من أصل واحد، فقد تكون من الدولتين فى سبتمبر عام ١٩٣٧م معسكر عرف باسم معسكر المحور. وفى الوقت نفسه كان الاتحاد السوفيتى يبزغ كأول قوة اشتراكية دولية عرفها التاريخ فى مواجهة الفكر الرأسمالى الغربى المتمركز فى فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة.

وفى العشرين سنة التالية على انتهاء الحرب العالمية الأول، ظل الصراع يدور بين هذه المعسكرات الثلاثة المتناقضة، على نحو لم يعد معه مفر من تحكيم السلاح، فكانت الحرب العالمية الثانية التى قامت فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩م، وانتهت فى ١٤ أغسطس ١٩٤٥م، وفيها تحالف المعسكر الرأسمالى مع المعسكر الاشتراكى ضد المعسكر الفاشى، الذى كان يمثل خطرا مشتركا على المعسكرين. وانتهى الصراع بهزيمة المعسكر الفاشى هزيمة ساحقة، واستسلام ألمانيا فى ٧ مايو ١٩٤٥م، ثم استسلام اليابان فى ١٤ أغسطس ١٩٤٥م.

وهكذا سنحت الفرصة لإعادة تشكيل خريطة العالم من جديد لحساب الدول المنتصرة، وهى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، بما يمنع عودة خطر العدوان الفاشى - النازى من جديد.

على أن الأمر اختلف فى التسوية التى أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية عن كل تسوية من فيينا عام ١٨١٥م وتسوية باريس عام ١٩١٩م. فقد دامت التسوية الأولى - كما ذكرنا - أكثر من نصف قرن، كما دامت التسوية الثانية نحو عشرين عاما، أما التسوية الثالثة فلم تحدث أصلا!

لقد أجهضت قبل ميلادها لسبب بسيط، هو أنه - لأول مرة فى تاريخ الحروب العالمية، ينشب الصراع بين القوى المنتصرة فور انتهاء صراعها مع القوى المنهزمة، فيغير هذا الصراع، بقوة الأمر الواقع، ما أعد من تسوية، ويعيد خلط الأوراق بطريقة لم تكن تخطر ببال فرد، فينقلب أعداء الأمس إلى حلفاء اليوم، وينقلب حلفاء الأمس إلى أعداء اليوم!

وهذا هو الذى حدث بانقسام القوى المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية إلى معسكر رأسمالى تتزعمه الولايات المتحدة، ومعسكر اشتراكى يتزعمه الاتحاد السوفيتى، وقيام الصراع بين المعسكرين فيما عرف باسم الحرب الباردة.

ومع أن الصراع قد يبدو مفاجئا ومخالفا للسوابق التاريخية الماضية - إلا أنه كان بالنسبة لمن يؤمن بحتمية التاريخ وقوانينه، هو النتيجة الطبيعية لقيام الاشتراكية فى وجه الرأسمالية فى نصف العالم، أى فى الاتحاد السوفيتى أولا، ثم فى شرق أوروبا والصين، وفى عدد من بلاد جنوب شرقى آسيا فيما بعد، ثم اتساع رقعة هذا الصراع ضد العالم الرأسمالى - تبعا لذلك - بنشأة حركة التحرر الوطنى من الاستعمار الغربى فى العالم الثالث، التى وجدت حليفا طبيعيا لها فى المعسكر الاشتراكى.

وبذلك، بعد أن كان الصراع فى القرون السابقة يكاد يقتصر على أوروبا، اتسعت مساحته وأصبح يمتد على مساحة العالم أجمع!

وإزاء هذا المتغير الجديد الذى لم يسبق له مثيل فى الحربين العالميتين السابقتين، تكون فى مواجهة المعسكر الاشتراكى، والمعسكر الرأسمالى من نفس الدول التى خاضت الحرب ضدها كل من الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا، وهى ألمانيا وإيطاليا واليابان!

وبالنسبة لألمانيا، فنظرا لأنها تسببت فى نشوب حربين عالميتين فى مدة لاتزيد على ربع قرن، فقد كان من الطبيعى أن تطرأ فكرة تقسيمها فى أذهان قادة بريطانيا والولايات المتحدة عندما أخذت تلوح لهما بشائر النصر. وهذا ماتم الاتفاق عليه فى لقاء

أنتوني إيدن، وزير خارجية بريطانيا، والمستر روزفلت، رئيس الولايات المتحدة، في واشنطن في مارس ١٩٤٣م. كما اتفق الاثنان على أن تعود النمسا (التي كان هتلر قد ضمها إلى ألمانيا في مارس ١٩٣٨م لتحقيق «الأنشلوس» - أي وحدة ألمانيا والنمسا) دولة مستقلة.

على أن الخلاف ثار حول عدد الدويلات التي تقسم إليها ألمانيا، ففي مؤتمر طهران في نوفمبر ١٩٤٣م كان من رأي روزفلت تقسيم ألمانيا إلى خمس دول مستقلة، أما تشرشل فكان يتصور تقسيمها إلى ثلاث دول هي بروسيا وألمانيا الوسطى وألمانيا الجنوبية، وفي مؤتمر يالتا في فبراير ١٩٤٥م تم الاتفاق على تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال لكل من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا، وتقسيم برلين إلى أربع مناطق احتلال. وهو ما حدث بالفعل بعد استسلام ألمانيا في ٧ مايو ١٩٤٥م.

وقد كان هذا التقسيم لمناطق الاحتلال هو الذي أصبح أساسا لتقسيم ألمانيا إلى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، لأن الحرب الباردة نشبت في ذلك الحين بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، فقررت الدول الرأسمالية الثلاث: إنجلترا وأمريكا وفرنسا، صرف النظر عن المشروعات السابقة، وتوحيد مناطق الاحتلال الثلاث في «جمهورية اتحادية المانية» تضم أحد عشر

إقليما. وفى آخر سبتمبر ١٩٤٩م أصبحت ألمانيا الغربية دولة مستقلة واتخذت «بون» عاصمة لها.

وقد رد الاتحاد السوفيتى على ذلك فى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٩م بإعلان إنشاء «جمهورية ألمانيا الديمقراطية» فى منطقة احتلاله، واتخذ من القطاع الروسى ببرلين عاصمة لها.

وبذلك أصبحت ألمانيا مقسمة إلى دولتين، لا بسبب اتفاق المنتصرين على ذلك - كما كان الحال فى تسوية فينا أو تسوية مؤتمر باريس - وإنما بسبب اختلافهم وتصارعهم فيما عرف باسم الحرب الباردة!

على أن هذا الانقسام - على النحو الذى تم به - كان لصالح الشعب الألمانى من ناحية أنه استأصل شأفة النازية فى كل من القسمين اللذين انقسمت إليهما ألمانيا، بفضل النظام الديموقراطى الليبرالى الذى أقيم فى ألمانيا الغربية من جهة، وبفضل النظام الاشتراكى الذى أرسى فى ألمانيا الشرقية. وبالتالى فإن انقسام ألمانيا يعد نتيجة طبيعية أملاها الأمر الواقع الذى فرضته كل قوة من القوتين المتصارعتين: قوة المعسكر الرأسمالى، وقوة المعسكر الاشتراكى.

وقد أفلتت كل من إيطاليا واليابان من الانقسام لسبب بسيط، هو أنهما أفلتتا من الاحتلال المشترك من جانب كل من المعسكرين. فقد أسقطت إيطاليا موسولينى فى يوليو ١٩٤٣م، ووقعت الهدنة مع

الحلفاء فى ٣ أغسطس ١٩٤٣م على أساس الاستسلام بدون قيد أو شرط. وعندما احتل الألمان روما فى العاشر من سبتمبر ١٩٤٣م، هربت الحكومة الإيطالية الجديدة إلى مراكز الحلفاء، وأعلنت الحرب على ألمانيا، وبذلك أصبحت شريكة حرب إلى جانب الحلفاء. وقد تم توقيع الصلح مع إيطاليا فى ١٠ فبرّاير ١٩٤٧م، وفقدت به إمبراطوريتها، وألزمت بدفع تعويضات باهظة.

ولكن تطور الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى، دفع الولايات المتحدة إلى تخفيف قيود المعاهدة مع إيطاليا، وتلتها بريطانيا. فتحولت إيطاليا - التى كانت عدوة فى أثناء الحرب - إلى صديقة وعضو مهم من أعضاء المعسكر الرأسمالى!

أما اليابان، فقد خضعت لسلطة احتلال واحدة هى سلطة الولايات المتحدة، بعد إسقاط الأخيرة القنبلة الذرية على هيروشيما فى يوم ٦ أغسطس ١٩٤٥م، وفى ناجازاكى يوم ٩ منه، وقد أبقت الولايات المتحدة على حكومة «الميكادو» القديمة، ولم تقسم البلاد إلى مناطق احتلال.

ولم يكن الاتحاد السوفيتى فى حالة حرب مع اليابان طوال مدة الحرب العالمية الثانية، ولكنه دخل الحرب ضد اليابان تحت إلحاح روزفلت فى مؤتمر يالتا، وذلك بعد ثلاثة أشهر من استسلام ألمانيا، أى فى ٨ أغسطس ١٩٤٥م، ولكنه لم يرسل قوات إلى اليابان بعد استسلامها.

وقد أخذت الولايات المتحدة فى الاستئثار بالأمر فى اليابان. ومع نشوب الحرب الباردة تكرر فى اليابان ما حدث فى ألمانيا الغربية من احتضان الرأسمالية الألمانية. فقد شجعت الولايات المتحدة اليابانيين على النهوض بسرعة لمواجهة الخطر الشيوعى المشترك.

وفى أول يونيو ١٩٥٠م صرحت الحكومة اليابانية برغبتها فى توقيع معاهدة صلح منفرد مع الولايات المتحدة، يحميها من هجوم سوفيتى محتمل أو قيام ثورة شيوعية فى الداخل. وقد عقد هذا الصلح فى سبتمبر ١٩٥٢م بدون موافقة الاتحاد السوفيتى.

وبذلك تحولت الدول الكبرى الثلاث، التى خاضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ضدها الحرب العالمية الثانية، إلى دول حليفة بعد أقل من خمسة أعوام على انتهاء الحرب!

لا بفعل مؤتمر دولى للسلام، كما حدث بعد الحروب النابوليونية وبعد الحرب العالمية الأولى - وإنما بفعل الأمر الواقع الذى فرضته ظروف الحرب الباردة التى نشبت بين المنتصرين.

وفى الوقت نفسه تحول حلفاء الأمس إلى أعداء اليوم بقيام الكتلة الشرقية تحت زعامة الاتحاد السوفيتى من نفس الدول التى حاربت من أجلها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا!

وكان من الطبيعى أن تصدم هذه النتيجة القوى الدولية الرأسمالية التى خاضت غمار الحرب العالمية الثانية للقضاء على

الخطر النازى، فكتب تشرشل Winston Churchill يقول: «لقد زال الخطر النازى وحل محله الخطر الشيوعى»!

وفى خطابه الذى ألقاه فى الولايات المتحدة فى كلية وستمينستر فى فولتون Fulton فى مارس ١٩٤٦م وقف يقول:

«لقد خيم ظل ثقيل على المناطق التى أضاءتها انتصارات الحلفاء، وهبط «ستار حديدى Iron Curtain» على القارة الأوروبية يمتد من بحر البلطيق إلى تريستا على بحر الأدرياتيك. ووراء الستار تقوم عواصم جميع الدول العريقة فى أواسط أوروبا وشرقيها: وارسو، وبرلين، وبراغ، وبودابست، وبلغراد، وبوخارست، وصوفيا.. نعم، كل هذه العواصم أصبحت تخضع للنفوذ السوفيتى ولإشراف موسكو وسيطرتها.

«ومهما كانت النتائج التى يمكن أن نصل إليها من هذه الحقائق، فإن هذه الصورة ليست هى التى حاربنا من أجلها، والتى أردناها لأوروبا المحررة، كما أنها ليست الصورة التى تشتمل على أسس السلام الدائم».

(٢) ظهور العملاق الصينى

تتبعنا فيما مضى حدثين خطيرين أسفرت عنهما الحرب العالمية الثانية، وهما : أولا، تحول أعداء الأمس إلى أصدقاء اليوم، والثانى، تحول أصدقاء الأمس إلى أعداء اليوم. فقد قامت الحرب ضد كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان، ولكن هذه الدول تحولت إلى دول صديقة بعد أن نزع عنها الحلفاء الصبغة الفاشية والنازية، وتأسس فى كل منها النظام الديمقراطى الليبرالى. وأما الاتحاد السوفييتى، الذى شارك الدول الرأسمالية الغربية فى القضاء على الخطر الفاشى والنازى، فقد تحول إلى دولة معادية بعد أن نجح فى تحويل دول شرق أوربا - من بحر البلطيق إلى البحر الأدرياتيكى - إلى دول شيوعية، وصبغ بالصبغة الحمراء كل عواصم الدول الأوروبية العريقة : وارسو، وبرلين، وبراغ، وبودابست، وبلغراد، وبوخارست، وصوفيا - وكون منها جميعا ما عرف باسم «الكتلة الشرقية».

فى ذلك الحين كان الاتحاد السوفيتى يرى أن سيطرته على شرق أوروبا هو أمر حيوى له، لمنع أى عدوان ألمانى جديد. وقد

اشتدت حاجته إلى هذه السيطرة بعد إلقاء القنبلة الذرية الأمريكية على هيروشيما، إذ أصبحت أوروبا الشرقية أكثر حيوية له كحاجز ضد أسلحة الغرب الذرية.

لهذا السبب أخذ يحاول مد نفوذه جنوبًا إلى تركيا واليونان، وهما الدولتان الباقيتان فى شرق أوروبا، استكمالاً لسعيه التاريخى التقليدى للحصول على موانئ فى المياه الدافئة، وخاصة مضيق الدردنيل، الذى كان سبب النزاع الرئيسى بينه وبين بريطانيا على مدى قرون.

ففى مارس ١٩٤٥م طالب الحكومة التركية بإعادة النظر فى اتفاقية مونترو Montreux المبرمة فى عام ١٩٣٦م بشأن المضايق التركية، التى تعطى تركيا الحق فى تحصين وتسليح المضايق، وتضع فى يدها حق التصريح والمنع بالنسبة لمرور سفن دول البحر الأسود فى السلم أو فى الحرب.

وكانت فكرة الاتحاد السوفيتى جعل مهمة الدفاع عن المضايق فى يد دول البحر الأسود فحسب، وفى مقدمتها روسيا وتركيا، وتظل المضايق مفتوحة دائما لمرور السفن الحربية لدول البحر الأسود.

على أن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة هبتا لدعم حق تركيا فى الانفراد بالدفاع عن المضايق.

أما بالنسبة لليونان، فإن القوات الشيوعية اليونانية التى ظهرت فى فترة المقاومة فى أثناء الحرب، كانت قد استمرت فى البقاء،

وكان من الطبيعي أن تلقى التأييد والدعم من الاتحاد السوفيتي، وبذلك أتيحت لها الفرصة لتحويل اليونان إلى دولة شيوعية كما حدث بالنسبة لدول شرق أوروبا الأخرى.

على أن بريطانيا، التي لاحظت تفوق الشيوعيين، لم تتردد في التدخل إلى جانب القوات الملكية عندما اندلعت الحرب الأهلية في اليونان وكاد الشيوعيون أن يستولوا على أثينا في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٤٤م، وقد برر تشرشل هذا التدخل بقوله: «لقد دفعنا ثمناً باهظاً لنحصل من روسيا على حرية العمل في اليونان» - مشيراً إلى الاتفاق الذي تم بخصوص تقسيم مناطق النفوذ في مايو ١٩٤٤م.

على هذا النحو خرجت كل من تركيا واليونان، من بين دول شرقي أوروبا من النفوذ السوفيتي، وأصبحتا - على الرغم من وقوعهما جغرافياً في شرقي أوروبا - تنتميان إلى المعسكر الغربي. وبقي البحر المتوسط بأكمله بحيرة رأسمالية. وكان ذلك هو صورة التغيير الذي حدث في أوروبا وأسفرت عنه الحرب العالمية الثانية.

في ذلك الحين كان شرقي وجنوبي آسيا يتعرضان لتغيير لا يقل خطورة. فقد رأينا كيف تحولت اليابان إلى دولة يسود فيها النظام الديمقراطي الليبرالي، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من المعسكر الغربي. على أنه في المقابل كانت الصين تتحول إلى دولة شيوعية، لتحدث التعادل في شرقي آسيا.

وكانت الصين قد تعرضت لغزو يابانى فى سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢م، ترتب عليه احتلال منشوريا. وفى ١٩٣٣م احتلت اليابان جيهول، وفى سنة ١٩٣٧م بدأت المرحلة الثالثة من الهجوم اليابانى (الذى استمر حتى هزيمة اليابان فى أغسطس سنة ١٩٤٥م) وقد امتد هذا الهجوم على جميع سواحل الصين، وتمكنت فيه اليابان من احتلال بكين ونانكين ومعظم الموانى المهمة مثل كانتون وشنغهاى، وانسحبت حكومة تشيانج كاى شيك، رئيس جمهورية الصين - إلى شان تونج Shantung.

وعندما اشتركت الولايات المتحدة فى الحرب العالمية ضد اليابان بعد هجوم بيرل هاربور المشهور، قامت بدعم الصين فى وجه اليابان، نظرا لاحتجازها لنحو مليون جندى يابانى، وكان الاعتقاد أن تشيانج كاى شيك هو الزعيم الصينى القادر على تحقيق الوحدة الوطنية فى الصين فى وجه الاتحاد السوفيتى الذى كان فى ذلك الحين يدعم قوات ماوتسى تونج Mao Tse-tung الشيوعية.

وفى يوم ٨ أغسطس ١٩٤٥م أعلن الاتحاد السوفيتى الحرب على اليابان - أى بعد ثلاثة أيام من إلقاء القنبلة الذرية الأمريكية على هيروشيما - واستسلمت اليابان فى حين كانت تحتفظ بقوات هائلة فى الصين، فقضت الأوامر بأن تسلم القوات اليابانية، المرابطة فى منشوريا، نفسها إلى السوفيت أو الصين، أما فى بقية الصين فإلى ممثلى حكومة تشيانج كاى شيك. وطلبت الولايات المتحدة تسليم الأراضى التى تحتلها إلى الكومنتانج، وهو الحزب

الحاكم الذى يرأسه تشيانج كاى شيك، فتسلمت قوات الكومنتانج Kuomintang عواصم تلك الأقاليم، علي حين كانت المناطق الريفية خارج هذه العواصم فى أيدى قوات ماوتسى تونج.

ولم تلبث أن نشبت الحرب الأهلية بين قوات الكومنتانج بقيادة تشيانج كاى شيك وقوات ماوتسى تونج الشيوعية، بتحريض من الولايات المتحدة، التى خشيت أن يؤدى الاتفاق، الذى تم بين القوتين الوطنيتين فى ١٠ اكتوبر ١٩٤٥م على تأليف حكومة ائتلافية - إلى سقوط السلطة فى يد الشيوعيين، كما حدث فى أوروبا الشرقية!.

فقام تشيانج كاى شيك بشن هجوم شامل على قوات ماوتسى تونج فى يوم ١٠ يوليو ١٩٤٦م، اشترك فيه نحو مليونا جندى من الكومنتانج، واستطاعت فى العام الأول طرد الشيوعيين من ١٠٥ مدينة، والاستيلاء على «يينان Yenan» عاصمة الحكومة الشيوعية.

ولكن حين أراد تشيانج كاى شيك الاستيلاء على شانتونج، لقى هزيمة منكرة، وأخذ جيش ماوتسى تونج يعزز مواقعه، واستعاد عاصمته «يينان»، كما استعاد الجانب الأكبر من الصين شمال نهر اليانجتسى. وفى ديسمبر ١٩٤٨م زحف نحو بيكين وتيانتسن، واستولى على عاصمة الإمبراطورية فى ٣١ يناير ١٩٤٩م، ثم شرع فى شن هجوم عام منذ يوم ٢١ أبريل ١٩٤٩م.

وقد حاول تشيانج كاى شيك أن ينتحر، ولكن أسرته منعته، وأخيراً فر إلى جزيرة فرموزا، الجزيرة الصغيرة التى يحرسها الأمريكيون.

وفى يوم ٣١ اكتوبر ١٩٤٩م ألقى ماوتسى تونج خطابه التاريخى الذى أعلن فيه مولد جمهورية الصين الشعبية.

على هذا النحو اصطبغ نصف القارة الأوروبية ومعظم القارة الآسيوية - وهى أكبر قارات الدنيا - بالصبغة الشيوعية، ولم يبق منها سوى أطرافها الجنوبية.

وسرعان ما تهيأت الظروف لصبغ جزء آخر منه باللون الأحمر، وهو المتمثل فى الهند الصينية وكوريا.

وبالنسبة لكوريا، فقد كانت قبل الحرب العالمية الثانية فى قبضة اليابان، التى ضمتها إليها فى عام ١٩١٠م وأصبحت جزءا من الإمبراطورية اليابانية. فلما قامت الحرب العالمية الثانية، وأخذت تلوح بشائر النصر، تم الاتفاق بين الحلفاء، فى مؤتمر القاهرة المنعقد فى نوفمبر ١٩٤٣م، على تحرير كوريا واستقلالها، عن طريق وضعها تحت وصاية دولية إلى أن يقرر مصيرها فى استفتاء حر.

على أن الظروف تعقدت حين أعلنت روسيا الحرب على اليابان يوم ٨ أغسطس، ودخلت قواتها كوريا فى ١٠ أغسطس ١٩٤٥م،

فى حين لم تطأ القوات الأمريكية أراضى كوريا الجنوبية إلا فى ٨ سبتمبر١٩٤٥م، أى بعد أن استولت القوات السوفيتية على معظم مناطق كوريا الشمالية.

ولما كان الأمريكيون يتوقعون أن يستمر زحف السوفييت، فقد اقترحوا خط العرض رقم ٣٨ حداً فاصلاً بين الطرفين، لكى يمنعوا السوفييت من النزول إلى الطرف الجنوبى لكوريا. وقد وافق الاتحاد السوفيتى على ذلك.

وكما حدث فى ألمانيا، فإن خط الحدود المؤقت لم يلبث أن صار خطا دائماً. ولم تلبث كوريا أن أصبحت منطقة تنازع بين المعسكرين فى الحرب الباردة، حتى تحولت إلى ساحة حرب حقيقية بعد أن انقسم الشعب الكورى بين نظامين اجتماعين متناقضين، كل منهما يحاول السيطرة على الآخر وإزاحته.

أما بالنسبة للهند الصينية، فقد كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى قبل الحرب العالمية الثانية. وهى تنقسم من الناحية الجغرافية إلى شرق وغرب بواسطة سلسلة من الجبال الضخمة. وفى الشرق، على طول بحر الصين، يعيش الفيتناميون، الذين ينتمون حضاريا إلى الصين، أما فى الغرب فيعيش شعبا لاوس وكمبوديا اللذان ينتميان من ناحية الجنس والثقافة إلى الهند وبورما.

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية، سمح الفرنسيون لليابانيين بدخول المستعمرة واستلام السلطة الفعلية، وذلك فى مقابل الإبقاء على السيادة الفرنسية من الناحية الشكلية، وهو ما تم بالفعل. ولكن حين اقترب احتمال غزو الحلفاء للبلاد فى أوائل سنة ١٩٤٥م أعلنت اليابان فى ١٠ مارس ١٩٤٥م انتهاء الاستعمار الفرنسى من الهند الصينية، وأعلن امبراطور «أنام» استقلال بلاده، بعد أن أحيا اسم «فيتنام»، واستطاع بمساعدة اليابانيين ضم كوتشين تشاينا Cochin China وتونكين، فأحيى الوحدة القديمة للشعب الفيتنامى. وتبعه فى ذلك كل من ملك كمبوديا ولاوس، فأعلنا استقلال بلديهما فى ١٨ مارس و ٨ أبريل ١٩٤٥م على الترتيب.

على أنه لم تلبث أن ظهرت حركة مناوئة للحكم الملكى فى فيتنام، الضالع مع اليابان، وكان رئيس هذه الحركة «هوشى منه Ho Chi Minh»، المتصل بالشيوعيين منذ زمن بعيد. وحتى مايو ١٩٤٥م استطاعت هذه الحركة تحرير ست ولايات، حتى استسلمت اليابان فى ١٤ أغسطس ١٩٤٥م، فشكل «هوشى منه» مجلساً وطنياً، وأصبح المستشار الأعلى للجمهورية. وفى ٢ سبتمبر ١٩٤٥م صدر إعلان الاستقلال.

على أن الظروف أخذت تعمل على انقسام فيتنام إلى شمال شيوعى وجنوب رأسمالى، كما فعلت فى كوريا. ذلك أن مؤتمر بوتسدام للحلفاء فى يولية ١٩٤٥م، كان قد قرر أن يكون تسليم اليابانيين للصينيين ـ

وليس للفيتناميين ـ فى شمال خط العرض ١٦، وأما جنوب هذا الخط فيكون استسلام اليابانيين للبريطانيين.

وبناء على ذلك احتل الصينيون، بموافقة حكومة «هوشى منه»، هانوى فى ١١ سبتمبر ١٩٤٥م وأراضى فيتنام الشمالية، وظلوا يمارسون الاحتلال بروح ودية مع «هوشى منه» حتى فبراير ١٩٤٦م.

أما جنوب فيتنام، فقد تسلمه البريطانيون ليسلموه بدورهم إلى الفرنسيين، الذين أخذوا فى غزو الهند الصينية فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٥م، واستطاعوا فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٦م الاستيلاء على هانوى.

ولكن «هوشى منه» تزعم حركة مقاومة ضد الاحتلال الفرنسى شملت البلاد من أقصاها إلى أقصاها، استمرت ثمانية أعوام كاملة، وتكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر فادحة.

ولم تلبث هذه الحرب أن خضعت لقوانين الحرب الباردة. فلم تكد تتحول الصين إلى دولة شيوعية، حتى أخذت فى تدعيم حركة «هوشى منه»، التى تحولت من حركة حرب عصابات إلى حركة جيش قتال، يتكون من لواءات، قوة كل لواء ١٤ ألف رجل. فى الوقت الذى أخذت الولايات المتحدة تمد القوات الفرنسية بمعونات ضخمة من أواخر عام ١٩٥٠م. حتى إذا كان يناير ١٩٥٢م وصلت حمولة هذه الإمدادات إلى مائة ألف طن تحمله مائة سفينة إلى سايجون!

وهنا عادت حركة هوشى منه إلى حرب العصابات مرة أخرى، وتكبدت فرنسا حتى أكتوبر ١٩٥٢م ما يقرب من خمسة مليارات من الدولارات!

وجاءت الكارثة فى ٧ مايو ١٩٥٤م حين سقطت قلعة «ديان بيان فو Dien Bien Phu». وسقطت معها هيبة فرنسا فى شمال الهند الصينية.

وقد تمهد السبيل بذلك للتدخل الأمريكى. ففى ٤ يونيو ١٩٥٤م وقعت فرنسا معاهدات بالحروف الأولى تمنح الحكومة الفيتنامية، التى تعترف بها فرنسا، «استقلالاً تاماً». ووافقت فيتنام على الاتحاد الحر مع فرنسا ضمن نطاق الاتحاد الفرنسى. وبناء على الهدنة التى اتفق عليها فى مؤتمر جنيف فى ٢١ يوليو ١٩٥٤م، تم تقسيم فيتنام عند خط العرض ١٧، على أن تجرى انتخابات بعد عامين لتوحيد البلاد.

على أن مؤتمر جنيف كان كارثة من وجهة نظر الولايات المتحدة، التى كانت فى ذلك الحين تعمل ـ تحت سياسة وزير خارجيتها جون فوستر دالاس John Foster Dulles ـ على إنشاء منظمة حلف جنوب شرقى آسيا Southeast Asia Treay Organiza-tion (SEATO)، ولم تكن اتفاقيات جنيف تسمح لفيتنام أو لاوس وكمبوديا بالاشتراك فى هذه المنظمة.

وسرعان ما أخذت الولايات المتحدة تعمل على خلق حكومة قوية فى فيتنام الجنوبية، لمنع هوشى منه من الاستحواذ على البلاد كلها فى انتخابات عام ١٩٥٦م. ولتحقيق ذلك تم الاتفاق بين فرنسا

والولايات المتحدة وحكومة سايجون الجنوبية على أن تضطلع الولايات المتحدة بكامل المسئولية فى فيتنام الجنوبية. فكان ذلك أساس التورط الأمريكى فى فيتنام.

على كل حال، فعلى هذا النحو بدت خريطة العالم بعد الحرب العالمية الثانية مختلفة كل الاختلاف عنها قبل الحرب. فقد أعيد خلط الأوراق على نحو لم يكن يخطر ببال أشد الحالمين! وفى الوقت نفسه أخذت قيادة العالم الرأسمالى تنتقل شيئا فشيئا من يد فرنسا وانجلترا إلى يد الولايات المتحدة.

فقد فقدت فرنسا مركزها نتيجة سقوطها أولا تحت الاحتلال الألمانى في أثناء الحرب، وفشلها ثانيا فى الاحتفاظ بامبراطوريتها بعد الحرب ـ كما رأينا فى الهند الصينية.

وأما بريطانيا، فقد تصدرت فى أعقاب الحرب الصراع ضد الاتحاد السوفيتى، ولكنها لم تلبث أن عجزت عن تحمل أعباء هذا الصراع اقتصاديا، ثم أشهرت إفلاسها فى فبراير ١٩٤٧م، حين أعلنت عجزها عن تحمل نفقات التزاماتها فى اليونان، فأعلن الرئيس ترومان فى الشهر التالى استعداد الولايات المتحدة لتحمل هذه الالتزامات كجزء من سياسة المحافظة على استقرار «شعوب العالم الحر» ضد التهديد الشيوعى!

ومنذ ذلك الحين، انتقلت المبادرة فى الشئون الغربية إلى يد الولايات المتحدة بصفة مطلقة، وأعلن جورج مارشال، وزير

الخارجية الأمريكية مشروعه المعروف باسمه، لإنقاذ الاقتصاد الأوروبى فى أوروبا الغربية من الانهيار.

وقد ساعد على صعود الولايات المتحدة إلى هذا المركز فى قيادة العالم الرأسمالى - امتلاكها القوة النووية وحدها دون أية دولة رأسمالية أخرى. فقد وضعها هذا السلاح فى موضع الحامى للعالم الرأسمالى من الخطر الشيوعى.

وتدل الدلائل على أن الأمريكيين كانوا يرغبون رغبة جارفة فى استخدام هذا السلاح ضد الاتحاد السوفيتى بالفعل، كإجراء وقائى، قبل أن يتوصل إلى امتلاك القوة النووية!

وهذا ما يتضح من الصحف الأمريكية. فقد كتب «الماجور جورج فيلدنج إليوت» - المحرر العسكرى لجريدة «النيويورك هيرالد تربيون» في أثناء الحرب فى عام ١٩٤٩م يقول: «إذا لم تهاجمنا روسيا فى عام ١٩٤٩م، فعلينا أن نضربها قبل عام ١٩٥٢م، وهو العام المفروض أن تتمكن فيه من إنتاج القنبلة الذرية!

وقال: «إننا لا يمكن أن نسمح للحكومة السوفيتية بأن تمتلك القنابل الذرية بالإضافة إلى وسائل نقلها وإسقاطها على أمريكا الشمالية!».

وقد أخذ دعاة الحرب الذرية الخاطفة يروجون لفكرة أن السوفييت سوف يهاجمون المدن الأمريكية حتما بمجرد حصولهم على القنابل الذرية، لدرجة أنه فى عام ١٩٤٩م كان الشك فى هذا الافتراض يعد خيانة وطنية!

(٣) الحرب الباردة وسياسة الاحتواء

بينما كان الخوف من الاتحاد السوفيتى يجتاح الولايات المتحدة، وتصدر ضده الدعوة بشن حرب وقائية ذرية خاطفة، كانت سياسة الولايات المتحدة تقوم فى ذلك الحين على ما عرف باسم «سياسة الاحتواء» Policy of Containment. وقد أسهم فى إعدادها «جورج كينان» George Kennan، أكبر الخبراء الأمريكيين فى الشئون السوفيتية فى ذلك الوقت.

فقد كتب «كينان» فى مجلة «الشئون الخارجية» Foreign Affairs فى يوليو ١٩٤٧م مقالته المشهورة: «بواعث السلوك السوفيتى»، التى ذهب فيها إلى أن النفوذ السوفيتى سوف يحاول التوسع، ما لم تتصدى له القوة الأمريكية.

وقد شبه العمل السياسى للكرملين بأنه «مثل النهر الذى ينساب باستمرار ويتدفق، ولكنه إذا وجد فى طريقه موانع قوية لا

يمكنه اجتيازها، فإنه لا يناطح الصخر، وإنما يقبل مؤقتا الأمر الواقع فى هدوء، ولكنه يواصل ضغطه، ويزيده بالتدريج حتى يصل إلى مصبه المنشود»!

وعلى هذا الأساس بنى «كينان» نظريته فى الاحتواء بقوله: «إن المطلوب هو أن نستخدم، بمهارة ويقظة، مجموعة من القوات لمقاومة العدوان فى المناطق ذات الأهمية الجغرافية والسياسية، التى تتعرض لهزات دائمة تبعا لمناورات السياسة السوفيتية.

ولم يطالب «كينان» بشن حرب ذرية وقائية ضد الاتحاد السوفيتى، لأنه كان يرى أن الاتحاد السوفيتى ليس عدوانيا بالمعنى الهتلرى، فالسوفييت ـ على عكس المعتدين الفاشيست الثلاثة ـ ليس لديهم جدول زمنى لتنفيذ أهدافهم، ولا يرون بهم حاجة لمثل هذا الجدول الزمنى، لأنهم يعتقدون بأن الرأسمالية الغربية تحمل فى داخلها بذور فنائها، ومن ثم فلماذا يتعرضون لأخطار الحروب مادام أن النصر مكفول لهم فى النهاية؟.

كانت أهمية مقالة «كينان» التاريخية، هى أنها قدمت أقوى مبرر لسياسة احتواء الاتحاد السوفيتى وتطويقه. أما تنفيذ سياسة الاحتواء فكانت على يد هارى ترومان Harry Truman، رئيس الولايات المتحدة، التى تمثلت فى مبدئه المعروف الذى أعلنه يوم ١٢ مارس ١٩٤٧م، وهو «مبدأ ترومان Truman Doctrine».

وقد أوضح ترومان فى خطبة له يوم ٦ مارس ١٩٤٧م، فى جامعة «بايلور Baylor»، الأساس الحقيقى لما عرف باسم «مبدأ

ترومان». الذى أعلنه بعد ستة أيام. ونلاحظ عدم وجود صلة له بالخطر العسكرى السوفيتى كما كانت تصوره الصحافة الأمريكية، وإنما كانت صلته بالنظام الاقتصادى الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى.

فقد شكا من الاحتكار الذى تمارسه روسيا وتوابعها على التجارة، وضرورة حصول الولايات المتحدة على حرية العمل الاقتصادى، وقال:

«إنه عندما تسيطر الحكومات على التجارة الخارجية، وترسم خطط الاقتصاد، فإن هذا يقيد حرية العمل الاقتصادى، وعندئذ فإن للحكومات الأخرى أن تفعل كما يحلو لها، وعلى التاجر أن يكيف نفسه قدر ما يستطيع ليتلاءم مع ما تفرضه الظروف. ولقد كان هذا هو طابع القرنين السابع عشر والثامن عشر، وإذا لم نتحرك ونعمل بسرعة، فسيكون هذا هو طابع القرن الحالى أيضا، وإذا لم ينعكس هذا الاتجاه، فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تجد نفسها مرغمة على استخدام نفس هذه الأساليب لتكافح من أجل الحصول على الأسواق وعلى المواد الخام!».

ولما كانت خطبة ترومان فى «جامعة بايلور» قد صدرت عن دولة تسيطر على ثلاثة أرباع الثروة فى العالم، وأكثر من نصف الصناعة فيه، فقد كان ذلك معناه أن هذه الدولة قد قررت شن الحرب ضد النظم التى تعتبرها تهديدا للحرية الاقتصادية الأمريكية، كما كان معناه أن ممثلى الرأسمالية الأمريكية كانت

نظرتهم إلى العالم هى أنه لا يمكن أن يستوعب نظامين متعارضين، فإما الرأسمالية وإما الشيوعية.

وحتى يقتنع الأمريكيون بهذه السياسة الخطرة، فقد أوضح ترومان أن حرية الكلام وحرية العبادة إنما تتوقفان على حرية العمل الاقتصادى، فإذا كان للحريات الأمريكية فى العبادة والكلام أن تبقى، فإن على النظم الاقتصادية الاستبدادية الأخرى فى العالم أن تزول. ومن هنا فإن الحرية أهم من السلام!

وعلى ذلك أعلن ترومان يوم ١٢ مارس ١٩٤٧م أنه «يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة نجدة الشعوب الحرة التى تقاوم الاستعباد الذى تفرضه ألأقليات المسلحة أو القوى الخارجية».

وبذلك لم يأخذ على عاتقه فقط أن تقوم الولايات المتحدة بإخماد أى ثورة شيوعية، وإنما كانت عباراته شاملة، بحيث تشمل جميع أنواع الثورات، سواء كانت ديمقراطية أو غيرها!

ولما كان هناك ملايين من البشر يعيشون تحت وطأة قلة من الحكام المستبدين فكأنه أراد أن يكرّس أوضاع هذه الشعوب بهذا الإعلان، الذى يقضى بانتهاء عصر الثورات، سواء كانت شيوعية أو وطنية!

وقد كان هذا بداية أضخم عملية تطويق واحتواء فى تاريخ البشرية. لقد أصبحت الولايات المتحدة بمثابة رجل البوليس المسئول فى العالم، فحيثما اختل النظام العام فى أى بلد فعليها إصلاحه، وحيثما حاولت

روسيا أو الشيوعية أن تتحرك، فعلى الولايات المتحدة أن تقاوم ذلك بالقوة المسلحة.

ومن هنا بدأ «احتواء» أكبر قوة برية على سطح الأرض، وهى الاتحاد السوفيتى بسلسلة من الأحلاف العسكرية.

ففى ١٨ أبريل ١٩٤٩م أبرمت معاهدة حلف شمال الأطلنطى North Atlantic Treaty Organization (NATO) التى اشتركت فيه كل من. كندا، والنرويج، والدانمارك، وايطاليا، وايسلندا، والبرتغال، وبريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبرج. ثم انضمت كل من تركيا واليونان لعضوية الحلف فيما بعد فى فبراير ١٩٥٢م.

وفى أول سبتمبر ١٩٥١م أبرمت الولايات المتحدة حلف أنزوس ANZUS Pact مع استراليا ونيوزيلاندا.

وفى شهر سبتمبر من هذا العام عقدت حلفاً مع اليابان.

وقد اعتمدت «سياسة الاحتواء» فى تنفيذها على «الردع الاستراتيجى» Strategic Deterrence، أى على القوة الاستراتيجية للطيران الأمريكى لتدمير الاتحاد السوفيتى بالقنابل الذرية تدميراً تاماً، فى حالة هجومه بشكل مباشر على الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية.

وبمعنى آخر أن صورة «الحرب الشاملة» غير المحدودة التى تعتمد على سلاح الطيران الأمريكى والسلاح الذرى، كانت هى

الصورة الوحيدة فى ذهن الولايات المتحدة، للدفاع عن الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية.

وكان مما يبرر نظرية القذف الاستراتيجى الذرى هو أن تطبيق هذه الخطة العسكرية يتيح للولايات المتحدة فرصة تفادى الدخول فى قتال مرير باهظ النفقات مع جحافل القوات الشيوعية البرية، ويسهل عليها القضاء على هذه الجموع المعادية الضخمة بأرخص التكاليف.

وكان من الطبيعى، فى ظل هذه النظرية، أن تركز الولايات المتحدة معظم نفقاتها الدفاعية فى تعزيز قواتها الجوية وتطوير سلاحها الذرى، وأن ينخفض اهتمامها بالأسلحة التقليدية والأسلحة الأخرى.

وقد انعكس ذلك فى ميزانية الجيش خلال أعوام ١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٥٠م، فقد انخفضت الاعتمادات المخصصة للجيش، وهبطت قوته من ٤٩ فرقة فى عام ١٩٤٥م إلى عشر فرق فقط فى عام ١٩٥٠م، على حين زادت نفقات السلاح الجوى زيادة كبيرة.

على أن الاتحاد السوفيتى بقيادة ستالين، كان فى ذلك الحين ينتقل من سياسة الهجوم المباشر فى أوروبا، إلى سياسة الهجوم غير المباشر فى القارات الأخرى.

وبمعنى آخر، أنه بعد أن نجح فى مساعدة دول شرقى أوروبا على التحول من النظام الرأسمالى إلى النظام الاشتراكى، أخذ

يوجه اهتمامه إلى حركات التحرر الوطنى فى آسيا وإفريقيا، وهى التى أخذت تنشط بعد الحرب العالمية الثانية.

ففى ذلك الحين كانت مهام حركات التحرر الوطنى قد أخذت تتشابك مع مهام الحركات الاشتراكية، من حيث أن كلا منهما موجه إلى الدول الرأسمالية. وبالتالى فإن مساعدة حركات التحرر الوطنى ودعمها يؤدى بالضرورة إلى إضعاف أوروبا الغربية والولايات المتحدة، دون حاجة بالاتحاد السوفيتى إلى شن هجوم مباشر على هذه الدول.

ومن هنا طرح الاتحاد السوفيتى فكرة أنه توجد فى العالم المعاصر ثلاث قوى ثورية أساسية هى: النظام الاشتراكى العالمى، والحركة العمالية العالمية، وحركات التحرر الوطنى. ومن الضرورى التحالف بين هذه القوى الثلاث لإضعاف مواقع الإمبريالية.

وفى الوقت نفسه كانت القوى الشيوعية الأخرى، ممثلة فى الصين الشعبية، والأممية الرابعة The Fourth International التى أسسها تروتسكى Trotsky، تذهب - فى هذا الصدد - مذهبا متطرفاً.

فقد رأت أن تطور الاقتصاد الرأسمالى فى الدول الصناعية الكبرى، مع خيانات القيادات العمالية فى أوروبا الغربية وانتهازيتها. قد جعل من الممكن استقرار الرأسمالية فى أوروبا بصفة مؤقتة، وأن مركز الحركة الثورية الرئيسى قد انتقل - بالتالى - من الحركةالعمالية إلى حركات التحرر الوطنى.

وكان من رأى الصين الشعبية بقيادة ماوتسى تونج، التى خرجت بنظرية «الريف العالمى الذى يطوق ويدمر المدينة العالمية» أنه «إدا أمكن على المستوى العالمى تسمية أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية» بمدن العالم، فإن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تشكل «ريف العالم»، وبعد الحرب العالمية الثانية فإن حركات التحرر الوطنى تبدو بمثابة «تطويق للمدن من قبل المناطق الريفية».

وكانت هذه النظرية تعتمد على الفكرة التى ظهرت فى الفترة ما بين الحربين، والتى رأت أن السبب فى استمرار النظام الرأسمالى فى أوروبا وعدم انهياره منذ زمن طويل، هو المستعمرات المترامية الأطراف التى يصرف فيها بضائعه، ويحصل منها على مواده الخام. ومن ثم فإن المطعن الحقيقى للدول الرأسمالية لا يكمن فى أوروبا، وإنما فى المستعمرات التى تمثل بالنسبة لها «كعب أخيل!».

وفى إطار هذا الاهتمام من جانب القوى الشيوعية بحركات التحرر الوطنى، نشبت الحرب الكورية يوم ٢٥ يونية ١٩٥٠م، حين اندفع جيش كوريا الشمالية، الذى قام الاتحاد السوفيتى بتدريبه وتسليحه قبل إخلائه كوريا الشمالية، عبر خط العرض ٣٨، لشن حرب وقائية ضد كوريا الجنوبية، التى كانت تساندها الولايات المتحدة.

وقد دخلت الولايات المتحدة الحرب، تحت علم الأمم المتحدة، لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه. ولكنها لم تكد تحقق انتصارها

وتصل إلى خط العرض ٣٨، حتى غيرت سياستها وقررت توحيد كوريا عن طريق إزالة الدولة الشيوعية فى الشمال!

ولكن هذا التحول أشعر الصين الشعبية بالخطر، فدفعت بقواتها فى شكل متطوعين، واستطاعت هذه الجيوش تحقيق انتصارات سريعة وضعت القوات الأمريكية فى موضع حرج، فقد تقهقرت بسرعة طوال شهرى ديسمبر ١٩٥٠م ويناير ١٩٥١م متبعة سياسة إحراق الأرض. وهنا صمم الصينيون على طرد القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية أيضاً، فعبروا خط عرض ٣٨ فى أواخر ديسمبر١٩٥٠م، وواصلوا زحفهم فى كوريا الجنوبية حتى فكر الأمريكيون فى إخلاء كوريا الجنوبية، ولكن أمكن إنشاء خط دفاعى عبر شبه الجزيرة فى أواخر يناير١٩٥١م.

واستمرت الحرب ثلاث سنوات (يناير ١٩٥٧م - يولية ١٩٥٣م) ارتفعت فيها خسائر أمريكا من ٢٧٫٦١٠ قتيلا فى ٢٧ أكتوبر ١٩٥٠م إلى ١٤٤٫١٧٣ عند نهاية الحرب.

على هذا النحو سنحت الفرصة للولايات المتحدة لوضع سياسة الاحتواء والحرب الشاملة الذرية فى موضع التنفيذ، وارتفعت الأصوات باستخدام السلاح الذرى، وكان على رأس هؤلاء المنادين الجنرال ماك آرثر Mac Arthur، الذى كان يعمل بتصميم على توسيع نطاق الحرب نحو حرب عالمية ثالثة.

وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٠م أدلى الرئيس الأمريكى ترومان بتصريح دعا فيه إلى التعبئة الشاملة ضد الشيوعية، وأوضح أنه إذا وافقت الأمم المتحدة على القيام بعمل مسلح ضد الصين، فيمكن منح الجنرال ماك آرثر سلطة استخدام القنبلة الذرية حسبما يريد!

على أنه كان لهذا التصريح وقع الصاعقة على أوروبا التى هبت للإعتراض على هذا التصريح بكل قوة، وتصاعد هذا الاعتراض لما يشبه «ثورة شاملة ضد السياسة الأمريكية».

وفى الوقت نفسه كان فى استطاعة البريطانيين والفرنسيين منع مهاجمة روسيا بالقنابل الذرية، مادام أنهم يتحكمون تقريبا فى جميع القواعد الجوية التى يمكن شن الهجوم منها، في حين أبدى قواد الطيران الأمريكيين الشك فى فعالية هذه القنابل فى أرض وعرة مثل أرض كوريا، كما أثار بعض الساسة أن العدو الذى تواجهه القوات الأمريكية إنما هو عدو ثانوى لا يستحق أن يستخدم معه السلاح الذرى.

وعلى هذا الأساس أحجمت الولايات المتحدة عن استخدام القنابل الذرية، وعادت الأسلحة التقليدية لتصبح هى الأسلحة المعتمد عليها فى القتال، وأصبح جنود المشاة مرة أخرى هم سادة الميدان، وفى أيديهم لواء الهزيمة أو النصر!

وقد كان من المتوقع أن يسفر اكتشاف الولايات المتحدة عدم إمكان استخدام القنابل الذرية، واضطرارها إلى حصر الحرب فى إطار «حرب

محدودة»، إلى إضمحلال الإيمان بالأسلحة الذرية، ولكن الذى حدث كان هو العكس تماما.

فعندما عقدت الهدنة فى ٢٧ يولية ١٩٥٣م، كان الشعب الأمريكى برمته ساخطاً، ومصاباً بخيبة الأمل بسبب الخسائر التى تكبدها.

وكان قد عبر عن ذلك فى انتخابات ١٩٥٢م بإسقاط الحزب الديمقراطى The Democratic Party والمجئ بالحزب الجمهورى The Re-publican Party وعلى رأسه الجنرال إيزنهاور Eisenhower إلى الحكم، بعد أن وعد الناخبين بوضع حد لتلك الورطة التى نسبت إلى أخطاء حكومة ترومان.

وقد وجه الشعب الأمريكى سخطه إلى سياسة الاحتواء ذاتها، التى رأى أنها لم تكن كافية لتحقيق النصر فى هذه الحرب، وتقليل الخسائر الأمريكية، وأكثر من ذلك أنها أدت إلى خروج الصين الشعبية من هذه الحرب كقوة عسكرية عظمى، تحظى بعطف جميع الشعوب الآسيوية تقريباً.

ذلك أنه على الرغم من أن هذه السياسة كانت تعتمد على القوة الذرية الأمريكية، إلا أن هذا الاعتماد كان قاصرا على صد أى هجوم على الولايات المتحدة، أو على خط دفاعها الأول فى أوروبا، ولم تمتد إلى استخدام القوة الذرية فى مناطق جغرافية أخرى من

العالم، مثل آسيا. كذلك فإن سياسة الاحتواء Containment لم يكن الهدف منها أساسا تدمير الاتحاد السوفيتى وتوابعه، وإنما كان الهدف ردعه عن ضرب الولايات المتحدة، والحد من التوسع السوفيتى فى المستقبل.

وقد قدم الرئيس أيزنهاور، بعد استلامه زمام السلطة، البديل لهذه السياسة، بسياسته الجديدة التى أطلق عليها اسم «النظرة الجديدة» New Look، وتنبنى على استراتيجية عسكرية جديدة هى استراتيجية «الانتقام الشامل» Massive Retaliation .

(٤) العالم تحت استراتيجية الانتقام الشامل

لم يكن سخط الأمريكيين على سياسة «الاحتواء» وعلى استراتيجية «الردع الاستراتيجى» مع الاتحاد السوفيتى، راجعاً إلى الرغبة فى التخلى عن فكرة استخدام القنابل الذرية والحرب الشاملة، والأخذ بسياسة الحروب المحدودة، التى تستخدم فيها الاسلحة التقليدية، كما طرحتها الحرب الكورية - وإنما كان السخط ينصب على قصور هذه السياسة وهذه الاستراتيجية العسكرية عن مواجهة حرب مثل الحرب الكورية، والخوف من أن إحجام الولايات المتحدة عن استخدام الأسلحة الذرية فى هذه الحرب، يعد نذيراً بإحجامها - فى المواقف المماثلة فى المستقبل - عن استخدام هذه الأسلحة التى أعطت للولايات المتحدة التفوق الاستراتيجى على الاتحاد السوفيتى، ويعود بها إلى الأسلحة التقليدية، التى كبدت الشعب "الأمريكى خسائر فادحة فى الأرواح والمعدات فى الحرب الكورية.

ومعنى ذلك أن السخط كان منشؤه الرغبة فى اتخاذ سياسة أكثر تطرفاً فى التعامل مع العالم الشيوعى. وهذا ما قدمته حكومة الرئيس أيزنهاور بعد استلامها زمام السلطة فى انتخابات ١٩٥٢م على أنقاض حكم الحزب الديموقراطى، وأطلقت عليها اسم «النظرة الجديدة New Look، واعتمدت على استراتيجية عسكرية جديدة هى «الانتقام الشامل» Massive Retaliation.

وربما كان جون فوستر دالاس، وزير الخارجية فى حكومة أيزنهاور، خير من عبر عن الروح التى ألهمت هذه السياسة الجديدة، بقوله «إنه يشك فى أنه كان من الممكن وقوع الحرب الكورية لو أن الحكومة الأمريكية أوضحت، بطريقة حاسمة، أن أى عدوان شيوعى فى آسيا، سوف يقاوم بضرب الاتحاد السوفيتى نفسه بالقنابل الذرية».

وقد عبر بذلك عن رأى ملايين الأمريكيين، وعلى رأسهم شخصيات قوية جداً، صبت على رأس ترومان اللعنات والشتائم لعدم إشعاله حربا عالمية، ولأنه ظل يحصر الحرب فى نطاقها المحدود.

وهذا يفسر ظهور «المكارثية» فى هذا الوقت بالذات، (نسبة إلى السناتور جوزيف مكارثى Joseph McCarthy) فى ظروف الإحباط الذى أحس به الأمريكيون بسبب الحرب الكورية.

وكان السناتور جوزيف مكارثى قد أخذ يكتسب شهرته فى أوائل عام ١٩٥٠م بحملاته على وزارة الخارجية الأمريكية، واتهامه إياها

بأنها غاصة بالشيوعيين ومن يعطفون عليهم! وبعد ذلك أخذ يهاجم «البنتاجون» Pentagon والمؤسسة العسكرية الأمريكية) نفسها، بحجة أنها تضم عناصر تمالئ الشيوعية.

ثم بلغت ذروة المكارثية فى عام ١٩٥٤م، عندما حفل بالتحقيقات والمحاكمات الوطنية والاتهامات وإعدام الضحايا، الذين كانوا كباش فداء الإرهاب الذى اجتاح الولايات المتحدة بواسطة لجنة التحقيق التى ابتدعها مكارثى وغيرها من اللجان.

وأخيرًا تكونت لجنة من أعضاء الشيوخ، للتحقيق فى الاتهامات التى كان يرددها مكارثى، وقد استمعت فى المدة من ٢٢ أبريل إلى ١٧ يونيو ١٩٥٤م إلى مايقرب من مليونى كلمة من شهادات الشهود.

وانتهت المحنة حين شكل مجلس الشيوخ لجنة خاصة فى أغسطس١٩٥٤م، قدمت توصيتها فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٤م بأن يوجه المجلس اللوم إلى مكارثى. وهو ما حدث فى ٢ ديسمبر ١٩٥٤م وبذلك سقط مكارثى، وسقط عهد الإرهاب الذى فرضه على المواطنين الأمريكيين.

على أنه بقيت الروح المتطرفة التى تدعو إلى انتهاج سياسة متشددة تجاه الاتحاد السوفيتى والعالم الشيوعى. فبمقتضى سياسة «النظرة الجديدة» (New Look)اتسع نطاق الاحتواء اتساعا عظيما، وبعد أن كانت حكومة الديموقراطيين قد حددت هذا النطاق الذى يحيط بالاتحاد السوفيتى بحيث يمتد من النرويج شمالا إلى تركيا جنوبا، وبحيث يؤدى

اختراقه من جانب الاتحاد السوفيتى إلى ردعه عن طريق شن «حرب شاملة» ـ وسعت حكومة الجمهوريين هذا الحزام ليمتد إلى الشرق الأوسط والأقصى!

ومن أجل ذلك وقعت مع كوريا حلفا فى عام ١٩٥٣م، ودفعت الباكستان وتركيا إلى عقد حلف بينهما فى فبراير ١٩٥٤م، كما وقعت مع الباكستان حلفا فى مايو ١٩٥٤م، ثم أنشأت حلف جنوب شرقى آسيا (SEATO) فى سبتمبر ١٩٥٤م، ويضم ـ إلى جانب الولايات المتحدة ـ كلا من : استراليا، وفرنسا، ونيوزيلاندا، والفليبين، وتايلاند، وبريطانيا.

وأخيرا أخذت فى إقامة ما عرف باسم «حلف بغداد Baghdad Pact»، من كل من : بريطانيا، وتركيا وإيران، والعراق، وباكستان - لكى يصل بين حلف شمال الأطلنطى فى الغرب وحلف جنوب شرقى آسيا فى الشرق، ويختم حلقة الحصار حول الاتحاد السوفيتى من الجنوب.

وقد اتخذت هذه السياسة الجديدة - كما ذكرنا - استراتيجية عسكرية متشددة، هى استراتيجية «الانتقام الشامل»، وتقضى باستخدام الأسلحة الذرية لتوجيه ضربات انتقامية قاضية للرد على أى عدوان، سواء كان كبيرا أو صغيراً.

وقد عبر دالاس عن فلسفة هذه الاستراتيجية بقوله: «إن ذهاب الولايات المتحدة إلى «حافة الحرب» فى ظل استراتيجية الانتقام الشامل، سيمنع تكرار الحرب الكورية، ويلغى احتمال قيام مثل هذه الحروب المحدودة».

ولهذا السبب قامت هذه السياسة الجديدة على تخفيض القوات الأمريكية المنتشرة فيما وراء البحار، وتخفيض القوات البرية الأمريكية، حتى لا تؤدى

ضخامة الجيش إلى تشجيع الدخول فى حرب محدودة تقليدية مثل الحرب الكورية.

وفى الوقت نفسه عمدت هذه السياسة إلى إنشاء احتياطى استراتيجى مركزى فى الأراضى الأمريكية، وزيادة قوة السلاح الجوى الذرى الأمريكى زيادة ضخمة ورفع مستواه.

وقد اقتضى ذلك من حكومة الجمهوريين برئاسة أيزنهاور فى مايو ١٩٥٣م تغيير هيئة أركان الحرب المشتركة، فعينت الأدميرال رادفورد Admiral Radford رئيسا لمجلس رؤساء هيئة أركان الحرب المشتركة Chairman of the Joint Chiefs of Slaff، خلفا للجنرال عمر برادلى Omar Bradley، الذى اتهم بأنه وزملاءه اشتركوا فى تأييد سياسة ترومان، كما عين الجنرال ماثيو ريدجواى Matthew Ridgway رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش، خلفا للجنرال لاوتون كولينز Lawton Collins، والجنرال ناتان توينج Nathan Twining رئيسا لهيئة أركان حرب السلاح الجوى، خلفا للجنرال هويت فاندنبرج Hoyt Vandenberg، والأدميرال روبرت كارنى Robert Carney خلفا للأدميرال ويليم فشتلر William Fechtler كرئيس للعمليات البحرية.

وقد أحدث هذا التغيير الشامل انزعاجا كبيرا فى الدوائر العسكرية المحترفة، الحريصة على ابتعاد الوظائف العسكرية عن التيارات السياسية كما أحدثت سياسة «النظرة الجديدة»، التى أعلنها الجنرال رادفورد قبيل عيد الميلاد فى ديسمبر ١٩٥٣م، استياء فى الجيش، لما حظى به سلاح الطيران فى البرنامج العسكرى الجديد من حظوة،

ولاهماله القوات التقليدية التى حملت العبء الأكبر فى الحرب الكورية، وتحملت خسائر جسيمة فى الأرواح والمعدات الحربية.

على أن حكومة الجمهوريين لم تلبث أن تعرضت لاختبار قاس، يماثل الاختبار الذى تعرضت له حكومة الديموقراطيين فى الحرب الكورية، حين برزت مشكلة الهند الصينية Indechina.

ذلك أن انتهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣م كان قد نقل مركز الضغط الصينى الشيوعى من كوريا إلى الهند الصينية، وزاد من مساعدات الصين لقوات «ڤييت منه» Vietminh.

فى الوقت الذى أبرزت الحرب الأهمية الاستراتيجية للهند الصينية للسياسة الأمريكية، باعتبارها المنفذ المهم لمنطقة جنوب شرقى آسيا كلها. فأخذت - من ثم - تضاعف من مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لفرنسا فى حربها ضد القوات الوطنية، خوفا من أن يؤدى سقوط الهند الصينية إلى سقوط بورما، وتايلاند، والملايو، وإندونيسيا، وعندئذ يحيق الخطر بالهند، وتتعرض استراليا ونيوزيلاندا والفليبين وفورموزا واليابان للخطر الشيوعى.

ولذلك ففى عام ١٩٥٣م وافق أيزنهاور على دعم المجهود الحربى الفرنسى بـ ٤٠٠ مليون دولار، ثم حصل على تأييد مجلس الأمن القومى الأمريكى، وزاد حصة أمريكا فى تكاليف المساعدة للفرنسيين من ٤٠٠ إلى ٧٨٥ مليون دولار، وبمعنى آخر تحملت الولايات المتحدة جميع تكاليف الحرب تقريبا فى عام ١٩٥٤م.

على أنه فى ١٣ مارس ١٩٥٤م ساء مركز الفرنسيين جدا فى شمال فيتنام بسبب الهجوم على ديان بيان فو، وأصبح واضحا أن فرنسا لن تستطيع الصمود بدون تدخل الولايات المتحدة بقواتها العسكرية.

ولم تلبث فرنسا بالفعل أن طالبت أيزنهاور بأن تقوم الطائرات الأمريكية الموجودة على حاملات الطائرات الأمريكية بضرب القوات الوطنية من الجو. وقد أيد الجنرال رادفورد، رئيس مجلس رؤساء هيئة أركان الحرب المشتركة، هذا الطلب، ولكن أيزنهاور رفض التورط فى حرب محدودة فى الهند الصينية، ولم يكد يتخلص الا بصعوبة من الحرب الكورية منذ عام واحد، فى الوقت الذى كان الرأى العام الأمريكى يرفض فكرة حرب محدودة مرة أخرى تخوضها الولايات المتحدة.

على أن الموقف فى أبريل ١٩٥٤م كان قد ساء إلى الحد الذى بات على الولايات المتحدة التدخل المسلح، سواء أراد الشعب الأمريكى ذلك أو لم يرد. وقد اتفق ايزنهاور ودالاس ورادفورد على خطة لإرسال قوات أمريكية إلى الهند الصينية، بشرط أن تضم قوات من بريطانيا واستراليا ونيوزيلاندا والفليبين وتايلاند - إن أمكن.

وقد استطاع دالاس فى البداية الحصول على موافقة تشرشل وايدن، ولكنهما عدلا عن ذلك ريثما يتاح لهما الوقت الكافى لمناقشة الموضوع مع الروس والصينيين، فى مؤتمر المشكلات الآسيوية الذى كان مقررا عقده فى جنيف فى ذلك الشهر. وكان الجنرال ريدجواى قد أقنع السلاح الجوى بأن التدخل بالطيران لن يكون مفيداً، لأن أوانه قد

فات، ثم إنه إذا حدث تدخل فسيكون على نطاق ضيق لايجدى، فضلا عن أنه قد يكون إجراء خاطئا وغير حكيم، ومن المشكوك فيه أن يتم أى هجوم جوى على نطاق واسع دون تعريض الفرنسيين أنفسهم للخطر.

وقد كان نتيجة لذلك أن سقطت «ديان بيان فو» فى شهر مايو ١٩٥٤م، وأبرمت الحكومة الفرنسية فى يوليو ١٩٥٤م اتفاقية هدنة مع الشيوعيين فى الهند الصينية، شبيهة بتلك التى انتهت إليها المفاوضات فى كوريا. وبمقتضاها استولى الشيوعيون على فيتنام الشمالية، بما فى ذلك دلتا النهر الأحمر وهانوى، وأصبح الخط الفاصل بين الدولتين يمثل جزءًا من الخط الفاصل بين العالم الاشتراكى والعالم الرأسمالى.

وعلى هذا النحو أثبتت سياسة «النظرة الجديدة» واستراتيجية «الانتقام الشامل»، أنهما أقل فعالية من سياسة «الاحتواء» واستراتيجية «الردع الاستراتيجى».

فكما رأينا، لقد سمحت سياسة الاحتواء واستراتيجية الردع الاستراتيجى بالحرب المحدودة، كما حدث فى كوريا، ولكن سياسة «النظرة الجديدة» واستراتيجية «الانتقام الشامل» استبعدتا الحرب المحدودة تماما، وقامتا على فكرة الحرب الذرية التى لا حدود لها.

لقد ثبت أن التهديد بإفناء العالم ليس مما يمكن تنفيذه عمليا، بل ولا يصدقه العدو! ولذلك حين حذر جون فوستر دالاس فى ٢٩ مارس ١٩٥٤م، فى أثناء حصار قلعة ديان بيان فو، باتخاذ إجراء جماعى فى حالة ما إذا قام الجيش الصينى الأحمر بعدوان صريح، تجاهلت الصين

هذا الانذار، ولم يصدق الاتحاد السوفيتى أن الولايات المتحدة يمكن أن تلجأ إلى هذا الاجراء إلا فى حالة وقوع هجوم شيوعى عليها ذاتها أو على حلفائها فى أوروبا.

وكان معنى ذلك أن تفوق الولايات المتحدة الذرى قد تحول من مصدر قوة لفرض الإرادة، إلى مصدر لشل الإرادة، وذلك فى ظل استراتيجيتى «الردع الاستراتيجى» و«الانتقام الشامل».

ففى ظل هاتين الاستراتيجيتين لم تجرؤ الولايات المتحدة على استخدام هذا التفوق فى تغيير الميزان السياسى فى أوروبا، أو منع انتشار النظام الشيوعى فى كل من أوروبا وآسيا، أو تخويف الاتحاد السوفيتى ومنعه من محاولة بسط نفوذه فى إيران، أو السعى لإقامة نظام شيوعى فى اليونان، أو الاستيلاء على الحكم فى تشيكوسلوفاكيا، أو حصار برلين، أو هزيمة الكومنتانج وإقامة حكم شيوعى فى الصين، كما لم يمنع من تدخل الصين الشيوعية فى كوريا، أو مساعداتها للقوات الفيتنامية فى الهند الصينية!

وأكثر من ذلك أن استراتيجية «الانتقام الشامل»، التى صاحب ظهورها وصول «المكارثية» إلى ذروتها، قد دفع أوروبا إلى الخوف من أن تدفع هذه المكارثية، التى كانت تفيض بالكراهية للشيوعية، الولايات المتحدة إلى الحرب مع روسيا، بغرض سحق الشيوعية فى كل مكان على سطح الأرض.

وقد عبر عن هذا الخوف السير أوليفر فرانكس، السفير البريطانى الجديد فى الولايات المتحدة، فذكر فى إذاعة موجهة إلى البريطانيين أن

«مكارثى» قد جعل الملايين من شعوب أوروبا وآسيا تغير أفكارها عن الولايات المتحدة، وتضعها مع الاتحاد السوفيتى فى مرتبة واحدة! باعتبارهما التهديدين الكبيرين اللذين يقفان حجر عثرة فى سبيل التقدم السلمى للجنس البشرى.

ووصفت جريدة «المانشستر جارديان» الولايات المتحدة فى ظل استراتيجية «الانتقام الشامل» بأنها «بمثابة كابوس فظيع لحلفائها»!

وقد دفعت هذه العوامل صانعى القرار الأمريكى إلى إصدار التصريحات المطمئنة. فعندما تحقق دالاس من أن تهديده «بالانتقام الشامل» قد أفزع أصدقاء الولايات المتحدة أكثر من أعدائها، كتب فى مجلة «الشئون الخارجية» فى ١٧ مارس ١٩٥٤م يقول: «إن هذا التهديد لا يعنى أنه اذا وقع هجوم شيوعى فى مكان ما بآسيا، سوف يكون من الضرورى إسقاط القنابل الذرية أو الهيدروجينية على مراكز الصناعة فى الصين أو فى روسيا».

كما ألقى أيزنهاور خطبة فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤م قال فيها: «أيها الأصدقاء، لقد وصلنا إلى مرحلة لم تعد تحقق الحرب فيها انتصارا أو هزيمة لهذا الطرف أو ذاك. إن الحرب لن تقدم سوى درجات متفاوتة من التدمير، ولن ينتج عنها أى انتصار حقيقى».

لهذا السبب أخذت تبرز فى الرأى العام الأمريكى وفى الدوائر العسكرية منذ عام ١٩٥٤م نظريتان جديدتان فى وجه «استراتيجية الانتقام الشامل»:

الأولى ، ما أوضحه جورج كينان، فى كتاب له صدر فى ذلك العام، من أن «عهد الحرب الشاملة قد انتهى، وأن العمليات العسكرية المحدودة هى وحدها التى يمكن تصور احتمال الالتجاء إليها لتحقيق أغراض محدودة».

كما نشرت الصحف الأمريكية مقالات مستفيضة نوقشت فيها مدى صحة سياسة «الانتقام الشامل» ومدى إمكان تطبيقها .

أما النظرية الثانية، وهى مرتبطة بالأولى، فهى ضرورة تكوين قوات عسكرية تقليدية، تخوض بها الولايات المتحدة الحروب المحدودة.

وقد اعترفت المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن القومى الأمريكى National Security Council فى يناير ١٩٥٥م لأول مرة، بأن الأسلحة الذرية من الممكن أن تصبح عائقا للعدوان ـ سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو بالنسبة للاتحاد السوفيتى. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تكون للولايات المتحدة فى هذه الفترة قوات تقليدية مستعدة لمواجهة الحرب المحدودة، وإلا فإنها ستجد نفسها، إذا وقع عدوان فى أية جهة من العالم، مرغمة على أن تختار بين أحد أمرين: إما الإذعان، وإما الالتجاء إلى الأسلحة الذرية التى تدمر بدون تمييز.

(٥) الصراع الدولى

من الحرب الشاملة إلى الحرب المرنة

فى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة تتبع فيه سياسة «الانتقام الشامل»، التى تتجاهل الحروب المحدودة، كانت حركة التحرر الوطنى، التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، تغير خريطة العالم تغييرا خطيرا. فقد أسفر نضال هذه الحركة ضد الإمبريالية البريطانية والفرنسية عن تحرير أكثر من مليار ومائتى مليون نسمة من التبعية الاستعمارية وشبه الاستعمارية - أى قرابة نصف سكان الكرة الأرضية!.

وفى الوقت نفسه، وكما رأينا، كانت الحركة الاشتراكية العالمية تسقط النظام الرأسمالى فى عدد كبير من بلدان أوروبا وآسيا وأفريقيا. ففى شرق أوروبا تدعم النظام الاشتراكى فى بولندا

وشرق ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وألبانيا ويوغوسلافيا. وفى آسيا، أحرزت الحركة الاشتراكية انتصارها الأكبر بانتقال الصين إلى النظام الاشتراكى. وفى أوروبا الغربية كادت الاشتراكية تكتسح اليونان عام ١٩٤٧م وإيطاليا فى عام ١٩٤٨م، وفرنسا فى عام ١٩٤٩م!

وقد اتحد النضال التحررى الوطنى مع النضال الاشتراكى فى آسيا فى الحرب الكورية عام ١٩٥٠م، وفى الهند الصينية عام ١٩٥٤م، وأسفر - كما رأينا - عن تدعيم استقلال كوريا الشمالية، وقيام دولة فيتنام الشمالية.

وفى منطقة الشرق الأوسط، تمكن عبد الناصر من تحطيم حلف بغداد، وإسقاط هيبة الاستعمار البريطانى والفرنسى فى عدوان عام ١٩٥٦م الفاشل، فى الوقت الذى كانت إندونيسيا بقيادة سوكارنو تحاول تحطيم حلف جنوب شرقى آسيا، وكانت الثورة الجزائرية تهدد المنطقة التى تتاخم حلف الأطلنطى من الجنوب.

وقد كانت كل هذه الانتصارات تعزز وجهة نظر الاستراتيجيين الامريكيين فى وجوب العدول عن استراتيجية الانتقام الشامل، والاعتراف بالحرب المحدودة، بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من تغيير فى تركيب القوات الأمريكية وتسليحها ومهامها. على أن حجة المتمسكين بسياسة الانتقام الشامل من رجال السلاح الجوى

الأمريكى ووزارة الخارجية الأمريكية، كانت أقوى، اذ كانت تتمثل فى الخطر الناجم عن امتلاك الاتحاد السوفيتى السلاح الذرى.

وكانت الولايات المتحدة قد علمت بالتفجير النووى السوفيتى فى عام ١٩٤٩م، ولكنها - كما يقول الجنرال مكسويل تايلور Max-well Taylor - لم تنظر إلى هذا الأمر نظرة جدية، على أساس أنه لا يعدو أن يكون مجرد تجربة، وليس اختبارا لسلاح ذرى سوف يستخدم فى العمليات الحربية. ولكن تبين فيما بعد أن الاتحاد السوفيتى يتقدم تقدما كبيرا فى هذا المجال. وفى عام ١٩٥٣م أخذت الأنباء تتواتر بعزمه على تفجير قنبلة هيدروجينية، وهو ما حدث فى أغسطس من ذلك العام. وعندئذ بدأ الحديث فى الدوائر السياسية والعسكرية عن فقدان الولايات المتحدة احتكارها الذرى.

ومع أن امتلاك الاتحاد السوفيتى للقوة الذرية قد دفع بعض المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين، مثل جورج كينان، إلى إعلان انتهاء عصر الحروب الشاملة، ودفع آخرين إلى إعادة النظر فى استراتيجية «الانتقام الشامل»، على أساس أن استخدام الولايات المتحدة لهذا السلاح فى أى حرب شاملة يدفع الاتحاد السوفيتى إلى استخدامه - إلا أن التقدم الذى حققه الاتحاد السوفيتى فى مجال صناعة هذا السلاح، كان من شأنه أن يدفع الولايات المتحدة إلى الدخول فى سباق معه، حتى لا تفقد هامش التفوق الذى يتيح لها ممارسة التأثير فى المجال الدولى. وهكذا بدأ الدخول فى عصر السباق النووى.

وهذا هو السبب فى أن رأى الذين كانوا ينددون باستراتيجية «الانتقام الشامل» ويرون الاعتراف بالحرب المحدودة، كان يلقى الإعراض حتى أواخر الخمسينيات، رغم وجاهة الحجج التى كانوا يتقدمون بها.

وعندما أطلق الاتحاد السوفيتى فى أكتوبر ١٩٥٧م القمر الصناعى «سبوتنيك» Sputnik، الذى كان برهانا على تقدم السوفيت فى مجال صناعة الصواريخ النووية - تعززت وجهة نظر انصار استراتيجية «الانتقام الشامل»، حتى لقد اعتبر قادة السلاح الجوى الأمريكى وجهة نظر قادة الجيش والبحرية فى فلسفة الحرب المحدودة من قبيل الخيانة الوطنية، لأنها تغفل ازدياد قوة السوفيت فى مجال التسليح الذرى، وتثير شكوك حلفاء الولايات المتحدة فيما يتعلق بعزمها على استخدام الأسلحة الذرية.

وقد كان هذا ما دعا بعض الاستراتيجيين إلى التفكير فى استراتيجية وسطى بين استراتيجية الانتقام الشامل واستراتيجية الحرب المحدودة، ومنهم روبرت أوسجود وهنرى كيسنجر Kissinger. وقد تمثلت هذه الاستراتيجية الوسطى فى فكرة الحرب الذرية المحدودة - أى الحرب المحدودة التى تستخدم فيها أسلحة ذرية تكتيكية محدودة التدمير.

على أن هذه الفكرة لقيت أيضا اعتراض سلاح الجو الأمريكى، الذى رأى أن استخدام الأسلحة الذرية المحدودة التدمير من جانب الجيش الأمريكى، لن يجعله فى مأمن من استخدام الطرف الآخر

للأسلحة النووية الاستراتيجية الواسعة التدمير! وأنه - بالتالى - لا يمكن حصر الحرب النووية فى نطاق محدود. وكان مما قاله الأدميرال براون Brown أن استخدام أى نوع من أنواع الأسلحة الذرية يحتوى فى حد ذاته على احتمال حرب ذرية شاملة. وهكذا أكدت هذه المناقشات فساد نظرية الحرب الذرية المحدودة، حتى تخلى عنها من نادوا بها، ومنهم هنرى كيسنجر.

ولقد كان معنى ذلك أن السياسة الأمريكية، فى الوقت الذى كانت تدرك عدم صلاحية استراتيجية «الانتقام الشامل»، التى تقوم على الحرب الشاملة، وتدرك الهزائم المتوالية التى لحقتها فى ظل هذه الاستراتيجية، والانتصارات المتوالية لحركة التحرر الوطنى والحركة الاشتراكية طوال الاربعينيات والخمسينيات - الا أنها لم تستطع أن تتوصل إلى استراتيجية بديلة تجنبها هذه الهزائم وتوقف المد الثورى التحررى والاشتراكى.

فى ذلك الحين كانت «استراتيجية الانتقام الشامل» قد تركت أثرها الحتمى فى نظام التسليح،ليس فقط فى الولايات المتحدة، بل وايضا فى الاتحاد السوفيتى - وهو الطرف الآخر المعرض للتأثير المباشر لاستراتيجية الانتقام الشامل.

فلقد كان من الطبيعى بالنسبة لاستراتيجية الانتقام الشامل، التى تقوم على استخدام الأسلحة الذرية الهجومية، أن تعتمد على انتاج قاذفات القنابل الاستراتيجية التى يقودها طيارون، والتى تستطيع حمل

القنابل الذرية إلى أماكن بعيدة والقاءها عند الضرورة. فى حين اعتمد الاتحاد السوفيتى على إنتاج الصواريخ المضادة للطائرات والعابرة للقارات بالدرجة الأولى.

وفى أواخر الخمسينيات، كان الاتحاد السوفيتى قد تفوق فى إنتاج الصواريخ، إلى حد أن أصبح هناك بينه وبين الولايات المتحدة ما أطلق عليه الجنرال ماكسويل تايلور اسم «هوة الصواريخ»!.

فقد تفوق فى انتاج الصواريخ المضادة للطائرات (أرض - جو) لتحييد تفوق الولايات المتحدة فى إنتاج قاذفات القنابل الاستراتيجية. كما تفوق فى صناعة الصواريخ عابرة القارات والمتوسطة المدى، لكى يحرم الولايات المتحدة من ميزة حزام المحالفات العسكرية الذى طوقته به، ولكى يصل بالدمار إلى شواطئها البعيدة عند اللزوم.

وقد كان هذا التفوق فى صناعة الصواريخ ، بتلك الدرجة الساحقة، ما جثم على صدر الولايات المتحدة، وسبب لها الكثير من الانزعاج.

فلم تكن تملك قذائف فعالة لصد الصواريخ السوفيتية، ولم تكن أجهزة الإنذار فيها تستطيع كشف هذه الصواريخ المهاجمة إلا قبل وصولها بدقائق قليلة، الأمر الذى كان يعنى أن مطارات قاذفات القنابل الاستراتيجية سوف تتعرض بصورة مؤكدة للدمار.

ولهذا السبب حين ألح الجيش الأمريكى فى إنتاج صواريخ «نايك – زيوس» Nike - Zeus المضادة للصواريخ، لحماية الولايات المتحدة من أى هجوم ذرى، لم يلق هذا الإلحاح حماسا من وزارة الدفاع الأمريكية وفروع الأسلحة الأخرى، بسبب الشك فى فعالية مثل هذه الصواريخ، فضلا عن النفقات الباهظة اللازمة لإنتاجها.

ولقد كان معنى ذلك أنه فى أواخر الخمسينيات، كانت الولايات المتحدة عاجزة تحت ظل استراتيجية الانتقام الشامل، عن مواجهة الاستراتيجية السوفيتية فى الحرب المحدودة، التى كانت تتمثل فى الحرب الشعبية وحروب التحرر الوطنى – فى الوقت الذى كان على الولايات المتحدة أن تواجه هذه الحروب المحدودة الصغيرة، التى أشعلتها الثورات المعادية للاستعمار فى جميع أنحاء العالم، وتواجه التحدى من المعسكر الاشتراكى.

على أنه كان فى تلك الظروف أن قدم الجنرال ماكسويل تايلور Maxwell Taylor نظريته الجديدة فى الاستجابة المرنة Flexible Response التى أنقذت الولايات المتحدة من مأزق الأربعينيات والخمسينيات، ونقلتها من وضع الدفاع إلى وضع الهجوم.

وتكمن أهمية استراتيجية الحرب المرنة فى أنها تعد بمثابة مرحلة تأليفية تجمع بين مزايا استراتيجية الانتقام الشامل فى الحرب الذرية الشاملة، ومميزات استراتيجية الحرب الذرية المحدودة، وتتخلص من مساوئهما. وقد بناها صاحبها الجنرال ماكسويل تيلور على هدم افتراض، وبناء افتراض!

أما الافتراض الذى أراد هدمه، فهو افتراض أن الحرب فى المستقبل ستكون حربا شاملة. فقد ذكر أن ثمة أسبابا وجيهة تشير إلى أن كلا من المعسكرين المتصارعين لن يجرؤ على شن حرب ذرية متعمدة ضد الآخر، لما سوف تجره عليه من دمار محقق لن يستطيع تجنبه، وأن الأسلحة الذرية - على هذا النحو - تكون قد أبعدت خطر الحرب الشاملة وجعلتها امرا غير وارد!

أما الافتراض الذى أراد بناءه، فهو أن كل طرف فى الكتلتين سوف يتقبل إلى حد كبير استفزازات الطرف الآخر، قبل أن يقرر شن حرب ذرية شاملة. ومن ثم فان كل ما يمكن أن يترتب على مثل هذه الاستفزازات، لن يتعدى وقوع اشتباكات عسكرية كبيرة أو صغيرة، دون أن يترتب على هذه الاشتباكات وقوع حرب ذرية شاملة، لأن كلا من الطرفين سوف يحرص على حصر القتال فى أضيق نطاق ممكن.

وقد أقام الجنرال ماكسويل تيلور على هذين الافتراضين استراتيجيته الجديدة، التى قدمها فى شكل برنامج عسكرى وطنى جديد للحرب المرنة، تناول فيه مسألتين:

الأولى، مسألة الدفاع عن أمن الولايات المتحدة وحلفائها.

والثانية، مواجهة الحركات الثورية الوطنية والاشتراكية فى جميع أنحاء العالم.

وبالنسبة للمسألة الأولى، فقد أعلن تيلور بصراحة تامة أنه سيكون من المستحيل على قاذفات القنابل الاستراتيجية والصواريخ الأمريكية القضاء على خطر الصواريخ السوفيتية، حتى لو جازفت الولايات المتحدة بشن هجوم عليها. وبالتالى، فإن سلامة الولايات المتحدة ضد خطر الحرب الذرية الشاملة إنما تكمن فى قدرتها على منع العدو من التفكير فى شن هجوم عليها وليس على أى شئ آخر.

لهذا السبب طالب الجنرال ماكسويل تيلور بزيادة الاهتمام بالقوات الذرية، وتطوير الأسلحة النووية الهجومية والدفاعية وحمايتها، بحيث تتكون قوة ضاربة قوية تستطيع الصمود للضربة الأولى التى يشنها العدو، ثم توجه إليه ضربة مضادة تنزل به أفدح الخسائر.

كذلك طالب الجنرال تيلور بتطوير الصواريخ البعيدة المدى، وصنع صواريخ «نايك – زيوس» المضادة للصواريخ، والاهتمام بالصواريخ المضادة للطائرات من طراز «هوك» و «نايك – هرقل».

وقد حدد الجنرال ماكسويل تيلور ثلاث حالات لاستخدام الأسلحة الذرية، وهى:

١ ـ عند وقوع هجوم ذرى على الولايات المتحدة .

٢ ـ وعند التحقق – بصورة لا تقبل الشك – من نية العدو على شن مثل هذا الهجوم.

٣ ـ وعند وقوع عدوان واسع النطاق على القارة الأوروبية.

أما بالنسبة للمسألة الثانية، وهى مواجهة الحروب المحدودة التى تشعلها الحركات الوطنية والاشتراكية فى شتى أنحاء العالم، فقد طالب الجنرال ماكسويل تيلور بتنظيم قوات تقليدية ترابط فى الولايات المتحدة، وتتكون من وحدات الجيش والبحرية ومشاة البحرية وسلاح الطيران، وتكون تحت قيادة موحدة تشرف على تدريبها وتنسيق عملياتها وسرعة نقلها، مع تخصيص وحدات خاصة من طائرات النقل لحملها عند اللزوم إلى أى مكان فى العالم.

وقد رأى أن تعتمد هذه القوات على الأسلحة التقليدية، مع تزويدها بأسلحة ذرية صغيرة جدا لاستخدامها عند اللزوم، على أن تكون مهمة هذه القوات هى مواجهة الحروب المحدودة التى تثيرها حركات التحرر الوطنى والحركات الاشتراكية، والقضاء عليها، بما فى ذلك أية أعمال قد يقوم بها الشيوعيون فى منطقة حلف الأطلنطى بالأسلحة التقليدية.

كذلك طالب الجنرال ماكسويل تيلور بإعداد قوات أمريكية فيما وراء البحار، لإرسالها إلى مناطق الأطلنطى القريبة منها – على نحو ما فعلت القوات الأمريكية التى ترابط فى أوروبا، عندما بعثت بوحدات عسكرية اشتركت فى النزول على ساحل لبنان فى عام ١٩٥٦م.

وما لبث أن أفصح عن هدفه بصراحة تامة فقال: «وإذا نحن قمنا بمظاهرات دورية على هذا النمط من حين لآخر، نستعرض فيها عضلاتنا فى مختلف أنحاء العالم، فسوف يكون لذلك تأثير سياسى هائل، لأنه سوف يثبت لأصدقائنا أننا نستطيع الرد فورا على أى تحرش أو استفزاز، كما أنه سوف يبرهن لأعدائنا على أننا قادرون على مقاومة ومواجهة أعمالهم بسرعة وبشكل فعال».

وقد كانت هذه الاستراتيجية هى التى وجدت فيها حكومة جون كندى طوق النجاة حين تسلمت الحكم فى يناير ١٩٦١م.

(٦) استراتيجية الحرب المرنة
والانقضاض على حركات التحرر الوطنى

رأينا كيف قدم الجنرال ماكسويل تايلور نظريته الجديدة عن الحرب المرنة - أو الاستجابة المرنة - التى قصد بها تخليص الولايات المتحدة من سلبيات استراتيجية الانتقام الشامل، التى تقوم على فكرة الحرب الشاملة، وإتاحة الفرصة لها لمواجهة الحروب المحدودة التى تثيرها حركات التحرر الوطنى والحركات الاشتراكية فى العالم الثالث. وقد قدر لهذه الاستراتيجية أن تكون نقطة تحول فى تاريخ حركات التحرر الوطنى.

ففى شهر يناير ١٩٦١م جاء جون كندى إلى الحكم، واختار الجنرال ماكسويل تيلور رئيسا لهيئة أركان حرب القوات المسلحة للمرة الثانية، لتنفيذ سياسته كما شرحها فى كتابة «النفير الحائر» The Uncertain Trum-pet وكان وزير الدفاع هو روبرت ماكنمارا Robert Mc Namara.

وبعد بضعة أشهر وجه كندى رسالتين إلى الكونجرس بخصوص ميزانية الدفاع: الأولى يوم ٢٨ مارس ١٩٦١م، والثانية يوم ٢٥ مايو ١٩٦١م، وفيهما شرح الاستراتيجية الجديدة فى الحرب المرنة على النحو الآتى بإيجاز:

أولا : لن تستخدم الولايات المتحدة الأسلحة الذرية فى توجيه الضربة الأولى، وإنما ستزيد قدراتها بحيث تتحمل الضربة الأولى، ثم ترد عليها بقوة مدمرة.

ثانياً : سوف توجه الولايات المتحدة قواتها فيما وراء البحار لإخماد الحروب المحدودة التى ما فتئت تنشب منذ عام ١٩٤٥م، وستكون على استعداد لتوجيه قوات معززة وسريعة التحرك ومدربة على هذه الأنواع من الحروب لقمعها.

ثالثاً : سيكون العبء الرئيسى فى التصدى لهذه الأعمال وألوان التمرد، على القوات المحلية فى الدول، إلا إذا عجزت عن القيام بواجبها، أو أرادت مساعدة الولايات المتحدة.

رابعاً : عهدت الولايات المتحدة إلى وزير الدفاع باعادة تنظيم فرق الجيش، بحيث تزيد قوة النار فى وحداته غير الذرية، وبحيث تتحسن سرعة حركته التكتيكية، وتأمين مرونته لمواجهة أى تهديد مباشر أو غير مباشر، وإعداد أكبر عدد من القوات الميكانيكية فى أوروبا، وفرق جديدة فى كل من المحيط الهادى وأوروبا.

خامساً : تعزيز قوة سلاح البحرية لمواجهة الحرب المحدودة، وزيادة قوته إلى ١٩٠ ألف جندى، وزيادة عدد الجيش من ٨٧٥ ألف إلى مليون، وزيادة ٦٣ ألف جندى إلى سلاح الطيران.

سادساً : إعادة النظر فى جهاز المخابرات

على هذا النحو تهيأت الولايات المتحدة - فى ظل استراتيجية الحرب المرنة Flexible Response - للتدخل المباشر وغير المباشر بالقوة المسلحة، لإخماد الحروب الصغيرة التى تثيرها حركات التحرر الوطنى أو الحركات الاشتراكية.

وما لبث العالم أن شهد انقضاضها على هذه الحركات على طوال الستينيات، بالانقلابات العسكرية الداخلية، وبالغزو الخارجى عند اللزوم، مما ترك آثاره الفادحة على العالم الثالث على النحو الآتى:

أولاً : التدخل فى أمريكا اللاتينية :

استهلت الولايات المتحدة هجومها على الأنظمة المعادية لها - تطبيقا لسياستها الجديدة - بمحاولة إسقاط نظام «كاسترو» Fidel Castro الشيوعى فى كوبا، الذى ظهر إلى الوجود فى يناير ١٩٥٩م.

ولما لم تكن هناك أزمة تبرر التدخل العسكرى المباشر بقوات الحرب المحدودة، فقد نظمت المخابرات المركزية CIA غزوا قام به

الكوبيون المنفيون لكوبا، وهو الغزو الذى دخل التاريخ باسم «عملية خليج الخنازير» "Bay of Pigs invasion"، يوم ١٥ أبريل ١٩٦١م.

وقد وافق على هذا الهجوم جون كندى ومستشاروه، وقامت به تسع طائرات من قاذفات القنابل الأمريكية الضخمة، التى تنكرت فى شكل سلاح الجو الكوبى، وست سفن تحمل القوات الضارية، فى حراسة السفن الحربية الأمريكية. ولكن هذا الهجوم لقى فشلا ذريعاً.

ولم يمض عام واحد حتى كانت تثور أزمة الصواريخ الكوبية فى البحر الكاريبى. ذلك أن الغزو الفاشل فى أبريل ١٩٦١م، كان قد دفع كاسترو إلى التعاون مع السوفييت على حماية بلده من أى غزو آخر. وفى يوليو ١٩٦٢م أخذ السوفييت فى تركيب صواريخ عابرة للقارات فى أرض كوبا. ولكن أمر هذه القواعد كشف.

وكان أمام كندى أحد أمرين: إما توجيه ضربة جوية لتدمير هذه الصواريخ، أو فرض حصار على كوبا. وقد اختار الحل الأخير، على أساس أنه وسيلة مرنة للضغط، يمكن التحكم فيها بالتصعيد أو التخفيف. ووجه إنذارا إلى خروشتشيفKhrushchev[1]، طالب فيه بإزالة هذه القواعد السوفيتية، وسحب الصواريخ، مقابل رفع الحصار الأمريكى، والتعهد بعدم التدخل أو غزو كوبا، أو تقع حرب بين البلدين تهدد البشرية.

---

(١) ويعرب هذا الاسم إلى «خروشوف»

وقد وافق خروشتشيف على سحب الصواريخ السوفيتية، الأمر الذى عرضه لنقد مرير من الصين الشيوعية التى وصفت تراجعه بالجبن، لأن الولايات المتحدة ما هى إلا «نمر من ورق» a paper tiger ! ولكن الأزمة انتهت بعد أن أثبتت صحة افتراض الجنرال مكسويل تيلور بأن أى معسكر سوف يقبل استفزازات الطرف الآخر إلى أقصى حد دون أن يجازف بحرب ذرية!

ولم تلبث الولايات المتحدة أن تدخلت تدخلا مباشراً بقواتها المسلحة فى الدومينيكان Dominican فى العام التالى. ففى ذلك الحين كان الرئيس «جوان بوش» Juan Bosch، زعيم «حزب الدومينيكان الثورى، والذى جاء إلى الحكم فى ديسمبر ١٩٦٢م عن طريق أول انتخابات حرة فى البلاد - يمارس سياسة استقلالية ضد المصالح الأجنبية. ولم تعجب هذه السياسة الولايات المتحدة، فدبرت ضده انقلابا فى سبتمبر ١٩٦٣م، تحت حجة الاتهام بالشيوعية. ولكن البلاد ثارت يوم ٢٤ أبريل ١٩٦٥م مطالبة بعودة الحياة الدستورية. وهنا سارعت الولايات المتحدة بإرسال ١٩ ألف جندى مسلح إلى «سانتو دومنجو» Santo Domingo فى ٢٨ أبريل ١٩٦٥م، بحجة سقوط الثورة فى أيدى الشيوعيين!

وفى سبتمبر ١٩٦٥م أصدر الكونجرس الأمريكى قرارا يخول لحكومة الولايات المتحدة التدخل بأية وسيلة تراها مناسبة لدفع الخطر الشيوعى عن دول أمريكا اللاتينية.

ثانياً : التدخل فى أفريقيا :

أما فى افريقيا، التى شهدت، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، مدا قوميا عاليا تمثل فى تحرير ٣٧ دولة حتى عام ١٩٦٥م فقط، ودفع بمعظم نظم الحكم فيها إلى تحرير اقتصادها من يد السيطرة الأجنبية - فقد انقضت الولايات المتحدة عليها بسلسلة من الانقلابات، بلغت فى عام ١٩٦٥م وحده سبعة انقلابات!

وقد بدأت الولايات المتحدة خوض الصراع ضد الحركات القومية فى أفريقيا فى عام ١٩٦٠م عندما حصلت الكونغو البلچيكية على استقلالها من بلجيكا فى ٣٠ يونيو ١٩٦٠م، وتولى كازاڤوبو Kasavubu رئاسة الجمهورية، وباترس لومومبا Patrice Lumumba رئاسة الوزارة، وأخذ يقود سياسة استقلالية. فلم تمض أيام، حتى أعلن «تشومبى» Moise Tshombe، حاكم إقليم كاتانجا Katanga الغنى بالنحاس والكوبالت، انفصال هذا «الإقليم عن الكونغو. وأرسلت بلجيكا قوات مظلاتها إلى الكونغو لحماية مصالحها.

وهنا طلب «لومومبا» من الأمم المتحدة مساعدته، لكن قوات الأمم المتحدة وقفت موقفا مواليا للولايات المتحدة، مما دعا لومومبا إلى طلب مساعدة الاتحاد السوفيتى.

وعند ذلك تقرر طرده من الحكم، فأعلن «كالونجى» حاكم إقليم جنوبى كاساى انفصال الإقليم عن الكونغو، ودبر الجنرال موبوتو Mobutu ضده انقلابا بتأييد الولايات المتحدة، وقتل لومومبا

فى فبراير ١٩٦١م، وأعلنت الولايات المتحدة رفضها لأى تدخل من جانب روسيا. ومع أنها اضطرت إلى التخلى عن مويوتو مؤقتا، إلا أنه قام فى ١٥ سبتمبر ١٩٦٥م بانقلاب آخر لحسابها، بعد التفاهم مع بلجيكا.

وفى يناير ١٩٦٤م، وقعت أربعة انقلابات فى زنزبار وتنجانيقا وأوغندا وكينيا. وفى ١٩ أكتوبر ١٩٦٥م وقع انقلاب فى بوروندى صفيت فيه الحركة الثورية.

وفى الأشهر الثلاثة التالية وقعت خمسة انقلابات عسكرية: الأول : فى داهومى على يد الجنرال «كريستوف سوجولو»، وقد وقع فى ٢٣دسمبر ١٩٦٥م. والثانى: فى جمهوري أفريقيا الوسطى على يد الكولونيل بوكاسا، وقد وقع فى أول يناير ١٩٦٦م. والثالث، فى جمهورية فولتا العليا على يد اللفتنانت «سانجولى لاميزانار»، وذلك يوم ٣ يناير ١٩٦٦م. والرابع، فى نيجيريا فى ١٦ يناير ١٩٦٦م، وقد أطاح بالرئيس أحمدو بللو. والخامس، فى غانا فى ٢٤ فبراير ١٩٦٦م، وقد أطاح بالرئيس نكروما Nkrumah .

وفى مايو ١٩٦٧م أتاحت القيادة العسكرية لنظام عبدالناصر الثورى الفرصة للولايات المتحدة لتحقيق أعظم انتصاراتها قاطبة، عندما أنزلت حليفتها إسرائيل بالجيش المصرى هزيمة ثقيلة فى يونيو ١٩٦٧م، فكانت هزيمة الجمهورية العربية المتحدة فى هذا العدوان من أكبر ما أصاب المد الثورى وحركة التحرر الوطنى فى العالم من نكسات، نظراً لما كانت تسديه من مساعدات لهذه الحركات.

ثالثاً : التدخل في آسيا :

كانت حرب الهند الصينية قد انتهت، بعد سقوط قلعة ديان بيان فو، بتسوية جنيف أبريل - يوليو ١٩٥٤م، التى قضت بتقسيم فيتنام إلى دولتين، وبحيث يتم توحيد البلدين بعد إجراء انتخابات عامة فى يوليو ١٩٥٦م، وتحييد لاوس وكامبوديا.

وكان معنى ذلك - بالنسبة للولايات المتحدة - امتداد النفوذ الشيوعى فى شمال فيتنام، وإتاحة الفرصة لهذا النفوذ ليمتد فى الجزء الجنوبى بعد الوحدة، بل امتداده إلى لاوس وكمبوديا وماليزيا على وجه الخصوص

وللتصدى لهذا الخطر الشيوعى، أنشأت الولايات المتحدة حلف جنوب شرقى آسيا Southeast Asia Treaty Organization (SEA-TO)، الذى كانت مهمته وضع دول الهند الصينية تحت حمايته، وإن لم تكن أعضاء فيه، وتحويل فيتنام الجنوبية إلى قاعدة صلبة مناهضة للشيوعية.

وبذا حلت الولايات المتحدة محل فرنسا فى السيطرة على حكومة سايجون، وأوعزت لها بإرجاء انتخابات الوحدة إلى أجل غير مسمى. ثم خالفت اتفاق جنيف عن طريق تسليح فيتنام الجنوبية، وإقامة قواعد عسكرية ونقط ارتكاز فيها للأسطول وسلاح الجو الأمريكى.

على أن رفض حكومة سايجون إجراء انتخابات لتوحيد شطرى فيتنام أدى إلى نتيجته الطبيعية، وهى قيام حركة ثورية شيوعية

أطلق عليها اسم الـ « ڤيت كونج» Vietcong وهي اختصار (The Viet Nam Cong San) أى الشيوعيين الفيتناميين. وفى عام ١٩٦٠م أعلنت الڤيت كونج تألّيف جبهة التحرير الوطنية The National Lib-eration Front.

وبذلك اتخذت الحركة شكل ثورة شعبية عامة، وأقامت علاقة قوية مع حكومة هانوى، واستطاعت السيطرة على معظم قرى فيتنام الجنوبية. وهكذا تهيأت الظروف للصدام مع الولايات المتحدة.

(٧) مصيدة «الحرب المرنة» فى فيتنام!

فى تلك الأثناء جاءت حكومة جون كندى إلى الحكم مع استراتيجية. «الرد المرن»، أو «الحرب المرنة»، ولكنها فطنت إلى أن الحرب ضد «الڤيت كونج» سيكون مصيرها الفشل، نظرا لفساد حكومة انجو دين ديم Ngo Dinh Diem فى فيتنام الجنوبية، فقامت بتشجيع العسكريين المعارضين للنظام على قلب الحكم، وهو ما تم فى أول نوفمبر ١٩٦٣م.

ولكن الميول التى أبدتها حكومة الانقلاب للتعايش مع فيتنام الشمالية، دفع الحكومة الأمريكية إلى تدبير انقلاب ثان فى ٣٠ يناير ١٩٦٤م، أتى بعميلها الجنرال خان إلى الحكم. ولكن الثورة قامت ضد هذا الانقلاب وأجبرت الجنرال خان على التنازل عن سلطاته فى ٢٥ أغسطس ١٩٦٤م.

وهنا دبرت الولايات المتحدة انقلابا ثالثا فى ١٣ سبتمبر ١٩٦٤م، أعاد الجنرال خان إلى الحكم مرة أخرى. ولكن الثورة عادت فأجبرته على تسليم الحكم لحكومة مؤقتة فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٤م.

ولم تتردد الولايات المتحدة، فدبرت انقلابا رابعا فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٤م، ثم خامسا فى ٢٨ يناير ١٩٦٥م.

وقد قام بكل هذه الانقلابات سلاح الطيران الفيتنامى الجنوبى، الذى كان يعتمد على سلاح الطيران الأمريكى.

ومع ذلك ففى فبراير ١٩٦٥م وجدت الولايات المتحدة فى الجنرال «نجوين كاوكى» - وهو أحد المتحمسين لمد الحرب إلى فيتنام الشمالية - بديلا أفضل للجنرال خان، فأقصت الأخير بانقلاب سادس عن الحكم فى فبراير ١٩٦٥م. وفى عام ١٩٦٧م أصبح نجووين فان ثيو Nguyen Van Thieu رئيسا لفيتنام الجنوبية.

نظريتا «الدومينو» Domino و «التصعيد» Escalation :

كانت السياسة الأمريكية فى ذلك الحين قد طورت استراتيجية الحرب المرنة فى الهند الصينية بنظريتين:

الأولى : نظرية الدومينو Domino Theory، وتقوم على أن سقوط فيتنام الجنوبية سيؤدى فى النهاية إلى سقوط الدول المجاورة، مثل تايلاند، وكمبوديا، ولاوس، والفلبيين، وإندونيسيا - وغيرها تحت السيطرة الشيوعية.

أما النظرية الثانية، فهى نظرية التصعيد Escalation، وصاحبها الجنرال مكسويل تيلور نفسه، صاحب استراتيجية الحرب المرنة.

وتقوم على التدرج فى التدخل فى الحروب المحلية، إلى أن تتحقق الأهداف الاستراتيجية. وقد وافقت وزارة الدفاع الأمريكية، وعلى رأسها مكنمارا، على هذه النظرية، وأخذت فى تطبيقها منذ أغسطس ١٩٦٤م.

وعلى ذلك ففى يوم ٧ فبراير ١٩٦٥م، وعلى أثر هجوم عنيف شنته قوات « ڤيت كونج» على قاعدة أمريكية فى فيتنام الجنوبية، بدأ القصف الجوى لفيتنام الشمالية، وإشراك قوات أمريكية محاربة. وقد بدأ ذلك بشكل محدود جداً، ثم بدأ يتصاعد تدريجيا.

وقد انبنى قرار التصعيد على نفس الأسس التى قامت عليها استراتيجية الحرب المرنة - وهى افتراض تقبل الطرف الآخر للاستفزازات دون أن يحولها إلى حرب ذرية.

فقد استبعدت الولايات المتحدة تكتل الاتحاد السوفيتى والصين ضدها، إذا هى أكدت لهما أنها لا تنوى تهديد النظام الشيوعى فى فيتنام الشمالية أو الصين، وأن هدفها من الحرب يقتصر على حماية فيتنام الجنوبية من التدخل والغزو الخارجى.

وعلى ذلك أخذت الغارات تتوالى على فيتنام الشمالية بشكل تصاعدى. فلم تعد قاصرة على الأهداف العسكرية البحتة، ولكنها أصبحت موجهة إلى المنشآت الصناعية، بل وضد المناطق السكنية فى ضواحى هانوى Hanoi. وبعد أن كانت متقطعة ومحدودة الأهداف، كما حدث فى فبراير ١٩٦٥م، أصبحت مستمرة دون انقطاع، مع اتساع أهدافها تدريجيا.

وهناك بعض التواريخ المهمة على طريق التصعيد: فبراير ١٩٦٥م، ديسمبر ١٩٦٥م، يونيو ١٩٦٦م، ديسمبر ١٩٦٦م، ومارس ١٩٦٧م.. إلخ.

كما تعدى التصاعد فيتنام إلى لاوس وكمبوديا، فأخذت القوات الجوية الأمريكية فى قصف مناطق الشيوعيين فى «لاوس» فى «سهل القوارير» فى مايو ١٩٦٤م. وعندما عادت قوات «الباثت لاو» Pathet Lao إلى مهاجمة «سهل القوارير» مرة أخرى فى بداية عام ١٩٧٠م، شرعت القوات الجوية الأمريكية فى قصفها من جديد.

كذلك أطاحت الولايات المتحدة فى كمبوديا بالأمير سيهانوك Norodom Sihanouk، عن طريق انقلاب فى ١٨ مارس ١٩٦٠م، وبدأت تقوم بعمليات حربية ضد قوات الثوار فى أراضى كمبوديا. وذلك لقمع القوات الثورية تماما فى الهند الصينية.

على أن الايام لم تلبث أن أثبتت للولايات المتحدة أن حرب فيتنام كانت مصيدة لاستراتيجية الحرب المرنة، فقد عجزت تماما عن تحقيق انتصار حاسم، رغم ارتفاع عدد قواتها إلى مايقرب من نصف مليون جندى! فى الوقت الذى كان الزمن يعمل لصالح الثوار. فكان فى ذلك نهاية لاستراتيجية الرد المرن، وبداية لعصر الوفاق.

(٨) الوفاق الدولى (Détente)

أثبتت استراتيجية الحرب المرنة، على طول الستينيات، صحة الافتراض الذى قامت عليه، وهو تحمل كل طرف فى القوتين النوويتين لأية استفزازات يقوم بها الطرف الآخر.

وقد تمثل هذا - بصفة خاصة - فى الاتحاد السوفيتى، الذى تحمل كل الاستفزازات الأمريكية فى مطاردة الحركات القومية والوطنية والاشتراكية فى أفريقيا والشرق الأوسط والشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية. ثم الاستفزاز الأمريكى المباشر له وإجباره على التراجع فى أزمة الصواريخ الكوبية السوفيتية فى كوريا Soviet Missiles in Cuba فى البحر الكاريبى the Caribbean.

على أنه فى نفس الوقت الذى كانت تحدث فيه هذه الاستفزازات، كانت هناك متغيرات أخرى قد أخذت تظهر فى الساحة الدولية، وتلعب دورها فى إنهاء الحرب الباردة

واستراتيجية الحرب المرنة، وتمهيد الطريق لما عرف باسم سياسة «الوفاق الدولى» Détente. وتتمثل هذه المتغيرات فى الآتى:

(أ) نتائج سباق التسلح النووى :

ربما كان أهم المتغيرات الدولية فى تلك الفترة، ما طرأ على سباق التسلح الاستراتيجى بين العملاقين الكبيرين من نتائج.، وقد سبق أن أشرنا إلى تفوق الاتحاد السوفيتى على الولايات المتحدة فى مجال الصواريخ العابرة للقارات والمتوسطة المدى. وكان أول صاروخ عابر للقارات أطلقه الاتحاد السوفيتى فى أكتوبر ١٩٥٧م.

ومع ذلك ففى أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢م كانت الولايات المتحدة تتفوق على السوفيت استراتيجيا بنسبة ١٥ : ١! وكان هذا من الأسباب التى دفعت الاتحاد السوفيتى إلى الانطلاق دون حدود فى بناء قوته النووية واللحاق بالولايات المتحدة.

فى ذلك الحين - أى فى بداية الستينيات - كان الاتجاه الاستراتيجى فى إنتاج الأسلحة الاستراتيجية فى الولايات المتحدة، يقوم على توفير قوة ردع كافية تمنع العدو من توجيه ضربته الأولى. أى بناء قوة ذرية ضخمة تمكن الولايات المتحدة من تلقى الضربة الأولى، وتوجيه ضربة مضادة تكفى لتدمير كل الإمكانات والقدرات العسكرية والهياكل الاجتماعية والمدنية لكل من الاتحاد السوفيتى والصين.

وقد عرفت هذه الاستراتيجية باسم، استراتيجية التدمير المؤكد Strategy of Assured. Destruction . وكان الهدف من هذه الاستراتيجية أن تشكل رادعا حاسما لأى هجوم يقع على الولايات المتحدة أو حلفائها.

ولذلك توسعت حكومة جون كندى John Kennedy فى برنامج الغواصات النووية التى تحمل صواريخ بولاريس Polaris المتوسطة المدى، والمزودة بقذائف نووية يمكن إطلاقها من مكان قريب لشاطئ العدو.

ثم أخذت فى بناء صواريخ عابرة للقارات intercontinental ذات رءوس نووية متعددة يمكن توجيهها إلى أهداف مختلفة من صاروخ واحد.

على أنه فى نفس الوقت كانت عوامل الأمن القومى تدفع الولايات المتحدة إلى الانتقال من استراتيجية التدمير المؤكد إلى استراتيجية الحد من الدمار Strategy of Damage Limitation . والفرق بين الاستراتيجيتين هو أن الاستراتيجية الأولى تهدف - كما هو واضح - إلى توسيع نطاق التدمير فى أرض العدو، فى حين أن الاستراتيجية الثانية تهدف إلى تضييق نطاق الدمار الذى يلحقه العدو بالولايات المتحدة أو حلفائها عند البدء بالهجوم.

وكان التقدم فى صناعة الصواريخ قد جعل فى الإمكان التوصل إلى صنع «صواريخ دفاعية» لتدمير الصواريخ العابرة

للقارات على ارتفاعات شاهقة، وقد أعلنت الولايات المتحدة فى يوليو ١٩٦٢م نجاح هذه التجارب، وكذلك فعل الاتحاد السوفيتى. وفى عام ١٩٦٤م كانت هناك شواهد تدل على أن الاتحاد السوفيتى استطاع أن ينسف بنجاح الصواريخ العابرة للقارات على ارتفاعات عالية جدا وبالضربة الأولى.

مع ذلك فقد ترددت الولايات المتحدة فى تنفيذ هذا البرنامج، نظرا لتعقيداته العظيمة من جهة، ولما يتكلفه من نفقات باهظة من جهة أخرى، فضلا عما يهدد به أوضاع الاستقرار التى سادت مع الاتحاد السوفيتى فى ظل استراتيجية الردع (التدمير المؤكد).

ولكن تفجيرات الصين النووية فى أكتوبر ١٩٦٤م، ثم التفجير الهيدروجينى Hydrogen فى يونيو ١٩٦٧م، دفع حكومة «ليندون جونسون» Lyndon Johnson إلى البدء بتنفيذ مشروع يستهدف تحصين المدن الأمريكية بشبكة من الصواريخ الدفاعية المضادة.

وقد تحول هذا المشروع فى عهد ريتشارد نيكسون Richard Nixon الذى خلف جونسون فى عام ١٩٦٩م إلى ماعرف باسم «سيفجارد» Safeguard System، الذى رصد له فى ميزانية ١٩٧١/٧٠م مبلغ ١٥٠٠ مليون دولار. وكان رد الاتحاد السوفيتى على ذلك تنفيذ نظام وقائى للدفاع ضد خطر الصواريخ الهجومية.

وهكذا وصل السباق النووى بين الدولتين العظميين إلى مرحلة خطيرة أصبحت تهدد باستنزافهما من الناحية الاقتصادية.

فقد كتبت صحيفة غربية فى فبراير ١٩٧٢م تقول: إن مجموع ما أنفق على السلاح فى العالم فى خلال السنوات الثمانى السابقة بلغ «ترليون دولار» (أى واحد والى يمينه ١٢ صفرا!). وقالت إنه إذا استمر العالم على معدل الإنفاق على التسليح فى ذلك الوقت، وهو ٢٠٠ مليار دولار سنويا، فسوف يبلغ فى السبعينيات وحدها ٤ ترليونات - أى ما يوازى ما أنفق على السلاح منذ سنة ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٦٢م!.

ومن هنا نشأت بين العملاقين الكبيرين ضرورة إيقاف هذا السباق المحموم على السلاح، وتسوية الخلافات بينهما بالأسلوب السلمى.

(ب) تفكك الكتلة الغربية :

كان العامل الثانى فى صنع سياسة الوفاق الدولى، هو تفكك الكتلتين الغربية والشرقية، اللتين تكونتا فى ظروف الحرب الباردة.

وبالنسبة للكتلة الغربية، فإن التفكك كان قد أخذ يصيب هذه الكتلة تحت عوامل متعددة متناقضة، أهمها العامل القومى، فى الوقت الذى كانت الكتلة الشرقية فى أوروبا الشرقية والصين تتفكك أيضا تحت كل من العاملين الأيديولوجى والقومى معا. كما استند فى كل الأحوال إلى دواعى الأمن والمصالح الاقتصادية،

بسبب التطورات الخيالية التى طرأت فى مجال صناعة الأسلحة والسلع الإنتاجية والاستهلاكية.

وكانت الكتلة الغربية قد تكونت من الناحية العسكرية يوم ٤ أبريل ١٩٤٩م فيما عرف باسم حلف شمال الأطلنطى، ثم انضمت إليها ألمانيا الاتحادية بعد إنشائها، وانضمت اليابان، وتكون بذلك المعسكر الغربى.

على أنه نظرا لأن حلفاء الولايات المتحدة فى ذلك الحين كانوا يعانون من الضعف، بسبب الدمار الذى تعرضوا له فى الحرب العالمية الثانية، فلذلك كان من الطبيعى أن تحتل أمريكا فى هذا التحالف مركز الزعامة والقيادة.

وفى خلال الخمسينيات، وفى ظل ميزان الرعب النووى واستراتيجية الانتقام الشامل، كانت أوروبا تعيش تحت مظلة الحماية النووية الأمريكية، خوفا من سقوطها تحت سيطرة الاتحاد السوفيتى. ولكن كان عليها أن تدفع الثمن الذى يدفعه كل شريك أصغر فى أى تحالف.

ذلك أن اتساع نطاق مسئولية الولايات المتحدة على مستوى العالم، قد جعلها تنظر إلى المصالح القومية لدول أوروبا الغربية فى ضوء الصراع العالمى بينها وبين الاتحاد السوفيتى. وبدلا من أن تقف موقفا متعاطفا مع مصالح هذه الدول الاستعمارية فى صراعها مع العالم الثالث الثائر من أجل التحرر الوطنى، فان

مصالحها الاستراتيجية كانت تدفع بها إلى وراثة هذه المصالح، لتعزيز جانبها فى مواجهة السوفيت.

وقد تمثل ذلك فى موقف الولايات المتحدة من حرب فرنسا فى الجزائر، وفى موقفها من فرنسا وانجلترا فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م بعد تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس.

وفى الوقت نفسه، كان اهتمام الولايات المتحدة بالتشاور مع حلفائها الغربيين، حتى فى المسائل المهمة التى تمس مصالحهم الاستراتيجية، يقل ويتضاءل، فى حين كانت تركز فى يدها سلطة اتخاذ القرارات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية.

وكان من الطبيعى أن يصدم ذلك العواطف القومية فى هذه الدول العريقة، التى كانت تطمع فى أن تتخذ من حلف شمال الأطلنطى أداة لحماية مصالحها الاستعمارية، فإذا به يفعل العكس تحت سيطرة السياسة الأمريكية.

وهذا ما جعل ميشيل دبيريه Michel Debré، رئيس وزراء فرنسا من عام ١٩٥٩م، يصف حلف الأطلنطى أمام مجلس الجمهورية فى فرنسا يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٢م، بأنه «لايعدو أن يكون أداة للدفاع عن أمن الولايات المتحدة»!

فى تلك الأثناء كانت أوضاع التسليح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، قد أخذت تدفع دول أوروبا الغربية إلى التشكك فى فاعلية المظلة النووية الأمريكية فى حماية غرب أوروبا.

وعندما أطلق الاتحاد السوفيتى الصواريخ العابرة للقارات، رأى الكثيرون أن الولايات المتحدة، بعد أن أصبحت أراضيها مهددة، لن تجرؤ على الدخول فى حرب نووية ضد الاتحاد السوفيتى دفاعا عن أمن أوروبا.

وعندما أطلق السوفيت القمر الصناعى (Satellite) الذى أطلق عليه اسم «سبوتنك» Sputnik فى عام ١٩٥٧م، سرى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لم تعد بتلك القوة العسكرية التى لا يستطيع السوفيت التصدى لها.

فى ذلك الحين كانت سيطرة الولايات المتحدة المركزية على الأسلحة الاستراتيجية، تسبب الكثير من المضايقة والمهانة للحلفاء الغربيين. كما أن الولايات المتحدة لم تكن تبيح لهؤلاء الحلفاء أى قدر من المعلومات عن إنتاج هذه الأسلحة النووية - باستثناء بريطانيا.

وعندما زودت الولايات المتحدة أوروبا الغربية بصواريخ متوسطة المدى من طراز «ثور» و «جوبيتر» ، ركزت فى يدها سلطة التحكم فى الرءوس الذرية التى تحملها هذه الصواريخ.

وكان من الطبيعى أن يثير هذا الوضع، الذى يترك لدولة تبعد عن أوروبا ثلاثة آلاف ميل، ولها ماض فى السياسة الانعزالية، مسئولية الدفاع عن أوروبا - استياء الشركاء الأوروبيين، الذين أعلنوا أنهم لم يعودوا يقبلون الاستمرار فى ترك مسئولية استخدام

الأسلحة النووية، التى يرتبط بها مصيرهم، فى يد رئيس الولايات المتحدة، وأنه إذا كان صحيحاً أنهم شركاء للولايات المتحدة، وليسوا تابعين لها، فلابد من اشتراكهم فى صنع القرار النهائى باستخدام الأسلحة النووية للدفاع عنهم.

وفى الوَقت نفسه، اتجهت بريطانيا وفرنسا إلى إنشاء قوات نووية تخضع لسيطرتهما. وكانت بريطانيا أكثر تفوقا فى مجال الأبحاث الذرية، ولكن فرنسا استطاعت تفجير قنبلتها النووية فى ١٣ فبراير ١٩٦٠م، وأعلنت عن نيتها لتكوين قوة ذرية رادعة خاصة بها.

على أن هذه الاتجاهات والسياسات اصطدمت اصطداما كبيرا باستراتيجية «الحرب المرنة» التى اعتمدتها الولايات المتحدة منذ مجئ جون كندى إلى الحكم. ذلك أن هذه الاستراتيجية كانت تقضى، فيما يختص بالقوات النووية، أن تكون تحت نظام مركزى للقيادة والإشراف، يقع فى يد الولايات المتحدة.

كما كانت تقوم على أن يكون دور أوروبا فى ميدان الدفاع قاصرا على الأسلحة التقليدية وحدها، على أساس أن تكون هذه القوات التقليدية الأوروبية هى «سيف» الحلف، وتكون القوات النووية «درعه»! وبناء على ذلك عارضت الولايات المتحدة فى إنشاء قوات نووية قومية فى أوروبا.

كانت أكثر الدول الأوروبية التى عارضت سياسة الولايات المتحدة هى فرنسا، وقد زادت هذه المعارضة فى عهد ديجول،

وانتهت بأن أصدر ديجول قراره يوم ١٢ مارس ١٩٦٦م بسحب القوات الفرنسية من القيادة العسكرية الموحدة لحلف شمال الأطلنطى.

فى ذلك الحين كان ديجول قد أخذ يقود سياسة تهدف إلى حل مشاكل القارة الأوروبية على يد الدول الأوروبية ذاتها، وبعيدا عن نفوذ الولايات المتحدة.

فقد عقد معاهدة مع ألمانيا الاتحادية فى سنة ١٩٦٣م، وكون بذلك ما عرف باسم «محور بون - باريس».

كما قام بتحسين علاقاته مع الاتحاد السوفيتى، وقام بزيارته فى صيف ١٩٦٦م، حيث دعا إلى تسوية مشاكل القارة فى إطار اتفاق الدول الأوروبية وحدها دون تدخل خارجى!

وكان ديجول يرفع شعار «أوروبا من المحيط الأطلنطى إلى جبال الأورال» Ural. ومعنى ذلك دخول الاتحاد السوفيتى، وهو دولة شيوعية، داخل نطاق الدول الأوروبية!

وفى الوقت نفسه كانت ألمانيا تغير اتجاهاتها من الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا، بسبب موقف الولايات المتحدة المتميع من الوحدة الألمانية. وقد صرح «فيلى براندت» فى يناير ١٩٦٧م بأنه من المتعذر حل مشاكل ألمانيا فى مناخ الحرب الباردة.

(جـ) قيام السوق الأوروبية المشتركة :

فى تلك الأثناء كانت دول اوروبا الغربية الست، وهى، فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورج، قد تمكنت من تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community (EEC) التى عرفت باسم «السوق الأوروبية المشتركة» European Common Market باتفاقية روما سنة ١٩٥٧م، بغرض التكامل الاقتصادى، واستعادة أهمية أوروبا ووزنها على المسرح الدولى.

وفى عام ١٩٦٩م انتقلت دول السوق من مهمة التكامل الاقتصادى إلى التكامل السياسى. فاتخذت قرارا فى مؤتمر لاهاى فى نفس العام (١٩٦٩م) قررت فيه وجوب التشاور السياسى بين الأعضاء للتنسيق بين مواقفها فى قضايا العالم المهمة.

وفى دورة باريس فى يونية ١٩٧٠م، درست اقتراحا بإنشاء لجنة لوضع سياسة خارجية ودفاعية مشتركة لدول السوق.

وكانت أزمة الشرق الأوسط أول أزمة نوقشت فى اجتماع باريس فى نوفمبر ١٩٧٠م، واتخذ فى يناير ١٩٧١م قرارا يدعو إسرائيل إلى التخلى عن موقفها المتعنت، لارتباط ذلك بالأمن الأوروبى.

وتوالت مشاورات دول السوق السياسية التى كانت تنبعث من مصالحها دون سيطرة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى هذا النحو اختفت لحد كبير تبعية دول غرب أوروبا السياسية والعسكرية للولايات المتحدة، وأخذت هذه الدول تؤكد استقلالها، مما ساعد على ظهور مراكز متعددة لإصدار القرارات داخل الكتلة الغربية، وإسقاط مناخ الحرب الباردة، وتمهيد الطريق لسياسة الوفاق بين الدولتين العظميين.

(٩) انقسام المعسكر الشيوعى وانتهاء الحرب الباردة

فى الوقت الذى كانت تتفكك فيه الكتلة الغربية، وتظهر فيها مراكز متعددة لإصدار القرارات، ويسقط - تبعا لذلك - مناخ الحرب الباردة، كانت الكتلة الشرقية تتعرض بدورها لانقسام كبير بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية.

ويرجع السبب الأول فى ذلك إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى The Twentieth Party Congress فى عام ١٩٥٦م، حين ألقى خروشتشيف خطابا مشهورا، تناول فيه المتغيرات الجذرية التى طرأت على الوضع العالمى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ورتب عليها ثلاثة آثار مهمة:

الأول : إنكار دور دكتاتورية البروليتاريا فى الانتقال إلى المرحلة الاشتراكية، عن طريق إنكار دور ستالين، والاساءة اليه تحت ستار مقاومة عبادة الفرد The "Cult of the individual".

ثانياً : إمكانة الانتقال من المرحلة الرأسمالية إلى المرحلة الاشتراكية سلميا عبر الطريق البرلماني، بعد أن كان طريق ثورة أكتوبر (وهو العنف) هو الطريق المعتمد الوحيد لهذا الانتقال.

ثالثاً · التعايش السلمى Peaceful Coexistence. فنظرا لوجود أسلحة تدميرية لم يحلم بها الإنسان من قبل، ولأن المعسكر الاشتراكى أصبح - على حد قوله - على قدر من القوة تمكنه من منع الرأسماليين من شن الحرب، فمن الضرورى نبذ الحروب، وإحلال الصراع السلمى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى محل الصراع العسكرى.

على أنه قدر لهذا الخطاب أن يقسم المعسكر الشيوعى.

فقد اعتبرت الصين خطاب خروشتشيف بمثابة «الخطوة الأولى فى طريق التحريفية!

ومن هنا بدأ النزاع بين الدولتين، وأخذت علاقاتهما الاقتصادية تتأثر، مما اضطر الصين إلى الاتجاه إلى اليابان وغرب أوروبا.

وفى أغسطس - سبتمبر ١٩٥٩م ألغى الاتحاد السوفيتى الاتفاق الذرى الذى كان قد أبرم بين البلدين فى أكتوبر ١٩٥٧م.

وفى عام ١٩٦٠م احتل النزاع بين البلدين الصدارة فى أجهزة الإعلام السوفيتية والصينية.

وهنا قررت روسيا عقاب الصين، فأعلنت فى يوم ١٠ يولية ١٩٦٠م سحب جميع الخبراء السوفييت فى الصين، الذين كانوا يعملون فى مختلف الميادين الفنية.

على أن الصين تمكنت بالرغم من ذلك من تفجير قنبلتها الذرية الأولى فى ١٥ أكتوبر ١٩٦٤م، فكان ذلك إعلانا باستقلالها التام عن الاتحاد السوفيتى، وبلوغها فى الوقت نفسه مستوى الدولة الذرية الكبرى.

وما لبثت أن أثارت مشكلة الحدود بين البلدين، فأعلنت عدم اعترافها بالمعاهدات القديمة، التى تنازلت الصين بمقتضاها لروسيا القيصرية عن مناطق من أراضيها. وأخذت كل من الدولتين تحاولان استقطاب الاحزاب الشيوعية الأوروبية وحركات التحرر الوطنى، والتنازع على زعامة العالم الاشتراكى.

وهكذا انتقل المعسكر الاشتراكى من وضع القطبية الاشتراكية الواحدة إلى وضع القطبية الثنائية، وحلت الحرب الباردة محل الصداقة والتحالف.

وفى السنوات التالية تأثرت دول أوروبا الشرقية بهذا الانقسام الكبير، وظهر ذلك بصفة خاصة فى الدول التى كانت أجزاء منها قد ضمت إلى الاتحاد السوفيتى فى تسويات الحرب العالمية الثانية، مثل بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، حيث أخذ العامل القومى يتغلب على العامل الأيديولوجى.

فوقعت أحداث المجر وبولندا فى أكتوبر ١٩٥٦م، وتشيكوسلوفاكيا فى أغسطس ١٩٦٨م. واضطر الاتحاد السوفيتى إلى التدخل العسكرى فى المجر وتشيكوسلوفاكيا. وانتقلت ألبانيا فى عام ١٩٦١م إلى معسكر الصين.

وأما رومانيا فأخذت منذ عام ١٩٦٣م تعارض تدخل «الكوميكون» (المنظمة الاقتصادية لشئون أوروبا التى نشأت ردا على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة من دول غرب أوروبا) - فى شئونها الداخلية وأعلن رئيسها «شاوشيسكو» Ceausescu أن الأحزاب الشيوعية فى العالم لا يمكن أن تدار من مركز دولى واحد، وأن القومية هى أمر ضرورى فى تطور حياة الشعوب، وهى بمثابة قانون يحكم عملية التطور الاجتماعى.

أما يوغوسلافيا بقيادة تيتو فإنها كانت قد تحررت من الوصاية الأيديولوجية والسياسية للاتحاد السوفيتى منذ عهد ستالين، واصطدمت به اصطداما شديدا دفاعا عن استقلال البلاد ضد السيطرة الأجنبية، مما أدى إلى طردها من الكتلة الشيوعية فى عام ١٩٤٨م.

ومنذ ذلك الحين عقدت يوغوسلافيا عدة اتفاقيات مع الولايات المتحدة للمساعدات العسكرية والاقتصادية، كما وقعت فى عام ١٩٥٤م معاهدة تحالف وتعاون سياسى مع اليونان وتركيا، وهما من أعضاء حلف شمال الأطلنطى. كما تزعمت حركة عدم الانحياز مع مصر والهند، وأصبحت تنتمى لحركة عدم الانحياز أكثر من انتمائها للكتلة الشرقية.

(١٠) سقوط بؤر الحرب الباردة

على هذا النحو، كان العالم فى نهاية الستينيات، قد تغير سياسيا وأيديولوجيا وعسكريا واقتصاديا عما كان عليه عند انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ولم تلبث بؤر الحرب الباردة أن أخذت تصفى واحدة وراء الأخرى. وكان أهمها فى أوروبا ما يختص بالمشكلة الألمانية، التى كانت أخطر جبهات الحرب الباردة.

وكانت أكبر عقبتين فى حل هذه المشكلة، تتمثلان فى إصرار ألمانيا الاتحادية على أنها الحكومة الشرعية الوحيدة التى تمثل الشعب الألمانى، وعدم اعترافها - بالتالى - بجمهورية ألمانيا الديموقراطية. وفى الوقت نفسه تمسكها بضرورة حصولها على الأسلحة النووية، ورفضها - بالتالى - توقيع أية معاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية.

ولكن هاتين العقبتين أخذتا فى الحل باعتراف «فيلى براندت»، مستشار ألمانيا الاتحادية الذى جاء إلى الحكم فى أكتوبر ١٩٦٩م، بوجود دولتين فى ألمانيا، والتراجع - من ثم - عن «مبدأ هالشتاين» الذى يقضى بقطع العلاقات مع كل دولة تقيم علاقتها مع جمهورية ألمانيا الديموقراطية، ثم توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٩م.

كما وقعت ألمانيا الاتحادية معاهدتين مهمتين مع كل من الاتحاد السوفيتى وبولندا فى ١٢ أغسطس ١٩٧٠م و ٧ مارس ١٩٧٠م، تقضيان بنبذ استخدام القوة أو التهديد بها. ثم وقعت على اتفاقية رباعية خاصة ببرلين الغربية فى ٣ سبتمبر ١٩٧١م.

وتلتها اتفاقيتان مع ألمانيا الديموقراطية حول برلين الغربية فى ديسمبر ١٩٧١م ومايو ١٩٧٢م. وأخيرا وقعت معاهدة بين البلدين فى ٨ نوفمبر ١٩٧٢م تنظم العلاقة بينهما، وتتيح لهما الانضمام إلى الأمم المتحدة.

وقد كانت كل هذه الاتفاقيات تمهيدا لمؤتمر الأمن الأوروبى، الذى عقد فى عام ١٩٧٢ من أكثر من ثلاثين دولة أوروبية، وباشتراك الولايات المتحدة وكندا، للتباحث فى شئون الأمن الأوروبى.

هذا على كل حال فيما يتصل ببؤرة الحرب الباردة الأولى، أما بؤرة الحرب الباردة الأخرى فكانت فيتنام. وكان التدخل الأمريكى

قد حدث فيها تطبيقا لاستراتيجية الحرب المرنة واستراتيجية الدومينو، وأخذت الولايات المتحدة تصعد القتال فيها بضرب فيتنام الشمالية أملا فى وقف مساعدتها. ولكن هذا التصعيد لم يؤد إلى نتيجة، فى الوقت الذى فيه تضاعفت خسائر الولايات المتحدة فى الأرواح والموارد والسلاح، ووجدت نفسها فى نهاية الأمر متورطة فى حرب استنزاف من أكبر ما شهد التاريخ.

وقد ترتب على هذا الفشل الذريع أن أخذت الأصوات تعلو فى الولايات المتحدة، من جانب المفكرين الاستراتيجيين والسياسيين، تهاجم الاستراتيجية الأمريكية فى جنوب شرقى آسيا، التى تنظر إلى هذه المنطقة كامتداد للوجود الأمريكى فى المحيط الهادى!

فقد أعلن «جورج كينان» أن منطقة جنوب شرقى آسيا «ليست بذات تأثير حاسم على المصالح الأمريكية الاستراتيجية أو التوازن العالمى إلى الحد الذى يبرر تورط أمريكا فيها بمثل ذلك الحجم الهائل للقوات العسكرية!

كما صرح أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى بأن «فيتنام ليست بذات أهمية استراتيجية أو صناعية غير عادية!

وأعلن آرثر شليسنجر» أن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة قوة آسيوية هو أمر يتناقض مع منطق التاريخ الأمريكى ذاته»! وأعلن

السناتور مايك مانسفيلد أن توسيع نطاق ارتباطات الولايات المتحدة فى فيتنام لايمت إلى المصالح الأمريكية الحيوية بأية صلة».

وفى الوقت نفسه كان الرأى العام الأمريكى يخذل حكومته فى الحرب الأمريكية فى فيتنام، مما أدى إلى حدوث انقسام فى الجبهة الداخلية الأمريكية.

وقد ترتب على ذلك سقوط استراتيجية الحرب المرنة، وسقوط نظرية الحرب المحدودة التى تخوضها الولايات المتحدة بالقوات والأسلحة التقليدية.

وكما حدث بعد الحرب الكورية، حين أخذت الولايات المتحدة تتطلع إلى البديل، فقد أخذت تتطلع الآن إلى بديل آخر. ولكن الظروف الدولية التى دعتها إلى اتباع استراتيجية «الانتقام الشامل» كانت قد تغيرت تغيرا كاملا، ولم تعد تستطيع التهديد بالحرب النووية الشاملة، بعد أن أصبح الاتحاد السوفيتى يتساوى معها فى القوة الذرية.

ولذلك لم يكن مفر أمام الولايات المتحدة من التخلى عن استراتيجيات تحكيم القوة فى النزاع، وانتهاج استراتيجية أخرى.

وفى ١٩ فبراير ١٩٧٠م أعلنت حكومة نيكسون رسميا عن هذه الاستراتيجية الجديدة، التى أطلقت عليها اسم: استراتيجية جديدة للسلام،» اعترفت فيها بالمتغيرات الدولية التى دعتها إلى انتهاجها، وكان تقديرها لهذه المتغيرات كالآتى:

أولا : أن الولايات المتحدة والغرب بعد الحرب العالمية الثانية، كانا يواجهان معسكرا شيوعيا متماسكا، ولكن طبيعة هذا المعسكر تغيرت، فقد تصدعت وحدة الشيوعية الدولية، وتحطم تضامنها تحت العوامل القومية، وبعد أن كان الاتحاد السوفيتى والصين أصدقاء وحلفاء، أصبحا أعداء ألداء منذ منتصف الستينيات.

أما بالنسبة لأوروبا الشرقية، فإن المرات الوحيدة التى استخدم فيها الاتحاد السوفيتى القوة العسكرية منذ الحرب العالمية الثانية، كانت ضد حلفائه فى شرق أوروبا! فقد استخدم القوة فى ألمانيا الشرقية عام ١٩٥٣م، وفى المجر ١٩٥٦م، وفى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨م. وهكذا تبدد الحلم الماركسى فى الوحدة الشيوعية الدولية.

ثانياً : كانت أوروبا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية دولا ضعيفة أصابها الدمار، وكانت تتلقى المساعدة الاقتصادية الأمريكية . ولكنها الآن استعادت قوتها الاقتصادية وحيويتها السياسية والوطنية، وبعد أن كانت تعتمد كلية على القوة العسكرية الأمريكية، أصبحت تتحمل دوراً أعظم فى سياساتنا المشتركة، وبشكل يتفق مع قوتها المطردة.

ثالثا : كانت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية تحتكر الأسلحة النووية الاستراتيجية، وكانت فى خلال الخمسينيات تحتكر القدرة على الوصول بالقوة الذرية عبر القارات عن طريق قوة ضخمة من القاذفات الاستراتيجية، ولكن ثورة التكنولوجيا الحربية غيرت الميزان العسكرى.

ففى نهاية الخمسينيات كان واضحا أن الاتحاد السوفيتى قد امتلك إمكانة تطوير واستخدام الصواريخ العابرة للقارات التى يمكن أن تدمر جزءًا من قوة قاذفاتنا الاستراتيجية على الأرض. ثم حصلت الصين الشيوعية على الأسلحة النووية، وأصبح واقع السبعينيات - الذى لا مهرب منه - هو امتلاك الاتحاد السوفيتى لقوة استراتيجية ضخمة ومعقدة تقارب، بل وتفوق فى بعض الأنواع، قدراتنا فى الكم والكيف. وبالتالى، لم تعد استراتيجية «التدمير المؤكد» صالحة للردع، مادام السوفيت يواصلون برنامجهم الطموح فى الأسلحة الاستراتيجية.

رابعا : حدد كسنجر التحول الذى طرأ على العلاقات بين الدولتين منذ الحرب العالمية الثانية فقال: إن المشكلة الأساسية هى أن الاتحاد السوفيتى قد أصبح يحتل مركز الدولة الأعظم. وهذه الحقيقة أصبحت واضحة فى السبعينيات فقط، لأنه فى أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، كان ميزان القوة الاستراتيجية فى صالح الولايات المتحدة بشكل واضح تماما. ولكن فى السبعينيات والثمانينيات، سوف يملك الاتحاد السوفيتى تعادلا استراتيجيا فعالا. ومعنى ذلك أن أى طرف يسبق فى إلحاق الضرر بالآخر، فإن هذا الآخر سوف يستطيع أن يلحق به الضرر ذاته! وفى حرب ذرية شاملة، فإن هذا الضرر يحمل طبيعة انتحارية.

ومحصلة ذلك كله أنه إذا كان بروز دولة إلى مكانة الدولة العظمى فى الماضى - كما كان الحال بالنسبة لألمانيا فى مواجهة

بريطانيا - يؤدى إلى الحرب، فانه فى ظروف مثل ظروف الحرب الذرية الحالية، يجب ألاّ يؤدى إلى الحرب. تلك هى حقيقة العصر الذرى الذى نعيشه، وعلينا مواجهتها.

مراجع للاستزادة

(أولا) المراجع العربية والمترجمة

السيد رجب حراز، الدكتور: عصر النهضة (القاهرة١٩٧٤م).

بالمر، روبرت: تاريخ العالم الحديث، جزءان، ترجمة محمود حسن الأمين (الموصل ١٩٦٤م).

بانيكار، ك. م: آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبدالعزيز توفيق جاويد (دار المعارف ١٩٦٢م).

برنو، ريجين: البورجوازية فى شتى مراحلها، ترجمة أنعام الجندى (بيروت).

بولز، تشستر : قضية السلام، ترجمة جورج عزيز (دار المعارف ١٩٥٧م).

بونوماريوف : موجز تاريخ الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى (موسكو ١٩٧٠م).

بين، تشستر: الشرق الأقصى، ترجمة حسين الحوت (سلسلة الألف كتاب ٥٩).

جرانت وتمبرلى: أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين، جزءان، الأول ترجمة بهاء فهمى، والثانى ترجمة محمد على أبو درة ولويس إسكندر (القاهرة ١٩٦٧م).

جمال حمدان، الدكتور: استراتيجية الاستعمار والتحرير (كتاب الهلال).

جوكوف وآخرون: العالم الثالث (موسكو ١٩٧١م).

رينوفان، بيير: تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ - ١٩١٤م، ترجمة دكتور جلال يحيى (دار المعارف).

زاهر رياض، الدكتور: استعمار القارة الأفريقية واستقلالها (دار المعرفة ١٩٦٦م).

ستيفه، فردريك : حقيقة الحرب العظمى، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقى.

صلاح العقاد، الدكتور: الحرب العالمية الثانية (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٣م).

عبدالحميد البطريق، الدكتور: التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ - ١٩٦٠ (القاهرة ١٩٨٠م).

عبدالكريم أحمد، الدكتور: القومية والمذاهب السياسية (القاهرة).

فرحات زيادة وإبراهيم فريجى: تاريخ الشعب الأمريكى (مطبعة جامعة برنستون ١٩٤٦م).

فيشر، هربرت: أصول التاريخ الأوروبى الحديث، ترجمة: الدكتورة زينت عصمت راشد، والدكتور عبد الرحيم مصطفى (دار المعارف ١٩٦٢م).

فيشر، هربرت : تاريخ أوروبا فى العصر الحديث، ترجمة أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع (دار المعارف ١٩٤٦م).

كــــار، أ. هـ. : ثورة البلاشفة، جزءان، ترجمة عبدالكريم أحمد (القاهرة ١٩٧٠م).

كسنجـر، هنرى: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، إعداد د. حسين شريف (القاهرة ١٩٧٤م).

كينـان، جـورج : روسيا تتخلى عن الحرب، ترجمة عادل شفيق (القاهرة ١٩٦٦م).

كنج، بولتن : الوحدة الإيطالية، ترجمة طه الهاشمى (القاهرة).

كـــول، ج.هـ. : تاريخ الفكر الاشتراكى، الجزء الأول من المجلد الرابع، ترجمة عبدالكريم أحمد (القاهرة).

كــــــول، ج. هـ : الاشتراكية والفاشية، ترجمة عبدالحميد الإسلامبولى.

لودفـيـج، امــيل : نابليون، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقى (القاهرة ١٩٤٦م).

لودندورف : مذكرات لودندورف (جزءان).

لينين : مذكرات لينين عن الحروب الأوروبية، ماضيها وحاضرها، ترجمة أحمد رفعت.

لينين : موجز حياته (موسكو ١٩٦٩م).

محمد أنيس، الدكتور، والسيد رجب حراز، الدكتور: مدخل تاريخ الأمريكتين (دار النهضة العربية ١٩٦٤م).

محمد فؤاد شكرى، الدكتور : ومحمد أنيس، الدكتور، أوروبا فى العصور الحديثة، الجزء الأول (الأنجلو ١٩٦١م).

محمد فؤاد شكرى، الدكتور: الصراع بين البورجوازية والاقطاع ١٧٨٦ - ١٨٤٨) جزءان (دار الفكر العربى - ١٩٥٨م).

محمد فؤاد شكرى، الدكتور: ألمانيا النازية (دار الفكر العربى ١٩٤٨م).

نور الدين حاطوم، الدكتور: حركة القومية الألمانية (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٠م).

نيفينز، آلان وكوميجر، هنرى ستيل: تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة مصطفى كمال (مكتبة مصر).

هامبسون، نورمان : التاريخ الاجتماعى للثورة الفرنسية، ترجمة فؤاد أندراوس (دار الكاتب العربى).

هاو ، سونيا : فى طلب التوابل، ترجمة محمد عزيز رفعت (القاهرة، سلسلة الألف كتاب).

هربرت، كريستوفر : بنيتو موسولينى، تعريب خيرى حماد (دار المعارف ١٩٦٥م).

هوبسون، ج. أ : الامبريالية، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة).

وزارة الحربية المصرية : الحرب الباردة وأصولها ١٩١٧ - ١٩٦٠م (٥ أجزاء) ترجمته شعبة البحوث العسكرية ١٩٦٤ - ١٩٦٨م.

يبيبافانوف، وفيدوسوف: تاريخ الاتحاد السوفيتى - ترجمة خيرى الضامن ونقولا طويل (موسكو).

يونان لبيب، الدكتور، ورءوف عباس، الدكتور، وعبدالعظيم رمضان، الدكتور: أوروبا فى عصر الرأسمالية (دار الثقافة العربية ١٩٩٠م).

يونان لبيب، الدكتور، ورؤف عباس، الدكتور، وعبد العظيم رمضان، الدكتور : أوروبا فى عصر الإمبريالية (دار الثقافة العربية ١٩٨٦م).

مجلة السياسة الدولية (١٩٦٤ - ١٩٨٥م).

Curtin, P.,D., Imperialism., U.S.A. 1971.

Davenport, Marcia, Garibaldi Father of Modern Italy, New York 1957.

Deutscher, Isaac, The Great Contest, Russa and the West, U.S.A. 1961.

Dolbeare, Kenneth and Edelman, Marray, American Palitics, U.S.A. 1974.

Duroselles, J.B., Histoire Diplomatique de 1919 á nos jours, Paris, 1953.

Faulkner, H.U., American Political and Social History; New York 1944.

Fisher, H.A.L., History of Europe, London 1942.

Fulbright, J.W., The Pentagon Propaganda Machine, New York 1970.

Garthoff, Raymond L., Soviet Strategy in the Nuclear Age, New York 1962.

Grant, A. J. and Temperley, Harold, Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries (1789 - 1950), London 1953.

Hopkins, Harry, The White House Papers of Harry Hopkins, London 1949.

Howe, E., Sonia, In Quest of Spices, London 1946.

(ثانيا) المراجع الأجنبية

Adams, Sherman, First Hand Report, the Story of Eisenhower Administration, New York 1961.

Anderson, M.S., Europe in the Eighteenth Century, London 1961.

Andrews, G. M., The Colonial Period of American History, New Haven 1934.

Beloff, M., Europe and the Europeans, London 1957.

Burckhardt, Jacob, The Civilization of the Renaissance in Italy, U.S,A. 1970.

Carr, E. H. International Relations Since the Peace Treaties, 1940.

Carter, Herz and Ranney, Major Foreign Powers, U.S.A. 1957.

Churchill, Winston, The Second World War, (6 vols), U.S.A. 1948 - 1953.

Ciano, Ciano's Diaries, London 1947.

Club, Oliver E., The United States and the Sino - Soviet Bloc in Southeast Asia, Washington 1962.

Coombs, Philip, The Fourth Dimension of Foreign Policy, U.S.A. 1964.

Samsonov, A., a Short History of the USSR, 2 vols. Moscow 1965.

Schmidt, Helmut, Defence or Retaliation, Hamburg 1961.

Shirer, William, The Rise and Fall of the Third Reich, London 1962.

Smirnov S.R., A History of Africa 1918 - 1967, Translated from the Russian by Lempert L.O., Moscow 1968.

Spanier, John W., American Foreign Policy Since World War II, New York 1960. 1962.

Taylor, A.J.P., The Origins of the Second World War.

Taylor, Maxwell, The Uncertain Trumpt, New York 1959.

Tomson, David, World History 1914 - 1968, Oxford 1969.

Truman, Harry, 1945, Years of Decisions, Memoirs by Harry S. Truman, 2 vols., U.S.A. 1965.

Vermeil, Edmond, Germany's Reichs, translated by E.W. Dickes, London 1944.

Wilmot, Chester, The Struggle For Europe, London 1952.

Hughes, E.J., America The Vinciple, Penguin 1959.

Kennan, George F., American Diplomacy, 1900 - 1950, Chicago 1951.

Kennedy, John, To Turn The Tide, U.S.A. 1962.

Kirk, The Middle East in the War, London 1950.

Kissinger, Henry, White House Years, U.S.A. 1979.

Langer, William L., An Encyclopedia of world History, U.S.A. 1948.

Link, Arthur S., American Epoch, New York 1961.

Lippmann, Walter, The Cold War, New York 1947.

Mallin, Jay, Caribbean Crisis. U.S.A. 1965.

Mollenhoff, Clark R., The Pentagon, New York 1972.

Mosely, Philip, The Kremlin and World Politics, New York 1960.

Perkins, Dexter, The American Approach to Foreign Policy, Harvard 1952.

Roberts, P.E., History of British India, Oxford 1952.

Robertson, Charles, International Politics since World War II, U.S.A. 1966.

Rothstein, Andrew, Peaceful Coexistence, Penguin 1955.



الكشافات

١ـ كشاف الأسماء

٢ـ كشاف الهيئات

٣ـ كشاف البلاد والأماكن

٤ـ كشاف الحوادث

٥ـ كشاف الدوريات

★ قام بإعداد هذه الكشافات:

الأستاذ / سامى عزيز فرج

الأستاذة / إستيرة غالى تاوضروس

١ ـ كشاف الأسماء

ـ أ ـ

ـ ب ـ

٢ ـ كشاف الهيئات

٣ ـ كشاف البلاد والأماكن

ـ ب ـ

- ت -

- ج -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

- ن -

ـ هـ ـ

ـ و ـ

- ى -

٤ ـ كشاف الحوادث

ـ هـ ـ

ـ و ـ

٥ ـ كشاف الدوريات

أ ـ الجرائد

ب ـ المجلات

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) :

الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى , (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .

١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤).

١٣ - مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .

١٦ - مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

١٩ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان :

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ - مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ - الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٠) .

٢٥ - حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء- ١٩٩٠) .

٢٦ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١).

٣٠ - تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٣) .

٣١ - أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣)

٣٢ - قصة بناء المواطنة الخليجية (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ - الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣)

٣٥ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٦ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٧ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ - جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ - مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ – أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥)

٤٢ – هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ – مصر فى عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ – مصر فى عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٥ – رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦)

٤٧ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٨ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثانى» من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٩ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦]

مع آخرين :

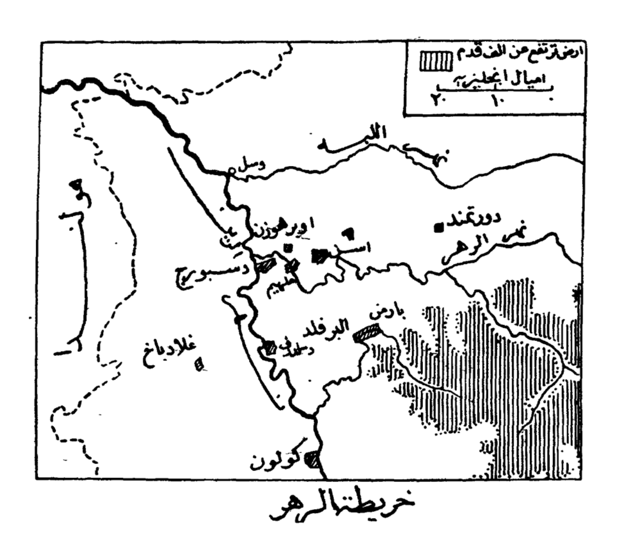
١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٢ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٣ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود.رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

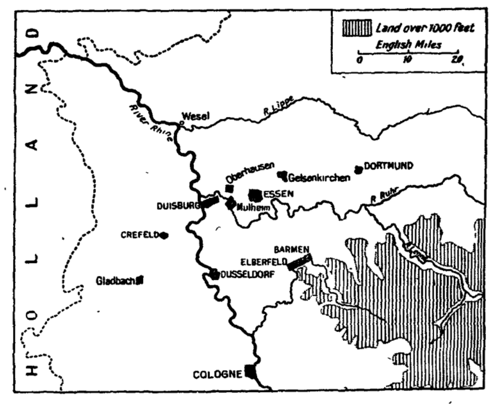
كتب مترجمة :

١ - تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)

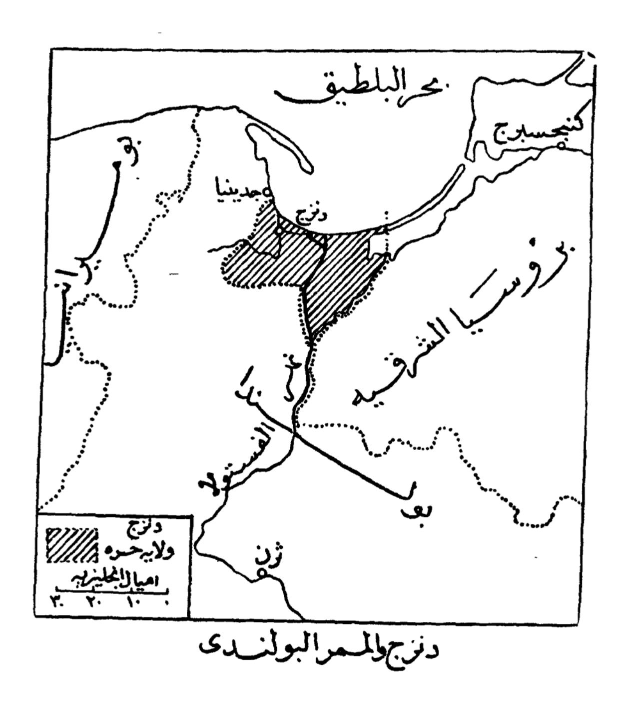


ارض ترتفع عن الف قدم
اميال انجليزية
٢٠ ١٠ ٠
نهر
وسل
اوبرهوزن
اسن
دورتمند
نهر الرهر
دسبورج
ملهيم
بارمن
البرفلد
غلادباخ
كولون

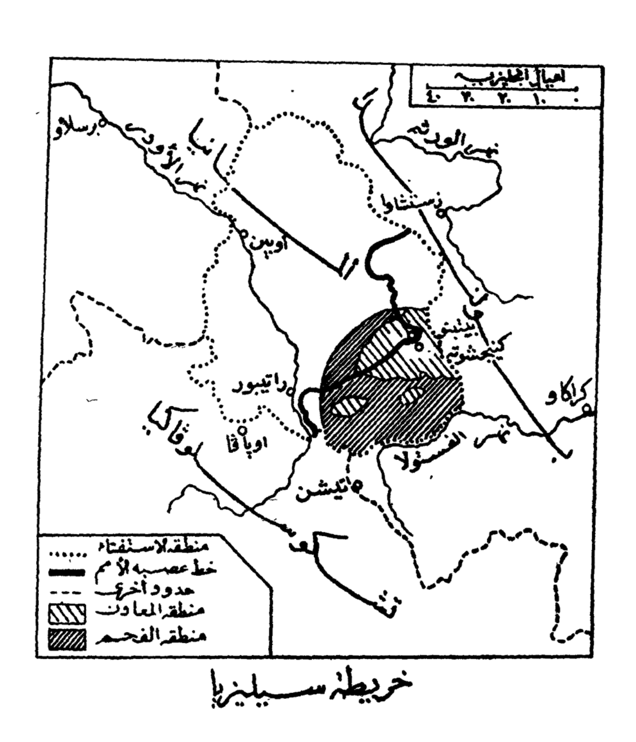
خريطة الرهر


Land over 1000 feet
English Miles
0
10
20
HOLLAND
River Rhine
Wesel
R. Lippe
Oberhausen
Gelsenkirchen
DORTMUND
ESSEN
R. Ruhr
DUISBURG
Mulheim
CREFELD
BARMEN
ELBERFELD
DUSSELDORF
Gladbach
COLOGNE

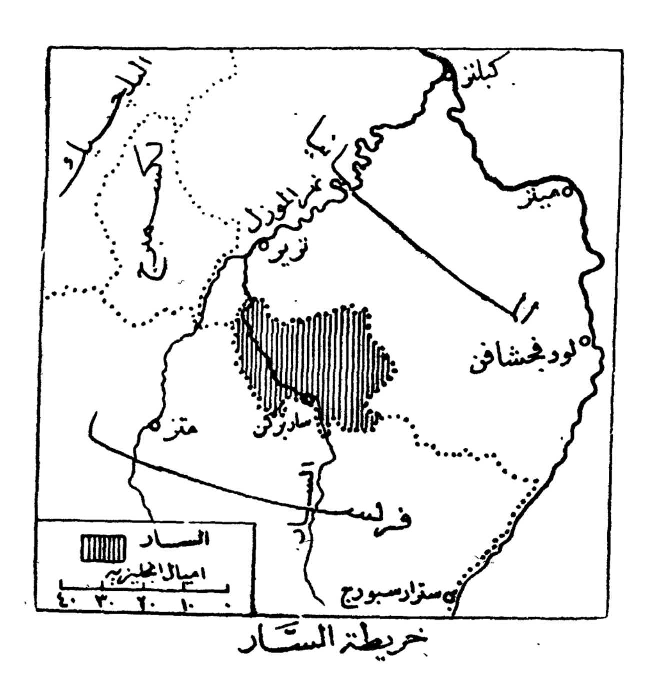
THE RUHR.



دنزج والممر البولندى

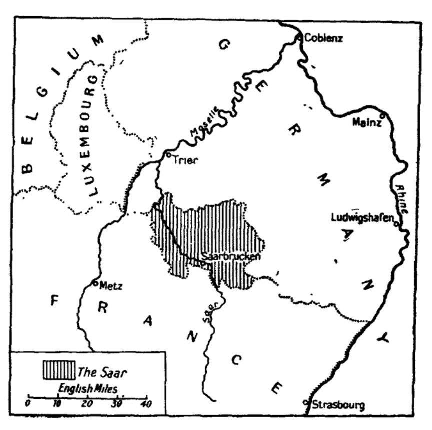


خريطة سيليزيا



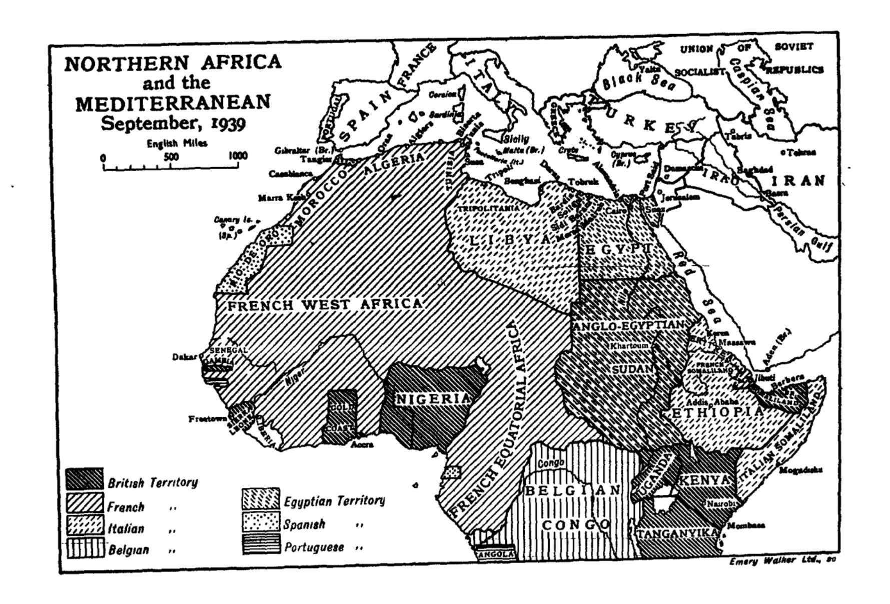
كبلنز
ميتز
لودفجشافن
ترير
متز
ساربركن
ستراسبورج
فرنسا
الساو
نهر الموزل
السار
اميال انجليزية
٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ ٠

خريطة السار

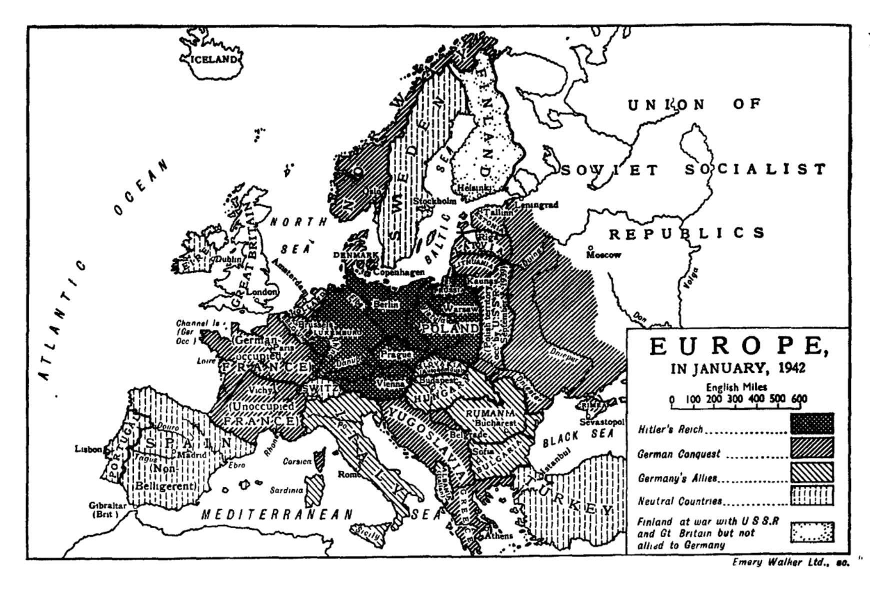


BELGIUM
LUXEMBOURG
GERMANY
FRANCE
Coblenz
Mainz
Trier
Moselle
Rhine
Ludwigshafen
Saarbrucken
Metz
Saar
Strasbourg
The Saar
English Miles
0
10
20
30
40

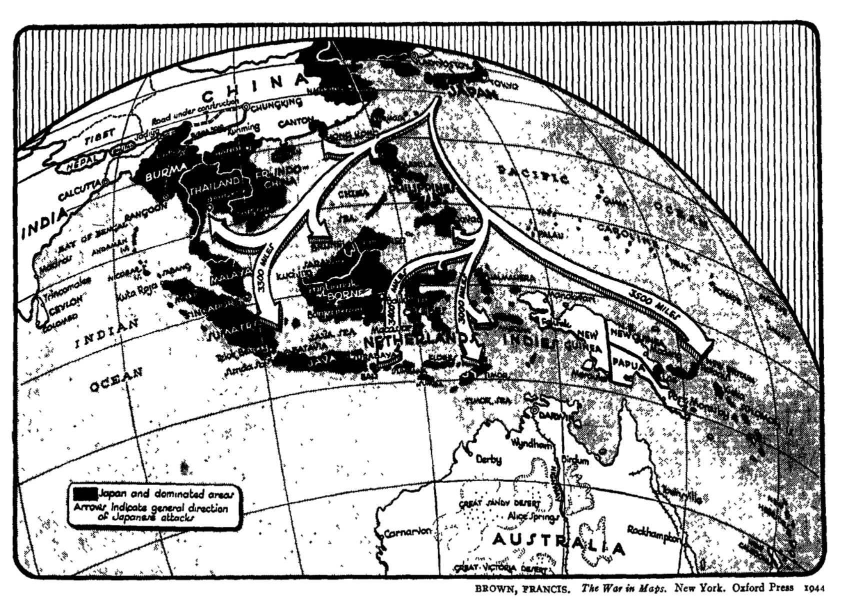
THE SAAR.



NORTHERN AFRICA
and the
MEDITERRANEAN
September, 1939
English Miles
0
500
1000
British Territory
French ,,
Italian ,,
Belgian ,,
Egyptian Territory
Spanish ,,
Portuguese ,,
FRANCE
SPAIN
PORTUGAL
ITALY
TURKEY
UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS
IRAN
IRAQ
MOROCCO
ALGERIA
TUNISIA
RIO DE ORO
FRENCH WEST AFRICA
NIGERIA
GOLD COAST
SENEGAL
GAMBIA
LIBYA
TRIPOLITANIA
EGYPT
ANGLO-EGYPTIAN SUDAN
FRENCH EQUATORIAL AFRICA
BELGIAN CONGO
ANGOLA
UGANDA
KENYA
TANGANYIKA
ETHIOPIA
ITALIAN SOMALILAND
FRENCH SOMALILAND
Black Sea
Caspian Sea
Red Sea
Persian Gulf
Dakar
Freetown
Accra
Khartoum
Addis Ababa
Massawa
Berbera
Aden (Br.)
Mogadishu
Mombasa
Nairobi
Oran
Algiers
Bizerta
Tunis
Tripoli
Benghazi
Tobruk
Port Said
Jerusalem
Damascus
Baghdad
Basra
Tabriz
Teheran
Yalta
Casablanca
Marra Kesh
Gibraltar (Br.)
Tangier
Corsica
Sardinia
Sicily
Malta (Br.)
Crete
Cyprus (Br.)
Cairo
Suez
Congo
Niger
Canary Is. (Sp.)
Emery Walker Ltd., sc


EUROPE,
IN JANUARY, 1942
English Miles
0 100 200 300 400 500 600
Hitler's Reich
German Conquest
Germany's Allies
Neutral Countries
Finland at war with U S S.R and Gt Britain but not allied to Germany
UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS
ATLANTIC OCEAN
NORTH SEA
BALTIC SEA
MEDITERRANEAN SEA
BLACK SEA
ICELAND
EIRE
Dublin
GREAT BRITAIN
London
Channel Is. (Ger Occ.)
NORWAY
Oslo
SWEDEN
Stockholm
FINLAND
Helsinki
Leningrad
Tallinn
Riga
Kaunas
Moscow
Volga
Don
Dnieper
Dniester
Duina
DENMARK
Copenhagen
Amsterdam
Brussels
Paris
Loire
Rhone
(German occupied FRANCE)
Vichy
(Unoccupied FRANCE)
SWITZ
Berlin
Prague
Vienna
Danube
Warsaw
POLAND
(Polish territory occ. by U.S.S.R. September 1939)
Budapest
HUNGARY
RUMANIA
Bucharest
Belgrade
YUGOSLAVIA
Sofia
BULGARIA
Istanbul
TURKEY
Sevastopol
CRIMEA
GREECE
Athens
ITALY
Rome
Po
Corsica
Sardinia
Sicily
SPAIN (Non-Belligerent)
Madrid
Douro
Tagus
Ebro
PORTUGAL
Lisbon
Gibraltar (Brit.)
Emery Walker Ltd., sc.

JAPANESE GAINS IN WORLD WAR II



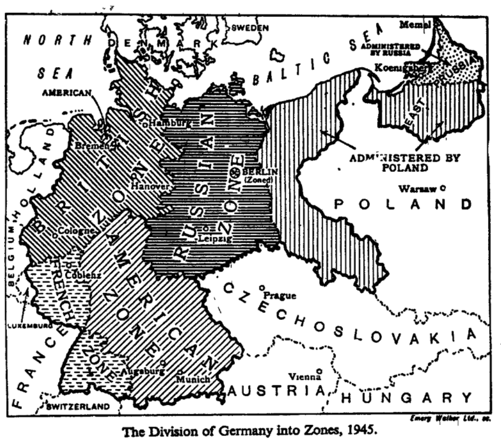
BROWN, FRANCIS. *The War in Maps.* New York. Oxford Press 1944

JAPANESE ADVANCE INTO ASIA, WORLD WAR II

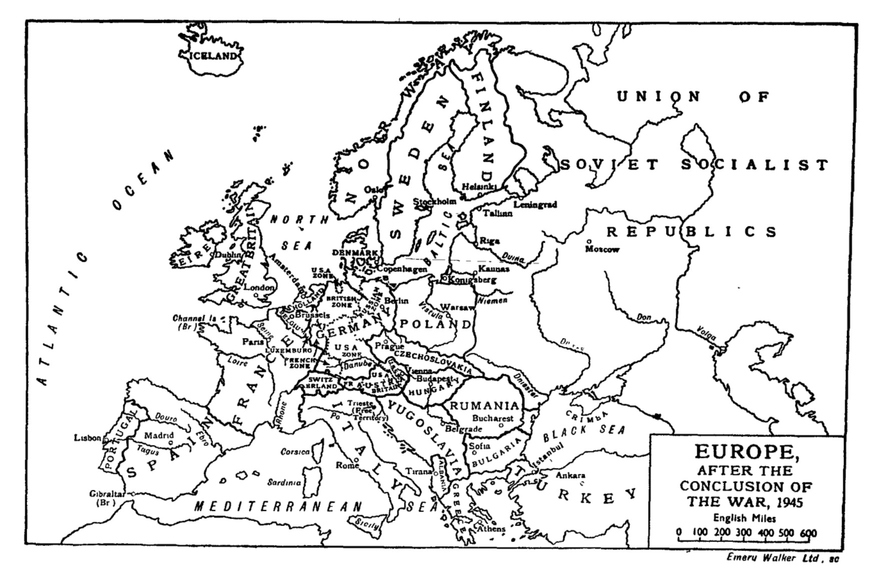


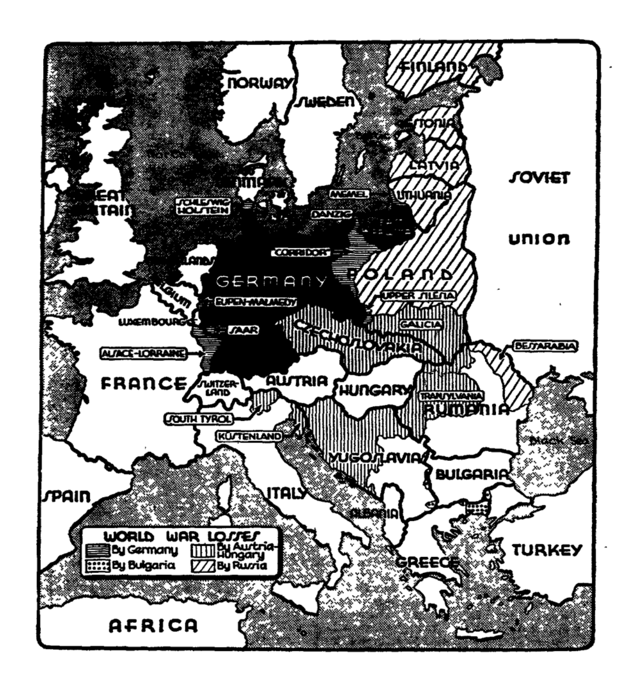
BROWN, FRANCIS *The War in Maps.* New York Oxford Press 1944

EUROPE AND AFRICA DURING GERMAN SEIZURE, WORLD WAR II



The Division of Germany into Zones, 1945.


EUROPE, AFTER THE CONCLUSION OF THE WAR, 1945
English Miles
0 100 200 300 400 500 600
Emery Walker Ltd, sc
ATLANTIC OCEAN
ICELAND
EIRE
Dublin
GREAT BRITAIN
London
NORTH SEA
NORWAY
Oslo
SWEDEN
Stockholm
FINLAND
Helsinki
DENMARK
Copenhagen
BALTIC SEA
HOLLAND
Amsterdam
Brussels
LUXEMBURG
FRANCE
Paris
Channel Is. (Br.)
Loire
Seine
Rhone
PORTUGAL
Lisbon
SPAIN
Madrid
Tagus
Douro
Ebro
Gibraltar (Br.)
MEDITERRANEAN SEA
Sardinia
Corsica
Sicily
SWITZERLAND
ITALY
Rome
Po
Trieste (Free Territory)
GERMANY
FRENCH ZONE
USA ZONE
BRITISH ZONE
RUSSIAN ZONE
Berlin
Danube
AUSTRIA
Vienna
CZECHOSLOVAKIA
Prague
POLAND
Warsaw
Vistula
Niemen
Königsberg
Kaunas
Riga
Dvina
Tallinn
Leningrad
HUNGARY
Budapest
YUGOSLAVIA
Belgrade
ALBANIA
Tirana
GREECE
Athens
BULGARIA
Sofia
RUMANIA
Bucharest
Dniester
TURKEY
Istanbul
Ankara
BLACK SEA
CRIMEA
Moscow
Don
Volga
UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS

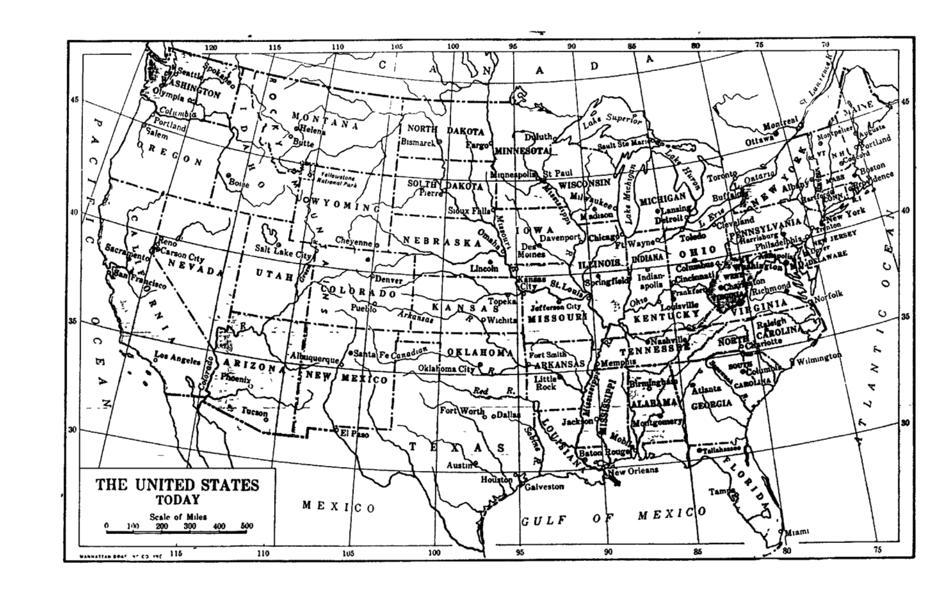


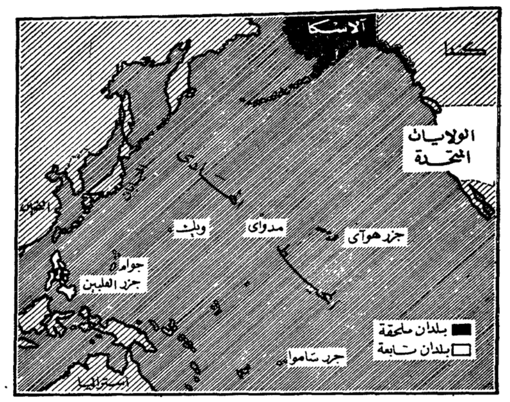
NORWAY
SWEDEN
FINLAND
LATVIA
SOVIET
UNION
MEMEL
LITHUANIA
SCHLESWIG HOLSTEIN
DANZIG
CORRIDOR
GERMANY
POLAND
UPPER SILESIA
EUPEN-MALMEDY
LUXEMBOURG
GALICIA
SAAR
ALSACE-LORRAINE
BESSARABIA
FRANCE
SWITZER-LAND
AUSTRIA
HUNGARY
TRANSYLVANIA
RUMANIA
SOUTH TYROL
KÜSTENLAND
YUGOSLAVIA
BULGARIA
SPAIN
ITALY
ALBANIA
WORLD WAR LOSSES
By Germany
By Austria-Hungary
By Bulgaria
By Russia
TURKEY
GREECE
AFRICA



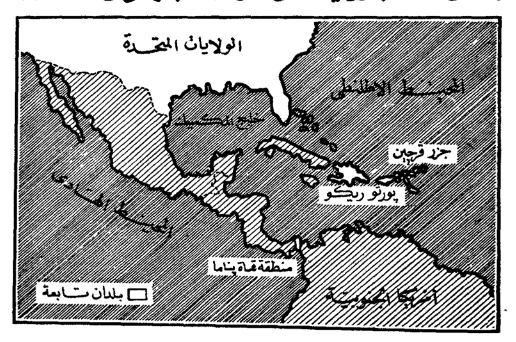
الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٤٥

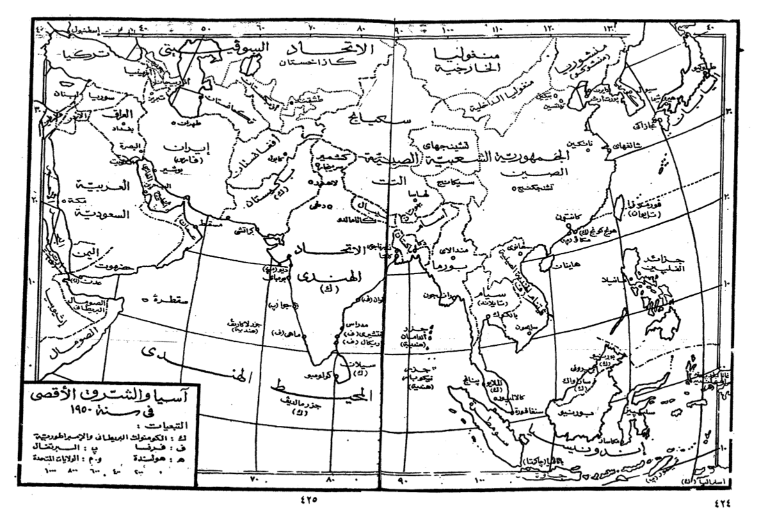
تبين هذه الخريطة الولايات الثماني والاربعين والمدن الكبرى فيها


THE UNITED STATES
TODAY
Scale of Miles
0 100 200 300 400 500
PACIFIC OCEAN
ATLANTIC OCEAN
CANADA
MEXICO
GULF OF MEXICO
WASHINGTON
Seattle
Spokane
Olympia
Columbia
Portland
Salem
OREGON
IDAHO
Boise
MONTANA
Helena
Butte
Yellowstone National Park
WYOMING
Cheyenne
NORTH DAKOTA
Bismarck
Fargo
SOUTH DAKOTA
Pierre
Sioux Falls
MINNESOTA
Duluth
Minneapolis
St Paul
WISCONSIN
Milwaukee
Madison
Lake Superior
Sault Ste Marie
Lake Michigan
Lake Huron
MICHIGAN
Lansing
Detroit
Toronto
Ontario
Buffalo
Ottawa
Montreal
St Lawrence R
MAINE
Augusta
Portland
Montpelier
VT
N H
Concord
NEW YORK
Albany
MASS
Boston
Hartford
CONN
R I
Providence
New York
Trenton
NEW JERSEY
Dover
DELAWARE
Annapolis
Philadelphia
Harrisburg
PENNSYLVANIA
Cleveland
L Erie
Toledo
OHIO
Columbus
Cincinnati
Washington
Charleston
Richmond
VIRGINIA
Norfolk
NORTH CAROLINA
Raleigh
Charlotte
Wilmington
SOUTH CAROLINA
Columbia
GEORGIA
Atlanta
Tallahassee
FLORIDA
Tampa
Miami
ALABAMA
Birmingham
Montgomery
Mobile
MISSISSIPPI
Jackson
Baton Rouge
New Orleans
LOUISIANA
Sabine R
TENNESSEE
Nashville
Memphis
KENTUCKY
Louisville
Frankfort
Ohio
INDIANA
Indianapolis
Ft Wayne
ILLINOIS
Chicago
Springfield
IOWA
Davenport
Des Moines
Missouri
Mississippi
MISSOURI
Jefferson City
St. Louis
Kansas City
ARKANSAS
Fort Smith
Little Rock
NEBRASKA
Omaha
Lincoln
KANSAS
Topeka
Wichita
Arkansas
OKLAHOMA
Oklahoma City
Canadian
Red R.
TEXAS
Fort Worth
Dallas
Austin
Houston
Galveston
El Paso
COLORADO
Denver
Pueblo
NEW MEXICO
Santa Fe
Albuquerque
ARIZONA
Phoenix
Tucson
UTAH
Salt Lake City
Green
NEVADA
Reno
Carson City
CALIFORNIA
Sacramento
San Francisco
Los Angeles
Colorado
ROCKY MOUNTAINS
120
115
110
105
100
95
90
85
80
75
70
45
40
35
30



بلدان ملحقة بالولايات المتحدة أو تابعة لها كما هى فى سنة ١٩٤٥





آسيا والشرق الأقصى
في سنة ١٩٥٠
التبعيات :
ك : الكومنولث البريطاني والإمبراطورية
ف : فرنسا
پ : البرتغال
هـ : هولندة
و.م : الولايات المتحدة
الاتحاد السوفيتي
كازاخستان
منغوليا الخارجية
منغوليا الداخلية
منشوريا
اليابان
تركيا
سوريا
لبنان
العراق
بغداد
البصرة
إيران
طهران
أفغانستان
كشمير
التبت
لهاسا
سكيانج
الجمهورية الشعبية الصينية
الصين
نانكين
شانغهاي
فورموزا
هونج كونج
كانتون
هاينان
العربية السعودية
مكة
اليمن
حضرموت
عدن
الصومال
سقطرة
الاتحاد الهندي
دلهي
كراتشي
بومباي
مدراس
سيلان
كولومبو
جزر ماليف
المحيط الهندي
بورما
سيام
بانكوك
سايجون
الملايو
سنغافورة
بورنيو
سومطرة
إندونيسيا
جاوة
جزائر الفليبين
مانيلا



فهرس تفصيلى

الفصل الثالث والعشـرون

الفصل الرابع والعشرون

الفصل الخامس والعشرون

الفصل السادس والعشرون

الفصل السابع والعشرون

Grant & Temperley, op.cit.

١٣ ـ أوروبا عند نهاية الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥ (بالإنجليزية)، المرجع : Ibid.

١٤ ـ الأراضى التى خسرتها الدول فى الحرب العالمية الثانية (بالإنجليزية) Langer, op.cit.

١٥ ـ الولايات المتحدة الأمريكية فى سنة ١٩٤٥، المرجع: ستيفن فنسنت بنيه: أمريكا.

١٦ ـ الولايات المتحدة اليوم (بالإنجليزية)، المرجع: Faulkner, American Political & Social History.

١٧ ـ خريطة بالبلدان الملحقة بالولايات المتحدة أو التابعة لها فى سنة ١٩٤٥، المرجع : فنسنت بنيه: نفس المصدر.

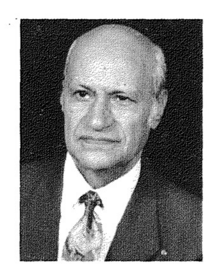
١٨ ـ آسيا والشرق الأقصى فى سنة ١٩٥٠، المرجع: بانيكار: آسيا والسيطرة الغربية.



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٧/٢٥٨٥

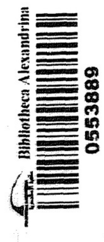
I.S.B.N- 977 - 01 - 5099 - 1



يختلف هذا الكتاب عن كتب المدرسة التقليدية التى تنظر إلى التاريخ من منظور سياسى فتقلبه على قدميه وتقدم فيه النتائج على المقدمات. فهو يبدأ بظهور الطبقة البورجوازية التى غيرت وجه الحياة فى أوروبا والعالم، وبتتبع نتائج ظهور هذه الطبقة. كما تمثلت فى النهضة الأوروبية، وحركة الإصلاح الدينى، وظهور الدول القومية على أنقاض الاقطاع. ويتناول تطلع هذه الدول القومية إلى التوسع داخل أوروبا وخارجها مما يؤدى إلى نشوب الحروب الإيطالية من جهة، وإلى الكشوف الجغرافية والحركات الاستعمارية من جهة أخرى.

ويتعرض الكتاب للتطورات التى أحدثتها هذه الطبقة البورجوازية فى النظام السياسى فى أوروبا، وانتقالها به من نظام الملكية المطلقة إلى نظام الملكية المستبدة الدستورية فيما عدا فرنسا، الأمر الذى يؤدى إلى نشوب الثورة الفرنسية للقضاء على بقايا الاقطاع وإسقاط الحق الإلهى للملوك فى الحكم، فتهب الأسر الحاكمة فى أوروبا للقضاء على الثورة الفرنسية، وتنشب حروب الثورة ونابوليون التى تنتهى بهزيمة نابوليون، وإعادة الدول المنتصرة تقسيم العالم فى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥م، فيبدأ عصر الثورات القومية والدستورية الذى ينتهى بتوحيد إيطاليا على يد كافور وألمانيا على يد بسمارك، ويشتعل التنافس الاستعمارى بين الاستعمار الجديد والاستعمار القديم على نحو يؤدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى التى تسقط فيها أربع امبراطوريات.

وتقوم ألمانيا النازية بعد الحرب على أنقاض القيصرية، فتشعل نيران الحرب العالمية الثانية التى تنتهى بهزيمة الفاشية والنازية، وانقسام العالم إلى معسكرين رأسمالى واشتراكى، وتنشب بين المعسكرين حرب من نوع جديد هى الحرب الباردة فى ظل التوازن الذرى، ويظهر العالم الثالث ودول عدم الانحياز، ويتغير العالم القديم.



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب